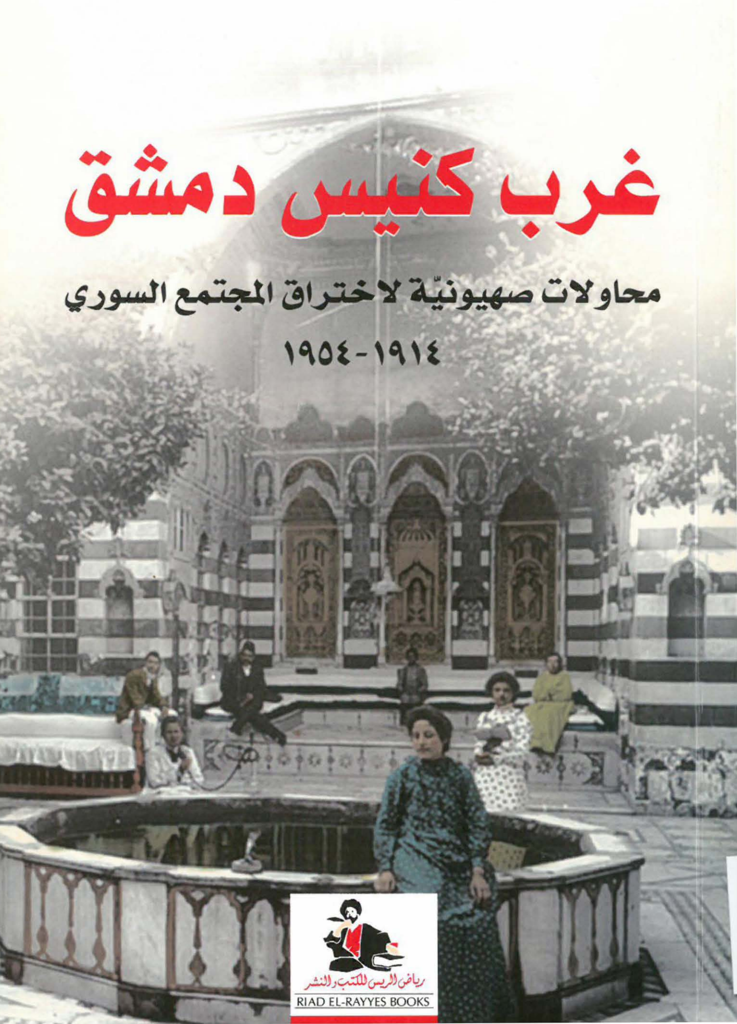
سامي مروان مبيض

غرب كنيس دمشق

محاولات صهيونيّة لاختراق المجتمع السوري

١٩١٤-١٩٥٤



سامي مروان مبيض

غرب كنيس دمشق

محاولات صهيونيّة لاختراق المجتمع السوري ١٩١٤-١٩٥٤



West of the Damascus Synagague

The attempts of the Zionist to infiltrate the Syrian Society 1914-1954

By Sami Moubayed

First Published in January 2018

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-670-6

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

المحتويات

شكر المؤلف

بدأ هذا الكتاب كرسالة علمية لشهادة الدكتوراة في إحدى جامعات بريطانيا عام ٢٠٠١. تغير موضوع البحث يومها من «مفاوضات الصهاينة مع دمشق» ليصبح «السنوات الثلاث الأولى من عهد الاستقلال»، فبقيت أوراق البحث الأساسية مطوية لسنوات قبل أن يتم إخراجها مؤخراً وتحويلها إلى صفحات هذا الكتاب. في حينها كان لبعض الشخصيات الفضل في إنجاز القسم الأول من هذا البحث، ومع الأسف فقد غابوا جميعاً عن عالمنا اليوم، مثل الوزراء الدكتور عبد الوهاب حومد والدكتور منير العجلاني والصحافيين عبد الغني العطري ونذير فنصة، والأدباء سلمى الحفار الكزبري والدكتور عبد السلام العجيلي. وحده معالي عبد الله بك الخاني ما زال موجوداً بيننا، علماً ومُعلماً وشاهداً أميناً على تاريخ سورية المعاصر. هو أخر الآباء المؤسسين للجمهورية السورية، رافق الأطماع الصهيونية في المشرق العربي منذ أن دخل القصر الجمهوري موظفاً في عهد الرئيس الراحل شكري القوتلي أيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ووقف في وجهها ووثقها خلال عمله الطويل أميناً عاماً للرئاسة السورية ثم في وزارة الخارجية وأخيراً في المحاكم الدولية. إضافة لهؤلاء، أشكر كل من الدكتور كمال خلف الطويل والمهندس مالك محاسن والأستاذ أحمد وليد منصور على ملاحظاتهم القيمة حول مسودة الكتاب، والسيدة لمى جمال التي دققت النص لغوياً.

إهداء

إلى أخر ظرفاء الشام حسام رمزي،
الذي غادر عالمنا جسداً منذ سنة وبقي روحاً وذكراً طيباً.

مقدمة

وصل إلى مكتب رئيس الجمهورية في دمشق منتصف خمسينيات القرن الماضي تقرير استخباري من القاهرة عن اجتماع سري دار في تل أبيب بين موشي شاريت قبل استقالته من رئاسة الحكومة الإسرائيلية وسَلَفه الأب المؤسس للدولة العبرية ديفيد بن غوريون. قال الأول للأخير إن إسرائيل تحتفل قريباً بالذكرى العاشرة لاستقلالها، وإنها لا يمكن أن تستمر وتنمو في ظل نهضة كل من سورية ولبنان والعراق على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اقترح شاريت بثّ الفوضى وإشعال نار الفتنة في جميع هذه الدول، وأن يبدأ الخراب من العراق، كونه الأكبر والأغنى بين الدول الثلاث. لكن بن غوريون رفض وقال: «لا نريد أن نزعج الإنكليز، دعونا نؤجل العراق قليلاً».

سأله شاريت: «ما رأيك في لبنان، فهو الأصغر والأضعف؟».

عارضه بن غوريون مجدداً، وقال: «دعه، فنحن لا نريد إزعاج الفرنسيين، علينا أن نؤجل لبنان قليلاً».

نفد صبر موشي شاريت، وقال: «ما رأيك في سورية؟».

هنا أجاب بن غوريون: «سورية ممتازة، البلد ممتلئ بالمشاكل والأقليات والإثنيات. وكل سكانه من دون استثناء، يرغبون في الوصول إلى سدة الحكم في دمشق، لكن عليك التريث قليلاً».

حاولت إسرائيل جاهدة، وكذلك فعلت الوكالة اليهودية قبلها، والحركة الصهيونية مجتمعة، أن تخترق المجتمع السوري، إمّا لتدميره من الداخل وبثّ الفوضى والخراب بين أركانه، وإمّا للتوصل إلى اتفاق مع زعمائه يحقق دعماً عربياً لقيام الدولة العبرية على أرض فلسطين. وكانت جميع هذه المحاولات تتم إمّا بالإكراه عبر الترهيب والإرهاب، وإما بالتفاوض مع وجهاء سورية المسلمين والمسيحيين واليهود. وأُولى تلك المحاولات كانت في مصر عام ١٩١٣ مع الوجيه الدمشقي حقي العظم، وآخرها في هذا البحث مع أعضاء لجنة الهدنة التي شُكلت في عهد حسني الزعيم، واستمرت طوال فترة حكم الرئيس أديب الشيشكلي. لم تحصل الصهيونية في جميع تلك المحاولات، على أي تنازل مُرضٍ من السوريين، بل وقفوا ببسالة في وجه مشروعها وتصدوا له، باستثناء الملك فيصل الأول الذي أبدى استعداداً لتقبل المشروع الصهيوني عام ١٩١٩، وحسني الزعيم الذي دخل في

مفاوضات سلام شاملة مع إسرائيل عام ١٩٤٩. أجرت الوكالة اليهودية، بين الأعوام ١٩١٩ و ١٩٤٩، عدة لقاءات مع شخصيات وطنية، مثل صاحب جريدة «القبس» محمد كرد علي والزعيمين فخري البارودي وعبد الرحمن الشهبندر، وكل من الرؤساء رضا الركابي ولطفي الحفار وشكري القوتلي. كذلك، حاورت أبناء الجيل المؤسس من الضباط السوريين، أمثال حسني الزعيم، فوزي سلو، أديب الشيشكلي، محمد ناصر، عفيف البزرة، أكرم الديري، غسان جديد، وجميعهم من نجوم عهد الانقلابات وفرسانه. وتوزعت أمكنة اللقاءات بين القاهرة ولندن وجنيف وصفد، وصولاً إلى فندق بلودان الكبير، وإلى مدينة دمشق نفسها التي زارها كل من موشي شاريت وحاييم وايزمان، وهما أشهر الآباء المؤسسين للدولة العبرية.

حاول كثيرون من كتّاب اليسار ومؤرخي البعث إظهار هذه اللقاءات كأنها دليل قاطع على تآمر تلك الطبقة السياسية والاجتماعية، والتي وصفها الاشتراكيون الأوائل بالرجعية «العفنة»، وتناسوا، إما عن جهل وإما عن سوء نية، أن ذلك الجيل من السوريين حمل راية العروبة قبل المد القومي في الخمسينيات، وهو الجيل نفسه الذي أنهى حرب فلسطين الأولى وفي حوزته أراضٍ عربية كان من المفترض أن تكون من حصة إسرائيل بموجب مخطط التقسيم عام ١٩٤٧. لكن لم يفرِّط أحد من هؤلاء باستثناء حسني الزعيم، خلال مرحلة التفاوض، بشبر واحد من أرض فلسطين، واعتبروا أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

قاطعت الحكومات السورية بمختلف أشكالها، المدنية والعسكرية، منذ نهاية الأربعينيات، أيَّ نشاط دولي تحضره إسرائيل، وطلبت من مثقفيها

وكتّابها وشعرائها وأدبائها الابتعاد عن أي منبر يحضر فيه الصهاينة، خوفاً من إدانتها بالتطبيع، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل قد أخذت تنشط، في جميع المحافل الدولية، تمارس الاحتيال والتزوير من دون وقوف أحد من السوريين والعرب في وجهها، نتيجة تلك المقاطعة. كان خطابنا المشحون والعاطفي موجَّهاً دوماً إلى الداخل؛ إلى الجمهور المحلي، الذي هو في الأساس مقتنع بعدالة القضية الفلسطينية، ويميز جيداً بين الصواب والخطأ. لم نحاول، نحن العرب، جدياً استمالة الآخرين أو الوصول إلى ضمائرهم وعقولهم، إلا بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، أي بعد أربعين سنة من قيام الدولة العبرية. فمعظم الشخصيات الوطنية، التي رفضت المشروع الصهيوني ووقفت في وجهه، دفعت ثمناً باهظاً عقاباً لها على موقفها المشرّف، مثل رجالات الكتلة الوطنية، الذين أُجبروا على الاستقالة عام ١٩٣٩، بعد إجهاض معاهدة الاستقلال بينهم وبين الفرنسيين وتسليم لواء إسكندرون إلى تركيا، وهم في سدة الحكم، ولا حول لهم ولا قوة على إيقاف المشروع. كذلك الأمر بالنسبة إلى الرئيس الراحل شكري القوتلي، الذي أُطيح بانقلاب عسكري حمل بصمات الولايات المتحدة وإسرائيل. فتاريخ إسرائيل طويل وحافل بالإجرام، والصهاينة لا يغفرون لأي شخص وقف في وجه مشروعهم، كائناً من كان، فيلاحقونه ويتخلصون منه، سياسياً أو جسدياً، ولو بعد سنوات طويلة. وقد دفع الشعب السوري ثمن موقفه الموحد يومها من قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ورفضه القاطع إقامة دولة عبرية تمتد حدودها من الفرات إلى النيل.

حاولت الوكالة اليهودية تمزيق الحركة الوطنية السورية من الداخل واللعب على التناقضات بين زعمائها. ونجحت في إسقاط الحكم الوطني مرتين، باستقالة الرئيس هاشم الأتاسي عام ١٩٣٩، ثم خلع الرئيس شكري القوتلي عن الحكم عام ١٩٤٩. وسعت أيضاً إلى تفريغ مدينة دمشق من مكونها اليهودي، ونجحت في إخراج آلاف اليهود السوريين من بيوتهم، باستثناء سبعين شخصاً فقط ما زالوا يعيشون في حارات دمشق القديمة حتى يومنا هذا في شتاء عام ٢٠١٧، بالرغم من كل صعوبات الحرب وسهولة إيجاد وطن بديل وفوري لهم في أي دولة في العالم. احتفل الصهاينة في هذا العام (٢٠١٧) بالذكرى المئوية لوعد بلفور، الذي ضمن لهم وطناً قومياً على أرض فلسطين، واحتفلوا أيضاً بالذكرى الخمسين لنكسة حزيران عام ١٩٦٧، التي أدت إلى احتلال كل من القدس الشرقية والضفة الغربية وسيناء مصر والجولان السوري. ولعلهم يحتفلون اليوم أيضاً بدمار الوطن العربي وانهياره الكلي، على المستويات كافة، في كل من دمشق والقاهرة وبغداد وبيروت. وهنا يأتي السؤال المنطقي: «هل تحقق كلام ديفيد بن غوريون لموشي شاريت؟».

***

أفرجت إسرائيل في منتصف عام ٢٠١٧، عن ١٥٠ ألف وثيقة من أرشيفها الرسمي، تعود جميعها إلى اجتماعات رئيس الوزراء ليفي أشكول مع أعضاء حكومته في أثناء حرب عام ١٩٦٧. وجاء الإفراج عن تلك الوثائق والمحاضر والتسجيلات الصوتية احتفالاً بالذكرى الخمسين لتلك الحرب، بالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية لا تفتح ملفاتها السرية إلا بعد مرور سبعة عقود كاملة

على أحداثها، وذلك كي تتأكد من أن جميع الشهود القادرين على نقد روايتها للأحداث قد فارقوا الحياة، وأن صنّاع القرار في تل أبيب قد ماتوا أيضاً أو هَرِموا مع تقدمهم في السن، كي لا تجري مساءلة أحد منهم، أو مقاضاتهم أمام المحاكم الجنائية الدولية كمجرمي حرب. والسبب في هذا التأخير المدروس، هو أن إسرائيل حاولت، في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، الإفراج عن بعض الوثائق المتعلقة بحرب فلسطين الأولى، وسمحت لثلاثة من أبرز مؤرّخيها بأن يطلّعوا عليها، هم آفي شلايم وبيني موريس وأيان بابي. وتبين في تلك الوثائق، مثلاً، أن لا صحة إطلاقاً لرواية مفادها أن الزعماء الفلسطينيين طلبوا من سكان القرى والبلدات مغادرتها لأيام فقط خلال الحرب، بل أن العصابات الصهيونية قامت بجميع عمليات التهجير بشكل ممنهج ومدروس. ويصف موشي شاريت، وزير خارجية إسرائيل في حينها، في إحدى الوثائق تلك العصابات بأنها «همجية» بعد اقتحامها الكنائس الفلسطينية ونهبها قبل تدميرها، ويقترح على حكومة بلاده دفع أموال طائلة إلى دولة الفاتيكان لشراء صمتها عن تلك الانتهاكات. وقررت إسرائيل لدفن ذلك التاريخ الأسود، حجب الأرشيف مجدداً ووضعه ضمن ملفاتها الفائقة السرية مدة سبعين سنة، علماً بأن كل دول العالم عادة تفرج عن أوراقها الرسمية وأرشيفها الوطني بعد مرور ثلاثين سنة، إلا العالم العربي، الذي للأسف، لا يوجد أي أرشيف لديه.

تُعتبر الوثائق المفرج عنها عام ٢٠١٧، جزءاً بسيطاً من أرشيف إسرائيل الرسمي الذي تبلغ عدد صفحاته ٤٠٠ مليون وثيقة، بحسب تقرير مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. ويبقى السؤال: «أين أرشيف الوطن العربي؟»، فالحكومات العربية قامت منذ عام ١٩٤٨ بعسكرة مجتمعاتها باسم

«القضية الفلسطينية»، وكانت مجتمعات متخلفة في الشرق الأوسط، يحكمها الجهل والخوف، ومهزومة من الداخل والخارج، وغير قادرة على إعطاء شيء سوى الدعاء للشعب الفلسطيني. ولو كانت إسرائيل محاطة بأنظمة حكم ديموقراطية لتفوّق العرب عليها بعلمهم وعملهم واقتصادهم. ولهذا السبب، أُسقطت الديموقراطية السورية على يد حسني الزعيم عام ١٩٤٩، وخُلع الملك فاروق بعد ثلاث سنوات عن عرش مصر، وسقطت معه النخبة المصرية بكل رجالاتها، ثم وقعت مجزرة قصر الزهور في بغداد صيف عام ١٩٥٨، لتُوصلنا، بعد عشرين سنة، إلى رجل مهووس بالحكم يدعى صدام حسين، أهدر ثروات العراق ونفطه. وقبل وصوله إلى الحكم بأربع سنوات، أُشعلت نيران الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، ولم تنطفئ حتى اليوم، فإسرائيل لا يناسبها التفوق والتقدم والرقي في جوارها العربي. وأخيراً، سقطت سورية في دوامة عنف منذ عام ٢٠١١، لتتربع إسرائيل على عرش الشرق الأوسط، منتصرة ومنفردة في حكمها وغطرستها، ولتصبح تلك الدول العريقة، المعروفة يوماً بدول «الطوق» على حدود الكيان الصهيوني، مجردَ حطام وركام، يأتيها العالم فقط لمشاهدة الماضي، لا الحاضر أو المستقبل.

سامي مروان مبيض

دمشق الشام، نيسان ٢٠١٧

دِمشق لا تُحبُّ الغُرباء

وصل وفد مصغّر من «الوكالة اليهودية» إلى العاصمة السورية في كانون الأول عام ١٩١٨، بعد شهرين من إجلاء آخر عسكري عثماني عن مدينة دمشق وتحريرها بالكامل من الحكم التركي الذي دام أربعة قرونٍ متتاليةٍ، وكان مؤلفاً من يعقوب الموصيري، أحد أبرز يهود مِصر في حينها، وداوود يلين، نائب رئيس بلدية القدس. كانت هذه الزيارة هي الأولى للموصيري لدمشق، ولكن داوود يلين كان يَعرف المدينة جيداً بعدما عاش فيها قرابة عامين أيام الحرب العالمية الأولى. وكان كلاهما يُتقن العربية بطلاقة، فوالدة داوود يلين كانت تنحدر من العائلات اليهودية المعروفة في بغداد. أُرسلت اللجنة إلى سورية بأمر من حاييم وايزمان، عالِم الكيمياء الشهير الذي

أصبح بعد ثلاثة عقودٍ أول رئيس لدولة إسرائيل. أُسست الوكالة اليهودية في مدينة يافا الفلسطينية قبل هذه الزيارة بعشر سنوات تقريباً، بصفتها «ذراعاً تنفيذية» للحركة الصهيونية العالمية، هدفها المعلن شراء الأراضي الزراعية داخل فلسطين ومتابعة تنفيذ وَعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية نهاية عام ١٩١٧. كان هدف زيارة دمشق معاينة أوضاع يهود المدينة، ومعرفة مدى تقبُّلهم الفكر الصهيوني، وإمكان فتح مكتب لأعمال الوكالة داخل أسوار مدينة دمشق القديمة، والتغلغل في المجتمع الدِّمشقي عبر التواصل المباشر مع وجهاء الطائفة الموسوية.

كانت المدينة القديمة ما زالت تعاني الأمرَّين من جراء ويلات الحرب الطاحنة التي عصفت بالبلاد والعباد في الفترة ١٩١٤-١٩١٨، وما نتج منها من جوعٍ وخوفٍ وفوضى أدّت إلى استباحة الأعراض ونهب المتاجر وإحراق الأرزاق وإغلاق مخافر الدرك وقطع الكهرباء عن المدينة لعام كامل بأمر من السلطات العثمانية. دخلت جيوش الحلفاء المدينة المنكوبة عند انتهاء الحرب في أيلول ١٩١٨، وأُعلن تأسيس أول حكم عربي فيها تحت راية الشّريف حسين بن علي، أمير مكّة المكرمّة وقائد الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية، ممثلاً في نجله الأمير فيصل بن الحسين، الذي بايعه الدمشقيون حاكماً عليهم، واحتفلوا به منقذاً ومخلِّصاً وزعيماً عربياً. كان الأمير فيصل يومها في عقده الثالث من العمر، متحمساً لبسط سلطة الدولة على جميع الأراضي السورية، ولتحسين أوضاع أهلها، مؤمناً بعروبة دمشق، ومُصرّاً على إنشاء حكم عادل يعامل كل أبنائها، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، كمواطنين سوريين متساوين أمام القانون،

لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها. تسلّم الحكم بدعم سياسي ومالي من الحكومة البريطانية، وصل إلى ١٥٠ ألف جنيه شهرياً[١]. كانت الأسواق، في تلك الفترة، قد بدأت تتعافى على نحو خجول وتدريجي بعد عودة رجال الدّرك إلى عملهم، مسلَّحين ببنادق قديمة من مخلَّفات الجيش العثماني. استُقبل الوفد اليهودي، فور وصوله، من قِبل «الحاخام باشي» يعقوب دانون، كبير حاخامات دمشق، وهو يهودي مقدسي تسلَّم منصبه قبل سنوات بتكليفٍ من «حاخام إسطنبول» موشي ليفي. كان يعقوب دانون أميناً على مصالح أبناء رعيته الدّمشقيين، وقلقاً على تردّي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية.

دخلت الوكالة الصهيونية مدينة دمشق، بمعرفة الأمير فيصل وموافقته، وكان أول أعمالها تقديم مبلغٍ من المال إلى الحاخام دانون، مقداره ٦٠٠ جنيه مصري، لتأمين ملابس وحاجات مدرسية لأيتام اليهود الدِّمشقيين، وترميم كنيس الإفرنج القديم، الذي أسَّسته الجالية اليهودية التي فرّت من الاضطهاد الإسباني بعد سقوط الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر[٢]. كان عدد يهود دمشق نهاية العام ١٩١٨ لا يتجاوز خمسة عشر ألفاً من أصل ٣٠٠ ألف شخص مقيمين بالمدينة، معظمهم من النساء والأطفال، لأن رجال الطائفة، في أغلبيتهم، كانوا خارج البلاد، إمّا في طريق العودة من جبهات القتال في صفوف الجيش العثماني، وإمّا مقيمين بالمهجر هرباً من الفوضى داخل مدينتهم. وجد وفد الحركة الصهيونية أنّ يهوديات دمشقيات، عددهن لا يُستهان به، كُنَّ، بسبب غياب رجالهن، يعملن خارج المنازل لتأمين لقمة العيش، إمّا في المصانع والورشات وإمّا في

النوادي الليلية وبيوت البغاء داخل الحيّ اليهودي نفسه[٣]. أشار كلٌّ من يعقوب الموصيري وداوود يلين في تقريرهما المرفوع إلى حاييم وايزمان، إلى أنه «لا يوجد أي يهودي غربي في هذه المدينة»، أو أشكناز، وأن جميع يهودها كانوا مِنَ المزراحيين الشّرقيين، وقلةً من السفرديم، الذين أُخرجوا من إسبانيا والبرتغال في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، واستقرّ بهم المقام في حوض البحر الأبيض المتوسط. وجاءَ عددٌ منهم إلى حارة اليهود في دمشق وإلى قرية جوبر شمال شرق المدينة القديمة، وانتشر البعض في مدينة حلب شمالي سورية وفي القامشلي شمال شرقي البلاد.

كانت أشهر مدارس يهود الشّام، في مطلع القرن العشرين، مدرسة «الأليانس» الفرنسية، الواقعة على مفرق الشاغور في حارة اليهود. وكانت محجّاً لأبناء النخب اليهودية، نظراً إلى جودة مناهجها العلمية وطاقمها التدريسي النموذجي، لكنها أُغلقت خلال سنوات الحرب بأمرٍ من حاكم دمشق العثماني جمال باشا، بسبب حمل مديرها جواز سفر فرنسياً، إلا أنه أَبقى على مدرسة «الأليانس للبنات» بعد توسل مديرتها أوغستين حاياموف، علماً بأن السلطات العثمانية كانت تنوي تحويلها إلى مستشفى. وقد أَغلق جمال باشا ما بقيَ من المدارس العبرية في دمشق، نتيجة تفشي الأمراض والأوبئة، ومنها الكوليرا والطاعون، الأمر الذي شرَّد نسبةً كبيرةً من تلامذتها الأطفال، فصاروا يسرحون في الشوارع بحثاً عن طعامٍ أو عملٍ، وأضحى الفقر والجهل من سمات هذا المجتمع الصغير بعدما كان يُعرف سابقاً بمصارفه الحديثة، مثل بنك زلخا خلف قلعة دمشق،

وأيضاً بمدارسه الحديثة وجودة منتوجاته وحِرَفِهِ. كان هذا المجتمع، في الماضي القريب، لشدّة ثرائه، يملك أجمل قصور دمشق وأبهاها، ويرشي كبار ضباط الدولة العثمانية وموظفيها بسكٍّ نقودٍ ذهبيةٍ مخصصةٍ لهم كُتب عليها عبارة «ما شاء الله كان».

تكاتف يهود دمشق بعضهم مع بعض، خلال سنوات الحرب، كما تفعل كل الأقليات عادةً في أوقات التحديات والمحن، خوفاً من اضطهاد العثمانيين لهم لرفضهم الالتحاق بالخدمة الإلزامية ومعارضتهم دخول الدولة العليّة الحرب العظمى. طبعاً، كان هذا الخوف سائداً، ليس فقط عند يهود دمشق، بل عند جميع السوريين، ومن كل الطوائف. وحتى قبيل الحرب، لم تكن الطائفة اليهودية في أحسن حال، فقد بدا عليها تراجُع ملحوظ نتيجة هجرة ما لا يقلُّ عن ١٥٠٠ شاب، أو ١٠٪ من تعدادها، خلال العقد الأول من القرن العشرين، بحثاً عن مستقبلٍ أفضل لهم ولأولادهم، إما في مدينة الإسكندرية وإما في أوروبا[٤]. ثم جاءت نيران الحرب العالمية لتقضي على ما بقي من أرزاقهم وأموالهم وتحصد أرواح الكثير من شبابهم، الأمر الذي أجبر «حاخام الشام» يعقوب دانون على طلب العون المالي لأبناء طائفته من الألماني الصهيوني الدكتور آرثر روبين، ممثل الوكالة في يافا، والمسؤول عن توزيع المعونات المرسلة من الولايات المتحدة الأميركية إلى يهود الشرق الأوسط. لكن طلب حاخام دمشق رُفِضَ، لأن أبناء رعيته كانوا بعيدين كلَّ البُعد، عقائدياً وتنظيمياً، عن المشروع الصهيوني، وكانوا بذلك، على حدِّ تعبير الوكالة ، لا يستحقون عوناً مادياً من صهاينة أميركا. ولجأ الحاخام دانون بعدها إلى هنري مورغنثاو، السفير الأميركي في إسطنبول (وهو

يهودي أيضاً)، مُكرراً الطلب نفسه بعد أن علِم بوصول ٥٠ ألف دولار أميركي من مدينة نيويورك مخصصة ليهود فلسطين المُهاجرين، لكن طلبه رُفض مجدداً، بحجة أن يهود دمشق كانوا جميعهم من السكان الأصليين لهذه المدينة، ولا يوجد أي مهاجر غريب بينهم يستوفي شروط المساعدة المادية من الولايات المتحدة[٥]. كان سبب الرفض الحقيقي في المرتين، إغراق يهود دمشق في مزيدٍ من الفقر والقهر والحرمان كي لا يجدوا مُعيناً أو معيلاً أمامهم إلا الحركة الصهيونية التي جاءت إلى عقر دارهم في ذلك الشتاء من عام ١٩١٨ وعَرضتْ خدماتِها عليهم، لكن وفق شروطٍ سياسيةٍ معينةٍ، لم يدركها يهود دمشق طبعاً إلا بعد حين.

كما هو معروف، بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما ارتفع عددهم من ٢٣ ألفاً عام ١٨٨٢ إلى ٨٥ ألفاً مع نهاية عام ١٩١٤ [٦]. في ذلك العام، وبسبب وقوع الحرب، أُغلقت أبواب الهجرة، وبَدأت الحكومة العثمانية ملاحقة النشطاء اليهود داخل فلسطين، مُهاجرين ومقيمين، خوفاً من ارتباطهم بالإنكليز، ونفتْ عدداً كبيراً منهم، إمّا إلى الخدمة الإلزامية وإمّا إلى مدينة دمشق المجاورة، حيث اعتُقل البعض ووُضع الآخرون تحت المراقبة المشددة من قِبل الأجهزة الأمنية. وكان جمال باشا، أحد أركان الحكم في إسطنبول، خلال فترة حكمه في سورية يرفض التّعامل مع أيِّ جماعة غير تركية، أكانت عربية أو أرمنية أو يهودية، معتبراً أن جميع مناصري تلك الحركات «معارضون انفصاليون عملاء ومدانون» حتى إثبات العكس. بطش بالأرمن والعرب، ووصف الصهاينة بأنهم «خطر على أرض فلسطين، ويجب سَنّ قوانين بشكلٍ عاجل

لوقف نشاطهم». وأصدر عدة فرمانات عسكرية، مَنعَ من خلالها تجديد إقامات المُهاجرين اليهود، وحرَّم إنشاء أحياء يهودية صافية في فلسطين من دون وجود المسلمين والمسيحيين فيها، وحظر أيضاً تسمية الأماكن العربية بأسماء عبرية[7]. وعندما طرد ممثل الوكالة الصهيونية آرثر روبين من يافا في أيلول ١٩١٦، قال له الأخير: «أتمنى أن نلتقي مجدداً يا عطوفة الباشا»، فردَّ جمال: «ممكن، ولكن في ألمانيا وحتماً ليس هنا!».

وصل إلى دمشق، في السنوات الثلاث الأولى للحرب، ما لا يقلّ عن ألفي مهاجر يهودي من فلسطين، معظمهم من الأشكناز، وهم إمّا أميركيون وإمّا أوروبيون كانوا يعملون داخل القرى والمدن الفلسطينية مدرسين أو صحافيين أو أطباء، ولا يتكلمون اللغة العربية ولا يحملون الجنسية العثمانية. استقبلهم المجتمع اليهودي الدّمشقي بفتور، ورفض ملّاكو العقارات اليهودية توفير مسكنٍ لهم في حارة اليهود، رافعين بدلات الإيجار عمداً. كذلك رفض الأثرياء من عائلات فارحي وطوطح ولينادو التبرع لمشاريعهم الخيرية، خوفاً من أن يكون لها أي ارتباط بالحركة الصهيونية[8]. وكان لهذا التعامل القاسي أثر بالغ في نفوس اليهود المهاجرين، وكان بينهم داوود يلين نفسه، عضو اللجنة الصهيونية التي جاءت إلى دمشق نهاية عام ١٩١٨، والذي لم تَغب عنه معاناتُه ومعاناة أبناء جلدته من اليهود الأوروبيين خلال إقامتهم القسرية والقصيرة بدمشق، فعلّق قائلاً: «معاناتُنا لم تكن تعنيهم (أي يهود الشّام)، فهم لا يعرفون العطاء ولا يحبّون الغرباء ولا يثقون بهم»[9]. وأضاف إسحاق ليفني، أحد يهود أوروبا المنفيين في دمشق خلال الحرب، والذي اعتُقل

بتهمة التجسس في سجن خان أسعد باشا على مدخل سوق البزوريّة: «خلال وجودنا في المعتقل، لم يأتنا منقذ أو مساعد من يهود المدينة، ويبدو أن هذا المكان، دمشق، سيكون قبرنا جميعاً»[١٠].

تذكّر داوود يلين جميع هذه المشاعر المفعمة بالحِقد عند عودته إلى دمشق، وعلّق بسخريةٍ بأن المدينة باتت «موطناً للعجائز»، لأن مَن بقوا من يهود الشّام كانوا «على حافة القبر»، ولا خسارة في فُقدانِهم لأنهم لا يتكلمون اللغة العبريّة ويقيمون صلواتهم ويديرون أمور طائفتهم، إمّا بالتركية وإمّا باللغة العربية، وهو أمر «مرفوض ومُستهجن» بالنسبة إلى الحركة الصهيونية[١١]. تابع داوود يلين بالقول: «لا يوجد في حارة اليهود إلّا كنيسٌ واحد فقط، وهو فقير وغير مُعتنى به، وصيدلية واحدة فقط أُسست في بداية القرن العشرين، والقائم عليها، مع الأسف، شخصٌ غير يهودي. إضافةً إلى ذلك، لم يكن موجوداً أيٌّ نشاطٍ ثقافي أو صحافي عند يهود دمشق، فمسلمو المدينة لهم خمس صحفٍ بين يومية وأسبوعية، وهناك صحيفتان للمسيحيين، ولكن لا وجود لأيّ صحيفة يهودية في دمشق، وهو أيضاً أمرٌ مؤسفٌ للغاية»[١٢]. في كل التقارير المرفوعة عن يهود الشّام وأوضاعهم، إلى مكاتب الوكالة في كل من برلين وفيينا، كان التركيز واضحاً في حالة الفقر في الحي اليهودي، وفيه الكثير من المبالغة المقصودة، إذ لم يُذكر أن حاله كحال سائر أحياء المدينة. أيضاً لا ذكر في هذه التقارير ابداً، لأثرياء الطائفة اليهودية، ودورهم التجاري والمجتمعي في نهضة المدينة بعد انتهاء الحرب، وتمسك الكثير منهم بهويتهم السورية. والهدف طبعاً كان رسم أبشع صورة ممكنة لتعامل المجتمع الدّمشقي مع الأقليات، لتوظيفها سياسياً والترويج لها في المحافل الدولية.

هوامش

١ - الأرشيف الوطني البريطاني، 1952FFi-371، الملف الرابع لعام ١٩١٩.

٢ -مركز وثاق الخارجية الفرنسية، «يهود دمشق في عهد الأمير فيصل» بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩١٩، الملف رقم 49D.

٣ - الأرشيف الوطني البريطاني، «تقرير اللجنة الصهيونية من دمشق» بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩١٨.

٤ هاريل، يارون: **الصهيونية في دمشق**، ص ٩٧.

٥ المصدر نفسه، ص ٩٨.

٦ نيفل، مندل: **العرب والصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى**، ص xxi.

٧ سشيشيك، طلحة: **الحرب وتكوين الدولة في سورية**، ص ١٦.

٨ الأرشيف الوطني البريطاني، تقرير السيد جونز إلى لندن (١٣ نيسان ١٩١٥).

٩ هاريل: **الصهيونية في دمشق**، ص ١٠٥.

١٠ المصدر نفسه، ص ١٠٦.

١١ الأرشيف الوطني البريطاني، «تقرير اللجنة الصهيونية من دمشق» بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩١٨.

١٢ المصدر نفسه.

بتهمة التجسس في سجن خان أسعد باشا على مدخل سوق البزوريّة: «خلال وجودنا في المعتقل، لم يأتنا منقذ أو مساعد من يهود المدينة، ويبدو أن هذا المكان، دمشق، سيكون قبرنا جميعاً»[١٠].

تذكّر داوود يلين جميع هذه المشاعر المفعمة بالحِقد عند عودته إلى دمشق، وعلّق بسخريةٍ بأن المدينة باتت «موطناً للعجائز»، لأن مَن بقوا من يهود الشّام كانوا «على حافة القبر»، ولا خسارة في فُقدانِهم لأنهم لا يتكلمون اللغة العبريّة ويقيمون صلواتهم ويديرون أمور طائفتهم، إمّا بالتركية وإمّا باللغة العربية، وهو أمر «مرفوض ومُستهجن» بالنسبة إلى الحركة الصهيونية[١١]. تابع داوود يلين بالقول: «لا يوجد في حارة اليهود إلّا كنيسٌ واحد فقط، وهو فقير وغير مُعتنى به، وصيدلية واحدة فقط أُسست في بداية القرن العشرين، والقائم عليها، مع الأسف، شخصٌ غير يهودي. إضافةً إلى ذلك، لم يكن موجوداً أيٌّ نشاطٍ ثقافي أو صحافي عند يهود دمشق، فمسلمو المدينة لهم خمس صحفٍ بين يومية وأسبوعية، وهناك صحيفتان للمسيحيين، ولكن لا وجود لأيٍّ صحيفة يهودية في دمشق، وهو أيضاً أمرٌ مؤسفٌ للغاية»[١٢]. في كلِّ التقارير المرفوعة عن يهود الشّام وأوضاعهم، إلى مكاتب الوكالة في كل من برلين وفيينا، كان التركيز واضحاً في حالة الفقر في الحي اليهودي، وفيه الكثير من المبالغة المقصودة، إذ لم يُذكر أن حاله كحال سائر أحياء المدينة. أيضاً لا ذكر في هذه التقارير ابداً، لأثرياء الطائفة اليهودية، ودورهم التجاري والمجتمعي في نهضة المدينة بعد انتهاء الحرب، وتمسك الكثير منهم بهويتهم السورية. والهدف طبعاً كان رسم أبشع صورة ممكنة لتعامل المجتمع الدّمشقي مع الأقليات، لتوظيفها سياسياً والترويج لها في المحافل الدولية.

هوامش

١ - الأرشيف الوطني البريطاني، 1952FFi-371، الملف الرابع لعام ١٩١٩.

٢ -مركز وثاق الخارجية الفرنسية، «يهود دمشق في عهد الأمير فيصل» بتاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩١٩، الملف رقم 49D.

٣ - الأرشيف الوطني البريطاني، «تقرير اللجنة الصهيونية من دمشق» بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩١٨.

٤ هاريل، يارون: **الصهيونية في دمشق**، ص ٩٧.

٥ المصدر نفسه، ص ٩٨.

٦ نيفل، مندل: **العرب والصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى**، ص xxi.

٧ سشيشيك، طلحة: **الحرب وتكوين الدولة في سورية**، ص ١٦.

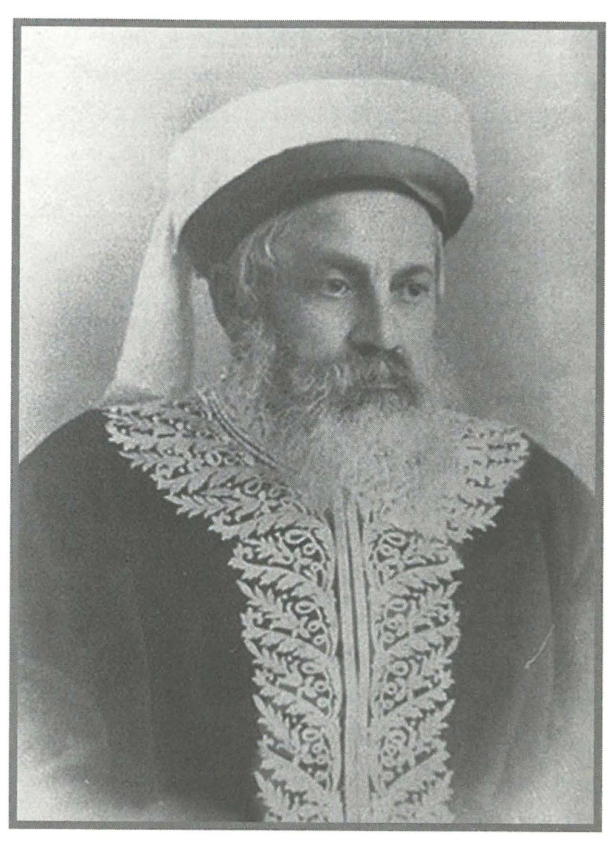
٨ الأرشيف الوطني البريطاني، تقرير السيد جونز إلى لندن (١٣ نيسان ١٩١٥).

٩ هاريل: **الصهيونية في دمشق**، ص ١٠٥.

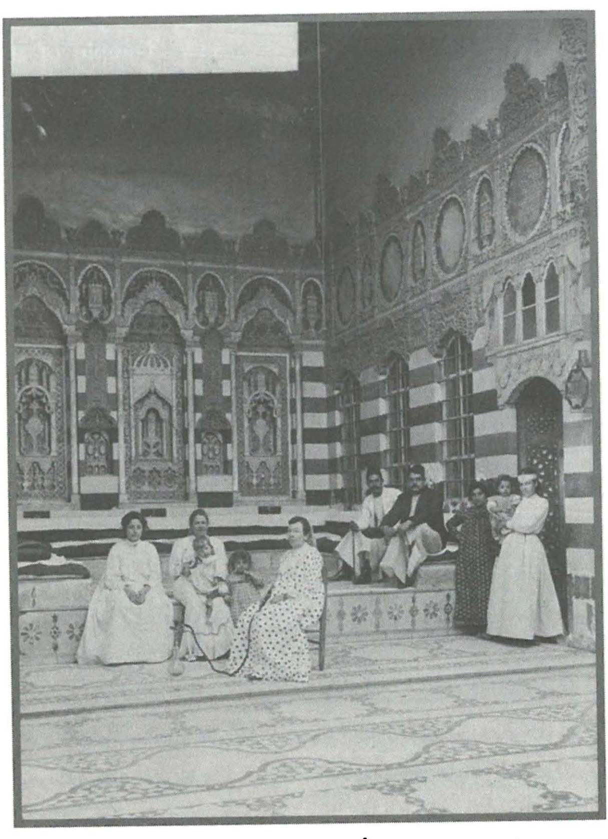
١٠ المصدر نفسه، ص ١٠٦.

١١ الأرشيف الوطني البريطاني، «تقرير اللجنة الصهيونية من دمشق» بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩١٨.

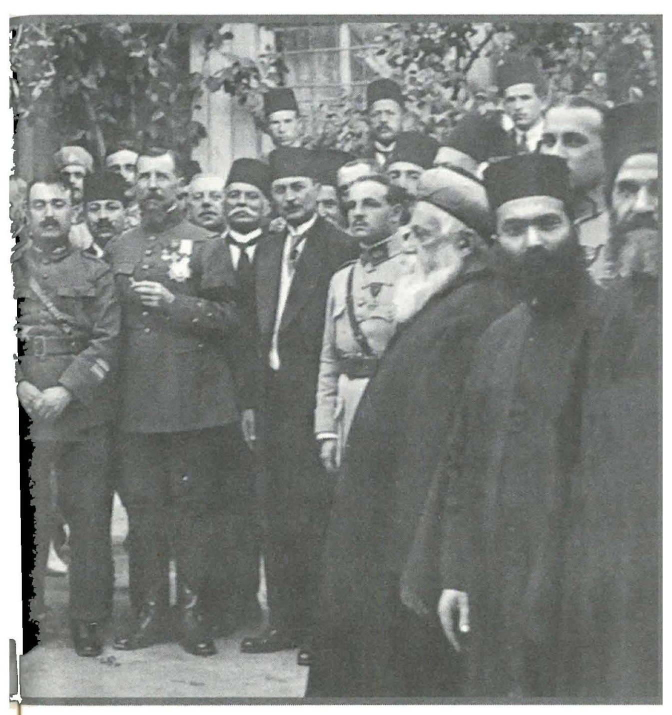
١٢ المصدر نفسه.



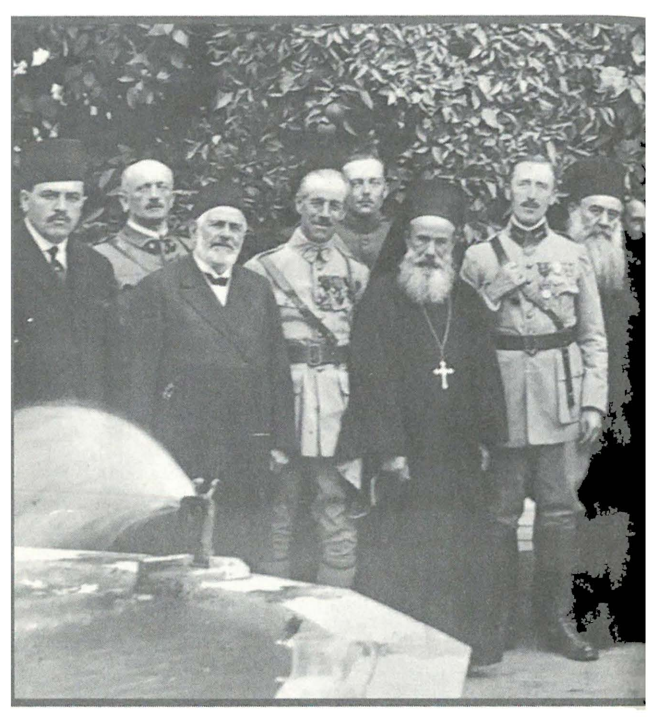
حاخام الشام يعقوب دانون عام ١٩٢٠



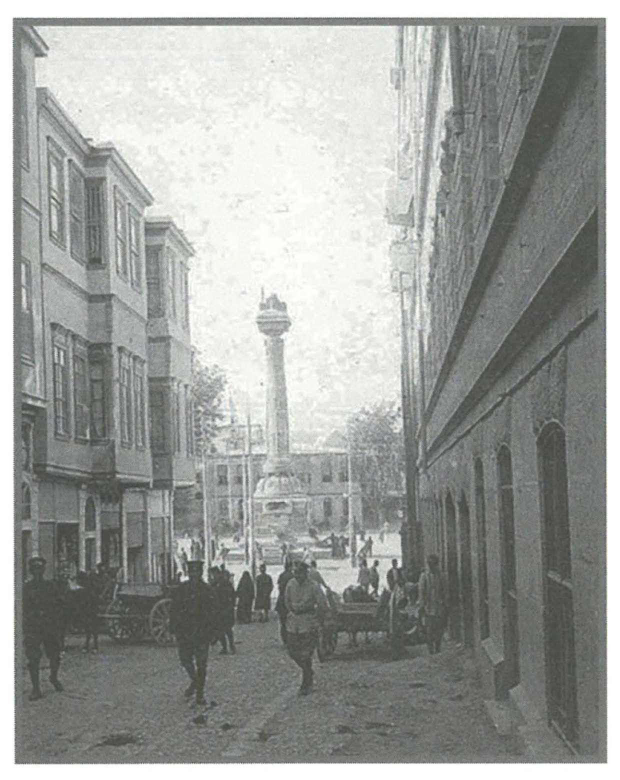
نساء يهوديات داخل أحد قصور الحي اليهودي في دمشق



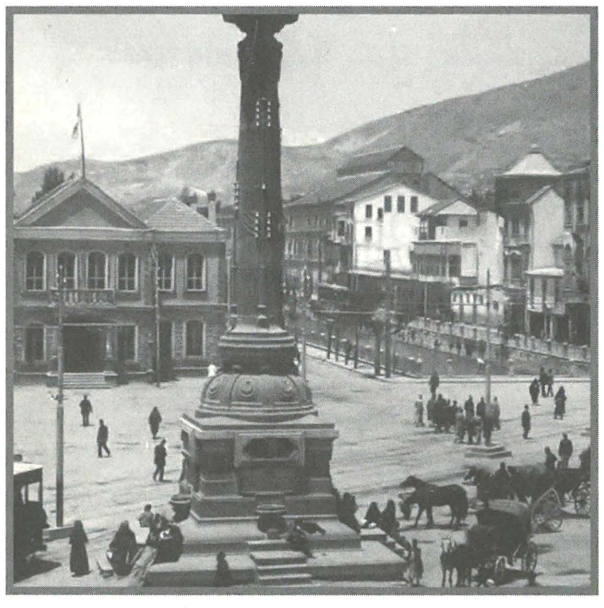
حاخام الشام يعقوب دانون في استقبال الجنرال الفرنسي هنري غورو في مدرسة مكتب عنبر بدمشق عام ١٩٢٠. يقف الحاخام في الصف الأول (الثالث من اليمين) ويليه ضابط فرنسي ثم حقي العظم حاكم دولة دمشق، فالجنرال غورو، ويليه وزير الحربية جميل الإلشي ثم رجل دين مسيحي=



= وضابط فرنسي أخر ثم رجل دين مسيحي. يقف وزير الداخلية عطا الأيوبي خلف حقي العظم وفي الصف الأخير يقف عارف الحلبوني، رئيس غرفة تجارة دمشق.



ساحة المرجة في دمشق نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. التُقطت الصورة من زقاق رامي الشهير ويظهر عدد من الجنود البريطانيين.



ساحة المرجة في دمشق نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.

حقي العظم والمؤتمر العربي عام ١٩١٣

بدأت «اللجنة اليهودية» الإعدد للقاء مسؤولين سوريين بعد معاينة الأوضاع الميدانية داخل حارة اليهود. كانت هذه المفاوضات هي الأولى مع وجهاء دمشق منذ بدء الحرب العظمى. ففي عام ١٩١٣، عُقدت عدّة اجتماعات غير رسمية في القاهرة بين شخصيات صهيونية وعدد من الوجهاء السوريين والعرب، لتعريفهم إلى المشروع الصهيوني والتوصل إلى أرضية مشتركة بينهم وبين التنظيم العالمي. كان الاجتماع الأول بطلب من فيكتور جاكوبسون، مندوب الوكالة اليهودية في إسطنبول، والذي كلّف صحافياً يهودياً، اسمه سامي هوشبيرغ، مقابلةَ القانوني اللبناني والشاعر إسكندر عمون، عضو اللجنة العليا لحزب اللامركزية العربية، ورئيس بلدية

بيروت أحمد مختار بيهم، والكاتب والأديب الدّمشقي رفيق العظم، والسياسي المرموق حقي العظم، الذي أصبح حاكماً لدولة دمشق أيام الانتداب الفرنسي، ثم رئيساً لوزراء سورية، ورَشّح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٣٢ [1]، كان حقي العظم من دون أي منازع، هو الأبرز والأشهر بين المجموعة العربية، ينتمي إلى أُسرةٍ سياسيةٍ عريقةٍ حكمت مدينة دمشق مع العثمانيين طوال القرن الثامن عشر، واشتهرت بأسماء لامعة في تاريخ سورية الحديث، مثل الوالي أسعد باشا العظم ووزير الأوقاف محمود فوزي باشا العظم، ونجله رئيس الوزراء في عهد الاستقلال خالد العظم.

التحق حقي العظم بالوظائف الحكومية، بعد تخرّجه من الكلية الحربية في إسطنبول، وأصبح مفتشاً عامّاً لوزارة الأوقاف العثمانية، ثم سافر إلى مصر بعد فشله في دخول البرلمان العثماني، وأسّس حزب الإصلاح، ثم تزوج سيدة مصرية ثرية من عائلة الملك أحمد فؤاد الأول، ليُضاعفَ رصيدَه المالي المطلوب للحفاظ على زعامته العائلية التقليدية. كان العظم رجلاً ذكياً ونافذاً في الأوساط السياسية الدّمشقية والقاهرية، فحاول الصهاينة استمالته لعلهم يدخلون المجتمع السوري عن طريقه. استمع «حقي بك» إلى الصحافي الصهيوني بهدوء وبرودة أعصاب، فطلب منه سامي هوشبيرغ دَعم قيام وطن قومي لليهود في فلسطين، يوصلُهم إلى أرض الميعاد، ووُعِدَ في المقابل، بأن تقدِّم الوكالة اليهودية العون المالي والسياسي إلى العرب في كل من فلسطين وسورية والعراق، وبأن تُساعدهم على نيل استقلالهم التام وغير المشروط من العثمانيين، مُشيراً إلى أنهم يملكون جميع مفاتيح صُنّاع القرار في عواصم أوروبا. ضحك حقي العظم عند سماع هذا الكلام،

وردّ قائلاً: «إن كنتم حقاً كذلك، تملكون مفاتيح أوروبا، فما حاجتكم إلينا كعرب؟ أنتم تعرفون أن تحقيق مشروع طموح من هذا الحجم، على أرض عربية يملكها أهلها العرب منذ قرونٍ طويلةٍ، هو أشبه بالمستحيل، إن لم يكن مستحيلاً بالمطلق، ولا يمكن أن يرى النور، في أي شكل من الأشكال، من دون موافقة العرب. نحن نقول لكم، كممثلين عن هذه الأمة، إننا لا نستطيع تقديم أي مساعدة في هذا الموضوع، أولاً لأننا لا نملك تلك الأرض، ولا يحقُّ لنا تقرير مصيرها من دون موافقة أهلها، وثانياً لأننا لسنا بحاجةٍ إلى مالكم، فلدينا الكثير من المال، كما تعرفون جيداً، ولسنا في حاجةٍ إلى دعمكم السياسي في المحافل الدولية. وها نحن العرب نُعدُّ لعقد مؤتمر كبير في مدينة باريس في الصيف المقبل، سنَطرح خلاله عدة مواضيع مصيرية، سيكون بينها مستقبل فلسطين والهجرة اليهودية. نحن تعرفنا إليكم اليوم، يا سيد هوشبيرغ، وأعتقد أنّ من المفيد أن تتعرفوا إلينا أكثر كأمةٍ عربيةٍ، وليس كأفراد، فإنني أدعوك إلى حضور هذا المؤتمر بصفة مُستمع، أو مُراقب، لتكون نظرتك المستقبلية إلى أمة العرب أوضح وأنضج وأكثر واقعية»[٢].

لبّى الوكيل الصهيوني الدعوة وحضر المؤتمر العربي الأول في قاعة الجمعية الجغرافية في شارع سان جيرمان في باريس، في الفترة ما بين ١٨ و٢٣ حزيران ١٩١٣، وقد حُدّدت أهدافه في «البحث في التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض المزروعة بدم الآباء العظام ورُفات الأجداد الأباة. وإنقاذها من صَبغة السيطرة والاستبداد، وإصلاح أمورنا الداخلية بناء على ما يتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية حتى يشتدّ بها ساعدُنا

وتستقيم قناتنا، فينقطع بذلك خطر الاحتلال أو الاضمحلال، وتُنفى مذلّة الرِّق، وتخفُت نقمة الاستعباد، ويظهر للاعبين في حياة الشعوب أننا أمّة عيوف الضّيم لا تستنيم لذل ولا تستكين لمسكنة».
جلس سامي هوشبيرغ مُنبهراً بين ثلاثةٍ وعشرين مندوباً عربياً من سورية ولبنان والعراق وفلسطين، واستمع إلى نقاشاتهم عن حقوق العرب داخل الدولة العثمانية، وضرورة إصلاح مؤسسات الحكم، وقضية هجرة الشباب من سورية، وقضية فلسطين. قرر أعضاء المؤتمر أنّ الإمبريالية الأوروبية تُشكل خطراً حقيقياً على الولايات العربية داخل السلطنة العثمانية، أكثر من الصهيونية في الوقت الراهن، وأن سبيلها الأفضل هو البقاء جُزءاً من الدولة العثمانية، لا في الخروج عنها في الوقت الراهن.

وجد سامي هوشبيرغ أن السياسيين العرب، خلافاً للمفهوم السّائد داخل أروقة الوكالة اليهودية، كانوا حتى تلك اللحظة من تاريخهم مُنظّمين جيداً، ومُدركين حجم المسؤولية الملقاة على كواهلهم في تحقيق وحدتهم وتنظيم صفوفهم، وأنهم فعلاً ليسوا في حاجةٍ إلى أيّ دعم صهيوني، مالياً كان أو سياسياً، تماماً كما سمع من حقي العظم في القاهرة. وفي دلالة على وعيهم العالي يومَها عارض بعض السياسيين العرب فكرة انعقاد مؤتمر عربي في باريس، بعد احتلال الفرنسيين تونس والمغرب والجزائر، وحاول الزعيم السوري فخري البارودي تعطيل المؤتمر قبل انعقاده بجمع تواقيع تُطالب بمقاطعة أعماله، ما دامت قراراته قد أُخذت في عاصمة أوروبية وليس داخل الوطن العربي. ونشر تلك التواقيع في جريدة «القَبس» الدّمشقية قبل أيام من بدء أعمال المؤتمر[٣]. جاء في تقرير سامي هوشبيرغ الخاص بالوكالة

اليهودية: «إن الحركة العربية هي أكثر جديةً مما يتخيلها المرء في إسطنبول، وستصبح بعد تنظيمها قوةً مدهشةً»[٤]. وتمثلت تلك الجدية في قرارات المؤتمر العربي التي طالبت بإجراء إصلاحات فورية داخل مفاصل الدولة العثمانية، ومشاركة العرب في الحكم، وإعطائهم حق صون لغتهم العربيّة وحمايتها وإدراجها لغةً رسميّةً داخل البرلمان التركي، ورفْض الخدمة العسكرية خارج حدود الأقاليم العربية إلا في «الضرورة القصوى». أبرق هوشبيرغ إلى رؤسائه، متحدثاً عن مفاوضاته ومشاهداته في القاهرة وباريس، فجاء الجواب: «العالم العربي لا يُختصر في حقي العظم، فهو رجل عنيدٌ ومقتدر مادياً، ولا يمكن استمالته بسهولة. عليك أن تفتح باباً جديداً، ولكن مع شخصيات مختلفة، ومن الأفضل أن تكون مقيمة داخل دمشق».

هوامش

١ كابلان، نيل: الدبلوماسية غير المثمرة، الجزء الأول، ص ١٨.

٢ - الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٣٣٣، الملف رقم 71A، رسالة من ويليامز في القاهرة إلى الخارجية، بتاريخ ٣ أيار ١٩١٣.

٣ القبس (٣١ أيار ١٩١٣).

٤ عوض، عبد العزيز محمد: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ١٥١.



الوجيه الدمشقي حقي العظم، الذي فاوض الصهاينة عام ١٩١٣.

لقاء فندق فيكتوريا في دمشق

زار دمشق في ربيع عام ١٩١٤، الكاتب والمترجم اليهودي نعوم سوكولوف، الذي أصبح لاحقاً أميناً عاماً للمؤتمر الصهيوني العالمي، وكان يومئذٍ عضواً في اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية في برلين. جاء إلى دمشق للبحث عن مفاوضين جُدد، وحَصل على مقابلة مع الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، عضو الهيئة التدريسية في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد عمل الشهبندر بعد تخرجه من الجامعة نفسها عام ١٩٠٦، طبيباً في دمشق، وحقق نجاحاً لافتاً بين الأهالي بسبب سعة علمه، وكان من أبرز السياسيين السوريين حِنكةً ودهاءً وخطابةً بين أبناء جيله. أن اختيار الشهبندر من بين كل وجهاء دمشق لم يكن مصادفةً، وهو خير دليلٍ على دقّة المعلومات

الاستخباراية الصهيونية عن المدينة ورجالاتها النافذين في حينها. وساد الاعتقاد بأنّ الشهبندر كان أكثر تأثيراً في الأوساط الدّمشقية من حقي العظم، كونه مقيماً بدمشق لا بالقاهرة، وأكثر ليونة بسبب انفتاحه على الغرب واحتكاكه اليومي بالأجانب والمبشّرين، ولاسيما الراهب دانيال بلس، مؤسس الجامعة الأميركية[١].

عُقد الاجتماع في ٥ نيسان ١٩١٤ بين الوجهاء السوريين ونعوم سوكولوف، في بهو فندق فيكتوريا الكبير القريب من ساحة المرجة، وكان أفخم فنادق دمشق يومها، وقد حضره أحد الوكلاء العقاريين للمنظّمة الصهيونية، حاييم كالفاريسكي، المسؤول عن شراء الأراضي العربية في فلسطين وتطويرها، ومعه النمساوي الدكتور يعقوب ثون، أحد ممثلي الوكالة اليهودية في يافا. أمّا عن الجانب السوري، فحضر مع الشهبندر كلٌّ من نائب دمشق الأسبق في «مجلس المبعوثان» شكري العسلي الذي حذّر كثيراً من المشروع الصهيوني منذ أنْ تعرف إليه وإلى أعماله وأهدافه عندما كان قائم مقام مدينة الناصرة في منطقة الجليل عام ١٩١١. وحضره أيضاً الصحافي محمد كرد علي صاحب جريدة المقتبس الشهيرة، التي كانت تدافع بقوة عن عروبة فلسطين وتعارض هجرة اليهود إليها.

بدأ سوكولوف حديثه بالمقدمة المعروفة عن تاريخ الصهيونية وسعيها «السلمي والمشروع» (بحسب تعبيره) لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، طالباً التوصل إلى حل سياسي مُرضٍ يلبي مطالب العرب واليهود، ومقترحاً عقد مؤتمر لهذا الغرض في بلدة برمّانا في جبل لبنان؛

المنتجع الصيفي الأشهر والأقرب إلى قلوب النخبة الدّمشقية[٢]. وتضمّن العرض كالمعتاد، وطناً عربياً حراً وموحداً تتوسطه دولة عبريّة على أرض فلسطين. وإن وافق العرب على هذا الكلام، تتعهد الحركة الصهيونية العالمية باستخدام نفوذها السياسي والمالي لتحرير العرب من الحكم العثماني. بدأ الشهبندر بالرّد، وكان خطيباً مفوَّهاً، فطالب بأن يتنازل اليهود الأوروبيون الصهاينة عن جنسياتهم الأجنبية كي يجري التعامل معهم كمواطنين مَشرقيين، لا كوكلاء لدول غربية، مشيراً إلى أن هذا الأمر شرط أساسي لمجرد التفكير في أي اتفاق مستقبلي بين الطرفين. طبعاً، لم يُعجب هذا الكلام الوفد الصهيوني، الذي عارض شروط الشهبندر المسبقة، فأي إملاءات من الجانب السّوري تعني أنّ أحد الطرفين ينظر إلى الآخر كأنه الأضعف. «هذا صحيح...» ردّ الشهبندر، «من قال لكم إننا أنداد ومتساوون في التاريخ والجغرافيا؟ نحنُ أصحاب الأرض وأنتم دُخلاء عليها». وأضاف أنّ على الصهاينة تقديم تعهّد مكتوب يكفلون من خلاله عدم سلب أيّ فلاح فلسطيني أرضَه إذا وافق السوريون على استمرار الهجرة، وأن تُتَاح جميع المدارس الأجنبية العاملة في فلسطين أمام الطّلاب العرب مجاناً ومن دون أي قيدٍ أو شرط، وأنْ يتعهد اليهود بجلب استثمارات أجنبية في القطاعات التّعليمية والصناعية والزراعية والصحية إلى جميع المدن والقُرى الفلسطينية.

وأكّد الدّمشقيون الثلاثة، الشهبندر والعسلي وكرد علي، على ضرورة أنْ تكون الهجرة اليهودية محدّدة، وألّا تقتصر على فلسطين وحدها، وأنْ تشمل

كل البلدان العربية، بهدف تذويب اليهود المهاجرين داخل المجتمعات العربية، كي يُصبحوا أقلّية نافذة ومحترمة، ولكنْ ضمن أغلبيةٍ عربيةٍ، يعيشون في وطنهم الجديد مثلهم مثل جميع أبنائه من دون أي امتيازات. دام الاجتماع خمساً وأربعين دقيقة فقط، وفي الختام قال الشهبندر: «هذه هي شروطنا، وهذا موقفنا الموحّد، أهلاً وسهلاً بكم بيننا ضيوفاً ومستثمرين أو أخوة في الوطن الكبير لو أردتم ذلك، ولكن لا نقبل بقيام أي دولة عبريّة على أرضنا، مسيحيين كنا أو إسلاماً»[٣].

رفض الوفد الصهيوني جميع المقترحات بالمطلق، وغادر دمشق خالي الوفاض في ذلك الربيع من عام ١٩١٤، ولم يُعقد المؤتمر المزعوم في برمانا بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى في الرابع من شهر آب من صيف العام نفسه[٤].

أدرك الصهاينة بعد اجتماعهم ووجهاء دمشق أنّ العملية السياسية ستكون أكثر تعقيداً مما تخيل البعض، بسبب صلابة موقف السوريين، وأن عليهم تغيير قواعد اللعبة مع أهالي دمشق قبل التوصل إلى تسويةٍ مُرضيةٍ في فلسطين. وأثبتت مفاوضات عامَي ١٩١٣ و١٩١٤ أنّ المجتمع الدّمشقي، برجاله وثرائه، كان غير قابل للانحراف في المسألة الفلسطينية. وكي يتحقق أي تقدم ملحوظ للصهاينة، يجب على هذا المجتمع أن يفقر أولاً، وأن يصبح أكثر احتياجاً إلى المال، وألّا يُسأل الناس عن مصدر هذا المال، وألّا يعترض أحد منهم، حتى لو عرفوا أنه مال صهيوني. وهذا طبعاً ما حدث خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، فعندما زارت

«اللجنة الصهيونية» دمشق نهاية عام ١٩١٨، بعد انقطاعٍ دام أربع سنوات ونيفاً، وجدت أن الوضع قد انقلب رأساً على عقب، وأن الفقر قد نخر مفاصل المجتمع الدّمشقي، أفقياً وعمودياً، وأن الطائفة اليهودية في دمشق قد سقطت إلى أسفل درك العوز، وأصبحت مُستعدة نفسياً لتلقّي العون الخارجي، نتيجة تدهور وضعها الاقتصادي. وبذلك، أصبحت هي المدخل الجديد لمشاريع الصهيونيين الاستغلالية، بعد فشلهم في اختراق المجتمع عبر وجهائه المسلمين.

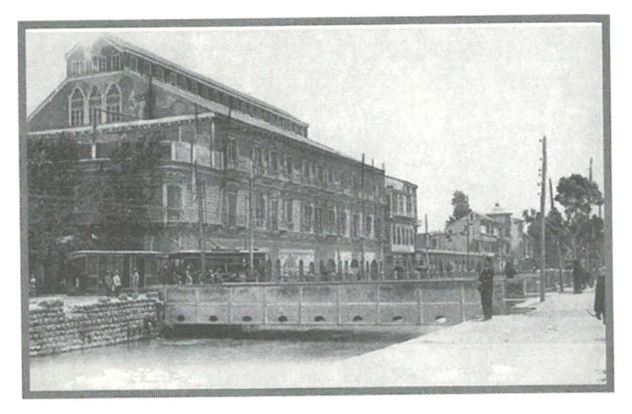
هوامش

١ مانديل: العرب والصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى، ص ١٩٥.

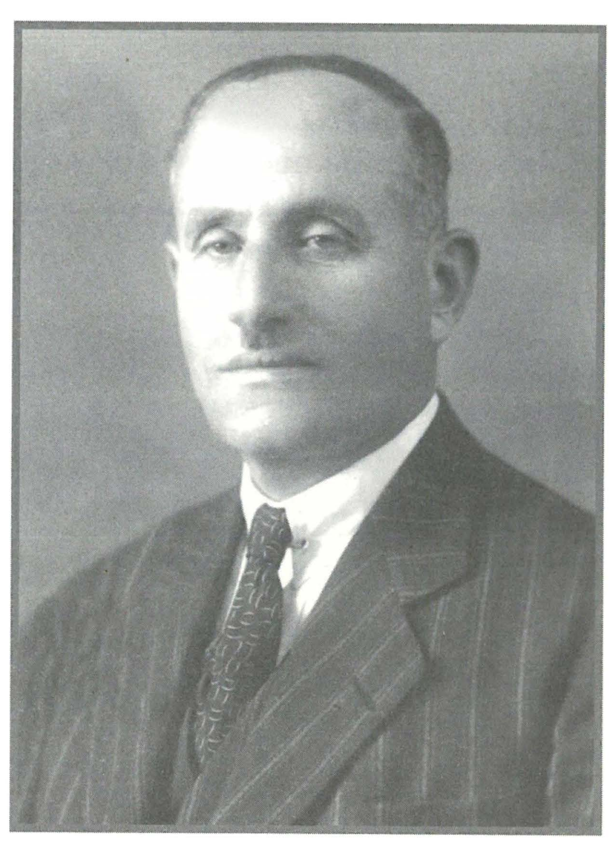
٢ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٣٣٩٤، الملف W44، ٨٣٦٩١-١١٠٥٣.

٣ الأرشيف الوطني البريطاني، ملف رقم 37WE، دمشق في ٥ نيسان ١٩١٤.

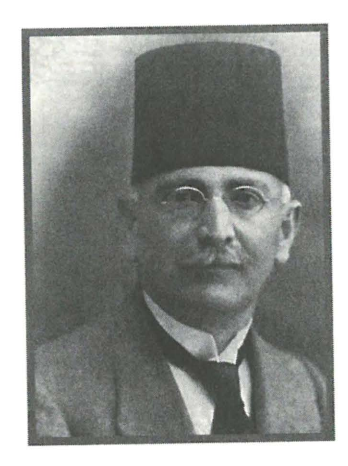
٤ كابلان: الدبلوماسية غير المثمرة، الجزء الأول، ص ٢٤ .



فندق فيكتوريا الكبير في دمشق



الدكتور عبد الرحمن الشهبندر



رئيس تحرير المقتبس
محمد كرد علي



نائب دمشق
شكري العسلي

الركابي باشا مُستقبلاً الوفد الصّهيوني

اجتمع الوفد الصهيوني، بعضوية يعقوب الموصيري وداوود يلين، بعد عودته إلى دمشق مع نهاية الحرب العالمية، وتولي الأمير فيصل زمام الأمور، مع الفريق رضا باشا الركابي، حاكم سورية العسكري، والذي عُين أول رئيس للوزراء في عهد الاستقلال. هذا الاجتماع الذي عُقد في السّرايا الكبيرة في ساحة المرجة على ضفاف نهر بردى، كان الاجتماع الثالث للحركة الصهيونية مع وجهاء دمشق، والأول مع مسؤول عسكري سوري. عُرف عن رضا الركابي رباطة جأشه وصلابته في أوقات السّلم وأوقات الحرب، وكان عَلَماً من أعلام دمشق، ويتمتع بشعبية كبيرة بين العائلات الدّمشقية الكبرى. ولِد لأسرةٍ عريقةٍ عام ١٨٦٤، ودرس في الكلّية الحربيّة

في إسطنبول قبل التحاقه بالجيش العثماني، فقبْل بلوغه سنّ الأربعين حَصل على رتبة «فريق» عام ١٩٠١، وأصبح قائداً للقوات العثمانية المرابطة في مدينة القُدس، ثم حاكماً للمدينة المنوّرة، وبعدها في البصرة ثم في بغداد. عارض دخول الجيش العثماني الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا القيصرية، وسُرِّح من الخدمة بسبب هذا الموقف، بالرغم من كونه أحد أفضل الضباط العرب لدى العثمانيين. هرب إلى الصحراء العربية، والتحق بقوات الشّريف حسين بعد إعلان الثورة العربية، ثم دخل مدينة دمشق فاتحاً ومُحرراً بمعيّة الأمير فيصل عام ١٩١٨.

استقبل الركابي باشا الوفد الصهيوني في دار الحكومة السورية، بلباسه الرسمي وقبّعته الفيصلية، وكان لبقاً مضيافاً، لأن الزيارة رُتبت من قِبل صديق مشترك بينه وبين داوود يلين يُدعى جوزيف ريفلين، وهو مدير مدرسة يهودية في دمشق، وعلى صلة أيضاً بحاجب الأمير الخاص جميل الإلشي، الذي أصبح بدوره رئيساً للوزراء أيام الانتداب الفرنسي[١]. لم يُخفِ يعقوب الموصيري هدف الزيارة عن رئيس وزراء سوزية، وقال في بداية حديثه: «سمعنا عنكم الكثير يا دولة الرئيس، من يهود القُدس تحديداً، فهم يعرفونكم جيداً ويذكرون أعمالكم منذ أن كنتم تخدمون في المدينة قبل الحرب، تقطعون يد السّارق وتعاقبون المرتشي ولا تقبلون بأن يُهان أحدٌ في عهدكم، ولا يُظلم أحد». ابتسم الركابي باشا أمام محاولة الإطراء الكلامية، فقد سمع منها الكثير الكثير منذ توليه رئاسة الحكومة السورية قبل أشهر، فردّ بحزم: «لا نقبل بالظلم، أيْ نعم ولكن أحياناً الحزم قد يؤدّي إلى بعض الظّلم، تحديداً في الظروف الرّهيبة التي تمرُّ بها

أمتنا، فنحن في المحصلة بشرٌ نخطئ ونُصيب، والثواب والعقاب ليسا في الأرض، ولكن عند ربِّ العالمين»[٢].

نظر عضوا الوفد الصهيوني، أحدهما إلى الآخر، مستغربين كلام رئيس الحكومة، فأكمل بالقول: «لقد علمت الدولة السورية بأنكم قمتم أخيراً بزيارةِ الحيّ اليهودي في دمشق القديمة، وقمتم بتوزيع بعض النقود على الأهالي والمحتاجين. خير ما فعلتم، ولكن هذا المال لا يجب أن يُعطى لأحد إلا بعلم السلطات السورية وموافقتها، حتى لو كانوا في أمس الحاجة إليه، فأنتم قادمون من مِصر وأوروبا، وهذا المال هو مالٌ أجنبيٌّ، وفي أغلب الظن هو ليس بريئاً وله أهداف سياسية». وتابع قائلاً: «إنّ مدينة دمشق حريصة على مصلحة جميع أبنائها، إسلاماً كانوا أو مسيحيين أو يهوداً، ولا يجب مساعدة فئة واحدة من دون الأخرى، فالجميع تضرّر كثيراً خلال سنوات الحرب، ولو كنتم فعلاً حريصين على أهالي دمشق، لكان يتوجب عليكم توزيع المال على الطوائف الأُخرى، وبشكلٍ متساوٍ وعادل. في المرة القادمة، لن نرحم من يقبل مالاً منكم أو من غيركم، وسوف نضرب الجميع بيدٍ من حديد، المانح والمتلقّي»[٣].

تدخل هنا يعقوب الموصيري، وخاطب الركابي بلهجته المصرية: «ولهذا السبب نحن هنا يا عطوفة الباشا، للبحث في إمكان التواصل مع جميع الناس وتقديم المساعدة إلى كل السوريين وبموافقة الدولة، فالمال الذي تحدثتم عنه كان مُجرد البداية، ونحن مستعدون لتقديم المزيد، ليس فقط للسوريين، بل لجميع العرب، ولكننا نريد تعاوناً منكم في تحقيق أهداف

الحركة اليهودية، وهي حركة إنسانية عالمية وعادلة، هدفها إيصال اليهود إلى أرض الميعاد بعد انتظار دام ألفي سنة». قاطعه الركابي باشا قائلاً: «أنا لا أعرف ولن أدخل في سجال تاريخي معكم، فهذه ليست مهنتي، ولكن بصفتي رئيساً للحكومة في هذا البلد وحاكماً عسكرياً عليها أقول لكم إننا نحن في سورية لا نعترف بقومية أو وطنية يهودية، أو وطنية مسيحية أو وطنية إسلامية، فجميعنا سوريون وعرب، وكما قال سمو الأمير فيصل مراراً كنا عرباً قبل أن نكون إسلاماً أو مسيحيين أو يهوداً»[٤]. ثم أضاف تعليقاً على يهود دمشق واصفاً إياهم بـ «المجتمع الإيجابي والمسالم والوطني»، وبأنهم لا يجنحون إلى الفكر الصهيوني، وإن أراد أعضاء اللجنة التأكد من ذلك فبإمكانهم التجوال في الأحياء اليهودية ومقابلة الناس مباشرة ومن دون وسيط، ولكن «بعد أخذ موافقة الدولة».

أمر الرئيس الركابي عند انتهاء الاجتماع، بتسهيل مهمات اللجنة اليهودية، ومُراقبة أعمالها طبعاً، وهو على ثقة بأنّ يهود دمشق سيُعبِّرون عن إخلاصهم لوطنهم السوري، ولن يجد الصهاينة صوتاً واحداً بينهم يُطالب بخلعه من جذوره ومن مدينته ونقله إلى فلسطين لإقامة وطن بديل هناك. مَكث الوفد بعدها أسبوعاً كاملاً في دمشق، زار خلاله عدداً من الأحياء والمنشآت والأسواق، منها سوق البزوريّة التي كان فيها عدد من المتاجر اليهودية، وقابل عبد الرحمن الشهبندر، الذي أصبح وزيراً للخارجية، ولكن محمد كرد علي رفض الاجتماع بالوفد مجدداً بحجة انشغاله بتأسيس مجْمع اللغة العربية، الذي فَتح أبوابه لعلماء اللغة العربية وفقهائها بعد أشهر قليلة[٥]. أما شكري العسلي، فكان قد غاب عن المشهد بعد إعدامه خلال سنوات

الحرب على يد جمال باشا، ومعه لفيفٌ من الأحرار العرب في ساحة المرجة في أيار ١٩١٦. اجتمع الوفد اليهودي أيضاً بأعضاء مجلس الطائفة في دمشق، وهم الرئيس موسى داوود طوطح، ويوسف العبادي، ويوسف ليناد،و، ويوسف فارحي، وموسى مواس، وناثان قطش، وجميعهم كرروا كلام الركابي، وقالوا أنهم دمشقيون قبل أن يكونوا يهوداً، ولا علاقة لهم بالمطلق بالفكر الصهيوني، ولا رغبة لديهم في العيش في فلسطين. غادر الوفد الصهيوني دمشق عند انتهاء جولته، متجهاً إلى أوروبا لمقابلة حاييم وايزمان، ورَفع تقريراً مفصّلاً عن نتائج زيارته، قائلاً إن الوضع في دمشق يبدو أعقد مما كان عليه قبيل الحرب، وإن زعماء المدينة «بعدما ذاقوا طعم الاستقلال» أصبحوا أكثر تشبّثاً بوطنيتهم مما كانوا عليه عام ١٩١٤. لم يستسلم وايزمان لهذا الكلام، وأمر بإرسال وفد ثانٍ إلى دمشق لمتابعة المفاوضات، فوصل يوم ٥ شباط ١٩١٩، وكان مؤلّفاً من يعقوب الموصيري نفسه وبن زايون ماير أوزيل، حاخام مدينة يافا[٦]. وكان هدف الزيارة هذه المرّة إقناع يهود دمشق بالهجرة إلى أرض الميعاد، ليكونوا ضمن الآباء المؤسّسين لدولة إسرائيل عند قيامها.

هوامش

١ هاريل: الصهيونية في دمشق، ص ٣٠٣.

٢ الأرشيف الوطني البريطاني، محضر لقاء الوفد الصهيوني مع رضا الركابي باشا في دمشق بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩١٨، ملف رقم 2226B.

٣ المصدر نفسه.

٤ العاصمة (٩ كانون الأول ١٩١٨).

٥ المصدر نفسه.

٦ هاريل: الصهيونية في دمشق، ص ١٢٩ .



رئيس الحكومة وحاكم دمشق العسكري الفريق رضا باشا الركابي

تطوير حيّ اليهود والفصل بين يهود الشام والخارج

ظهر في هذه الأثناء، ضابط يهودي سابق في الجيش العثماني، يُدعى غليوم هيكر، عَرض على «اللجنة اليهودية» مشروعاً تنموياً بعنوان «إعادة بناء مدينة دمشق»، يهدف إلى تطوير العاصمة السورية بمال صهيوني قبل إفراغها من مكّونها اليهودي، لضمان السوية المالية والعلمية والاجتماعية ليهود الشّام عند استقبالهم في فلسطين. وكان الهدف طبعاً استعراضاً للقُدرة المعمارية والمالية والفنية للحركة الصهيونية، وإبهار يهود دمشق بها تمهيداً لإخراجهم من مدينتهم. اقترح المهندس هيكر على حاييم وايزمان شراء منازل وعقارات من الحكومة السورية ومن الأهالي، في حارة اليهود

وحيّ العمارة وباب توما وباب شرقي، ودفع معونات شهرية إلى فقراء الحيّ، وتطوير جميع المدارس العبرية، وبناء منازل حديثة ليهود الشّام، بدلاً من بيوتهم العثمانية، شرط أن تكون على الطريقة الأوروبية، داخل مناطق العفيف والصالحية والبرامكة، وإنشاء كنيس جديد في حيّ اليهود مع ترميم الكنيس القديم وإعادة تأهيله، وربط الحيّ اليهودي بتراماواي دمشق، الذي أطلقه العثمانيون عبر شركة بلجيكية في عام ١٩٠٧ [١]. التراماواي الأقرب إلى حارة اليهود يومها كان «ترام القصّاع» القريب من المشفى الإنكليزي، وكان لا يستطيع أي يهودي أن يصل إلى منطقة الصالحية أو بوابة مِصر في حيّ الميدان (التي أصبحت تُعرف لاحقاً بساحة محمد الأشمر) إلا عن طريق القصّاع، قبل وصول خط التراماواي إلى حيّ المهاجرين على سفح جبل قاسيون مطلع الثلاثينيات. كتب المهندس هيكر إلى رؤسائه: «من دون وجود ترام مؤدٍّ مباشرة إلى حارة اليهود، سيبقى سكان الحيّ منفصلين عن العالم الخارجي، وسيصعب عليهم الانخراط في الحداثة والاندماج في المناطق الأخرى من مدينة دمشق»[٢]. لكن مشروع هيكر رفضه المكتب المالي في اللجنة اليهودية، لأن الأولوية كانت لإنشاء مستعمرات جديدة داخل فلسطين وتطوير المساكن اليهودية القائمة هناك.

يبدو أن المشروع كان عبارة عن مجرد حبر على ورق من الأساس، يهدف فقط إلى تشويش عقول الناس، وبيعهم مزيداً من الوهم، والترويج لحسن نيات الوكالة الصهيونية وقدراتها التنظيمية والمالية. تفاءل الدّمشقيون عموماً، واليهود خصوصاً، عند سماعهم بتلك المشاريع الضخمة، فظنّ التجار منهم أن المدينة مُقبلةٌ على استثمارات خارجية، ووجد الفقراء

فيها فرصة للعمل ولتحسين مدخولهم. لكن مشروع غليوم هيكر أوقفته الوكالة الصهيونية بسبب الظرفين السياسي والجغرافي ليهود الشّام، أي لأنهم مقيمون بدمشق وليس في فلسطين. وهنا بدأ بعضهم يهمس سّراً: «لو لم نكن من سكان دمشق لما حُرمنا هذا المال!». كان الناس يعتقدون أن الحركة الصهيونية تملك مالاً وافراً وأرصدة كبيرة في المصارف العالمية، ما شجّع أفراداً قلّة من يهود دمشق على أنْ يفتحوا قلوبهم وعقولهم وجيوبهم لهذا التنظيم، والتعامل معه للحفاظ على مصالحهم الشخصية والمادية. ومن بين هؤلاء ظهر نعيم عدس، أحد المديرين السابقين لمحطة الحجاز، ويعقوب موشلي، أحد مراقبي المحطة، والمحامي يوسف العبادي، وهو قاضٍ في المحاكم التجارية، وأحد أعضاء مجلس الطائفة في دمشق[٣]. استقال نعيم عدس من منصبه في محطة الحجاز، وتفرّغ للعمل مع الوكالة، فأصبح وكيلاً لشركة تجارية بريطانية مقرها في مدينة مانشستر، حيث يقيم حاييم وايزمان[٤]. أما يعقوب موشلي، فكان من يهود يافا، ودرَس في ألمانيا وعاش في دمشق، وعُيّن مفتشاً أول في محطة الحجاز عام ١٩١٠. وعَمِل هؤلاء الثلاثة على بثّ الروح الصهيونية في المجتمع اليهودي الدّمشقي على نحو سرّي ومدروس، وكان أول إنجازاتهم فتحَ دار للأيتام اليهود في نيسان ١٩١٩، برئاسة تاجر يهودي روسي مقيم بدمشق يدعى باروخ بابيس، وكان يملكُ محلاً لبيع مواد الإنارة في ساحة المرجة، والذي قال في كتابه المرفوع إلى حاييم وايزمان: «دمشق ليست مثل غيرها في علاقتها بالحركة الصهيونية، فهي على حدود فلسطين، ومن العار علينا أن تكون قريبة منا إلى هذا الحد وأن يعيش سكانها اليهود في أوضاع كهذه. لا نتوقع أي عون

من أي طرف آخر (مسلمين أو مسيحيين)، ولن يفعلوا معنا كما فعلوا مع الأرمن الهاربين من المجازر العثمانية قبل أعوام، ولو فعلوا فأرواحنا سوف تكون الثمن»[٥].

قرّرت الوكالة اليهودية، بناءً على توصيات باروخ باييس ويوسف العبادي ونعيم عدس، عدم الفصل بين يهود دمشق ويهود الخارج، وتحديداً المهاجرين المقيمين بفلسطين، وأن تتعامل مع عدة منظمات أهلية يهودية كانت قد ظهرت في دمشق خلال الحرب أو بداية العهد الفيصلي، بهدف اختراقها وشراء ولاء أعضائها، وتحديداً من الشباب، للترويج للصهيونية. أمرت الوكالة بصرف مبلغ ٨٠٠ جنيه مصري شهرياً لدعم تلك المنظمات، وجُمعت لهم التبرعات من جمعيات يهودية أميركية، من دون عِلم الحكومة السورية طبعاً. بدأت وقتها بعض الجمعيات تُظهر ميولاً إلى الصهيونية مثل «لجنة الهجرة»، التي عملت داخل أسوار المدينة منذ العام ١٩١٧، و«المجلس العبراني» الذي أُسِّسَ في أيار عام ١٩١٩ برئاسة أحد أبناء داوود يلين، وهدفه فتح مكتبة عمومية لليهود داخل حارتهم، وتقوية اللغة العبرية عند الأطفال، وتنظيم المحاضرات الثقافية والأدبية. أعلن «المجلس العبراني» في ٢٦ تموز ١٩١٩ عن أول نشاطاته، وهو حفل تكريم في الذكرى الخامسة عشرة لوفاة ثيودور هرتزل، مؤسس الفكر الصهيوني الحديث. علمت الدولة السورية بالأمر، وأرسلت من يحضُر الحفل ويتنصّت لمصلحتها على مجرياته. أما وجهاء اليهود فقد قاطعوه، وعدّوه عملاً استفزازياً وغير مُجدٍ، لا ينفع إلا في تعكير علاقاتهم الطيبة بالمسلمين ووضعهم تحت مراقبة الدولة. حاولت الحركة الصهيونية اختراق جمعيات

أهلية أُخرى، مثل «الأمل» المعنية بتدريس البنات اليهوديات، و«جمعية عاشقي المسرح اليهودي»، التي نَظّمت مسرحية للكاتب الفرنسي موليير وعرضتها داخل مدرسة «الأليانس». وكان أشهر وأقوى تنظيم أهلي يهودي عرفته دمشق في تلك المرحلة هو نادي كاديما (وهي كلمة عبرية تعني «إلى الأمام») الذي أُسس في العاصمة السورية يوم ١٤ تشرين الأول ١٩١٨، وكان يهدف إلى نهضة شباب الطائفة فكرياً، وتنظيم العمل الأهلي لمتخرجي مدرسة «الأليانس».

بعد نجاح الوكالة اليهودية في اختراق الجمعيات، عينت الطّبيب العالمي أريه أفرون مسؤولاً عن القطاع الصحي في حيّ اليهود، براتب شهري مقداره خمسة عشر جنيهاً مصرياً، يُصرف مباشرةً من مكاتب التنظيم العالمي في أوروبا[٦]. كان الدكتور أفرون، المهاجر من بيلاروسيا، من أشهر الأطباء اليهود أيام الإمبراطورية العثمانية، أسّس مستوصفاً خاصاً في الحيّ اليهودي في دمشق، وكان يزور المدارس العبرية كل صباح لتفقد حالة الطلاب الصحية، كذلك كان يزور الأهالي في بيوتهم عند الطلب. وافتتح عيادة طبية لمعاينة المرضى مجاناً لمدة ساعتين في اليوم الواحد[٧]. تعاقدت الحركة الصهيونية أيضاً مع الطبيب الإيطالي جيامكو أرتوم، وهو ممثل حكومة روما الرسمي في «اللجنة الصهيونية» ومدير سابق للمشفى الإيطالي في القاهرة، فأرسلَته إلى دمشق لدراسة الحالة البيئية والصحية لحارة اليهود، ومعه فريق من الممرضين وقابلة يهودية، وصيدلاني، ومديرون جُدد لدار الأيتام اليهودية، فصار بعض البسطاء ينظرون إلى الحركة الصهيونية، بسبب تلك الخدمات، باحترام وتقدير، ويقولون إنها ليست شراً مطلقاً، كما كانوا يظنون.

هوامش

١ الأرشيف الوطني البريطاني، تقرير غليوم هيكر «إعادة بناء مدينة دمشق» بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩١٩، الملف رقم ٥.

٢ المصدر نفسه.

٣ الأرشيف الوطني البريطاني: ٣٧١-٦٤٥٥، الملف العاشر لعام ١٩١٩.

٤ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٣٣٩٣٢، الملف رقم ٣٤ لعام ١٩١٩.

٥ الأرشيف الوطني البريطاني، بايسس لوايزمان، ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٨، الملف ١١، رقم ٨٤٦٤.

٦ المصدر نفسه.

٧ الأرشيف الوطني البريطاني، 371-11-4-50N.

جريدة الحياة الدمشقية وإلياهو ساسون

نَشطت الحركة الصهيونية في جميع المجالات داخل دمشق، وليس فقط في القطاعات الاقتصادية والخدمية والصحية، بهدف كسب أكبر عددٍ ممكن من يهود الشام، من كل الأعمار والخلفيات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، شَجّعت على تأسيس صحف يهودية للوقوف في وجه المطبوعات الأربعين الصادرة في سورية أيام العهد الفيصلي، والتي كانت جميعها ناطقة باللغة العربيّة. تَقدَّم عدد من الصحافيين اليهود بطلب تأسيس جريدة اسمها «الشّرق» تَصدُر ثلاث مراتٍ أسبوعياً باللغتين العربية والعبرية، فوافق على الطلب رضا الصلح، وزير الداخلية في حكومة رضا الركابي، وكان مقرُّها دمشق، ولها الحق في تَعيين مُراسلين في جميع المدن السورية وفَتح

مكاتب نظامية لهم. وحُدد اشتراكها بخمسة وعشرين قرشاً في السنة الواحدة، وعُيّن إبراهيم طوطح، أحد وجهاء الطائفة، مديراً للتحرير، يعاونه الصحافي الشاب إلياس ساسون، المتخرج في مدارس «الأليانس» وجامعة بيروت اليسوعية. كان ساسون شاباً طموحاً لا يتجاوز عمره العشرين في حينها، ذاع صيته في الأوساط الدّمشقية خلال الحرب العالمية كأحد أبرز المتحمسين للثورة العربية ضد الحكم العثماني. كان مقرباً من وجهاء دمشق، وعلى معرفة شخصية بالأمير فيصل. وعند سؤاله عن ميوله السياسية كان يقول دوماً: «في الوطنية السورية نحن والمسلمون أخوة، وفي الدِّين نحن وإياهم أولاد عم»[١].

تعهّد القائمون على جريدة «الشّرق» بأن يهتموا فقط بالقضايا السورية العامة، وألّا يتطرقوا نهائياً إلى قضية فلسطين والهجرة اليهودية، ولا يقتربوا من الصهيونية إلا بما يتناسب مع الموقف الرسمي للحكومة العربية. ومع ذلك، وبالرغم من الغِطاء الحكومي الممنوح للصحيفة، فإن الشكوك ساورت بعض الأهالي بشأن الهدف الحقيقي من وراء تأسيس جريدة سورية ناطقة باللغة العبريّة، وفي هذا الوقت بالتحديد، وقوات الاحتلال الفرنسي تقضُم الساحل السوري قطعة قطعة، وتستعد للزحف نحو العاصمة دمشق. وقيل في المجالس الخاصة إن جريدة «الشّرق» كانت مموَّلة من الحركة الصهيونية، وتهدف إلى تلميع صورة التنظيم العالمي، وبَدأت بعض الأقلام السورية تتساءل عن الميول السياسية لمؤسسيها ولهيئة تحريرها. في آذار ١٩٢٠، وصلت إلى دمشق مطبعة حديثة من حيفا، بالأحرف العبرية، لطباعة النسخة العبرية من «الشّرق»، فثار الناس أكثر

فأكثر، وانتقلوا من النقد المبطّن إلى الاحتجاج العلني، وكاد المشروع يُجهَض قبل أن يرى النور بسبب شدّة المعارضة لهذه الجريدة، ليس فقط في الأوساط الثقافية، بل على مستوى الشارع السوري كله. صدر، بعد طول انتظار، العدد الأول من «الشرق» بأربع صفحات، اثنتان بالعربية واثنتان بالعبرية، وحَملت مقالاً افتتاحياً في صفحتها الأولى، عن يهود الشّام ودورهم الوطني، مُوقّعاً من إلياس ساسون، فيه الكثير من المديح لراعي المشروع الأمير فيصل بن الحسين.

بعد أقلّ من أسبوع، وقبل صدور العدد الثاني من الجريدة، دخل شرطي سوري مكاتب «الشّرق» في ساعةٍ متأخرةٍ بعد منتصف الليل، ومعه شخص من نابلس، والصحافي الفلسطيني المعروف عارف عارف رئيس تحرير جريدة «سورية الجنوبية» المعروفة بميولها القومية. اقتحم ثلاثتهم المكان على طريقة المداهمة البوليسية، مُطالبين عامل المطبعة بإعطائهم العدد المقبل من «الشّرق» لمراقبته قبل النشر، فظنّ أنهم موفدون من قِبل الحكومة لوجود رجل أمن بينهم مُسلّح وبلباسه الرّسمي، فأعطاهم العدد من دون أي تردد، فوصل في الصباح الباكر إلى يد يوسف العيسى، مؤسس جريدة «ألف باء» الدّمشقية، الذي دخل البرلمان السوري غاضباً وملوِّحاً بمسوَّدة العدد المقبل من «الشّرق»، وصارخاً بأعلى صوت: «هل يُعقَل أن تصدر في دمشق، وهي قلب العُروبة وعاصمتُها، صحيفةٌ عبريّة لها أهداف مشبوهة؟ باسمي وباسم الزملاء نطالب الحكومة بإغلاقها فوراً، فإنها عارٌ علينا كقوميين عرب وكمواطنين سوريين»[٢]. طالبت أسرة «الشّرق» أمير البلاد بتدخل سريع، ولكنّ فيصل كان مشغولاً بمفاوضاته مع الدول الكبرى،

ولا يرغب في الدخول في أي مواجهة سياسية مع الشارع القومي في سورية، بعد إدراكه أنّ وعد بلفور قد بات حقيقةً لا مفرّ منها، وكذلك اتفاقية «سايكس-بيكو» التي أُعطيت بموجبها سورية ولبنان لفرنسا، وأُعطيت فلسطين والعراق لبريطانيا، لتُقيما انتداباً على تلك الدول العربية وتُطيحا استقلالها الذي وعِدتا به خلال الثورة العربية. رفض الأمير التدخل في قضية «الشّرق»، فصدر العدد الثاني منها يوم ٩ تموز ١٩٢٠، واختُصرت الصفحات إلى ثلاث، اثنتان بالعربية وواحدة فقط بالعبرية، فيها مقال طويل يُذكّر يهود دمشق بعلاقتهم بحكومة بلادهم وبأميرها الشاب، ولا يتطرق إلى قضية المداهمة. صدر العدد الثالث يوم ١٢ تموز، وسقطت منه جميع الصفحات العبريّة، تفادياً لأي صدام. ولم يصدر العدد الرابع بسبب وقوع معركة ميسلون الشهيرة، يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠، بين الجيش الفيصلي والجيش الفرنسي، والتي سقط خلالها وزير الحربية السوري يوسف العظمة، وخُلع الأمير فيصل عن العرش، واحتلّت دمشق، وفُرض الانتداب عليها وعلى جميع المدن السورية، تنفيذاً لاتفاقية «سايكس-بيكو».

ظهرت في دمشق، بالتوازي مع التجربة القصيرة لجريدة «الشّرق»، صحيفةٌ يهودية أخرى، أقل شُهرةً وأقل جديةً من «الشّرق»، يرأسها إلياس ساسون، بتفويض مباشر من الأمير فيصل أيضاً، اسمها «الحياة»، ولا علاقة لها طبعاً بالجريدة اللبنانية الشهيرة التي حملت الاسم نفسه، وأسسها كامل مروة في بيروت عام ١٩٤٦. كانت «الحياة» الدّمشقية تصدر باللغة العربية فقط، وتخاطب المسلمين والمسيحيين واليهود من أهالي الشّام، واستطاعت، بالرغم من قِصَرِ عمرها، الذي لم يتجاوز ثمانية

أعداد خلال تسعة أشهر، أن تجلب كُتّاباً مرموقين من دمشق وحلب وإسطنبول وبيروت، ووصلت مبيعاتها إلى سبعة آلاف عدد أسبوعياً، لكنها توقفت عن الصدور أيضاً بعد معركة ميسلون. أما مؤسسها إلياس ساسون، فتوجه إلى تأسيس رابطة العمال اليهود في دمشق قبل أن يهاجر إلى فلسطين في نهاية عشرينيات القرن الماضي، وينضم رسمياً إلى الحركة الصهيونية العالمية، ويتحول اسمه من «إلياس» إلى «إلياهو»، إذ عُيّن عضواً في الوفد الصهيوني المرسل إلى الأمم المتحدة قُبيل تأسيس الدولة العبرية وترأس بعد عام ١٩٤٨ «قسم الشّرق الأوسط» في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ليصبح بعدها سفيراً لدولة إسرائيل في كل من تركيا وإيطاليا وسويسرا، ثم يدخل الكنيست الإسرائيلي ويُنهي مسيرته وزيراً للبريد في حكومة ديفيد بن غوريون، ثم وزيراً للشرطة في حكومة ليفي أشكول خلال حرب ١٩٦٧. عُين نجله «موشي»، في عهد رئيس الوزراء ميناحيم بيغن ثاني سفير لإسرائيل في مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٨١. وعُرف عن «إلياس»، أو «إلياهو ساسون» عشقه للموسيقى العربية ومهارته في العزف على العود وكان مثقفاً واسع المعرفة، يمتلك إحدى أكبر المكتبات في العالم العربي، والتي ضمّت عشرات المخطوطات النادرة ومئات الصحف العربية، منها طبعاً جميع أعداد «الشّرق» و«الحياة». أما المكتبة، فقد نُقلت من دمشق إلى القُدس، حيث لا تزال موجودة حتى الآن ضمن الأرشيف الوطني لدولة إسرائيل.

هوامش

١ هاريل: الصهيونية في دمشق، ص ١٦٩

٢ العاصمة (٦ تموز ١٩٢٠).

يهود الشام ولجنة كينغ كراين

تَقبّل المجتمع اليهودي في دمشق جميع المساعدات والتبرعات المرسَلة من قِبل الحركة الصهيونية، من مالٍ وطبابةٍ وخدمات، لكنه حاول في بداية الأمر الأخذ من دون إعطاء أي موقف سياسي في المقابل، وكان هذا الأمر مستحيلاً طبعاً. بدأت ساعة الرد، أو «تسديد الدَّين» للوكالة في صيف عام ١٩١٩، عندما زارت سورية لجنةٌ أميركية تدعى «لجنة كينغ كراين» أرسلها الرئيس الأميركي وودرو ويلسون لمعرفة حقيقة مشاعر الشعبين السوري والفلسطيني تجاه المستقبل السياسي لكل منهما، وإن كانا فعلاً يريدان الحفاظ على استقلالهما، أو أن يدخلا تحت نظام الوصاية والانتداب الفرنسي المتفق عليه بين دول الحلفاء. واختار الرئيس

الأميركي لهذه المهمة كلاً من الدكتور هنري كينغ رئيس جامعة أوبرلين في ولاية أوهايو وأستاذ مادة اللاهوت فيها، وشارل كراين، رجل الأعمال من شيكاغو، الذي ساهم في تمويل حملة الرئيس ويلسون الانتخابية. وعند الاتفاق على اللجنة في مؤتمر باريس للسلام، كان من المفترض أن تكون دولية، وأن تضم ممثلين عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، لكن الدول الأوروبية الثلاث تراجعت عن المشاركة فيها حفاظاً على مصالحها الاستعمارية، واقتصرت على الدبلوماسيين الأميركيين فقط، الذين وصلوا إلى فلسطين في ١٠ حزيران ١٩١٩، وتنقّلوا بين القدس وبيت لحم ويافا ونابلس وطبريّا وعكا، ثم ذهبوا إلى دمشق يوم ٢٤ حزيران، حيث كان في انتظارهم عدد من رجال الدين ولفيف من المثقفين والقضاة والمدرّسين والوجهاء، ومعهم أعضاء حكومة الرئيس رضا الركابي[١].

كان من ضمن مهمات اللجنة الأميركية مقابلة وفد يمثل يهود دمشق، لسؤاله عن حالهم منذ خروج العثمانيين، وعن رأيهم في القضية السورية عموماً، وفي موضوع وعد بلفور وهجرة اليهود إلى فلسطين خصوصاً. كان الموقف محرجاً جداً بالنسبة لهم، فبعد كل السخاء والدعم المادي المقدمين من الحركة الصهيونية، كيف يمكنهم القول إنهم لا يرغبون في إنشاء وطنٍ قوميٍ في فلسطين، وأن يدينوا الصهيونية وكل رموزها؟ طبعاً، لو تُرك الأمر لوجهاء الطائفة المقربين من الحكم الوطني أو المحسوبين عليه، لكان هذا ما حدث فعلاً، لكن التعليمات جاءت من حاييم وايزمان شخصياً، باختيار أعضاء الوفد المكلّف مقابلة اللجنة الأميركية، فعُيّن أفراهام المالح صهر الحاخام يعقوب دانون، رئيساً للوفد، ومعه عدد من اليهود غير

الدمشقيين، أبرزهم الرّوسي باروخ باييس، وقلة من اليهود الدمشقيين المتعاملين سراً آنذاك مع الوكالة الصهيونية.

طُرح السؤال الأول، خلال اللقاء، من قبل الأميركيين على النحو التالي: «كيف تريدون أن تكون سورية؟»، فكان الجواب معتدلاً: «لقد عشنا بسلام نسبيّ مع العرب المسلمين طوال تاريخنا، ونتمنى أن نستمر كذلك. أما عن مستقبل سورية، فنحن نُطالب بحكمٍ ذاتي لجميع السوريين تحت وصاية دولة أوروبية». وسأل شارل كراين: «أيُّ دولة أوروبية تريدون؟» فكان الجواب: «كل الحكومات الغربية المتنورة ساعدتنا على التخلص من الحكم التركي، ونحن ممتنون لها جميعاً، وسوف نقبل بأي دولة تختارها عُصبة الأمم». عندها، جاء السؤال الأصعب: «ما رأيكم في هجرة اليهود إلى فلسطين؟»، فطالب الوفد اليهودي، بالإجماع، بأن تكون «الهجرة مفتوحة، من دون أي قيد أو شرط»، وأضاف: «إخواننا اليهود حول العالم يجب أن يعودوا إلى أرض الأجداد كي يطوّروها ويُحْيوا لغتها وثقافتها اليهودية». عندها، سأل هنري كينغ عن سبب كل هذا الضجيج من قِبل العرب ورفضهم فكرة الدولة العبريّة ما دام يهود الشّام لا يُمانعون هذا المشروع، بل يؤيدونه، فكان الجواب: «لأن العرب يغارون منّا، ويعرفون أن اليهود سوف يتفوّقون عليهم في جميع المجالات»[٢].

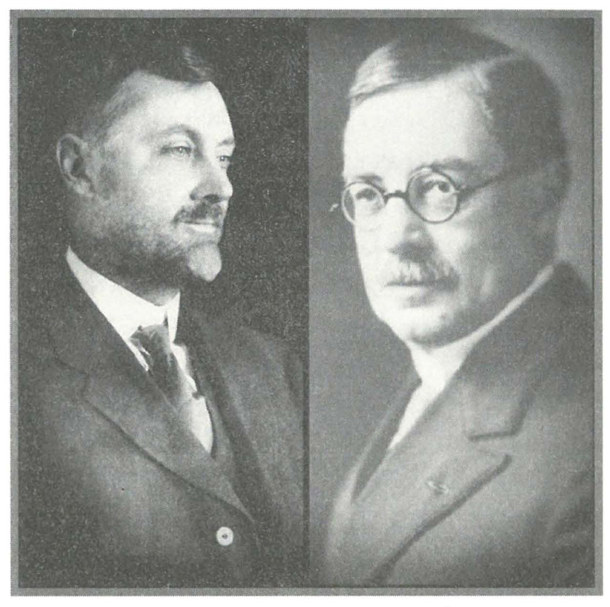
انتهت المقابلة، وأعلنت الوكالة الصهيونية أنها حققت نصراً كبيراً، فقد نجحت أخيراً، بعد عملٍ جاد ومُكْلف، في اختراق المجتمع الدمشقي خلال مدةٍ قياسيةٍ لا تتجاوز تسعة أشهر، واستصدرت موقفاً سياسياً من

بعض يهود دمشق داعماً للحركة الصهيونية وأهدافها. نطق الوفد اليهودي بما يجب أن يقال بالنسبة إلى الوكالة الصهيونية، وأصبح، بذلك، يستحق دعماً أكبر من حاييم وايزمان وغيره، فقد أثبت كفاءته وجدارته. أفاد ممثلو «اللجنة الصهيونية» في تقريرهم إلى الوكالة، أنهم حققوا «إنجازاً عظيماً في مدينة دمشق، بفضل مساعدة بعض الأهالي والطبيب أفرون، الذي كان خير سفير للصهيونية في بلاد الشام». واتجه الوفد الأميركي بعد دمشق إلى عمّان والسّلط، ثم إلى سهل حوران، وأخيراً إلى بعلبك وبيروت، قبل إنهاء عمله وعودته إلى واشنطن في شهر آب من عام ١٩١٩ . وجدت اللجنة الأميركية أن الشعب السوري لا يرحب بالانتداب، بالرغم من أنه غير جاهز للحُكم الذاتي، وأنه يقبل بالمعونة الخارجية التي لا تمسّ السيادة الوطنية، وبأنه اقترح إعطاء الأميركيين حق الانتداب على سورية بدلاً من فرنسا، كون الولايات المتحدة هي البلد الوحيد بين المنتصرين في الحرب العالمية، المتحرر من أيّ أطماع استعمارية. أفادت اللجنة بأن العداء للصهيونية لا يقتصر على فلسطين، بل يشمل سورية كلها، وأن هناك إجماعاً على رفض البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً، من وعدِ بلفور وصولاً إلى إقامة المستوطنات وتشجيع هجرة اليهود من أوروبا. لم يُطبق طبعاً أيٌّ من تلك القرارات، فقد رفضتها فرنسا وبريطانيا، وتجاهلتها أميركا، ولم يُكشف عن نتائجها حتى عام ١٩٢٢؛ أي بعد خروج الرئيس ويلسون من الحكم ومرور سنتين كاملتين على بدء الانتداب الفرنسي على سورية.

هوامش

١ سعود تركي، بنيان: لجنة كينغ كراين، ص ٧١

٢ الأرشيف الوطني البريطاني، «تقرير كينغ كراين ومحاضر الاجتماعات في فلسطين وسوريا» (٣٠ آب ١٩١٩).



عضوا اللجنة الأميركية التي زارت سورية عام ١٩١٩، هنري كينغ وشارل كراين



لجنة كينغ كراين في فندق رويال ببيروت عام ١٩١٩

فيصل الأول وحاييم وايزمان

أثار موقف الوفد اليهودي أمام «لجنة كينغ كراين» ردود أفعالٍ عنيفة. داخل المجتمع اليهودي نفسه، وفي الصحافة السورية. فخرجت تظاهرات من سوق الحميديّة وسوق ساروجة والشّاغور وباب الجابية، مُنددةً بمن سمّتهم «عملاء الصهيونية في دمشق»، وسُجّلت لدى مخافر الدرَك عدة اعتداءات على مواطنين يهود أو على ممتلكات يهودية. وفي الثاني من تشرين الثاني، أي في الذكرى الثانية لوعد بلفور، كُلّلت الصحف الدمشقية باللون الأسود على أُطر صفحاتها الأولى، ونُشرت مقالات عدّة تتهم الصهيونية العالمية بالتغلغل في داخل المجتمع السوري. وبدأ الناس، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي،

يربطون بين اليهودية ديناً والصهيونية تنظيماً سياسياً، وصار أهالي دمشق لا يفرقون في أحاديثهم اليومية بين كلمة «صهيوني» و«يهودي»، ما أثلج صدور صهاينة الخارج وأرعب يهود الشام وحاخامهم العجوز يعقوب دانون الذي طَلَب موعداً مُستعجلاً من الأمير فيصل لشرح الموقف والاستعانة بالدولة السورية، وحَصل عليه يوم ١٨ تموز ١٩١٩. عُقد الاجتماع في القصر الملكي في حيّ المهاجرين، ودام قرابة ساعة كاملة، أكّد خلاله الأمير أن لا أحد سينال من الطائفة الموسوية في دمشق ما دام موقفها الرّسمي مُعادياً للصهيونية، وعُقد اجتماع آخر بين فيصل والحاخام في منزل الأمير مطلع شهر أيلول، وأصرَّ فيصل على نشر خبر اللقاء في الصحافة اليومية، كأنه يقول للناس إنّ حاخام المدينة معروف وموثوق به من قِبل أمير البلاد، ولا يجب التّعرض له والخلطُ بينه وبين رعيته من جهة، والصهيونية العالمية من جهةٍ أخرى.

كان فيصل يعرف هذا التنظيم أكثر من غيره من السياسيين السوريين، فقد تعرّف إلى الصهيونية ـ كما هو معروف ـ منذ أن كان قائداً لجيوش والده في الثورة العربية، حينما رُتِّب أول لقاءٍ بينه وبين حاييم وايزمان بوساطة الضابط البريطاني إدمون أللنبي، المرسل من قِبل حكومة بلاده لمساندة العرب في حربهم ضدَّ العثمانيين. وكان هدف اللقاء تعريف وايزمان إلى أبرز القادة العرب في حينها، وقد ذاع صيتُه محلياً ودولياً، قائداً بارزاً وحاكماً مستقبلياً للبلدان العربية بعد تحريرها من الحكم العثماني. عُقد اللقاء قرب مدينة العقبة على ساحل البحر الأحمر يوم ٤ تموز ١٩١٨، أي قبل دخول الأمير مدينة دمشق بثلاثة أشهر، واستمر مدة ساعتين، وشَرح وايزمان

خلاله لفيصل، دون أي تجميل، أهداف الحركة الصهيونية، وطَلب منه أن يتقبلها كأمرٍ واقع، وأن يستفيد من وجودها النّافذ في المحافل الدولية لتحقيق مآربه السياسية وأهداف ثورة والده. بدوره، قال الأمير إنه يُرحّب بأي دعم «مالي أو معنوي» تستطيع الصهيونية تقديمه إلى الثورة العربية، وأنه مستعد للموافقة على قيام دولة عبرية في فلسطين، شرط أن تكون ضمن دولة عربية موحدة على كافة الأراضي التي تُحَرَّر من الحكم العثماني، وأن تكون تحت قيادة الأسرة الهاشمية «لهُ ولأبيه ولأخوته وأبنائهم من بعدهم». عَرض وايزمان توحيد الجهود العربية والصهيونية لمحاربة العثمانيين، مشيراً إلى أنّ كلتا الحركتين، العربيّة والصّهيونية، على مفترق طرق في تاريخها وأنّ كلتيهما تعتمد كثيراً على الدعم البريطاني، المساند طبعاً للمشروع الصهيوني.

وقّعَت اتفاقية شهيرة في فندق كارلتون في العاصمة البريطانية لندن، حملت عنوان «اتفاقية فيصل ـ وايزمان»، في ٣ كانون الثاني ١٩١٩، اعترف الأمير بموجبها بحق قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين، وشرّع بذلك وعد بلفور كاملاً. كذلك تقبّل أيضاً الهجرة اليهودية إلى فلسطين في مُقابل الدّعمين المادي والسياسي المتفق عليهما بينه وبين الدكتور وايزمان. حضر الاجتماع، بالإضافة إلى وايزمان، كلٌّ من الصهيوني نعوم سوكولوف، الذي جاء إلى دمشق وقابل وجهاءها قبل خمس سنوات، ثم واكب مؤتمر باريس للسلام، مُمثّلاً الحركةَ الصهيونية، وحضره أيضاً هربرت صموئيل، اليهودي البريطاني الذي أصبح أول مندوب سامٍ لبلاده في فلسطين عام ١٩٢٠. وجاء في نص الاتفاق:

يربطون بين اليهودية ديناً والصهيونية تنظيماً سياسياً، وصار أهالي دمشق لا يفرقون في أحاديثهم اليومية بين كلمة «صهيوني» و«يهودي»، ما أثلج صدور صهاينة الخارج وأرعب يهود الشام وحاخامهم العجوز يعقوب دانون الذي طَلب موعداً مُستعجلاً من الأمير فيصل لشرح الموقف والاستعانة بالدولة السورية، وحَصل عليه يوم ١٨ تموز ١٩١٩. عُقد الاجتماع في القصر الملكي في حيّ المهاجرين، ودام قرابة ساعة كاملة، أكّد خلاله الأمير أن لا أحد سينال من الطائفة الموسوية في دمشق ما دام موقفها الرّسمي مُعادياً للصهيونية، وعُقد اجتماع آخر بين فيصل والحاخام في منزل الأمير مطلع شهر أيلول، وأصرَّ فيصل على نشر خبر اللقاء في الصحافة اليومية، كأنه يقول للناس إنّ حاخام المدينة معروف وموثوق به من قِبل أمير البلاد، ولا يجب التّعرض له والخلطُ بينه وبين رعيته من جهة، والصهيونية العالمية من جهةٍ أخرى.

كان فيصل يعرف هذا التنظيم أكثر من غيره من السياسيين السوريين، فقد تعرّف إلى الصهيونية ـ كما هو معروف ـ منذ أن كان قائداً لجيوش والده في الثورة العربية، حينما رُتّب أول لقاءٍ بينه وبين حاييم وايزمان بوساطة الضابط البريطاني إدمون أللنبي، المرسل من قِبل حكومة بلاده لمساندة العرب في حربهم ضدَّ العثمانيين. وكان هدف اللقاء تعريف وايزمان إلى أبرز القادة العرب في حينها، وقد ذاع صيتُه محلياً ودولياً، قائداً بارزاً وحاكماً مستقبلياً للبلدان العربية بعد تحريرها من الحكم العثماني. عُقد اللقاء قرب مدينة العقبة على ساحل البحر الأحمر يوم ٤ تموز ١٩١٨، أي قبل دخول الأمير مدينة دمشق بثلاثة أشهر، واستمر مدة ساعتين، وشَرح وايزمان

خلاله لفيصل، دون أي تجميل، أهداف الحركة الصهيونية، وطَلب منه أن يتقبلها كأمرٍ واقع، وأن يستفيد من وجودها النّافذ في المحافل الدولية لتحقيق مآربه السياسية وأهداف ثورة والده. بدوره، قال الأمير إنه يُرحّب بأي دعم «مالي أو معنوي» تستطيع الصهيونية تقديمه إلى الثورة العربية، وأنه مستعد للموافقة على قيام دولة عبرية في فلسطين، شرط أن تكون ضمن دولة عربية موحدة على كافة الأراضي التي تُحرَّر من الحكم العثماني، وأن تكون تحت قيادة الأسرة الهاشمية «لهُ ولأبيه ولأخوته وأبنائهم من بعدهم». عَرض وايزمان توحيد الجهود العربية والصهيونية لمحاربة العثمانيين، مشيراً إلى أنّ كلتا الحركتين، العربيّة والصّهيونية، على مفترق طرق في تاريخها وأنّ كلتيهما تعتمد كثيراً على الدعم البريطاني، المساند طبعاً للمشروع الصهيوني.

وقّعَت اتفاقية شهيرة في فندق كارلتون في العاصمة البريطانية لندن، حملت عنوان «اتفاقية فيصل ـ وايزمان»، في ٣ كانون الثاني ١٩١٩، اعترف الأمير بموجبها بحق قيام الدولة العبرية على أرض فلسطين، وشرّع بذلك وعد بلفور كاملاً. كذلك تقبّل أيضاً الهجرة اليهودية إلى فلسطين في مُقابل الدّعمين المادي والسياسي المتفق عليهما بينه وبين الدكتور وايزمان. حضر الاجتماع، بالإضافة إلى وايزمان، كلٌّ من الصهيوني نعوم سوكولوف، الذي جاء إلى دمشق وقابل وجهاءها قبل خمس سنوات، ثم واكب مؤتمر باريس للسلام، مُمثّلاً الحركةَ الصهيونية، وحضره أيضاً هربرت صموئيل، اليهودي البريطاني الذي أصبح أول مندوب سامٍ لبلاده في فلسطين عام ١٩٢٠. وجاء في نص الاتفاق:

إنّ الأمير فيصل مُمثّل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمان مُمثّل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها، يُدركان القرابة والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ويتحققان أنَّ أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هي في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدّم الدولة العربية وفلسطين ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي بينهما فقد اتفقا على المواد التالية:

١. يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النيات الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية يؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

٢. تُحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين من قِبل لجنة يُتفق على تعيينها من قِبل الطرفين المتعاقدين.

٣. عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تُتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرّخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧.

٤. يجب أن تُتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحثّ عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض من طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، يجب أن تُحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب، ويجب أن يُساعَدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

٥. يجب أن لا يُسَنّ نظام أو قانون يَمنع أو يَتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية، ويجب أن يُسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل، ويجب أن لا يُطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦. إنَّ الأماكن الإسلامية المقدّسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧. تقترح المنظمة الصهيونية أن تُرسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانات الاقتصادية في البلاد، وأن تُقدّم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرّف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تّقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها،

وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية في البلاد.

٨. يوافق الفريقان المتعاقدان، على أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامّين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩. كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يُحال على الحكومة البريطانية للتحكيم.

وُقّع في لندن، إنكلترا في اليوم الثالث من شهر جانفيي (كانون الثاني) عام ١٩١٩.

أضاف الأمير مُلحقاً بخط اليد، بعد التوقيع، محتفظاً لنفسه، بحق التّنصل من الاتفاق في حال عدم التزام حاييم وايزمان بما وعَد به، ولكن هذا الملحق لم يكن كافياً لحماية فيصل من سيلِ الانتقادات والاتهامات التي وجِّهت إليه طوال فترة حكمه في دمشق، بأنه مُحابٍ للصهيونية وداعم لها. بقيت هذه الوثيقة تطارده حتى المات[١]. وكان الأمير الهاشمي يومها جديد العهد على عالم السياسة ولا يعرف إلا القليل القليل عن أسرارها وخباياها، واستغلّ الصهاينة هذا الضعف وأصرّوا على الاستفراد به في لندن، حيث كان من دون وجود أي مترجم أو أحد من مستشاريه القانونيين أو السياسيين برفقته. سارع عدد من رجالات الأمير للدّفاع عنه فور إعلان مضمون

الاتفاق، قائلين إنه لم يقرأ النص الإنكليزي عند توقيعه، بل اعتمد على ترجمة أحد أصدقائه الإنكليز الموثوقين، وهو توماس لورانس (المعروف بلورانس العرب)، وإن الترجمة كانت مختلفة عن النص الموقّع. لكن هذا الجواب لم يقنع أحداً من الوطنيين السوريين، وسقط الاتفاق الشهير مع سقوط فيصل بن الحسين عن عرش سورية في صيف عام ١٩٢٠، ولم يجد الكثير من الدعم داخل أروقة الوكالة اليهودية كذلك، بسبب رفض الوطنيين العرب له. علّق أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل ديفيد بن غوريون، في مذكّراته على اتفاقية «فيصل ـ وايزمان» قائلاً: «لا يوجد أي قيمة فعلية لهذا الاتفاق، فلا عرب فلسطين أو أي دولة عربية بما فيها العراق، الذي نُصب فيصل ملكاً عليه بعد سورية، يرى فيه أكثر من مجرد قصاصة ورق لا تربط أو تعني أي مواطن عربي»[٢].

وعلى الرغم من ذلك كله، فأن الأمير فيصل ظلَّ متمسّكاً بجميع حقوق يهود دمشق، وبقي مدافعاً شرساً عنها طوال فترة حكمه، يرفض أي ربط بينهم وبين حاييم وايزمان وغيره من الصهاينة. أُجريت انتخابات نيابية في سورية خلال تلك السنة من عمر الحكومة العربيّة، كانت الأولى بعد خروج العثمانيين، انتُخب بموجبها تسعة وستون نائباً، وحصل اليهود على مقعدٍ نيابي واحدٍ كان الأول للطائفة في جميع البلدان العربية، وشغله الوجيه الدمشقي يوسف أفندي لينادو، أحد أثرياء العاصمة السورية، ليس فقط بين اليهود، بل بين جميع الطوائف والملل. خدم هذا الرجل الوقور في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق من عام ١٩٣٦، وفي المجلس النيابي السوري منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٤٣، عندما نُقل مقعد اليهود من

دمشق إلى حلب قبل إلغائه كلياً بعد حرب فلسطين[٣]. وخلال هذه الفترة، كان من المشاركين في وضع أول دستور جمهوري للبلاد عام ١٩٢٨. فاز يوسف لينادو بالنيابة عن مدينته لعدة دورات، وكان اسمه دوماً ضمن قوائم الحركة الوطنية، إلى جانب شخصيات بارزة، مثل شكري القوتلي وفارس الخوري وسعد الله الجابري. ورَفض يوسف لينادو عند اجتماع «لجنة كينغ- كراين» مع السوريين، المثول أمامها بصفته يهودياً، ولم يشارك في الوفد اليهودي، بل قابل أعضاءها بصفته دمشقياً ومُمثلاً عن مدينته مع وجهاء آخرين، بينهم المجاهد نسيب البكري والسياسي جميل مردم بك والزعيم فخري البارودي. خلال الأشهر الباقية من حُكم الأمير فيصل في دمشق، أصبح يوسف لينادو بمثابة «مستشار للشؤون اليهودية» لدى القصر الملكي، وكان شديد المعرفة بالمشروع الصهيوني، ومن أعتى المعارضين له والمحذّرين من خطورته.

اجتمع المجلس النيابي السوري الجديد، والمعروف بالمؤتمر السوري الأول، في الثامن من آذار ١٩٢٠ وانتخب الوجيه هاشم الأتاسي رئيساً له، ثم قرر بالإجماع رفض وَعد بلفور ومبايعة الأمير فيصل ملكاً دستورياً على البلاد، فصار هذا التاريخ، الثامن من آذار، عيداً وطنياً لجميع السوريين، سُمي «عيد الاستقلال»، وحافظ على هذا الاسم من يومها حتى عام ١٩٦٣، عندما أطاح حزب البعث جمهورية الانفصال، وحوّل المناسبة من «عيد الاستقلال» لتُصبح «ذكرى ثورة البعث»، أو «ثورة الثّامن من آذار». خلال مراسم التتويج والمبايعة، وقف إلى جانب الملك فيصل الأول ـ كما

صار يُعرف ـ كلٌّ من حاخام الشام يعقوب دانون ونائب دمشق يوسف لينادو، واستُبعدت كل الشخصيات اليهودية المحسوبة على المشروع الصهيوني. وصلت بعد بضعة أيام رسالة مجهولة الهوية إلى مكتب الحاخام دانون، يُعتقد أنها مُرسلة من قبل الوكالة اليهودية لبثّ الذعر بين صفوف اليهود الدمشقيين، وتذكير الملك الجديد بعواقب استبعادهم عن هذا الحدث التّاريخي. جاء في نصها:

في حيّكم يوجد عدد من الصّهاينة يَدعمون ويُروجون مالياً وسياسياً للمشروع الصّهيوني. نحن نعترف بحقوق العرب اليهود الموجودين بيننا في دمشق منذ قرونٍ طويلة، ولم نؤذكم بحياتنا، ولكن جُنحكم نحو الصّهيونية سوف يغيّر كل شيء ويغيّر موقفنا منكم. نُحذركم اليوم أن توقفوا تلك النشاطات فوراً، وفي حال استمرارها سوف نطردكم جميعاً من دمشق ونصبُّ غضبنا على يهود الشّام أجمعين. لو أردتم حمايتهم فعلاً، افعلوا ما نطلبه منكم...

إلى اليوم، وبعد مرور قرنٍ كاملٍ من الزمن، لا نعرف مدى صدقية هذه الرّسالة، وإن كانت فعلاً مُرسلة من أحد القوميين العرب أو من الوكالة اليهودية، للتفريق بين سكان البيت الواحد، لأن الصهيونية العالمية كانت تسعى دوماً لذلك، فتقوم بإحراق متجر يهودي وتُوجّه اللوم إلى العرب السوريين، أو تأمر بذبح يهودي أعزل في أحد أزقّة دمشق، طعناً أو رمياً بالرصاص، وتقول إنّ المسلمين هم الفاعلون، لتنبّه جميع اليهود من بعدها

إلى ضرورة مُغادرتهم الأراضي السورية، وخصوصاً دمشق، لأنها باتت «غير آمنة» لهم ولأبنائهم ومُستقبل عيشهم[٤]. هزّت الرسالة المجهولة أركان الطّائفة اليهودية، ونَجحت في زرع الخوف في قلوب الناس، فحملها الحاخام دانون إلى الملك فيصل، ومعه رئيس الطائفة موسى طوطح، ومعالم الهلع تبدو على وجهيهما. انزعج فيصل انزعاجاً شديداً عند قراءة مضمونها وقال للحاخام: «أُقسم لكم بشرفي وبضميري وبسمعة أجدادي وأسرتي إن لا أحد سيمسكم بمكروه، ومن يرمِكم بالماء فسوف أرميه بالدم. لا تخافوا، فالحكومة معكم وأنا معكم، وباسمي قولوا لكل من أرعبته هذا التهديدات الجبانة إنهم بخير وسيكونون دوماً آمنين في دمشق»[٥].

وقف العلاّمة الشيخ بدر الدين الحسني، أبرز علماء الشام يومها، بعد ثلاثة أيام، وخلال صلاة الجمعة في الجامع الأموي الكبير، أمر المؤمنين بعدم التعرض ليهود الشام، في خطبة أتت بتنسيق واضح مع ديوان الملك، وزار رئيس الحكومة رضا الركابي الحيّ اليهودي بتكليف من الملك فيصل، وهي الزيارة الأرفع لأي مسؤول سوري لهذا الحيّ، وأمر بزيادة الحراسة الليلية حول مقارّه، تحسُباً لأي مكروه. وأمر الملك بإدخال ممثّل عن اليهود في كل اللجان والمجالس التابعة للحكومة السورية، لتعزيز ارتباطهم بالدولة، فأصبح موسى طوطح عضواً في مجلس بلدية دمشق، وعُيِّن يهودي آخر في لجنة مشتريات الذّخائر التابعة لوزارة الحربية، المكلّفة تسليح الجيش السوري قبل معركة ميسلون. عندما وضَعت حكومة الركابي قانون الخدمة العسكرية الإلزامية لجميع السّوريين المراوحة أعمارهم بين ٢٠ و٢٥عاماً، حُدّدت بستة أشهر فقط، ولم يُستَثنَ اليهود السوريون من خدمة العلم،

بل عومِلوا تماماً مثل المسلمين والمسيحيين، في تحدٍّ واضح للصهيونية. علّق الرئيس الركابي على هذا القرار قائلاً: «ما زال الولاء لسورية عند يهود الشام أقوى وأصلب من ولاء البعض للحركة الصهيونية، فإن كل أموالهم الأوروبية لم تنفع في شراء ضمائر هؤلاء الشرفاء من الجنود السوريين، ونحن ما زلنا نثق بهم ونُحمِّلهم سلاحاً للدفاع عن أرضنا ومقدّساتنا وشعبنا في أي معركة قادمة مع الفرنسيين أو غير الفرنسيين»[٦]. وأمر الركابي باشا بالإعفاء من الخدمة العسكرية الإلزامية كل من يخدم في المساجد والكنائس المسيحية والمعابد اليهودية، وجميع العلماء من الديانات الثلاث في مقابل بدل نقدي مقداره ثلاثون جنيهاً مصرياً[٧]. وأصبحت رواتب مجلس الطائفة والحاخام، بتوجيه من الملك فيصل، تُصرف مباشرةً من خزينة الدولة السورية.

قام الملك بآخر جولاته الميدانية في دمشق قبل معركة ميسلون بيومٍ واحد، أي في ٢٣ تموز ١٩٢٠، وزار خلالها حيّ اليهود، واجتمع مطولاً والحاخام دانون لمتابعة موضوع التهديدات والمضايقات التي تعرض لها أبناء الطائفة قبل أسابيع. وبعد أربعٍ وعشرين ساعةً من ذلك اللقاء، سَقط الملك الهاشمي سُقوطاً مدوياً، وسقطت معه مدينته وكل أركان حكمه في إثر هزيمة الجيش السوري في معركة ميسلون غرب العاصمة دمشق، وسقط معه ما عُرف عند المؤرخين الإسرائيليين بالعصر الذهبي في دمشق، ليس ليهود الشام، بل للحركة الصهيونية ونشاطاتها في العاصمة السورية. ولو قارنا بينها وبين ما سبقها من محاولات قبل الحرب، لوجدنا أنَّ تجربة الوكالة خلال الحقبة الفيصلية كانت فريدةً من نوعها، من حيث كثافة النشاط

وتعاون السلطات، وفي مستوى المفاوضين السوريين الذين اختيروا خلال عهد الملك فيصل. ولم تحاول الوكالة التواصل مع شخصيات غير يهودية، كما فعلت طوال عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، بل صبّت كل جهودها على دخول المدينة عبر أهلها الأصليين، ونجحت في هذا الأمر إلى حدٍّ بعيد. لكن، بالرغم من كل المال وكل المناورات السياسية، فأن الوكالة فشلت يومها في إقناع أي يهودي دمشقي بحضور مؤتمر الصهيونية العالمي الذي عُقد للمرة الرابعة في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٢١. ووحده الصحافي الدمشقي إلياس ساسون، خاطب المؤتمر برسالةٍ خطيةٍ، ولم يذكر فيها يهود الشام.

هوامش

١ أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، ص ٤٣٩.

٢ بن غوريون، ديفيد: محادثاتي مع العرب، ص ٥ .

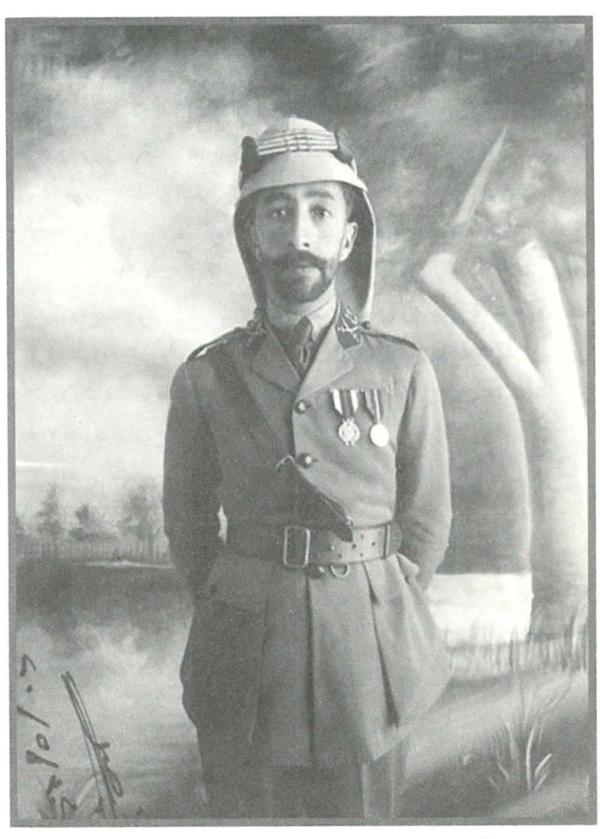
٣ العجلاني، شمس الدين: يهود دمشق الشام، ص ٧٧.

٤ لقاء المؤلف مع الأمين العام الأسبق للقصر الجمهوري، عبد الله الخاني (دمشق، ٢٦ آذار ٢٠١٧).

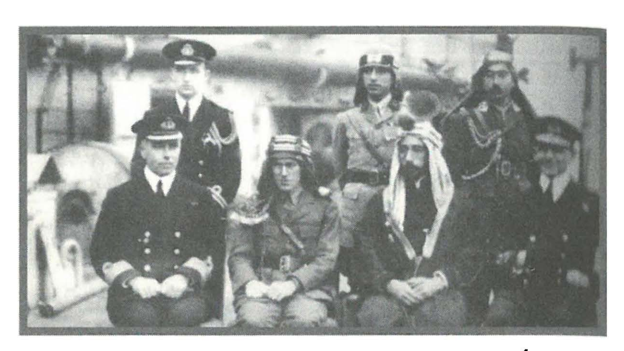
٥ الأرشيف الوطني البريطاني، «من دمشق، سري وخاص: عن اجتماع الملك فيصل والحاخام دانون» بتاريخ ١٣ آذار ١٩٢٠، الملف رقم 236BU..

٦ الأرشيف الوطني البريطاني، التقرير الأسبوعي من دمشق بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٢٠.

٧ المصدر نفسه.



الأمير فيصل بن الحسين في دمشق نهاية عام ١٩١٨



الأمير فيصل ولورانس في طريقهما إلى مؤتمر الصلح بباريس
مطلع عام ١٩١٩



الأمير فيصل خلال مؤتمر الصلح في باريس. من اليمين: الضابط تحسين قدري، لورانس العرب، الأمير فيصل بن الحسين، مستشار الملك العسكري نوري السعيد باشا ومستشاره السياسي رستم حيدر



لقاء الأمير فيصل بن الحسين بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان
عام ١٩١٩

at the disposal of the Arab State for the purpose of a survey of the economic possibilities of the Arab State and to report upon the best means for its development. The Zionist Organization will use its best efforts to assist the Arab State in providing the means for developing the natural resources and economic possibilities thereof.

ARTICLE VIII.

The parties hereto agree to act in complete accord and harmony on all matters embraced herein before the Peace Congress.

ARTICLE IX.

Any matters of dispute which may arise between the contracting parties shall be referred to the British Government for arbitration.

Given under our hand at LONDON, ENGLAND, the THIRD day of JANUARY, ONE THOUSAND NINE HUNDRED AND NINETEEN.

[illegible]

Chaim Weizmann

اتفاقية فيصل وايزمان وتبدو فيها حاشية الأمير الهاشمي المكتوبة باللغة العربية

فيزا لدخول دولة دمشق

زحف تسعة آلاف عسكري تابع لجيش الاحتلال الفرنسي نحو مدينة دمشق، بعد معركة ميسلون بساعاتٍ قليلةٍ وكان في استقبالهم وزير الحربية الجديد جميل الألشي، كي لا تتعرض المدينة لأي عمليات نهب وتدمير. فُرض حكم الانتداب بقوة السلاح، ومعه ضريبة مالية قيمتها عشرة ملايين فرنك فرنسي، أُلزم بها الشعب السوري عقاباً على دعمه الملك المخلوع فيصل الأول، الذي هرب إلى فلسطين ثم إلى أوروبا، باحثاً عن عرش جديد لنفسه، وداعياً السوريين إلى مواصلة النضال[1]. قُسّمت سورية إلى عدة دويلات صغيرة بأمرٍ من المفوض السامي الفرنسي هنري غورو، فأنشأ «دولة دمشق» ثم «دولة حلب» في الشمال، و«دولة العلويين»

في الساحل السوري، و«دولة جبل الدروز» جنوب سورية، ومنح أيضاً سنجق إسكندرون على الحدود التركية نظاماً إدارياً خاصاً به، وسلخ أربعة أقضية حيوية عن سورية، وأرفقها بدولة لبنان الكبير، هي بعلبك وحاصبيا وراشيا وسهل البقاع. في نهاية صيف عام ١٩٢٠، عَين الجنرال غورو الوجيه الدمشقي حقي العظم رئيساً لدولة دمشق، الأمر الذي سبّب صدمةً كبيرةً للوكالة اليهودية التي عرفته منذ عام ١٩١٣. لم تُغيّره الأيام كثيراً، فبالرغم من قربه من حكومة الانتداب، فإنه كان لا يزال معادياً للحركة الصهيونية تماماً كما كان عند لقائه أحد مُمثليها في مصر قبل ثماني سنوات، يتعامل معها بكثيرٍ من الرّيبة والشك والحذر.

مَنع الرئيس العظم فور دخوله السّرايا الكبيرة أيَّ شخص أجنبي من دخول أراضي «دولة دمشق» عبر الحدود الفلسطينية من دون تقديم طلب رسمي ومُقنع إلى السلطات السورية، يشبه سمة «الفيزا»، وذلك لضبط حركة الصهاينة القادمين من القدس ويافا إلى سورية. وجاء هذا القرار بعد عثور شرطة دمشق على ثلاثين مسدساً حربياً في أحد فنادق ساحة المرجة دخلت الأراضي السورية في حقيبة سفر «سائح» يهودي صهيوني يُدعى شلومو فرايدلاندر[٢]. بدأت بعض الهيئات الحكومية في عهد العظم، وبإيعاز مباشر منه، ترفض التعطيل في عيد رأس السنة اليهودية، وصار تاريخ صدور وَعد بلفور مناسبة قومية لتعطيل المدارس وتسيير التظاهرات الصاخبة في شوارع دمشق، مندّدة بالصهيونية، وأحياناً بالدّين اليهودي أيضاً[٣]. لم تتدخل حكومة دمشق لمنع تلك الهتافات، وصارت الصحافة اليومية تَنْشر مقالات افتتاحية على صفحاتها الأولى، فيها الكثير من التحريض على

اليهود والصهاينة، وتحديداً بعد انتخاب مجلس جديد للطائفة في تشرين الأول عام ١٩٢٠، ضمَّ بعض الشخصيات المحسوبة على الصهيونية، وسُجِّل محضره باللغة العبرية. انزعج وجهاء الطائفة من هذا التّراخي الرسمي من قِبل حكومتهم، وطلبوا لقاء الحاكم الجديد، فكان جواب العظم حاسماً: «لا يجب أنْ تعنيهم جميع هذه المظاهر، فهي موجهةٌ ضدَّ الصهاينة وليس ضدّكم، فأنتم بنظري ونظر الدولة مواطنون سوريون قبل أن تكونوا يهوداً»[4].

نجح حقي العظم في صيف عام ١٩٢٢ في إقالة الحاخام يعقوب دانون من منصبه بعد عهدٍ طويلٍ دام اثنتي عشرة سنة، مُتحججاً بتقدمه في السنّ وضَعفِ معرفته باللغة الفرنسية التي باتت من مستلزمات العمل الرسمي للتواصل مع ضباط الانتداب الفرنسيين ومُمثلي المفوضية العليا في بيروت. أمّا السبب الحقيقي في الإعفاء، فكان لمعاقبة الرجل العجوز على موقفه من «لجنة كينغ-كراين» وقُربه من الوكالة اليهودية أيام العهد الفيصلي، ومن فيصل نفسه. فقد كان حقي العظم يكره فيصل وكُـلَّ من عمل معه أو برز في عهده، ويقول دوماً إنّ فترة حُكمه في دمشق كانت تُمثّل «انتصار البربرية على المدنية والحضارة». استُبدل يعقوب دانون برجل ضعيف الشخصية وغريب عن المجتمع الدّمشقي، يُدعى سليمان تاجر، لا يعرفه أهالي دمشق ولا يعرفهم، والأهم من ذلك أن لا علاقة بينه وبين الوكالة الصهيونية. وأعلن حقي العظم، في خطابه السنوي بمُناسبة عيد المولد النّبوي، أن أي تواصل بين مواطني «دولة دمشق» وأي شخصية صهيونية هو جريمة يعاقب عليها القانون السوري، وقد تصل عقوبتها إلى ثلاث سنوات من

الاعتقال[٥]. أصدرت حكومته أخيراً قراراً حمل توقيع وزير المعارف محمد كرد علي، مُنعَ بموجبه استخدام اللّغة العبرية في المدارس اليهودية إلاّ بصفة «لغة أجنبية». جاء في شرح القرار أنه «يجب على جميع أبناء دمشق دراسة لغة دولتهم وتعلّمها، وهي اللغة العربية»، مُضيفاً: «لا يوجد مكان لأي لغة طائفية في نسيج المجتمع السوري»[٦]. اعترض وكيل الطائفة اليهودية أفراهام المالح لدى السلطات، قائلاً: «لم يحدث هذا الأمر في عهد جمال باشا ولا في عصر التتريك»، لكن محمد كرد علي أصرّ على موقفه قائلاً: «سوف نُغلق جميع الأبواب التي دَخلت عن طريقها الوكالة اليهودية مجتمعنا».

ساهم الجو العام في فلسطين في تقوية روح التحدي لدى السوريين، حكومةً وشعباً. ففي نيسان ١٩٢٠، انطلقت ثورةٌ شعبيةٌ في القُدس، قُتل خلالها خمسة من المهاجرين اليهود وأربعة من الفلسطينيين العرب، تلتها ثورةٌ أخرى في مدينة يافا في أيار ١٩٢١، دامت أسبوعاً كاملاً، وأدّت إلى مقتل ٤٧ يهودياً و٤٨ مواطناً عربياً. كان الشارع السوري يغلي من كل ما هو أجنبي أو أوروبي، فقد شهدت سورية عدة ثورات مسلحة في مطلع عهد الانتداب، في شمال البلاد والساحل ومدينة تلْكَلَخْ وسهل حوران، ردّت فرنسا عليها كلها بعنفٍ مُفرط بعد اعتقال معظم قادة البلاد، أو قتلهم، أو نفيهم إمّا إلى فلسطين وإمّا إلى إمارة شرق الأردن. قررت الحركة الصهيونية في ظل هذه الأجواء الدامية والمتوترة، الكفَّ عن مفاوضة السوريين المقيمين داخل سورية، وبدأت البحث عن مُحاورين جُدد بين السوريين والعرب، مُدركةً أنّ الظرف السياسي لم يعد يسمح بأي حوار جدي وبنّاء في دمشق.

هوامش

١ سعيد، أمين: الثورة العربية. الجزء الثالث، ص ٢١٥.

٢ الأرشيف الوطني البريطاني، تقرير من دمشق بتاريخ ٢ شباط ١٩٢١.

٣ هاريل: الصهيونية في دمشق، ص ٣٢٢.

٤ المصدر نفسه.

٥ الأرشيف الوطني البريطاني، فونتانا إلى الخارجية، ١٩ كانون الأول ١٩٢٢، ٣٧١-٦٤٥٨.

٦ المصدر نفسه.



وجهاء دمشق في قصر العظم شتاء العام ١٩٢٠، والذين تصدوا للمشروع الصهيوني. من اليمين: وزير الداخلية عطا الأيوبي، غير معروف، رئيس المجلس النيابي في دولة دمشق بديع مؤيد العظم، حاكم الدولة حقي العظم، الأديب الياس قدسي من مؤسسي مجمع اللغة العربية، مدير المصرف الزراعي المركزي عبد القادر ناصح الملاح، وزير المالية محمد علي العابد=



= (الذي أصبح رئيساً للجمهورية)، صبحي بركات رئيس الاتحاد السوري الفيدرالي، نصري بخاش مدير الداخلية، المرافق الخاص لصبحي بركات الرئيس (أو الرائد في حينها) عبد القادر البازرباشي.

المصدر: ارشيف الباحث عمرو الملاح

رياض الصلح وموشي شاريت

عُقد اجتماع سرّي داخل مبنى وزارة المستعمرات البريطانية، في لندن يوم ٧ تشرين الثاني عام ١٩٢١، حَضره من الجانب العربي موسى كاظم الحسيني، عمدة مدينة القدس الأسبق والسياسي اللبناني الشاب رياض الصلح، نجل وزير داخلية الملك فيصل الأسبق رضا الصلح، ومن الجانب الصهيوني الرئيس حاييم وايزمان والمصرفي الكبير جيمز روتشيلد، أحد أباطرة المال في العالم وأحد أبرز داعمي المشروع الصهيوني، ومعهما الصحافي الصهيوني إيتامار بن زفي[1].

كان رياض الصلح، الذي أصبح رئيساً لحكومة لبنان في أربعينيات القرن

الماضي، من أبرز رجالات عصره المحسوبين على الجيل الثاني من زعماء القومية العربية، المقربين من الحركة الوطنية في سورية. تعرّف وهو على مقاعد الدراسة، إلى طفل يهودي مهاجر مقيم بفلسطين يدعى موسى شيرتوك، وكان لقاؤهما الأول في أريحا خلال إحدى إجازات الصلح الشتوية، عندما كان الطفل شيرتوك يعمل مع والده في مزارع عائلة الحسيني. نشأت صداقة بين الطفلين، فكان كلاهما من الجيل نفسه، من مواليد عام ١٨٩٤. لم يعرف الصلح وشيرتوك يومها أنهما سيدخلان المعترك السياسي بعد سنوات، ليصبح الأول زعيماً قومياً في بلاده، ويُعيَّن شيرتوك وزيراً للخارجية، ثم رئيساً للوزراء في دولة إسرائيل، وتنقلب الصداقة إلى عداء وخصومة، بعد تحول اسم الأخير من موسى شيرتوك إلى موشي شاريت. كبر الزعيمان معاً، ودرسا معاً في معهد الحقوق العثماني في إسطنبول، وكان يكبرهما سناً الطالب ديفيد بن غوريون، أحد اليهود المهاجرين من بولندا والذي وصل إلى فلسطين مع عائلته عام ١٩٠٦، وأصبح أول رئيس للوزراء في دولة إسرائيل[٢].

لا شك في أن علاقة موشي شاريت برياض الصلح كان لها دور رئيس في إقناع الزعيم اللبناني الشاب بأن يأتي إلى لندن في شتاء عام ١٩٢١، وهو في الثامنة والعشرين من عمره، لمقابلة زعيم الوكالة الصهيونية حاييم وايزمان، وهو على عِلم ودراية كاملين بأهداف الحركة ومخططاتها. غاية الصلح كانت التعرف إلى مشروع الصهيونية بهدف فهمه أكثر كي يستطيع محاربته والوقوف في وجهه. ولم يكن هذا اللقاء هو الأول مع وايزمان، فقد اجتمع الرجلان قبل أشهر قليلة، لكن بشكل عابرٍ في مصر. كان الزعيم

الصهيوني يجلس يومها في بهو أحد فنادق القاهرة قبالة الصلح وصديقه الأمير عادل أرسلان، ودار حديث سريع بينهم عن نهضة الصناعة داخل فلسطين، ومدى حاجتها إلى مواد أولية من دول الجوار، مثل القطن والكتّان والحرير[٣]. أُعجب وايزمان حينها برياض الصلح وأثنى على اندفاعه وذكائه الحاد وسعة معرفته بشؤون المنطقة، وقدّر له سفره إلى لندن لتجديد اللقاء بالرغم من الخلاف الشديد بينهما.

وجّه وايزمان كلامه إلى رياض الصلح في اجتماع لندن ، متجاهلاً الزعيم الفلسطيني الكهل موسى كاظم الحسيني، وبَدأ الحديث عن «إزالة جميع المخاوف» بين العرب والصهاينة، ومنها «الخوف من الهجرة والخوف من شراء الأراضي الزراعية داخل فلسطين». وقدّم وايزمان إلى الصلح وثيقة مطبوعة مُسبقاً عنوانها: «مشروع تفاهم عربي يهودي»، تضمّنت معظم ما جاء في «اتفاقية فيصل ـ وايزمان»، من دعم مالي وسياسي لقيام دولة عربية موحدة في مُقابل تحقيق حلم الصهاينة في فلسطين[٤]. وخلافاً لما كانت الحال سابقاً مع الوطنيين السوريين، لم يرفض الصلح الفكرة، مُدركاً أن العرب باتوا أضعف كثيراً مما كانوا عليه قبل سنوات، نتيجة تَشرذُم الأمة العربية واحتلال كل من سورية ولبنان وفلسطين، وخلْع فيصل الأول عن عرش الشّام. وباتوا فعلاً في حاجة إلى دعم سياسي ودولي للخروج من محنتهم، والعرض الوحيد الموجود أمامهم كان، بكل أسف، مُقدَّماً من الوكالة اليهودية. كان الصلح يأمل الحصول على دعم يهودي لتغيير هذا الواقع الأليم، آملا أن تستطيع الوكالة، نظراً إلى نفوذها العالمي، إقناع عصبة الأمم بعدم التّصديق على نظام الانتداب في سورية ولبنان. سَأل مُحاوره الصهيوني

عن إمكان تحقيق هذا الغرض كبادرة حسن نية من قِبل الوكالة اليهودية، واعداً، في المقابل، بأن يوافق العرب على «هجرةٍ محددةٍ» إلى فلسطين[٥]. وكي لا يُساء فهمه ويُوظَّف كلامه سياسياً، أضاف على الفور: «الموافقة على الهجرة المحددة لا تعني، في أي شكلٍ من الأشكال، موافقة العرب على استكمال المشروع الصهيوني في فلسطين حتى النهاية، وهي لا تضمن قبولنا بمبدأ الدولة العبرية. نحن نرفضه رفضاً قاطعاً ولا نقبل أن تكون فلسطين إلا عربية»[٦].

على الرّغم من فشل تلك الجلسة من المحادثات، فإن حاييم وايزمان أدرك، بعد لقائه برياض الصلح، أنّ تغيُّراً جذرياً قد طرأ على العالم العربي بسبب قهر الاحتلال، وأنّ العرب قد أصبحوا أكثر جُهوزيّةً من قبل لتقبُّل ما كان أشبه بالمحرمات قبل خمس سنوات. وردَّ على طرح الصلح قائلاً: «كلاّ، يا رياض بك، نحن لا نقبل بهجرة من دون قيام الدولة. فلنا علاقة مميزة واستثنائية ببريطانيا العظمى، ولا ننسى أنّ حكومة صاحب الجلالة هي المسؤول الأول عن تحقيق وَعد بلفور. ما يمكننا تقديمه إليكم اليوم هو دعم مادي لتطوير بلادكم، ودعم سياسي في المستقبل لتحقيق الاستقلال، ولكنّ كليهما مشروط بقيام الدّولة»[٧]. المحضر الرسمي لهذا اللقاء، مرفق به ملاحظات المسؤولين البريطانيين، موجود في الأرشيف الوطني البريطاني، وهو يشير إلى قناعة وايزمان بأنّ العرب مُقبلون على تنازلات أكبر في المستقبل القريب، «وما على الحركة الصهيونية سوى الانتظار قليلاً». ويُضيف التقرير أنّ وايزمان، بالرغم من احترامه رياض الصلح، فقد تعامل بعنجهية وتَكبُّر مع محاوريه العرب، «كأنه منتصر يُملي شروطاً على خصومه المهزومين في أرض المعركة».

وأكد للصلح، قبل إنهاء الاجتماع قائلاً: «هدفنا واضح، أنْ تُصبح فلسطين يهودية بقدر ما إن بريطانيا اليوم هي إنكليزية»[٨].

استمرت اللقاءات بين وايزمان والقادة العرب خلال نيسان وآذار ١٩٢٢، لكنّها اقتُصرت على العلماء فقط، وجمعته والشيخ رشيد رضا، صاحب جريدة «المنار» والرئيس الأسبق للمؤتمر السوري الأول، والشيخ كامل القصاب، أحد أعلام دمشق، والذي كان من المفترض أنْ يحضر مؤتمر برمانا بين العرب والصهاينة في صيف عام ١٩١٤[٩]. لم تثمر هذه اللقاءات أي جديد، بسبب تَشدّد محاوريها السوريين وتمسُّكهم بدينهم وعقيدتهم الإسلامية، فقرر وايزمان إطلاق مسار جديد ومختلف، ليس مع السوريين، بل مع الأمير عبد الله بن الحسين، شقيق الملك فيصل، الذي عيّنه الإنكليز حاكماً على إمارة شرق الأردن في آذار ١٩٢١. فالتّوصل إلى اتفاق مع الأمير الهاشمي كان أسهل وأنفع كثيراً من التّحاور مع أي زعيم سوري، أولاً، لأن عبد الله كان يملك قراراً وسلطة في بلده، في الوقت الذي كان فيه وجهاء سورية إمّا خارج البلاد وإمّا خارج الحكم، ولا يستطيعون تنفيذ أي شيء رسمي، لا في بلادهم ولا في فلسطين. وثانياً، لأنه كان على استعدادٍ تام لإبرام اتفاق شامل مع اليهود لتلبية طُموحه السياسي غير المحدود.

خط موازٍ مع الملك عبد الله بن الحسين

كان الأمير عبد الله أكثر أشقائه حِنكةً ودهاءً، فبعد دراسته العلوم العسكرية في إسطنبول، أصبح نائباً عن مكّة المكرّمة في البرلمان التركي، وكانت فكرة

الثورة العربية فكرته، قَبل أن تُجَيَّر إلى أخيه فيصل[١٠]. وبموجب مراسلات الشريف حسين مع الإنكليز، كان عبد الله موعوداً بعرش دمشق، لكنه ذهب إلى فيصل، فوضع نُصب عينيه ولايةَ العرش في مملكة والده في الحجاز، لكنها ذهبت إلى شقيقه الأكبر الأمير علي. وكِلا الحلمين ضاع نهائياً مع احتلال الفرنسيين سورية وخَلع الشّريف حسين عن مملكة الحجاز من قِبل سلطان نجد عبد العزيز آل سعود في عام ١٩٢٤. فخرج الأمير عبد الله مع رجاله من المدينة المنورة إلى دمشق لتحريرها من الحكم الفرنسي، لكن الإنكليز طلبوا منه البقاء في عمّان وجعلها عاصمة لحكمه، فقبل عبد الله بالأمر الواقع، لكنه كان لا يُضيّع أي فرصة ليقول لهم إنه ظُلم في إمارة شرق الأردن لأنه يطمح إلى حكم أكبر بكثير، إمّا في الشام وإمّا في فلسطين. ظن عبد الله أن الحركة الصهيونية تستطيع تحقيق حلمه المتجسّد في قيام دولة سورية الكبرى، ولم يعارض، في المقابل، فكرة وطن قومي لليهود داخل رقعة صغيرة من وطن عربي موحد تحت عرشه الهاشمي[١١].
سمع عبدالله المندوب البريطاني في فلسطين السير آرثر واشوب، يصفه عند استقبال موشي شاريت في مكتبه، بالقول إنه، أي عبد الله، «من القلائل بين العرب الموالين فعلاً لبريطانيا»، فردّ شاريت: «إنه ليس عدونا، ومن مصلحتنا أن يكون قوياً[١٢]». وعُقدت خمسة اجتماعات سريّة بين عبد الله وحاييم وايزمان طوال حقبة العشرينيات، تزامنت مع وقف جميع الاتصالات بالزعماء السوريين بعد اندلاع ثورة مسلحة ضد الفرنسيين في حزيران ١٩٢٥ دامت حتى خريف عام ١٩٢٧. وحتى لو أراد بعض السوريين استئناف المفاوضات مع الوكالة، فقد تَعذّر عليهم ذلك بسبب

هول الدمار والخراب اللذين خلّفهما العدوان الفرنسي على مُدنهم، وتحديداً على دمشق التي قُصفت بسلاح المدفعية وأحرقت في تشرين الأول ١٩٢٥. حَصدت الثورة السورية أرواح ما لا يقل عن ستة آلاف مواطن سوري، وأدّت إلى تدمير أكثر من ١٥٠ منزلاً في دمشق القديمة وحدها، وتشريد ما يفوق ١٠٠ شخص[13]. والنتيجة كانت توقفاً تاماً لأي نشاط مع الصهاينة حتى عام ١٩٣٤. وقد وصل خلال هذه الفترة، آلاف اليهود المهاجرين الجدد من روسيا إلى فلسطين، ليفوق عددهم ١٥٠ ألفاً، الأمر الذي عزز موقف الحركة الصهيونية وأضعف موقف زعماء دمشق. فبعد هزيمتهم العسكرية وتصدُّع حركتهم الوطنية ونَفي معظم قادتهم خارج البلاد عند إخماد نيران الثورة، أصبحوا ضُعفاء للغاية، لا يملكون زمام المبادرة وقدرة التأثير في مجريات الأمور، لا في فلسطين، ولا حتى داخل سورية. وهم، طبعاً، رفضوا الاعتراف بذلك، والدليل كلام السياسي البارز لطفي الحفار في أحد لقاءاته مع جريدة «الأيام» الدمشقية، عند سؤاله عن نشاط الحركة الصهيونية في دمشق، إذ كان جوابه: «أنا لا أعتقد بوجود مثل هذه الحركة في دمشق. هذه كلها في اعتقادي أوهام»[14]!

هوامش

١ كابلان: الدبلوماسية غير مثمرة، الجزء الأول، ص ٥٤.

٢ سيل، باتريك: الصراع على الاستقلال العربي، ص ٢٧٣.

٣ أرسلان، عادل: مذكرات، الجزء الأول، ص ٤٢.

٤ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٩٩٩، الملف رقم ٢٩، مرسل من سايمون في لندن إلى القدس (٢٥ تشرين الثاني ١٩٢١).

٥ المصدر نفسه.

٦ المصدر نفسه.

٧ المصدر نفسه.

٨ المصدر نفسه.

٩ كابلان: الدبلوماسية غير مثمرة، ص ٥٥.

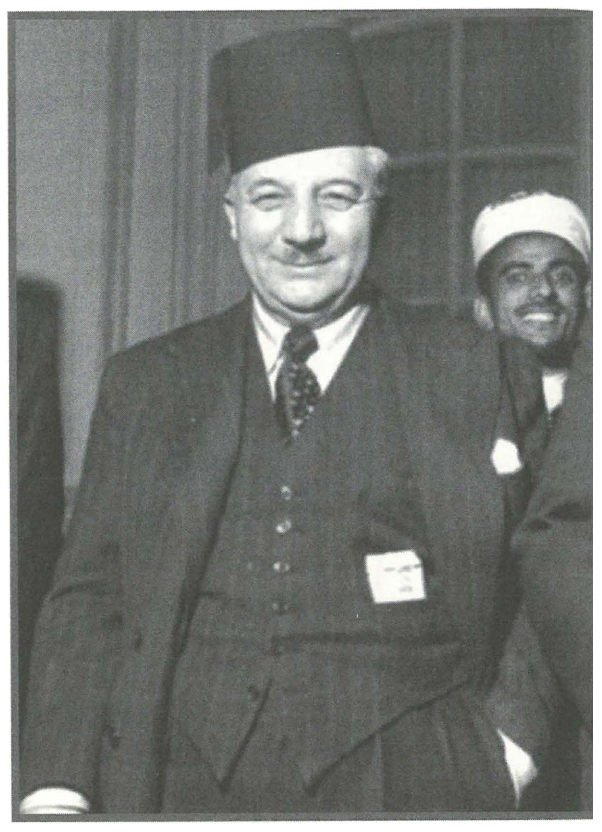
١٠ شلايم، أفي: سياسة التقسيم، ص ٢٠.

١١ سيل: الصراع على الاستقلال العربي، ص ٢٧٧.

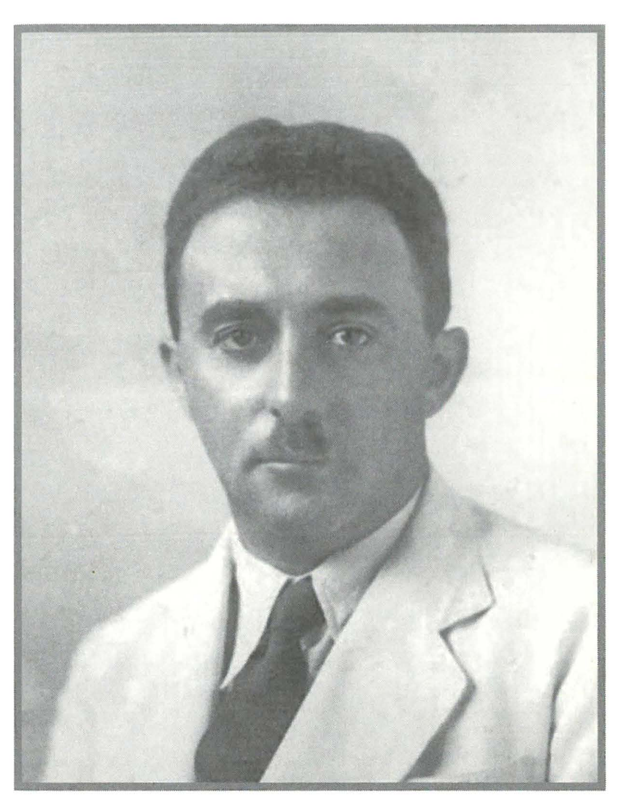
١٢ كابلن: الدبلوماسية غير المثمرة، الجزء الثاني، ص ١٤.

١٣ خوري، فيليب.: سورية والانتداب الفرنسي، ص ٢٣٧.

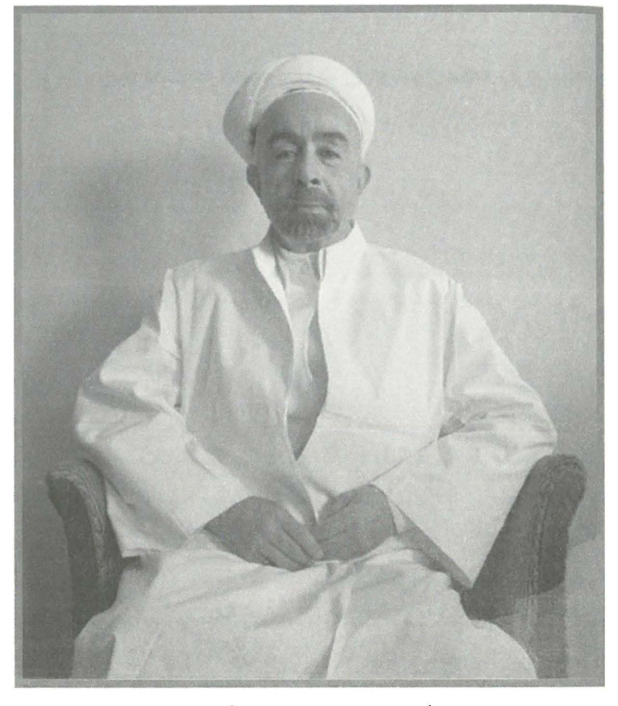
١٤ جريدة الأيام (١١ أيار ١٩٣٤)



رئيس وزراء لبنان رياض الصلح.



رئيس وزراء إسرائيل موشي شاريت



عبد الله الأول بن الحسين، ملك الأردن ومؤسسها

خديوي مصر يدخل على خط التفاوض

نَشرت الصحافة البريطانية، في خريف عام ١٩٣٠، كلاماً خطيراً لحاييم وايزمان جاء فيه: «إن كل الاعتراضات العربية على ما قمنا به خلال السنوات العشر الماضية في فلسطين تُختصر في جملةٍ واحدةٍ من قِبلنا: لقد وصلنا... ونحن قادمون، وسوف نأتيكم بأعداد متزايدة»[1]. وبالرّغم من قسوته، فإن هذا الكلام كان صحيحاً، فقد ارتفع المعدّل السنوي للمهاجرين اليهود من خمسة آلاف في الفترة ١٩٢٩-١٩٣١ إلى ثلاثة وستين ألفاً في عام ١٩٣٥ وحده[2].

رَفعت هذه الأرقام معنويات الكثير من الصهاينة حول العالم، وبدأ البعض

منهم ينادي بوقف أي مفاوضات مع الزعماء العرب، فالمشروع الصهيوني قد بدأ يرى النور من دون أي تعطيل يُذكر من قِبلهم، بسبب ضعفهم وعدم قُدرتهم على العمل المشترك. فالخلافات كانت على أشُدّها داخل البيت الفلسطيني نفسه، بين عائلة الحسيني الممثلة في مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني، وعائلة النشاشيبي الممثلة في راغب بك النشاشيبي، رئيس بلدية القدس والنائب عنها في المؤتمر السوري الأول.

كانت الحال مشابهة داخل الحركة الوطنية السورية، نتيجة خلافٍ حادّ على مستقبل الثورة السورية. فالبعض كان يدعو إلى استمرارها، مثل قائدها العام سلطان باشا الأطرش والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، والآخرون، مثل فارس الخوري وجميل مردم بك، كانوا يُطالبون بموقفٍ أكثر حِكمة وتأنٍّ، مُشيرين إلى الدّمار الهائل الذي خلّفته الثورة، ومطالبين بتعديل مسار النضال من مسلّحٍ إلى سياسي وسلمي.

اتهم الفريق الأول الفريق الثاني بالتّخاذل والخنوع والجُبن، فردّ مردم بك بأنه صمد في دمشق ورفض المغادرة بالرغم من الاعتقال والنفي وكل المضايقات، وأنه قد وهب نفسه لمقارعة الاحتلال من داخل سورية[٣].

طُرحت على الوكالة اليهودية، في خضم هذه الخلافات كلها، مبادرةٌ جديدة وغير متوقعة، لم تأتِ من زعماء القدس ودمشق، بل من خديوي مصر الأسبق عباس حلمي الثاني، بعد مُضي عشرين سنة على عزله من قِبل الإنكليز نهاية عام ١٩١٤.

كان الخديوي قد راهن على العثمانيين في الأشهر الأولى من الحرب العالمية، وخسر الرهان عند سقوط الإمبراطورية على أيدي الحلفاء عام ١٩١٨، وبدأ يبحث عن دور جديد لنفسه، لكن خارج حدود مصر والسودان، بالرغم من الشعبية الكبيرة التي كان يتمتع بها عند المصريين.

رَفض الإنكليز التعامل معه مجدداً، فطرق باب الحكومة الفرنسية، وطرح نفسه لتولي عرش سورية مطلع الثلاثينيات، بالرغم من أنه لم يكن قد زار دمشق أو أي مدينة سورية في حياته. في حينها، كان يدور نقاش داخل أروقة الحكم الفرنسي، عن إمكان إعادة العرش السوري، لكن عن طريق شخصية سورية أو عربية يرضى عنها الفرنسيون، وليس عبر الملك المخلوع فيصل الأول، فطُرحت عدة أسماء، منها شقيق الملك الأصغر الأمير زيد بن الحسين، والأكبر سناً ملك الحجاز الأسبق علي بن الحسين، والداماد أحمد نامي بك صهر السلطان عبد الحميد الثاني، والأمير سعيد الجزائري حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، وعباس حلمي الثاني، أو الأمير المصري عمر توسون باشا، حفيد محمد علي باشا. وباستثناء الجزائري، الذي كان مقيماً بدمشق، والداماد أحمد نامي الذي حكم دمشق أيام الثورة السورية، فإن جميع هؤلاء كانوا غرباء عن سورية، لا يعرفهم الناس ولا يعرفون البلاد السورية بالمطلق.

رُفضت الفكرة من قِبل الجمهوريين السوريين، ومنهم محمد علي العابد والشيخ تاج الدين الحسني وهاشم الأتاسي، وقرروا وضع نظام جمهوري ورئاسي لبلدهم، على الطريقة الفرنسية، في صيف عام ١٩٣٢.

ترشّح هؤلاء الثلاثة، العابد والحسني والأتاسي للرئاسة الأولى يومها، وفاز بها العابد ليُصبح أول رئيس للجمهورية السورية، منهياً حلم الخديوي بعرش الشام.

توجه عباس حلمي عند إبعاده عن مسرح الأحداث السوري، نحو المسألة الفلسطينية وطَلب لقاء حاييم وايزمان لمناقشة حلٍّ مُرضٍ لقضية الهجرة، شاكياً أنّ السوريين تعاملوا معه باستهتار وعدّوه دخيلاً على عالمهم.

كان حاكم قصر عابدين الأسبق والمتخرج في أهم مدارس النمسا وسويسرا وجامعاتها، فعلاً لا يعرف المشرق العربي جيداً، وكانت مصر يومها بعيدةً كل البعد عن القضايا العربية الكبرى وغارقةً في صراعات حزب الوفد والأسرة المالكة من جهة، وحكم البريطانيين من جهة أخرى.

طرح الخديوي على حاييم وايزمان إنشاء «تعاون ثقافي» بين العرب والصهاينة، يليه عقد طاولة مستديرة تجمع بين طرفي الصِّراع، بما عُرف، داخل الأوساط اليهودية، باسم «مشروع الخديوي».

طالب عباس حلمي بإعلان استقلال فلسطين استقلالاً تاماً، وأن تكون جزءاً من فيدرالية عربية تضم كلاً من سورية والعراق، لكن بعد تحريرهما من الفرنسيين والإنكليز، وأن تضمن هذه الدولة العربية الموحدة حقّ إقامة اليهود داخل فلسطين، مع حكم إداري في مناطقهم، وأن تكون حقوقهم محفوظة ومصونة في دستور الدولة الفيدرالية[٤].

رُفض مشروعه، عربياً وصهيونياً، ووصفه الزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي، أبرز أعيان مدينة نابلس، بأنه «كلام فارغ»، مُشيراً إلى أنه لا مكان لأي تسوية عربية - صهيونية شاملة قبل إلغاء الحكومة البريطانية وَعد بلفور، وردّ عليه فخري البارودي من دمشق قائلاً: «عباس مين؟»، أمّا رد الوكالة اليهودية على «مشروع الخديوي» فكان بالتجاهل الكامل، وبترتيب عدة لقاءات لحاييم وايزمان مع شخصيات عربية، غاب عنها، جميعها، عباس حلمي.

هوامش

١ كابلان: الدبلوماسية غير المثمرة، الجزء الثاني ١ .

٢ وايزمان، حاييم: التجربة والخطأ، ص ٤١٥ .

٣ لقاء المؤلف مع النائب والوزير الدكتور منير العجلاني (بيروت، ١٦ أيلول ١٩٩٩)

٤ كابلان: الدبلوماسية غير المثمرة، ص ١٨-١٩



عباس حلمي الثاني خديوي مصر

اجتماع بن غوريون بزعيم حلب وأمير البيان

كُلّف الزعيم الصهيوني ديفيد بن غوريون إجراء هذه الاجتماعات، وكان يرأس الوكالة الصهيونية يومها. ولِدَ بن غوريون في بولندا ودَرس في جامعة وارسو ثم في إسطنبول، وطُرد خلال إحدى زياراته الصيفية لفلسطين من قبل جمال باشا، فذهب إلى الولايات المتحدة وعاش في مدينة نيويورك خلال الحرب العالمية، ثم عاد إلى فلسطين وتفرغ كلياً للعمل الصهيوني هناك[1]. عند اجتماعه الأول في منزل صديقه موشي شاريت في القدس، التقى بن غوريون، في يوم ٢٦ آذار ١٩٣٤، السياسي الفلسطيني موسى العلمي، أحد أعيان مدينة القدس والمتخرج في جامعة كامبريدج البريطانية. كان العلمي يشغل منصب المدعي العام

في فلسطين، وله نفوذ واسع بين العائلات المقدسية العريقة، فسأله بن غوريون: «هل يوجد أي احتمال لأن نصل إلى تفاهم يؤدي إلى قيام دولة عبريّة في فلسطين؟».

جاء الرد عبر سؤال: «هل هناك أيُّ سببٍ مُقنعٍ بالنسبة إلينا لأن نقبل بهذا الأمر؟ قد تستطيع الحركة اليهودية إنشاء تلك الدولة بمفردها حتى من دون موافقة العرب وأن تفرضها فرضاً بقوة السلاح ويعدّها المجتمع الدولي أمراً واقعاً ويجري التعامل معها على هذا الأساس، لكن كيف لنا أن نقبل بذلك؟».

أجاب بن غوريون: «تقبلون لأنكم ستحصلون على فيدرالية عربية في المقابل، وسيولد تحالف بين الدولة العربية الموحدة والدولة العبريّة، يبقى فيها العرب أغلبية حتى لو أصبحوا أقليّة داخل فلسطين. ستكونون جُزءاً من أمة عربية كبيرة وموحدة في الدول المجاورة»[٢].

طالب العلمي بوقف الهجرة لمدة عشر سنوات، أي حتى عام ١٩٤٤، كي يضمن عدم تجاوز اليهود المليون شخص داخل فلسطين، فرفض بن غوريون الفكرة كُلياً، وقال: «كيف لنا أن نُحدد الهجرة وأنتم ترفضون تحديد النسل؟»[٣]. وبالرّغم من سعة صدره المعهودة وانفتاحه المعروف، نفرَ موسى العلمي من هذه المقايضة وقال: «نحن نفضل أن نبقى فقراء لمدة ١٠٠ سنة، ريثما يستطيع شعبنا بناء فلسطين بنفسه، على قبول عروضكم المادية». ويقول بن غوريون، في تقويمه لموسى العلمي، في مذكراته: «كان وطنياً ومباشراً وعقلانياً، ولا يمكننا شراؤه بالمال»[٤].

اتّجه الزعيم الصهيوني بعدها مجدداً إلى رياض الصلح واجتمع معه يوم ١٥ حزيران ١٩٣٤ بعد ثلاثة أشهرٍ من لقائه موسى العلمي. وفي هذا اللقاء، وهو الثاني للصلح مع الوكالة الصهيونية، استخدم بن غوريون سياسة مختلفة وعَرض عليه الآتي: فتح باب الهجرة بموافقة عربية في مقابل إعطاء العرب واليهود حق الشراكة في الدولة والتمثيل المتساوي في جميع مؤسسات الحكم داخل الدولة الفلسطينية، حتى لو فاق عدد اليهود عدد العرب.

طالب الصلح بأن يكون هذا العرض مكتوباً لمناقشته مع زعماء فلسطين وسورية، لكنه نوّه بأنه لن يمرّ في أوروبا لأن جمهورية فرنسا لن تقبل بالفيدرالية، مضيفاً: «لا يمكن التّوصل إلى أيِّ اتفاق مُجدٍ قبل إنهاء الانتداب. يجب أن يكون الاستقلال أولّا، وأقتِرحُ عليك مناقشة الأمر مع القادة الفلسطينيين، فلهم القول الفصل في هذا الموضوع»[٥].

اجتمع بن غوريون بعد يومين مع الزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي، الذي رفض الفكرة، وردّ بغضبٍ: «اليهود يقومون بشراء أفضل الأراضي الزراعية مستفيدين من قدرتهم المالية الطائلة، ثم يُخرجون سكانها العرب منها بقوة السلاح. تتكلمون على حسن النيّات، ولكن أنا لا أرى إلا غطرسةً وظلماً، فأين هي تلك النيّات الحسنة؟ لقد انكشف كل شيء ولا يمكنكم خداعنا أكثر من ذلك»!

دار هذا النقاش في منزل الدكتور يهوذا ماغنيس، رئيس الجامعة العبرية، وهو صديق قديم لحاييم وايزمان، وخرج منه بن غوريون غاضباً ومتفاجئاً

من تطرف عوني عبد الهادي. كان هذا الرجل المخضرم من أشهر السياسيين الفلسطينيين بين أبناء جيله، وكان من منظّمي المؤتمر العربي الأول في باريس، الذي حضره ممثل عن الوكالة الصهيونية عام ١٩١٣. وعمل مع الملك فيصل في دمشق، ومع الأمير عبد الله في عمّان، وتسلم لفترة الديوان الملكي الأردني، وكان شاهداً على مفاوضات الأمير مع الصهاينة والإنكليز، وموافقاً عليها في الماضي، لكنه تحول مع مرور الوقت وصار موقفه أكثر تصلّباً بسبب فشل كل المبادرات السابقة، ومنها طبعاً «اتفاقية فيصل ـ وايزمان» الشهيرة. وعلّق بن غوريون على هذا الاجتماع قائلاً: «لم يكن الانطباع إيجابياً».

سافر بن غوريون إلى سويسرا في ٢٣ أيلول ١٩٣٤ للقاء المفكر العربي شكيب أرسلان والزعيم السوري إحسان الجابري، أحد أعيان مدينة حلب. خلال دراسة بن غوريون في إسطنبول، كان الجابري يعمل أميناً لمكتب السلطان محمد رشاد الخامس خلال سنوات الحرب العظمى، وعُين رئيساً لبلدية حلب بعد سقوط السلطنة، ثم رئيساً لديوان الملك فيصل. حُكم عليه بالإعدام بعد معركة ميسلون، فهرب إلى جنيف، وأسس مجلة عريقة ناطقة باللغة الفرنسية مع صديقه الأمير شكيب أرسلان عنوانها La Nation Arabe (الشعب العربي)، وكان شديد الاهتمام بالقضية السورية بشكل خاص، إضافة إلى اهتمامه بالقضايا العربية الأخرى. أما الأمير شكيب، فكان أديباً وشاعراً وسياسياً لامعاً ومحترماً في كل الأوساط، وعاصر عدداً من المفكرين الكبار، منهم العلّامة جمال الدّين الأفغاني وأمير الشعراء أحمد شوقي، ونما لديه، منذ وقت مبكر، وعيٌ

لضرورة الوحدة العربية وأهميتها في مواجهة أطماع المستعمِرين، ومنهم الصهاينة. وعمل الأمير شكيب جاهداً من أجل تحقيق تلك الوحدة، وكان أول من طالب بإنشاء جامعة عربية قبل تأسيسها بعشرات السنين. أولت الوكالة اليهودية أهمية كبيرة لهذا اللقاء، وأعدّ له بن غوريون كثيراً، فمجرد موافقة قامتين عربيتين من هذا الوزن، على مبدأ التفاوض، كانت تُعَدّ صيداً ثميناً وغير مسبوق بالنسبة إلى الحركة الصهيونية، نظراً إلى ماضيهما الطويل في محاربة الاستعمار، ونفوذهما الواسع في الشرق الأوسط.

طبعاً، لم تكن النتائج مُرْضية بالمطلق بالنسبة إلى الصهاينة، فقد رفض الأمير شكيب مناقشة موضوع الأقلية والأكثرية في فلسطين، ورفض فكرة قيام الدولة من أساسها، مؤكداً أنَّ فلسطين عربية ويجب أن تبقى كذلك[٦].

حاول بن غوريون طرح فكرة استيعاب ما بين ٦-٨ ملايين مهاجر يهودي، وأكد أن في إمكان الفلسطينيين العرب الراغبين في البقاء عدم مغادرة منازلهم، وعرض معونات مادية كالمعتاد، ليس فقط لفلسطين وسورية والعراق، بل للسعودية واليمن كذلك[٧].

أجاب الأمير شكيب بحزم: «أنتم تطلبون إخلاء بلد بأكمله في مُقابل دعم سياسي غير محدد وغير واضح الملامح ودعم مالي ليست أي دولة عربية في حاجة إليه. السوريون باتوا قادرين على حُكم أنفسهم بعد انتخاب رئيس للجمهورية في دمشق، وكذلك الأمر في العراق، وابن سعود (أي

الملك عبد العزيز آل سعود) ليس في حاجة إلى أي مالٍ صهيوني. أنت تطلب من مليون ونصف مليون عربي فلسطيني أن يتخلوا عن أرضهم، أرضهم المقدسة، أرض الآباء والأجداد، وأنْ ينتقلوا للعيش في الصحراء، وتطلب أيضاً من الأمة العربية ذات العشرين مليون نسمة أن تقبل بمذلة توقيع اتفاق من هذا النوع، وإفراغ هذه الأرض التي لُطّخ كل حجرٍ فيها بدماء أجدادنا»![8]

استمر الاجتماع حتى ساعة متأخرة بعد منتصف الليل، وخرج بن غوريون منه منزعجاً وخائباً، فقرر الانتقام من الأمير شكيب والجابري، معتبراً أنهما جاءا به إلى جنيف لإهانته، لا أكثر، فذهب صباحاً إلى وارسو، وألقى خطاباً كاذباً قال فيه إنَّ اجتماع جنيف كان مثمراً، وإنه اتفق على كل شيء مع الأمير شكيب، والهدف طبعاً تحطيم صورة الأمير أمام الشارع العربي.

أبرق كل من الأمير شكيب والجابري إلى رفاقهما داخل سورية ولبنان، محذّرين من التواصل مع بن غوريون وغيره، واصفين الزعيم الصهيوني بالكاذب وغير الأخلاقي. التقى إحسان الجابري، بعد سنوات، بديفيد بن غوريون في أروقة عصبة الأمم في جنيف، ولامه كثيراً على ما قام به، ثم أضاف: «يا سيد بن غوريون، لقد أخطأتم في تقديركم عندما قررتم إقامة وطنكم القومي في فلسطين وسط خصم زخر من العالم العربي، إذا أطبق عليكم فسوف يقضي عليكم إلى الأبد». إبتسم الزعيم الصهيوني ابتسامة اللامبالاة وردّ قائلاً: «إن ما قلته صحيح ما دام بُني على «إذا»، والمثل الفرنسي يقول: «تستطيع بكلمة

«إذا» أن تعبئ باريس ضمن قارورة!» وأرجو أن تأخذوا علماً بأننا قبل اتخاذ القرار بإقامة دولتنا في فلسطين، كلّفنا علماء التاريخ والاجتماع والنفس من اليهود في كل أنحاء العالم موافاتنا بدراسة مفصلة عن مختلف شعوب العالم، عن إمكانية اتحادها، فجاءت كلها تشير إلى إمكانية ذلك الاتحاد إلا اتحاد الشعوب العربية، وانطلاقاً من هذا الواقع قررنا إقامة دولتنا، وليست حدودها النهائية هي حدود فلسطين التي تعرفونها»[٩].

هوامش

١ فرومكين، ديفيد: سلام ما بعده سلام، ص ٢١١

٢ بن غوريون: محادثاتي مع العرب، ص ١٦-٢١.

٣ المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.

٤ المصدر نفسه، ص ١٥.

٥ المصدر نفسه، ص ١٧-١٨

٦ المصدر نفسه.

٧ المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.

٨ مجلة «الشعب العربي» (كانون الأول ١٩٣٤).

٩ كابلان: الدبلوماسية غير المثمرة، ص ٧٨ وبن غوريون، مذكرات، ص ٤٢-٤٤.

١٠ السياف، أحمد نهاد: شعاع قبل الفجر، ص ٨١



حديث الشقيري

العلم

جريدة يومية سياسية مصورة

٥ رمضان ١٣٣٧ | السنة العاشرة | ١٠ قروش
٧ أيار ١٩٥٤ | العدد ٣١٢٩ | ٤ صفحات

كشف الستار عن حدث هام وقع في عام ١٩٣٣

اجتماع الجابري وبن غوريون في مدينة جنيف

الجابري يقول لـ «العلم»: هزئنا وقتذاك من بن غوريون فاذا باطماع الصهاينة تتحقق

أخبار الساعة ١٠

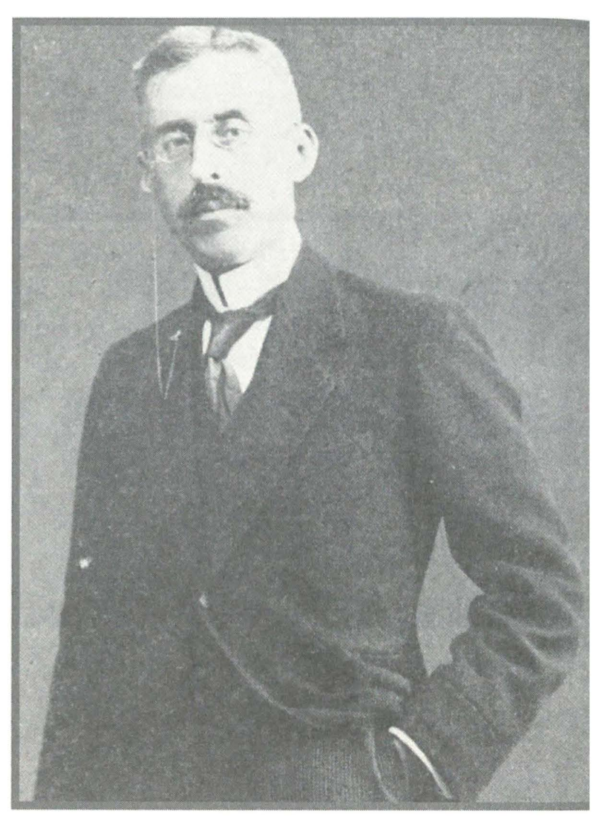
قال الاستاذ الجابري ما ملخصه :

حشد المصفحات امام القدس وتحليق الطائرات فوق رام الله

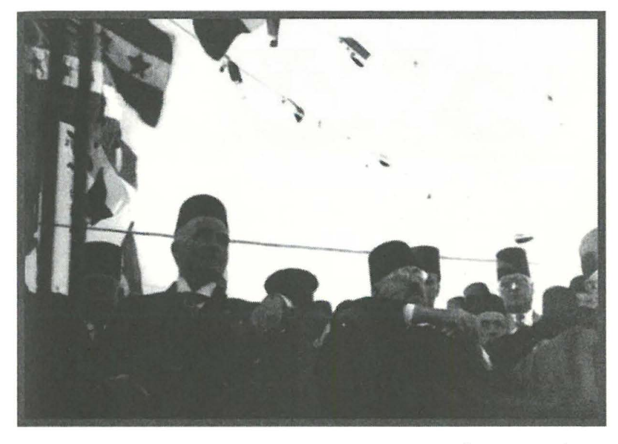
اجتماع إحسان الجابري وديفيد بن غوريون يتصدر مانشيت
جريدة العلم عام ١٩٥٤



موسى العلمي



شكيب أرسلان



الأمير شكيب أرسلان وصديقه إحسان الجابري في دمشق عام ١٩٤٦



الزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي مع رئيس وزراء سورية الأسبق
لطفي الحفار في الأربعينيات

وايزمان في دمشق

حاولت الحركة الصهيونية، خلال سنوات الثورة السورية الكبرى، الاستفادة من انشغال الوطنيين السوريين بشؤونهم الداخلية للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية يسمح للوكالة اليهودية بشراء أراضٍ داخل فلسطين تعود ملكيتها إلى عائلات سورية، ونَقل مواطنين فلسطينيين من قُراهم وبلداتهم إلى مرتفعات الجولان السوري، وذلك لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين الجدد الوافدين من أوروبا. سافر حاييم وايزمان إلى باريس لمقابلة المفوض السامي الفرنسي هنري دي جوفنيل، حاكم سورية ولبنان، في تشرين الثاني عام ١٩٢٥، وعَقد اجتماعاً معه في منزل السياسي الفرنسي الاشتراكي ليون بلوم، اليهودي المؤيد للحركة الصهيونية[1]. رفض

دي جوفنيل الفكرة، مشيراً إلى أن حرباً طاحنةً تدور حالياً في سورية، وأن أي طرح من هذا النوع سيُلهب الشارع السوري الثائر على حكومة الانتداب ويُضر بمصالح حكومة بلاده في الشرق الأوسط. حاول وايزمان الاجتماع معه مجدداً في بيروت، طارحاً الفكرة نفسها، ولكن المفوض السامي أصرَّ على أن هذا الموضوع مرفوض ما دامت الثورة مستمرة في سورية. قاطعه وايزمان عند حديثه عن الصهيونية وفلسطين، قائلاً بغضب: «لا يمكنك أن تتحدث عن الموضوع الأول لأنك لم تدرسه، أو حتى الثاني لأنك لم تزر فلسطين في حياتك»![٢]

رَفضت الوكالة انتظار انتهاء الثورة السورية، في تجاهلٍ واضحٍ لحكومة الانتداب، وعاودت شراء الأراضي الخصبة داخل فلسطين من مالكيها السوريين واللبنانيين، استكمالاً لمشروع قديم كانت قد بدأته في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني. وأول من حذّر من هذا الموضوع داخل البرلمان العثماني كان نائب يافا حافظ السعيد عام ١٩٠٩، تلاه نائب دمشق شكري العسلي عام ١٩١١ [٣]. قَدّم النائبان العربيان مسودة قانون متكامل لوقف الهجرة إلى فلسطين ومنع بيع أي أرض للوكالة اليهودية، محاولين تعطيل مفاوضات كانت جارية يومها بين الوكالة وعائلة سرسق البيروتية، التي كانت تملك سبعاً وتسعين قريةً داخل فلسطين، أي ما يعادل ٣٪ من مساحة البلاد[٤]. عرضت الوكالة شراءها كلها بمبلغٍ كبير مقداره سبعة ملايين فرنك فرنسي ذهباً، وكانت هذه الأملاك تضم مزارع شاسعة في مرج بني عامر بين منطقة الجليل وجبال بانياس في شمال فلسطين[٥]. لكن السياسي الدمشقي شكري العسلي تصدّى لهذا المشروع حتى قَبل دخوله

البرلمان العثماني، عندما كان قائم مقام مدينة الناصرة، فناشد السلطات العثمانية منع ذلك، ثم كتب إلى السلطان محمد رشاد الخامس، مذّكراً بأن شقيقه السلطان عبد الحميد الثاني قد رفض بيع الصهاينة شبراً واحداً من أرض فلسطين. لم يستجب السلطان العثماني، وأبطلت السلطات المحلية اعتراض العسلي بحجّة أن البائع والشاري كانا من رعايا الدولة العليا، ولا مانع قانونياً من إبرام أي عقد بينهما[6]. وجاء في الرد الرسمي على كتاب العسلي: «إذا لم يكن لهذه الأراضي الموجودة تحت تصرف إلياس سرسق أسباب قانونية تمنعه من بيعها، فلا يجوز منعه من استعمال حقوقه»[7]. كان العسلي موظفاً رفيعاً في الدولة العثمانية، عمل وكيلاً لمتصرفية اللاذقية قبل تسلُّمه مهماته في الناصرة، وكان من أفضل الإداريين العرب، لكنه أُعفي من منصبه بسبب إصراره على منع البيع، وعاد مهزوماً إلى دمشق ليُنتَخَب من بعدها نائباً في «مجلس المبعوثان» خلفاً للنائب المتوَّفى محمد العجلاني عام ١٩١٠. أُبرمت الاتفاقية في كانون الثاني ١٩١١ [8] خلال فترة تواجده في البرلمان التركي.

أرض البطيحة وعائلة عبد الرحمن باشا اليوسف

اشترت الوكالة، في السنوات اللاحقة، الكثير من الأراضي من عائلات سورية ولبنانية. وفي عام ١٩٣٤، همس أهالي دمشق بأن صفقةً جديدةً كانت على وشك أن تُبرم، بين الوكالة اليهودية وعائلة المرحوم عبد الرحمن باشا اليوسف، أمير الحج الدمشقي أيام العثمانيين، والذي قُتل على أيدي عملاء فرنسا في حوران في صيف عام ١٩٢٠. كان نجلُه محمد سعيد اليوسف،

وهو وجيه بارز درس في فيينا، قد اقترض مبلغاً من مصرف «أصفر وسارة» وصلت قيمته مع الفوائد إلى ١٢ ألف ليرة عثمانية ذهباً، في مقابل وضع إشارة رهن على أرض في منطقة البطيحة على الشاطئ السوري من بحيرة طبريّا، كان قد ورثها عن أبيه، مساحتها ٣٠٠ ألف دونم[٩].

عندما عَلِم حاييم وايزمان بالأمر، اتجه مباشرة إلى دمشق للاجتماع مع ورثة عبد الرحمن اليوسف لفكّ الرهن عن أرض البطيحة، بعرض خُرافي وصل إلى ١٥٠ ألف ليرة عثمانية ذهباً، شرط أن يشتريها طبعاً للوكالة اليهودية. لا يوجد أي توثيق لزيارة وايزمان لدمشق إلا ذِكرها بشكل عابر في أحد التقارير الاستخبارية الموجودة حالياً في الأرشيف الوطني البريطاني ، وتم ذِكرها أيضاً في إحدى وثائق أرشيف الخارجية الفرنسية. وكل ما تناهى إلينا أنها جرت بسرية تامة ليلة ٢١ نيسان ١٩٣٤، وكان اللقاء بينه وبين سعيد اليوسف في قصر الأخير في حيّ سوق ساروجة خارج أسوار مدينة دمشق القديمة. ويقول التقرير البريطاني إن وايزمان واليوسف اتفقا شفهياً على المبلغ المذكور من دون توقيع أي نص ورقي، وأن وايزمان عبّر عن رغبته في شراء أراضٍ مماثلة من آل بيهم في بيروت ومن عائلة الأمير عبد القادر الجزائري، طالباً مساعدة سعيد اليوسف، نظراً إلى صداقته مع الأمير سعيد حفيد الأمير عبد القادر. لكن عائلة اليوسف نفت صحة الخبر، وأشارت إلى أن الوكالة حاولت فعلاً شراء أرض البطيحة منها على حياة عبد الرحمن باشا نفسه، لكنه رفض قائلاً: «من المعيب أن تطلبوا مني طلباً من هذا النوع وأنا أمير حجاج دمشق

والمؤتمن على أموال المدينة وأرزاقها وعلى أهلها أجمعين»[١٠]. رفضوا بيع الأرض مجدداً لوايزمان وجاء الرفض على لسان فايزة العظم أرملة الباشا ووالدة سعيد اليوسف.

اجتمع اليوسف على الفور مع هاشم الأتاسي، رئيس الكتلة الوطنية، وأبلغه بزيارة وايزمان دمشق، مشيراً إلى أنه غادر ليلاً خالي الوفاض. كانت الكتلة حديثة العهد، أُسست بعد انتهاء الثورة السورية، وضمّت شخصيات بارزة، مثل شكري القوتلي وجميل مردم بك وفخري البارودي من دمشق، وإبراهيم هنانو وسعد الله الجابري من حلب، ومظهر رسلان والأتاسي من حمص، الذي انتخبه الوطنيون رئيساً مدى الحياة لحركتهم. سارع رجال الكتلة إلى الوقوف في وجه مطامع الصهاينة، وذهب الأتاسي إلى قصر المهاجرين لمقابلة محمد علي العابد، المتزوج شقيقة عبد الرحمن اليوسف، طالباً التدخل من رئيس الجمهورية، وذهب وفدٌ ثاني برئاسة فارس الخوري إلى المصرف الدائن، طالبين منه التريث في تنفيذ البيع على الأرض المرهونة.

أصدر الرئيس العابد مرسومين جمهوريين، مَنع بموجب الأول أي سوري من بيع أرض لمن لا يحمل الجنسية السورية، وأسس عن طريق الثاني شركة مساهمة اسمها «الشركة الزراعية السورية» هدفها «الحفاظ على ممتلكات السوريين وأراضيهم» وتطويرها عقارياً وزراعياً. حُدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة عثمانية ذهباً، أي المبلغ نفسه المعروض من قِبل حاييم وايزمان على سعيد اليوسف، جرى توزيعها على خمسين ألف سهم، طُرحت للاكتتاب العام تحت إشراف الحكومة السورية، التي كان يرأسُها في حينه

حقي العظم، العدو القديم للحركة الصهيونية. شكّل الرئيس العظم مجلس إدارة لهذا المشروع مؤلفاً من تسعة وجهاء سوريين، معظمهم من دمشق، يرأسه المصرفي الفلسطيني الكبير أحمد حلمي باشا، أحد مؤسسي البنك العربي. وضم المجلس الضابط المتقاعد نصوحي البخاري، الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٣٩، والملّاك الكبير نوري الإيبش، المتخرج في جامعة بيروت الأميركية، والذي عُين وزيراً في حكومات حسني الزعيم وأديب الشيشكلي، وكلاً من شمس الدين المالكي (والد الشهيد العقيد عدنان المالكي)، وتوفيق المالكي، وأمين الدالاتي، وإحسان القوتلي، ومحمد النحاس وعبد الرزاق الدندشي، مؤسس عصبة العمل القومي، إحدى أبرز الحركات الوطنية في الفترة ما بين الحربين العالميتين. ومع ذلك، وبالرغم من القدرة المالية الكبيرة لجميع هؤلاء، والدعم المفتوح لهم من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، فإن الشركة المساهمة فشلت في توفير المبلغ المطلوب، وحُلّت بعد ستة أشهر، لكن ليس قبل إبطال أي اتفاق مع حاييم وايزمان، فقد سُدد جزء من المبلغ المطلوب للمصارف الدائنة عن طريق صهر عائلة اليوسف الوجيه حسين الإيبش، وأُعيدت جدولة الدين، وبقيت أرض البطيحة مِلكاً لسورية ولآل اليوسف، حتى احتلالها بعد تدمير معظم قُراها من قبل الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧ [١١].

هوامش

١ لوزانز، هنري. القضية الفلسطينية الجزء اثاني، ص ٢٦٨.

٢ وايزمان: التجربة والخطأ، ص ٣٦٦.

٣ عصمت، برهان الدين: النواب العرب في العهد العثماني والخطر الصهيوني في فلسطين، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٣ (آذار ١٩٩٨) ص ١٥٦.

٤ سليمان الشلبي، سهيلا: شكري العسلي، ص ١٥٣.

٥ عوض: مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث: ١٨٣١-١٩١٤، ص ١٣٨.

٦ فلسطين (١ نيسان ١٩١٤).

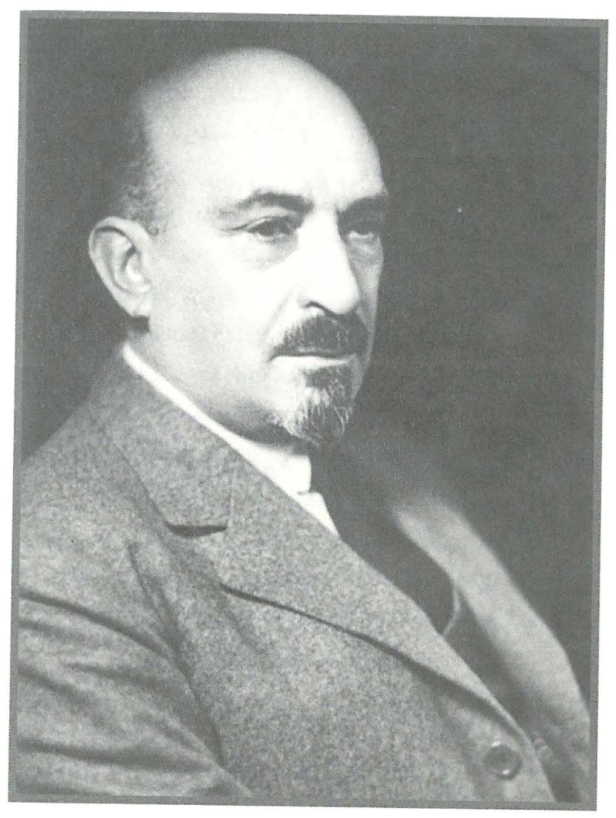
٧ فلسطين (٢٠ آذار ١٩١١).

٨ الكرمل (١٤ كانون الثاني ١٩١١).

٩ خوري: سورية والانتداب الفرنسي، ص ٤٤٥.

١٠ لقاء المؤلف مع زهير اليوسف حفيد عبد الرحمن باشا اليوسف (دمشق، ٢٨ شباط ٢٠١٧).

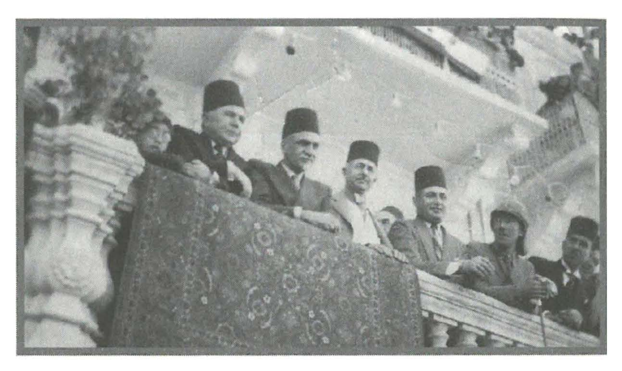
١١ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٢٣٩٨، الملف ١٧٩٤٦، مرسل من ماكاريث (بيروت) إلى سيمون (لندن) بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٤.



حایم وایزمان



أمير الحج الدمشقي عبد الرحمن باشا اليوسف



زعماء الكتلة الوطنية في دمشق عام ١٩٣٦ . من اليمين نائب دمشق فخري البارودي، الوزير ادمون حمصي، الرئيس سعد الله الجابري الرئيس هاشم الأتاسي والرئيس فارس الخوري

مفاوضات بلودان: دمشق أقرب إلى أرض الميعاد

اندلعت في عام ١٩٣٦ ثورةٌ مسلحة في فلسطين، بقيادة محمد أمين الحسيني، مُفتي القدس، لمحاربة الانتداب البريطاني ووقف هجرة اليهود المتصاعدة إليها يوماً بعد يوم. وهبَّ السوريون نصرةً لثورة المفتي، وزحف عددٌ من المجاهدين عبر الحدود الفلسطينية للمشاركة في الأعمال القتالية، ومنهم فوزي القاوقجي وعز الدّين القسّام، وشُكِّلَت لجنة أهلية في دمشق لجمع التبرعات للشعب الفلسطيني، يرأسُها شكري القوتلي ونبيه العظمة من الكتلة الوطنية، وأُعلن عن بدء حملة شعبية منظمة لمقاطعة البضائع اليهودية، وتحديداً تلك القادمة من فلسطين، بمبادرة من الصِّناعي توفيق قباني، والد الشاعر نزار قباني وأحد أبرز مموّلي الحركة الوطنية. جمعت دمشق خلال

ثلاثة أسابيع أكثر من أربعة آلاف ليرة ذهبية دعماً للفلسطينيين، وأحرقت مجموعة من شباب الكتلة المتنوجات الصهيونية على مدخل سوق الحميدية، رافعين شعارات مندّدة بهرتزل ووايزمان ووعد بلفور[١].

أعلنت الكتلة في العام نفسه تنفيذ إضراب شامل في جميع المدن والقرى السورية، استمر ستين يوماً من دون انقطاع، رداً على اعتقال الفرنسيين نائب دمشق وزعيمها فخري البارودي. وشُلّت الحياة التجارية في دمشق وحلب، ودُمّرت عدة مصالح اقتصادية فرنسية، ما أضرّ كثيراً بسمعة باريس في المحافل الدولية. قررت المفوضية العليا إنهاء الإضراب عبر التفاوض مع الرئيس هاشم الأتاسي، الذي وَعد بذلك، لكن بعد إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ودعوة وفد من زعماء الكتلة إلى باريس، بصفتهم ممثلين شرعيين ووحيدين عن الشارع السوري، لمناقشة مستقبل الانتداب وإبرام معاهدة تؤدّي إلى استقلال البلاد. وشُكّل الوفد برئاسة هاشم الأتاسي في آذار ١٩٣٦، واتجه بحراً إلى فرنسا، بعضوية عميد الكتلة فارس الخوري، وجميل مردم بك وسعد الله الجابري عن مكتبها الدائم، وممثلين عن حكومة الرئيس محمد علي العابد هما إدمون حمصي والأمير مصطفى الشهابي، وثلاثة مستشارين، هم نعيم أنطاكي، إدمون رباط ورياض الصلح.

افتُتحت جلسة المباحثات الأولى يوم ٢ نيسان ١٩٣٦ في مبنى وزارة الخارجية في باريس بحضور وزير خارجية فرنسا إتيان فلادين. وطالب السوريون بوضع جدول زمني للانتداب ومعرفة حدوده القانونية والزمنية،

وتحويله من وصاية إلى معاهدة رسمية مُتّفق عليها بين الطرفين، تعترف بحقّ السوريين بالوحدة والاستقلال. أصر الأتاسي على موضوع وحدة الأراضي السورية، بما فيها جبلا العلويين والدروز، وإعطاء الشعب السوري حق الانضمام إلى عُصبة الأمم كسائر شعوب العالم، وطالب بتأسيس جيش وطني لحماية حدود البلاد. رفضت حكومة إدوارد دالادير معظم هذه المطالب، لكن رئيس الوزراء الفرنسي خرج من الحكم بعد أيامٍ قليلةٍ من بدء المفاوضات، وحلّ مكانه صديق الحركة الصهيونية القديم ليون بلوم، اليهودي الاشتراكي، والذي جَمع يوماً بين وايزمان وهنري دي جوفونيل في منزله في باريس. بدأت الحكومة الفرنسية الجديدة العمل في مطلع صيف عام ١٩٣٦، وخلال الفترة الانتقالية في شهر أيار توقفت المفاوضات مع الوفد السوري، وأمضى زعماء الكتلة إجازة قصيرة وغير متوقعة في فرنسا، زاروا خلالها متحف اللّوفر وبرج إيفل وقوس النّصر، إلى أن جاء من يُعكّر عليهم صفوهم الباريسي، وهو ديفيد بن غوريون، طالباً اجتماعاً «مُستعجلاً وسرّياً» مع أعضاء الوفد السوري[٢]. رفض هاشم الأتاسي مقابلته، كذلك رفض لقاء أي شخصية صهيونية منذ أن كان رئيساً للوزراء في آخر عهد الملك فيصل وحتى وفاته، ورفض فارس الخوري أيضاً محذّراً زملاءه: «لا يوجد أي جديد لديهم، هي مجرد محاولة ابتزاز سياسي لا أكثر. لقد قابلنا غيره منذ سنواتٍ طويلةٍ، ونحن نعرف أن لا خير متوقعاً ولا أمان من هؤلاء الصهاينة»[٣].

وحدهما جميل مردم بك ورياض الصلح وافقا على طلب بن غوريون، وحضرا الاجتماع في أحد فنادق العاصمة الفرنسية المطلة على شارع الشانزليزيه في نهاية أيار ١٩٣٦. كان مردم بك زعيماً معتبراً في دمشق،

ينتمي إلى إحدى أكبر العائلات السورية وأعرقها، درس العلوم السياسية في باريس، وكان الأمهر والأعلم بين رفاقه في التّاريخ الأوروبي والسياسة الفرنسية، ويُجيد اللغة الفرنسية بطلاقة. اشتهر مردم بك في الأوساط الوطنية، وهو على مقاعد الدراسة عندما ساهم في تأسيس جمعية «العربية الفتاة»، التي طالبتْ بإعطاء الأقاليم العربية حقوقاً سياسية وإدارية موسّعة، في فترة الحكم العثماني، قبل أن تنادي بإسقاط الإمبراطورية وتساند ثورة الشّريف حسين عام ١٩١٦ . حُكم عليه بالإعدام، وكان من المفترض أن يُشنق مع رفاقه من الأحرار في ساحة المرجة في دمشق في ربيع ذلك العام، لولا وجوده خارج البلاد يومها. عاد إلى سورية مع انتهاء الحرب العالمية، وعمل مترجماً خاصاً للأمير فيصل خلال مؤتمر باريس، ثم أصبح مساعداً لعبد الرحمن الشهبندر عند تولي الأخير وزارة الخارجية السورية في آخر ستة أسابيع من العهد الفيصلي. حَكم عليه الفرنسيون بالإعدام مجدداً، فهرب إلى فلسطين وأقام علاقات طيبة بعدد من زعمائها، منهم المفتي الحسيني وعوني عبد الهادي، ثم عاد إلى دمشق بعد صدور عفو عنه، وشارك في تأسيس الكتلة الوطنية، ثم عُيّن وزيراً في حكومة الرئيس حقي العظم عام ١٩٣٢ . كان رجل دولة بامتياز، حادّ الذكاء، مُغامراً ومُقامراً، ومُتفرغاً كلياً للعمل الوطني والسياسي. عُرف عنه خروجه على إجماع الكتلة في بعض الأحيان، كما كانت الحال عندما قبل منصباً وزارياً في حكومة حقي العظم، بالرغم من معارضة زعيم الكتلة إبراهيم هنانو. جاء الأخير غاضباً من حلب إلى دمشق، وذهب إلى دار «فاطمة خانم» شقيقة جميل مردم بك، وأمر بقدوم الأخير من وزارة المالية ليجد طاولة في وسط الغرفة عليها

كتاب استقالته ومسدس، طالباً منه الاختيار بينهما[٤]. وصفته الصحافة الفرنسية خلال سنوات الانتداب بلقب «ثعلب سورية»، وكان أحد أبرز المفاوضين خلال وجود الوفد السوري في باريس عام ١٩٣٦. اعتَبرَ جميل مردم بك أن استقلال سورية يفوق أهمية كل قضايا العالم العربي، بما فيها قضية فلسطين، وكان على استعداد لتكريس جميع قواه وعلاقاته الخارجية للتخلص من الاستعمار الفرنسي، وكان رياض الصلح يوافقه الطرح.

شرح بن غوريون لجميل مردم بك ورياض الصلح، في لقائهم في فندق الكونتيننتال، أن المفاوض الفرنسي الجديد بيار فينوت، مساعد وزير الخارجية لشؤون المشرق العربي، كان يعتبر نفسه من أتباع المدرسة الواقعية في فرنسا، وهو متمسك بدور بلاده «التاريخي» في سورية ولبنان، تربوياً وثقافياً ومجتمعياً، لكنه يعلم أيضاً بأن لهذا الدور حدوداً، ولا يمكن أن يستمر لأجلٍ غير مسمّى. ومع ذلك، فإن الدبلوماسي الفرنسي قال لبن غوريون، بحسب تعبير الأخير، إنه غير مستعد للتخلي عن مستعمرات فرنسا في العالم العربي ولا حتى لإعطائها القليل من الاستقلال والسيادة من دون أخذ ضمانات وامتيازات طويلة المدى لفرنسا. «هو غير مستعد الآن لتحقيق وحدة الأراضي السورية، ولا يريد البحث في موضوع لبنان والأقضية الأربعة، ويرفض مناقشة أي خروج عسكري للقوات الفرنسية من سورية ولبنان، وتحديداً بعد فوز أدولف هتلر في ألمانيا». استمع مردم بك إلى هذا الشرح المفصل، وإلى ما تلاه من كلام على ضرورة التعامل مع الحركة الصهيونية لإزالة جميع تلك العقبات، وقول بن غوريون الصريح:

«ليون بلوم يهودي، وهو صديقٌ قريبٌ منا، وفي إمكاننا إقناعه بتعديل موقفه، لكن ليس قبل أن نأخذ شيئاً في المقابل منكم». انتهى الاجتماع عند هذا الحد، من دون إعطاء أي وعود أو التزامات من أحد. انتظر بن غوريون وصول المفاوضات إلى طريق مسدود في نهاية صيف عام ١٩٣٦، وقرب انهيارها بالكامل وعودة وفد الكتلة مهزوماً إلى دمشق، فطَلب موعداً جديداً مع جميل مردم بك وبدأ حديثه بالقول: «لو استمعت لي لكنت اختصرت وقتاً وجهداً عليك وعلى أعضاء الوفد السوري. ألم أقل لك إنّ ليون بلوم في جيبنا؟»[٥].

ما كان لهذا الاجتماع الثاني أن يتم لولا شعور اليأس الكامل الذي انتاب مردم بك خلال المفاوضات، فكان الزعيم الدّمشقي مُحبطاً للغاية، بعد أن راهن على إبرام اتفاقيةٍ مُرضيةٍ مع الفرنسيين، ورفض العودة إلى دمشق قبل توقيعها. عرض بن غوريون عليه مجدداً التوسط لدى الحكومة الفرنسية، وأبدى مردم بك استعداداً أكبر للتعاون: «لو صدقتَ وحصلنا على اتفاقٍ مع الفرنسيين، نضمن من خلاله استقلالنا التام وغير المشروط، فأنا أعدُك بكبح جماح الفلسطينيين وإقناعهم بضرورة إنهاء الثورة المسلحة والعودة إلى طاولة المفاوضات»[٦]. نظر رياض الصلح إلى صديقه باستغراب شديد، فكان جميل مردم بك، لشدة تحمّسه للاستقلال، يعد بن غوريون بما لا يستطيع الإيفاء به، فقاطعه الصلح مُصححاً: «لو حصلت سورية على استقلالها، فسوف نفعل ما في وسعنا لتخفيف التوتر في فلسطين. هذا ما عناه أخونا جميل بك»[٧]. وافق الزعيم السوري في هذا الاجتماع على استقبال وفد صهيوني في دمشق لمناقشة الأوضاع الراهنة في المنطقة، ووعد

بن غوريون بأن يؤمّن له عدة لقاءات مع شخصيات نافذة في المجتمع، شرطَ أن تبقى سرية كي لا تؤثر في مفاوضات باريس، ولا تُعاد تجربة الوكالة اليهودية مع الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري، فوافق بن غوريون على الفور.

الحركة الصهيونية وفخري البارودي

وصل إلى دمشق في ١٧ تموز ١٩٣٦ الصحافي الدّمشقي اليهودي إلياهو ساسون الذي غادر بلاده والتحق بالحركة الصهيونية في فلسطين قبل خمس سنوات، واجتمع سراً مع فخري البارودي مرتين، الأولى في قصر الأخير في حيّ القنوات، والثانية في قرية دوما شمال شرق العاصمة، حيث كان البارودي يملك أراضي زراعية ويمضي معظم أوقاته[٨]. ودار الحديث، باللّغة العربية طبعاً، وتعامل البارودي مع ساسون على أنه أحد أبناء دمشق «الضالّين»، وليس بصفة عدو. ذكّرهُ بحماسته السابقة للثورة العربية، وسألهُ كثيراً عن سبب مغادرته دمشق، وتخليه عن أهله في مقابل «هذا التنظيم الكريه». أجاب ساسون باحترام بالغ، مُدركاً أن البارودي كان من أبرز زُعماء دمشق، إن لم يكن أبرزهم إطلاقاً، وله تاريخٌ طويلٌ في محاربة العثمانيين والفرنسيين، وأيادٍ بيضاء على المجتمع السوري. كانت العلاقة بينهما قديمة، تعود إلى أيام العهد الملكي، عندما كان البارودي حاجباً خاصاً للملك فيصل، والمسؤول عن ترتيب اجتماعاته وجدول أعماله، الذي ضمّ يوماً عدة لقاءات مع الصحافي اليهودي الشاب خلال مراحل تأسيس جريدتي «الشّرق» و«الحياة». أجاب ساسون عن كل استفسارات

البارودي، مدافعاً عن قراره وعن فكره الصهيوني، ومؤكداً أنه يبقى يهودياً مخلصاً لدمشق، وأنه لا يرغب في أي عداء مع أهلها، طالباً منه ترتيب لقاءات مع شخصيات وطنية سورية لشرح هذا الموقف. أجاب البارودي: «أقول لك من الآن إنك لن تستفيد من هذه الاجتماعات، فكلّها ستكون غير مجدية. لو نهض الرسول نفسه من القبر وجاء إلى هنا فهو غير قادر على إعطائكم ما تريدون وغير قادر على إقناع الشعب الفلسطيني بتقبُّلكم. لو أردت حلاً حقيقياً، فعليك أن تُقنع زملاءك بطيٍّ صفحة الهجرة والعدول عن إقامة وطن قومي لكم في فلسطين. تتحدثون عن أرض الميعاد يا ساسون؟ أنتم موجودون في أرض الميعاد أصلاً، فالقدس هي شقيقة دمشق، ولم يؤذكم أحدٌ منا طوال إقامتكم هنا. أيٌّ أقرب إلى أرض الميعاد، أميركا وبريطانيا وألمانيا، أم دمشق؟»[9]. وقبل الانتهاء من كلامه، أكد البارودي: «أنصحُ الفرنسيين بألاّ يُكرّروا خطيئتهم السابقة، فلو عاد الوفد من باريس خالي الوفاض، سوف تشتعل ثورةٌ جديدةٌ في سورية، وتكون أعنف وأشد من ثورة عام ١٩٢٥»[10].

أصرَّ إلياهو ساسون على موقفه من الصهيونية، وأصرَّ جميل مردم بك على استكمال المفاوضات في سورية، وطلب من البارودي تسهيل مهماته وترتيب اللقاءات المطلوبة. وصل الوفد الصهيوني إلى دمشق بتاريخ ١ آب ١٩٣٦ وانتقل مباشرةً إلى فندق بلودان الكبير في أحد أفخم المصايف الدّمشقية شمال شرق العاصمة السورية. وضمّ الوفد دوف هوز، أحد مؤسسي ميليشيا الهاغانا، وموشي شاريت، والمفكر الروسي إلياهو إبشتاين، الذي عاش سنوات طويلة في بيروت، ودرس في جامعتها الأميركية،

وأصبح بعد قيام الدولة العبرية أول سفير لإسرائيل في واشنطن[١١]. أمّا الجانب السوري، فكان مؤلفاً من البارودي وشكري القوتلي ولطفي الحفار، وجميعهم من الآباء المؤسّسين للجمهورية السورية، ومن رموز النضال الوطني. وكان القوتلي من أشهر زعماء الرعيل العربي الأول، حارب العثمانيين وحكم عليه الفرنسيون بالإعدام مرتين، الأولى عام ١٩٢٠، والثانية لدوره في الثورة السورية عام ١٩٢٥. وأمضى سنوات طويلة في مصر منفياً عن وطنه، وعاد إلى دمشق ليتوَّج زعيماً على المدينة قبل سنواتٍ قليلةٍ من انتخابه رئيساً للجمهورية. كانت شعبيته كبيرة بين القوميين العرب، ويُعَدّ من أشد المتحمّسين لعروبة فلسطين وألّد أعداء الحركة الصهيونية. أما لطفي الحفّار، فكان من الوجوه البارزة والمحترمة أيضاً في المجتمع الدمشقي، تَسلّم مناصب وزارية في عشرينيات القرن الماضي، واعتقله الفرنسيون مراراً، وكان في حينها نائباً لرئيس غرفة تجارة دمشق قبل أن يصبح رئيساً للحكومة السورية عام ١٩٣٩.

مفاوضات الكتلة الوطنية

أصرّ الزعماء السوريون الثلاثة على عقد اجتماعهم مع الصهاينة في فندق بلودان، وليس في قلب العاصمة، كي يكون الوفد الصهيوني محصور الحركة وتحت المراقبة الدائمة. بدأ البارودي بالقول: «دعونا نتكلم في الاقتصاد أولاً، فهو أنفع بكثير من السياسة. أنتم تملكون المال والخبرة، ونحن نملك الأرض واليد العاملة، ويمكننا التعاون في عدة أمور اقتصادية لو

أردتم أن تكونوا عنصر خير وتطور في عالمنا العربي». رد ساسون: «ولكن يا فخري بك، السياسة هي جوهر اجتماعنا اليوم، ونحن جئنا إلى دمشق بناءً على اتفاق حصل أخيراً بين ديفيد بن غوريون وجميل مردم بك، لشرح أهداف الحركة الصهيونية والاستماع إلى مطالب الحركة الوطنية في سورية. السياسة أولاً والدعم الاقتصادي ثانياً.» كان لطفي الحفّار منفعلاً وغاضباً لمجرّد فكرة حضور وفد صهيوني إلى مدينته، فقاطع إلياهو ساسون قائلاً: «ماذا تريد منا يا ساسون؟ أتريدُنا أن نقول لكم: خذوا فلسطين في مقابل استقلال سورية؟ أنت ابن هذه المدينة، ومن المفترض أنك تعرفنا أكثر من غيرك، فنحن لم نَلِنْ ولم نستكِنْ لأحد خلال تاريخنا الطويل. حاربنا الجميع بقوة السلاح، من الرّوم والفرس والعثمانيين والفرنسيين، وما دمنا أحياءً فلا مانع لدينا من مقاتلتكم لأجيالٍ وأجيال». تدخَّل البارودي، وطلب من الحفّار التّروي: «دعنا نرَ ما في جَعبتهم أولاً يا لطفي بك. نحن منفتحون على كل الأمور إلا قضية الهجرة وقيام الدولة العبرية، فكلاهما خطٌّ أحمرُ بالنسبة إلينا، وإلياس يعرف هذا الأمر جيداً. نحن نرحِّب بأي مساعدة يمكن أنْ يقدموها لنا في مفاوضات باريس، وسنعتبرها دليلاً على حسن نية من قبل الشعب اليهودي وبادرةً في كسب الثقة»[١٢].

هنا تولّى إلياهو إبشتاين الكلام، وخاطب مضيفيه باللغة العربية: «هي ليست المرة الأولى التي يجتمعُ فيها ممثلون عن الوكالة اليهودية مع زعماء عرب، لكنها المرة الأولى مع ممثلين عن الكتلة الوطنية. أرى أن هذا اللقاء شرفٌ كبيرٌ لنا ولي شخصياً. لا يمكن أحداً استيعاب القضية الصهيونية دون الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التاريخية والنفسية المرتبطة بها، فبالرَّغم

من سنوات منفانا الطويلة والمضنية في أوروبا، ما زلنا متعلّقين بهذه البلاد وحُرصاء عليها كل الحرص، وليست الصهيونية إلا عودة لأصولنا المشرقية. عند النظر إلى هذا الصراع، قد يبدو للوهلة الأولى أن مصالحنا متضاربة، وأنه لا يوجد أي مجال للتفاهم. لكن في نظرةٍ واقعيةٍ وغير عاطفية ستجدون أن مصالحنا في الحقيقة متطابقة، لو أردنا لها أن تكون. كونوا على ثقة بأننا لا نريد أي اتفاق معكم على حساب الفلسطينيين العرب، وأنتم تعلمون من دون شك، بأننا لم نؤذِ أحداً من عرب فلسطين، وبالعكس فإن وجودنا قد أفادهم اقتصادياً. نحن مدركون أننا لا نستطيع تطوير ثقافتنا ومجتمعنا واقتصادنا على أُسس متينة ودائمة إلا بمساعدة دول الجوار. وإنْ كان الفلسطينيون العرب يخافون من الاستمرار في مشروع الوطن القومي، فنحن على استعداد لتقديم أي ضمانات تطلبونها، بأن هذا المشروع لن يُخرجهم من أرضهم». نظر المفاوض الصهيوني بعدها إلى لطفي الحفّار وردّ على كلامه في بداية الجلسة قائلاً: «نحن لا نخاف يا لطفي بك، وقد اعتدنا العنف الذي تعرضنا له خلال تاريخنا الطويل، ولذلك فإن العنف الدائر حالياً في فلسطين لن يثنينا عن استكمال عملنا البنّاء، ونحن مصممون على المثابرة مهما بلغت الصعوبات والتحديات»[١٣].

حاول الحفّار الرد، لكن ساسون تولّى الحديث مجدداً تفادياً لاستمرار الصِدام: «في حال توصّلنا لاتفاق اليوم فنحن على استعداد كامل للتعامل معكم ضمن الأسس القانونية ولتحقيق أهدافكم الوطنية. صحيحٌ أننا ما زلنا مضطهَدين في العديد من الدول، ولكن الصحيح أيضاً أننا قوى مالية نافذة حول العالم. هذا النفوذ ممكن أن يكون مفيداً للعرب وللسوريين

بالتحديد. الاستقلال السوري لا يمكن أن يكون استقلالاً حقيقياً إلا بدعم فكري وتقني ومالي، والعالم العربي في وضعه الحالي، بكل أسف، غير قادر على تقديم كل تلك الأمور لكم اليوم. ولكننا نستطيع أن نفعل ذلك نحن اليهود»[١٤].

سأله البارودي: «ما المطلوب منا بالتحديد؟»، فأجاب ساسون: «يجب على الكتلة الوطنية أن تُعلن فهمها وتقديرها لمطامحنا الوطنية، وأن تَقبل حقّنا التاريخي في إنشاء وطنٍ قوميٍ لليهود في فلسطين». نفد صبر شكري القوتلي المستمع حتى الآن عند سماع هذا الجواب، ، فقرر بتَّ الموضوع قائلاً: «أنا اتفق معك في أن النقاش الهادئ وحده كفيل بردم الهوّة بيننا وبينكم، وأُريد أن أذكِّرك بأن البادئ بإطلاق النار ومصادرة الأملاك وإخراج الناس من بيوتهم وحقولهم كان أنتم وليس الفلسطينيين العرب. أنتم احتكمتم للسلاح وليس للنقاش الهادئ والبنّاء، وما يحدث اليوم في فلسطين ليس إلا رداً شعبياً على هذه التصرفات غير الأخلاقية والمجرمة، والبعيدة حقيقةً عن شيم اليهود وثقافتهم. هل تتوقّعون من الفلسطينيين أن يقفوا مكتوفي الأيدي وأنتم تدمرون وتحتلون بلادهم؟»[١٥].

تابع القوتلي الكلام: «ما تفضّلتم به صحيح، فهناك عدة أمور تجمعُنا، ونحن مدركون أنكم بالرغم من حياتكم في أوروبا ما زلتم شعباً مشرقيَّ الهوى. يجمعنا ذلك، كما يجمعنا التاريخ الطويل من الاضطهاد من قِبل المحتلين والغزاة، ولذلك فنحن مهتمون بالتوصل إلى اتفاق يُنهي هذا الصراع كي لا يعاد طرحه على الأجيال المقبلة. ورداً على ما تفضلت به، فقد حدّثتنا عن

حقكم التاريخي في فلسطين، وأن عمره ٢٠٠٠ سنة. عن أي حقٍ تتكلم؟ قل لي لو سمحت، كيف سيكون ردّكم لو طالبنا نحن العرب بالأندلس؟ أليس لنا حقٌّ مشابه في إسبانيا؟»[١٦].

قاطعه إبشتاين على الفور: «فلسطين كانت دوماً مركز القومية اليهودية وهدفها، وهذا لا ينطبق على الأندلس بالنسبة إلى العرب». فردَّ البارودي: «نحن وأنتم قد عشنا بسلام لقرونٍ طويلةٍ، وأقول لكم إنه لولا هذه الفكرة الشّيطانية، فكرة الوطن القومي، لما عارضنا مجيء عدد أكبر من اليهود إلى بلادنا، فهي مفتوحةٌ على مدى العصور لكل باحثٍ عن أمان أو مأوى أو طعام أو ملجأ من الخوف والظلم والجوع والعطش. ولكن لا يمكننا أن نَنكر أنكم تقومون بشراء الأراضي بأسعارٍ باهظةٍ وتطردون أهلها، وبذلك أنتم تتجاوزون حدود الضيافة وتصبحون غزاةً ومحتلين، لا تختلفون أبداً عن الفرنسيين، والواجب علينا محاربتكم ومقاومة مشروعكم. هذه الأرض كانت ولم تزل ملكاً للفلاحين العرب وليست ملكاً لكم». أضاف القوتلي: «قلتم بأنكم على استعداد لتقديم ضمانات لنا ودعم اقتصادي لبلادنا، وأنا أقول لكم: لا حاجة لنا لهذا المال، ولا فائدة من أي مال في الدنيا لو لم نكن أسياداً في وطننا»[١٧]. وأصر: «نحن نعارض فكرة وطن قومي لليهود تماماً كما يعارضه الأخوة الفلسطينيون العرب. أترغبون فعلاً في احتلال الأرض وتهجير سكانها وتتوقعون منا أن نوافق على هذا الكلام؟ أم هل لديكم أيُّ طرحٍ مختلف؟ لو أردتم العيش بسلام داخل فلسطين مع سكانها الأصليين، ضِمن هوية البلد العربية، فأهلا وسهلاً بكم، ولكن لو أصررتم على فكرة وطن قومي على أرض فلسطين، فسنحاربكم بكل إمكاناتنا وسيحاربكم

أولادنا وأحفادنا من بعدنا. أي اتفاق مرهون بوقف الهجرة أولاً، وإبطال وعد بلفور ثانياً، وإعادة الأراضي المغتصبة لأهلها ثالثاً». ثم التفت القوتلي إلى موشي شاريت وسأل: «كم عددكم اليوم في بريطانيا وفي فرنسا؟».

أَجابه شاريت: «ما يقارب نصف مليون في كل منهما»، فردّ القوتلي: «لكم مليون يهودي في بريطانيا وتسيطرون على أكبر إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، ونصف مليون يهودي في فرنسا وتسيطرون على ثاني أكبر إمبراطورية في العالم، وتريدون أن تأتوا بأربعة ملايين يهودي إلى فلسطين وتساعدونا لإقامة وحدة عربية من ثمانين مليون فقير جاهل لتسيطروا عليها؟ إنكم لن تجدوا عربياً واحداً يَقبل بكم فتفضّلوا وانصرفوا لأن هذا النقاش قد وصل إلى طريقٍ مسدودٍ». أجابه شاريت بغضب: «إذا لم تقبلوا ما نعرضه عليكم الآن فستكونون من النّادمين ولن تمرّ المعاهدة مع فرنسا». انزعج القوتلي من هذا التهديد الصريح وقال قبل مغادرته الجلسة: «إن كنتم تستطيعون توقيفها فأوقفوها!»[١٨].

نتيجةُ هذا اللقاء العاصف كانت عبارةً عن فشلٍ ذريعٍ لدبلوماسية الحركة الصهيونية، ولعله الأسوأ بين جميع اللقاءات التي سَبقت قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨. طبعاً، ألقت مفاوضات بلودان بظلّها الثقيل على مفاوضات باريس، وعند سماع الوكالة اليهودية موقف السوريين، ضغطت على رئيس الوزراء ليون بلوم وطلبت منه عدم إبرام أي اتفاق مع وفد الكتلة الوطنية، أو إسقاطه داخل المجلس النيابي الفرنسي. وبعد سنواتٍ طويلةٍ، وعند لقاء أدولف هتلر مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني في برلين، وبعد احتلال

الجيش الألماني باريس، قال هتلر: «بعد أن دخل جيشنا باريس وجدنا مجموعة وثائق ومراسلات سريّة في وزارة الخارجية بين الحركة الصهيونية وليون بلوم، تُطالبه، بل تأمره بعدم توقيع اتفاقية مع السوريين قبل انتزاع موقف داعم لوطنهم القومي في فلسطين»[١٩]. نُقل هذا الكلام الخطير بالتواتر، عن هتلر من قِبل مفتي القدس نفسه، الذي روى القصة للنائب والوزير منير العجلاني في منتصف السبعينيات عند وجود الرجلين في بيروت قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، ونقله منير العجلاني إلى المؤلف في صيف عام ١٩٩٩. جاء في احد التقارير الأمنية البريطانية تأكيداً لانزعاج الوكالة الصهيونية الشديد من اجتماعات دمشق وبلودان: «كان العِداء المسبق هو سيّد الموقف عند السوريين، وكان الشك لا يفارقهم دقيقة»[٢٠]. أكد إلياهو ساسون ما جاء في التقرير بالقول: «الهوّة بين موقفنا وموقفهم كانت كبيرةً جداً، أكبر من أن يتقبّلها شكري القوتلي ورفاقه، ولذلك لم يجدوا أي منفعة من التباحث معنا مجدداً وانتهت اللقاءات عند هذا الحد»[٢١]. ومحضر هذه الجلسة التاريخية موجود في أرشيف الدولة العبرية في تلّ أبيب، ولكن فيه الكثير من الإخفاقات والتزوير. ولعل الكلام الصحيح ورد في الأوراق الشخصية لفخري البارودي، والمبعثرة بين متحف الوثائق التاريخية في دمشق ومكتبة الراحل منير العجلاني، ولدى الباحثين والمؤرخين.

أبقى السوريون على سرية المفاوضات من عام ١٩٣٦ وحتى اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨، عندما أفصح عنها النائب والوزير صبري العسلي تحت قبة المجلس النيابي، في خُطوةٍ استباقيةٍ قبل إعلان الصهاينة لها. فمع قيام الدولة، تولّى شاريت وزارة الخارجية الإسرائيلية، وأصبح إبشتاين

سفيراً في أميركا، وعُيّن ساسون في وفد إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة، وكان هؤلاء يريدون نشر المحاضر المزوَّرة للنيل من سمعة الرئيس القوتلي ورفاقه، فقامت سورية بإعلانها، ثم رواها القوتلي نفسه في صيف عام ١٩٥٨، بعد مغادرته الحكم أيام الوحدة مع مِصر، خلال حديث مطول في منزله في شارع أبو رمانة مع المؤرخ الفرنسي جاك بنوا ميشان، الوزير السابق في حكومة فيشي، وواضع سيرة الملك عبد العزيز آل سعود.

وقّعت الكتلة الوطنية، في أيلول ١٩٣٦، على اتفاق مع الرئيس ليون بلوم، أعطى السوريين حقَّ الاستقلال التدريجي على مدى خمسٍ وعشرين سنة، وسمح لسورية بأن يكون لها جيش وطني شرط أن تتكفّل فرنسا بتدريبه وتسليحه، وأُعطيت قاعدتان عسكريتان دائمتان في الساحل السوري للقوات الفرنسية، شرط ألّا تبعدا أكثر من أربعين كيلومتراً عن المدن الرئيسية، إضافةً إلى المرافئ وتسهيلات شحن للبضائع والصادرات الفرنسية وعبورها. كذلك، وافقت فرنسا على إعادة ضم الدولتين العلويّة والدرزيّة إلى الوطن الأم، ووافق الطرفان على اتفاقية دفاع مشترك، تُعطي الجيش الفرنسي حق الانتفاع من البر والجو والبحر في حال نشوب حرب جديدة في أوروبا. انفجرت دمشق فرحاً عند سماع الخبر، وظنّ الناس أن الاستقلال على الأبواب. زُينت الشُّرفات بالأعلام السورية والفرنسية، ورُفعت الحبال وعليها الإنارة الملوّنة، وعُلّق السجاد الفاخر عليها، احتفالاً بعودة الوفد من باريس عبر مدينة حلب، وشُيّدت أقواس النصر على مدخل محطة الحجاز ودار الحكومة. استمرت الاحتفالات أربعة أيام بلياليها، وانتُخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بواحد وسبعين صوتاً

من أصل أصوات المجلس النيابي الثلاثة والثمانين، خلَفاً لمحمد علي العابد، وأصبح جميل مردم بك، صانع اتفاقية عام ١٩٣٦، أول رئيس للوزراء فيما عُرف بالعهد الوطني، لكنّ الفرحة الكبرى لم تتمّ بسبب رفض البرلمان الفرنسي بنود الاتفاق، وبقي عبارةً عن حبر على ورق[٢٢]. والسبب طبعاً كان التدخل المباشر للوكالة الصهيونية مع الأوساط السياسية الفرنسية، وتنفيذها ما هددت به زعماء الكتلة الوطنيّة في بلودان، بأنّ الاتفاق «لن يمر» لو لم يتم اتفاق موازٍ على قضية فلسطين.

الحركة الصهيونية تعاقب زعماء الكتلة

شنّت الصحافة الفرنسية، وتحديداً جريدتي La Republique و Paris Soir، حملة عنيفة على الاتفاقية السورية، وشاركت نحو ستين مؤسسة فرنسية لها مصالح تجارية مع المشرق العربي في إبطال المعاهدة، منها شركات الترامواي والكهرباء وسكك الحديد. قال البعض إن فرنسا لا يجب أن تغيب عن مسرح الأحداث في الشرق الأوسط كي لا تستولي بريطانيا على سورية ولبنان، وكي تحافظ الجمهورية الفرنسية على حقوق الأقليات، وتمنع انتشار الشعور القومي في مستعمراتها في شمال أفريقيا، ولضمان خطوط التجارة والمواصلات إلى شرق آسيا. غادر ليون بلوم منصبه في حزيران ١٩٣٧، وعاد إدوار دالادير إلى الحكم، رافعاً شعار «التمسك بالإمبراطورية الفرنسية»، فسافر الرئيس جميل مردم بك إلى باريس للقائه في تشرين الثاني ١٩٣٧، ووقّع عدة ملاحق للمعاهدة، فيها الكثير من التنازلات، ومنها ضمانات إضافية للأقليات، وتأكيد للاستعانة بخبراء فرنسيين دائمين في

مؤسسات الحكم السورية[٢٣]. ومع ذلك، رُفضت المعاهدة مجدداً في البرلمان الفرنسي، فسافر مردم بك إلى باريس، وللمرة الثالثة في آب ١٩٣٨، ومكث ثلاثة أشهر متواصلة، وقّع خلالها على تنازلات إضافية، وأعطى الفرنسيين حق التنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية، وضمن لهم مكانة اللغة الفرنسية في المناهج التربوية السورية، وعدداً ثابتاً من المستشارين والخبراء في كافة مفاصل الدولة[٢٤]. رَفعت لجنة السياسة الخارجية في البرلمان الفرنسي تقريرها مجدّداً، وأوصت بردٍّ المعاهدة نهائياً ودفنها إلى الأبد. نشرت الجريدة الصهيونية المعروفة «هآرتز» في افتتاحيتها، مقالاً جاء فيه: «مع أننا لا نرغب في تأجيل استقلال أي دولة، لكننا نتحفظ بشدة عن إعطاء السوريين استقلالهم»[٢٥].

هوامش

١ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٢٢٣٦٦، الملف ٩٧٦، سارو إلى سايمون، ١٧ آذار ١٩٣٥

٢ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٢٩٣٣١، الملف ٣٩-١، بتاريخ ١٩ آيار ١٩٣٦).

٣ المصدر نفسه.

٤ السياف: **شعاع قبل الفجر**، ص ٧٧.

٥ متحف الوثائق التاريخية بدمشق، «أوراق فخري البارودي: زيارة الوفد الصهيوني إلى دمشق، بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٦» .

٦ المصدر نفسه.

٧ المصدر نفسه.

٨ خوري: **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٥٤٩.

٩ متحف الوثائق التاريخية في دمشق، «أوراق فخري البارودي: زيارة الوفد الصهيوني لدمشق، بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٦».

١٠ خوري: **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٥٥٠.

١١ الخاني، عبد الله: **جهاد شكري القوتلي**، ص ٣٣

١٢ متحف الوثائق التاريخية في دمشق، «أوراق فخري البارودي: زيارة الوفد الصهيوني لدمشق، بتاريخ ١ آب ١٩٣٦"

١٣ المصدر نفسه.

١٤ المصدر نفسه.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ كابلان: الدبلوماسية غير المثمرة، ص ٢٩٤.

١٧ متحف الوثائق التاريخية بدمشق، «أوراق فخري البارودي: زيارة الوفد الصهيوني لدمشق، بتاريخ ١ آب ١٩٣٦».

١٨ الخاني: جهاد شكري القوتلي، ص ٣٣

١٩ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ١٦ أيلول ١٩٩٩).

٢٠ اليث: الصهيونية في الأمم المتحدة، ص ٢٥٤.

٢١ كابلان: الدبلوماسية غير المثمرة، ص ٢٩٤.

٢٢ شامبروك، بيتير: الإمبريالية الفرنسية في سورية، ص ٢٢٧.

٢٣ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٧٥٠٩، العدد ٢٠٨٤٩، من فيبس في باريس إلى إيدين، ١٢ كانون الأول ١٩٣٧.

٢٤ خوري: سورية والانتداب الفرنسي، ص ٤٨٩.

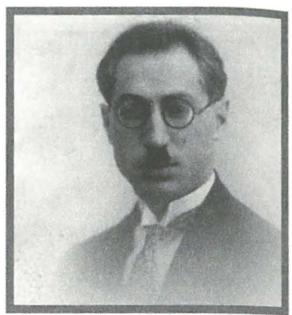
٢٥ هآرتز (٥ تموز ١٩٣٩).



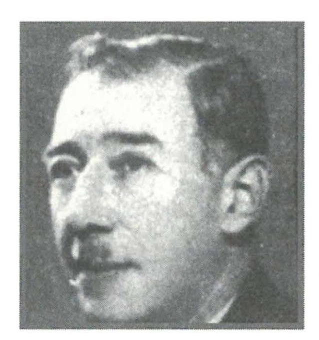
زعماء الكتلة في حمص يوم انعقاد مؤتمرهم عام سنة ١٩٣٢:
الرئيس المؤسس هاشم الأتاسي في الصف الأول، إبراهيم
هنانو، رياض الصلح، عبد الرحمن كيالي وجميل مردم بك



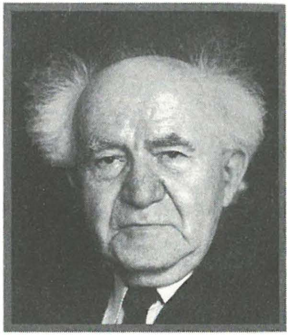
زعماء الكتلة في حلب عام ١٩٣٤: من اليمين:
فخري البارودي، ابراهيم هنانو وسعد الله الجابري



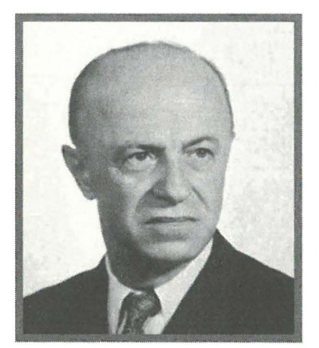
الرئيس جميل مردم بك خلال
مفاوضات باريس



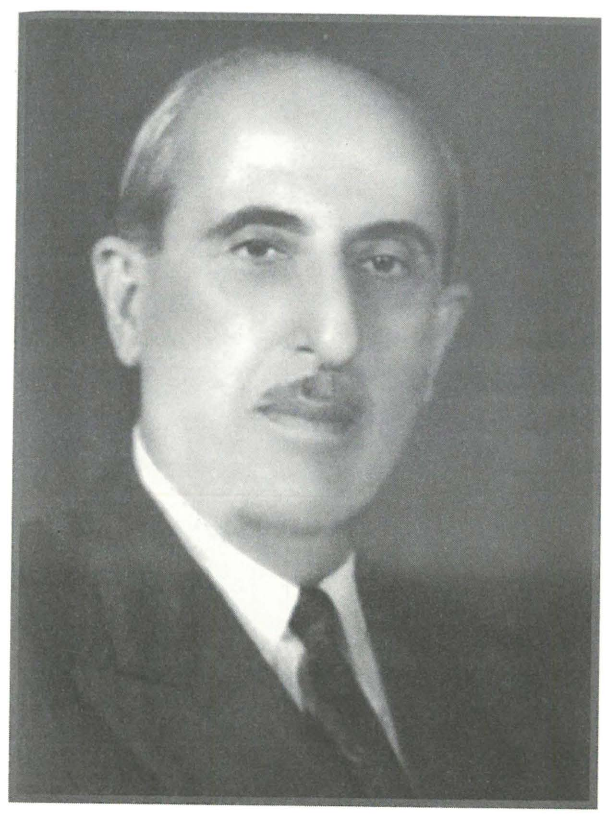
نائب دمشق الزعيم فخري
البارودي



الزعيم الصهيوني ديفيد بن غوريون



إلياهو ساسون، اليهودي
الدمشقي الذي أصبح من الآباء
المؤسسين لدولة إسرائيل



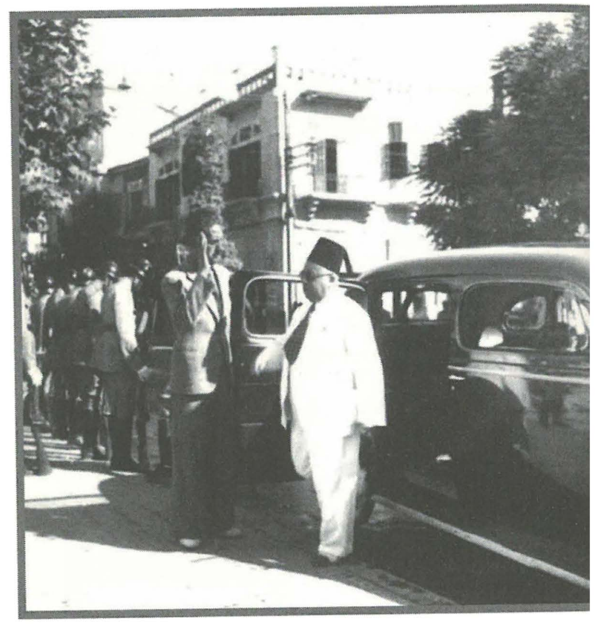
الرئيس شكري القوتلي



زعماء الكتلة الوطنية قبل سفرهم إلى باريس عام ١٩٣٦ . من اليمين:
فارس الخوري، هاشم الأتاسي، سعد الله الجابري وجميل مردم بك



الرئيس هاشم الأتاسي يوقع معاهدة عام ١٩٣٦ في باريس ويجلس إلى جانبه كل من فارس الخوري، جميل مردم بك وسعد الله الجابري. يقف خلف الرئيس السوري سكرتير الوفد نعيم أنطاكي، وفي يمين الصورة رئيس وزراء فرنسا ليون بلوم



رئيس الوزراء لطفي الحفار عام ١٩٣٩

زغلول سورية

صدر عفو عام عن جميع المبعدين السوريين، بعد عودة الوفد السوري من باريس ووصول أربعة من أعضائه إلى سدة الحكم في دمشق، وأُطلق سراح جميع السجناء السياسيين بأمرٍ من الرئيس هاشم الأتاسي. وشمل العفو قادة الثورة السورية الكبرى المحكومين بالإعدام، وعلى رأسهم سلطان باشا الأطرش والدكتور عبد الرحمن الشهبندر. عاد الأخير من مصر بعد منفى دام اثنتي عشرة سنة، استقبلته دمشق استقبال الأبطال في مطلع شهر شباط ١٩٣٧ تكريماً لمسيرته الوطنية ونضاله الشرس ضد الاستعمار. خرج الطلاب وأعضاء الهيئات الشعبية وموظفو الحكومة السورية وممثلون عن النقابات، بالآلاف رافعين صور الشهبندر، واصفين إياه بزغلول سورية

نسبةً إلى الزعيم المصري الكبير سعد زغلول باشا، رئيس حزب الوفد وقائد نضال بلده ضد الحكم البريطاني. وهتف أهالي دمشق بصوتٍ واحد: «أهلاً أهلاً بالحكيم، شعبك وفيّ وما بيلين!». وحدهم زعماء الكتلة غابوا عن تلك المظاهر الشعبية، بالرغم من استقبال الرئيس الأتاسي للشهبندر في قصر المهاجرين والترحيب به شريكاً في النضال الوطني. كان الأتاسي يُكِنُّ كل الاحترام للزعيم السوري الكبير، ولم تنقطع العلاقة بينهما منذ أن عُين الأخير وزيراً للخارجية في حكومة الأتاسي نهاية العهد الفيصلي. أمّا بقية رجالات الكتلة فلم يُخفِ أحد منهم تخوّفه من عودة الشهبندر إلى الحياة السياسية في سورية، وقلقهم الشديد من مشروعه الشخصي والوطني. فقد كان الشهبندر ناقماً عليهم جميعاً لتجاهلهم إياه طوال فترة غيابه عن مسرح الأحداث داخل سورية، وغاضباً من عدم مشورته خلال مفاوضاتهم في باريس. ووجه الكثير منهم خلال السنوات الماضية، عدة انتقادات إليه وحمّلوه أوزار فشل ثورة عام ١٩٢٥، وادّعى البعض أن عودته إلى دمشق كانت لإطاحة النظام الجمهوري واستبداله بملكية هاشمية دستورية، على الطريقة البريطانية، بسبب قُربه من الأسرة الهاشمية الحاكمة في كلٍّ من بغداد وعمّان.

سخِر الشهبندر بدوره من خصومه، واصفاً إياهم بالمراهقين السياسيين، واعتبر أنَّ الاتفاقية الموقعة بين جميل مردم بك وحكومة ليون بلوم كانت مليئة بهفوات سياسية وقانونية لا تُغتفر، وتنازلات مُذلّة وغير مُبرَّرة، مضيفاً أنها شرَّعت الانتداب وأعطت الفرنسيين أكثر بكثير مما يستحقون، من قواعد عسكرية ومدارس وحقوق تنقيب وغيرها. ووجّه اللوم الشديد في أحاديثه الصحافية وخُطبه الجماهيرية، إلى الحكومة المردمية،

معتبراً أنها جاءت إلى الحكم على دماء شهداء الثورة السورية، وتخلّت عن النضال المسلح في مقابل ما كان يُعرف يومها بالتعاون «المشرف» مع سلطة الانتداب.

لم تكن علاقة الشهبندر بمردم بك وليدة اللحظة، بل كانت قديمة ومعقدة، تعود إلى مراحل عملهما المشترك ضد العثمانيين، عندما كان الأول طبيباً خاصاً لجمال باشا وعميلاً سرياً للثورة العربية، وكان مردم بك مُقيماً بباريس، ويعمل لمصلحة الحركة الوطنية مع الطلاب العرب الموجودين في أوروبا. وتأثر كلاهما بإعدامات جمال باشا الشهيرة، فبايعا الشريف حسين عند إعلان ثورته في صيف عام ١٩١٦. وسافرا بعدها بثلاث سنوات، إلى باريس ضمن الوفد السوري المشارك في مؤتمر الصلح، إذ عمل مردم بك مترجماً للأمير فيصل في محادثاته مع رئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو، وتولى الشهبندر الترجمة في لقاءاته مع الأميركيين. أُعجب الشهبندر بذكاء الفتى الدمشقي الثائر وسَعة معرفته بالسياسة العالمية والفرنسية، فعيّنه معاوناً له عند توليه وزارة الخارجية السورية في أيار ١٩٢٠. حَكمت فرنسا على كليهما بالإعدام بعد معركة ميسلون، فهرَب الشهبندر إلى مصر، وذهب مردم بك إلى حيفا، ليجتمعا مجدداً في دمشق بعد صدور العفو الفرنسي عام ١٩٢٢، وليشتركا معاً في ثورة سلطان باشا الأطرش عام ١٩٢٥.

بدأ الفراق والخصام يظهران بينهما، بعدها بفترة قصيرة، عند ابتعاد جميل مردم بك عن العمل المسلّح وجنوحه نحو مفاوضة الفرنسيين بدلاً من قتالهم، وقوله إنّ نتائج الثورة كانت كارثية على البلاد السورية، وإنه لا

يمكنها إنهاء الانتداب بسبب تفوّق الفرنسيين عليها عسكرياً وتنظيمياً وسياسياً. اعتَبر الشهبندر أن في هذا الموقف تخاذلاً واضحاً سببه رغبة مردم بك في الحفاظ على إرث عائلته السياسي داخل أسوار المدينة القديمة، وأنه فضَّل العيش داخل دمشق وفقاً لشروط المستعمر بدلاً من مواصلة النضال من المنفى، كما فعل معظم قادة الثورة. استغرب الشهبندر، خـلال مباحثـات باريس، رغبة مردم بك في التوصل إلى اتفاق مهما كلَّف الأمر من تنازلات، وتجاهُله المطلق صديق الأمس، بالرَّغم من كل النصائح والرسائل التي وُجِّهت إليه. وصَعُبَ على الشهبندر العودة إلى وطنه بموجب اتفاقية كان يرفض أساساً الاعتراف بشرعيتها، وصعب عليه أكثر مُخاطبة جميل مردم بك بعبارة «يا دولة الرئيس». وجاء من يهمس في أُذنه، فور وصول الشهبندر إلى دمشق، بضرورة طلب موعد مع رئيس الحكومة في السرايا الكبيرة، لكنه رفض بحزم قائلاً: «المفترض أن يدعوني بنفسه أُسوةً برئيس الجمهورية، فأنا لا أطلب موعداً من أحد». وهذه الدعوة المنتظرة طبعاً لم تأتِ قطّ. ووصل إلى مسامع الرئيس مردم بك رفض الشهبندر وكلامه في المجالس الخاصة أنّ رئيس الحكومة «مخادع وماكر» وغير جدير بتولي أرفع منصب في الدولة السورية. كما فتح نيرانه، في إحدى المناسبات، على معاهدة باريس قائلاً: «إنّ هذه المعاهدة كلها سُموم ويحاول السيد جميل مردم بك تبليعها أبناء سورية وطليها بالعسل، ولكن أبناء البلاد سيطحنون جرعه المعسول بالعقل ليروا السموم المدسوسة فيه»[1].

تحول خلاف الشهبندر ومردم بك إلى مادة دسمة لثرثرة المقاهي، الأمر الذي أضرَّ كثيراً برئيس الحكومة تحديداً، بعد تضاعُف الانتقادات الموجهة

إليه بسبب رفض البرلمان الفرنسي التصديق على المعاهدة. ورداً على الشهبندر وحملته، رفض مردم بك إعطاءه ترخيصاً لممارسة العمل السياسي في دمشق، ثم أمر بوضعه تحت الإقامة الجبرية في داره، وباعتقال عددٍ من مُناصريه بتهمة عقد اجتماعات سياسية غير مرخصة في حي الميدان، جرى خلالها التحريض على سلامة الدولة ونظامها الجمهوري. شملت حملة الاعتقالات النائب الدكتور منير العجلاني ونصوح بابيل رئيس تحرير جريدة «الأيام»، التي كانت تُناصر التيار الشهبندري في كل مقالاتها الافتتاحية، وتتطاول على رئيس الحكومة[٢]. وازداد الخلاف الشديد عند تعرُّض جميل مردم بك لمحاولة اغتيال على مدخل السرايا في حزيران ١٩٣٨ عند انفجار قنبلة وُضِعت في سيارته، فوُجِّهت أصابع الاتهام فوراً إلى الشهبندر ورفاقه. وخرجت مدينة دمشق، بشبابها وكهولها، دفاعاً عن «زغلول سورية»، وسُيِّرت تظاهرات ضخمة تُطالب باستقالة الحكومة، لفشلها في تمرير المعاهدة أولاً، ولتعرُّضها لشخص الشهبندر ورمزيته الوطنية ثانياً.

وايزمان والشهبندر

كانت الحركة الصهيونية في فيينا تُتابع كل هذه الأحداث بكثيرٍ من الاهتمام، وقررت اللعب على هذا الخلاف داخل صفوف الحركة الوطنية السورية، بفتح قناة اتصال مع الدكتور الشهبندر، أملاً أن تحصل منه على موقف مغاير لموقف خصومه في الكتلة الوطنية. عُقد آخر لقاء بين الشهبندر والوكالة عام ١٩١٤، عندما اجتمع «الحكيم» مع نعوم سوكولوف في دمشق قبل بدء الحرب العالمية

الأولى، ورفض رفضاً باتاً إعطاء أي تنازل في قضية فلسطين. وفي الوقت الذي كان فيه زعماء الكتلة يستعدون للسفر إلى باريس، وصلت إلى الشهبندر دعوة إلى لقاء حاييم وايزمان في مصر، مُرسلة من قِبل مدير مكتبه الدكتور كوهين. قَبِلَ الشهبندر الدعوة بعد كثيرٍ من التردد، ولم يكن يعلم طبعاً بأن الوكالة الصهيونية كانت تُجري اتصالاً موازياً مع جميل مردم بك ورياض الصلح في باريس. اختار وايزمان لقاء الشهبندر بنفسه، نظراً إلى مكانة الأخير في صفوف الحركة الوطنية، وبسبب ماضيه العلمي والأكاديمي، الذي كان وايزمان يدّعي احترامه بالرغم من الخلاف السياسي بينهما.

عمل وايزمان خلال إقامته الطويلة في أوروبا، مُدرّساً لمادة الكيمياء في جامعة جنيف، ثم في جامعة مانشستر، وساهم مع صديقه العالِم اليهودي ألبيرت آينشتاين في تأسيس الجامعة العبرية في القدس. وكان مُتابعاً لكل النشاطات العلمية في العالم العربي في الفترة التي كان فيها الشهبندر يُدرّس في جامعة بيروت الأميركية ويعمل مع زملائه السوريين على تأسيس كلية الطب في الجامعة السورية، التي عُرفت لاحقاً بجامعة دمشق. عَرض وايزمان على الشهبندر إجراء محادثات علمية وعملية بين «كيميائي يهودي قديم وطبيب دمشقي عتيق»، بعيداً عن التعصّبات القبلية والعواطف والأحكام المسبقة، ولمّح ضمنياً، في مراسلاته، إلى انزعاج الحركة الصهيونية من تلاعب جميل مردم بك ومناوراته السياسية مع الفرنسيين، ما أثار فضول الشهبندر طبعاً وأسرع في تحديد موعدٍ للقاء[٣]، رُتب الاجتماع السري بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٣٦، أي بعد إبرام المعاهدة وقبل عودة الوفد السوري إلى دمشق بأربعة أيام، وحضره صديق

الشهبندر الكاتب أمين سعيد، أحد كتّاب جريدة «المقطم» القاهرية وصاحب مؤلفات عن ثورة الشريف حسين[٤]. بعد مقدمته التاريخية عن الصهيونية، والتي كان يُرددها وايزمان في كل جلسة مع أي شخصية، عربية كانت أو عالمية، انتقل الزعيم الصهيوني إلى قضية الهجرة اليهودية وأهمية استمرارها بموافقة عربية. قال للشهبندر في خُبثٍ شديد: «تَرِدُنا أنباء من باريس، عن أنّ السيد جميل مردم بك لا يمانع تلك الهجرة، فإن لم تقبل بها أنت، فسيقبل بها هو فور عودته إلى دمشق!». كان هذا الكلام عارياً من الصِّحة طبعاً، والهدف منه اللعب على الخصومة المعروفة بين مردم بك والشهبندر، الذي أجابه بهدوء: «أنا أعرف هذا المشروع جيداً منذ أكثر من ثلاثين سنة، وسأبدأ حديثي بالقول إنني رجلٌ واقعي، ولا أرغب في إضاعة الوقت. لم أزل أنا شخصياً ضد الهجرة وضد قيام دولة عبرية في فلسطين، لكنني مدركٌ أن الهجرة أصبحت أمراً واقعاً. مؤلمٌ هذا الأمر، لكنه حقيقة، ونحن العرب لا نملك القدرة حالياً على الوقوف في وجهه. لكن في إمكاننا إدارة موضوع الهجرة بشكل صحيح والحدّ من أضراره. سنقبل بالهجرة، أو بالأصح لن نقف في وجهها، لكنْ شرط أن لا يتجاوز عدد اليهود في نهاية المطاف نسبة ٤٠٪ من سكان فلسطين، وبذلك تصبحون أقلية دائمة في هذا البلد وتتمتعون بجميع حقوقكم»[٥].

ابتسم وايزمان عند سماعه هذا الكلام، مدركاً أنّ مخادعته قد نجحت، فمجرد تقبُّل شخصية وطنية سورية بارزة من هذا الحجم فكرة الهجرة، كان إنجازاً كبيراً بالنسبة إليه، ولو كانت رداً على ما كان يعتقد أنه موقف جميل مردم بك. فمعظم السياسيين العرب يومها، وأوّلهم المفتي محمد أمين الحسيني،

كانوا لا يقبلون أن تتجاوز نسبة اليهود ٢٠٪ من عدد سكان فلسطين. حاول وايزمان تعديل الطرح: «أربعون في المئة نسبة جيدة يا دكتور، لكنها لا تكفي لاستيعاب جميع المهاجرين. هل في إمكانك رفعها قليلاً؟ نحن نرغب في أن نصل إلى النصف، أي أن نكون متساوين مع الفلسطينيين في الحقوق والواجبات وعدد السكان أيضاً»[٦]. وهنا تدخل الصحفي اللاذقاني أمين سعيد قائلاً: «المهم تثبيت النِّسب وعدم تجاوزها، بالإضافة طبعاً إلى قضية الفيدرالية العربية التي وعدتم بها عند لقائكم الملك فيصل، والتي ستضم كلاً من سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق. يجب وضع دستور حديث وديموقراطي لدولة فلسطين الواقعة ضمن هذه الفيدرالية، يفرض المساواة بين العرب واليهود، ويُعطيهم الحقوق نفسها داخل السلطتين التشريعية والتنفيذية». رد وايزمان بأن أي فيدرالية عربية حالياً مرهونة بموافقة الحكومة البريطانية، وأنه عندما وعد الملك فيصل بها قبل سبع عشرة سنة لم يكن نظام الانتداب قائماً في فلسطين ولا في سورية ولبنان.

التفت وايزمان وخاطب الشهبندر: «نحن لا نخاف أن نكون أقلية داخل أغلبية عربية، ونحن موافقون على أي تمثيل نسبي في حكومة مركزية. أريد أن أُذكّر بأن يهود فلسطين هُم جزء من جسم كبير، هو يهود العالم، ولجميعهم الحق نفسه في الهجرة والإقامة بفلسطين. العرب كذلك هم جزء من عالم عربي كبير وسوف يكونون دوماً هم الأكثرية في بلادهم بغضّ النظر عن عدد اليهود ولن نسيطر عليهم أبداً». ردَّ الشهبندر: «هذا صحيح، وهو رأي الملك فيصل نفسه، رحمه الله، لكن ماذا عن الضمانات؟ كيف يضمن العرب ألا يتجاوز عدد اليهود أي نسبة يُتَّفق عليها اليوم؟»

أجابه وايزمان: «لإزالة الخوف من قلوبكم، لا يمكننا إعطاؤكم إلا ضماناً واحداً فقط، هو أن تكون الهجرة مرهونة بقدرة الاستيعاب السكاني داخل فلسطين، من دون إخراج سكانها الحاليين طبعاً. يجب عليك أن تدرك أنه بوجود خمسة وعشرين مليون عربي مقيمين بدول الجوار لا يهم كثيراً ما إذا كان هناك مليون يهودي أو مليونان أو ثلاثة. عند قيام دولة عربية موحَّدة لا معنى بعدها لأي اعتراض على عدد السكان اليهود، شرط أن نلتزم نحن بالنسبةَ المتفق عليها. أقول هذا الكلام اليوم لأننا غير مُستعدين للمراوغة والكذب، وتحديداً مع شخص قدير مثلك. لا نريد أن نقول لك إننا سنتنازل عن حق الهجرة، فنحن لن نتخلى عنه أبداً. الهجرة حق ليهود العالم».

هنا، سأل الشهبندر عن مدى صحة قصةٍ متداولة عن حديث بين وايزمان وجيمس بلفور، وزير خارجية بريطانيا الذي أعطى اليهود حقَّ قيام الوطن القومي في فلسطين. كانت الرواية تقول إنَّ بلفور عَرض على وايزمان قيام الدولة في أوغندا شمالي أفريقيا بدلاً من فلسطين، فردَّ عليه وايزمان بالقول: «إن عرضوا عليك ساسكاتشوان (وهي مقاطعة كندية) بدلاً من لندن فهل تقبل بذلك؟ فأجاب بلفور بأنَّ الإنكليز كانوا دوماً مُقيمين بلندن، فردَّ وايزمان: «ونحن أيضاً كنا مقيمين بالقدس عندما كانت لندن مجرد أرض رطبة!». ضحك وايزمان عند سماعه السؤال، وأجاب الشهبندر قائلاً: «نعم، هو صحيح، لكنني أيضاً مثلك رجل واقعي. أنا أعرف أن الدولة اليهودية لا يمكن أن تَظهر بمرسوم. هي تحتاج إلى قوة بشرية وأجيال. حتى لو أعطتنا جميع دول العالم وطناً فلن يكون أكثر من مجرد كلام، من

دون وجود شعب يهودي حيّ في فلسطين». وهنا رد الشهبندر: «إذا كان الأمر كذلك، فأنا أعتقد أننا غير قادرين على التوصل إلى أي تفاهم بالنسبة إلى موضوع الهجرة، لكننا على استعداد لمناقشة النِّسَب داخل المجلس النيابي وفقاً لعدد اليهود الحالي في فلسطين». فأجابه وايزمان: «نتفق إن أردت على نسبة تمثيل نيابية ونسبة هجرة لخمس سنوات فقط، ونحن مستعدون لمناقشة ذلك لو كان العرب واقعيين في طرحهم». هنا سأل الشهبندر مجدداً: «هل طرحتم هذا الكلام على أي زعيم فلسطيني، مثل عوني عبد الهادي؟»، فأجابه وايزمان: «كلا، لم نفعل، لأنه رجلٌ متطرف، ولم يقبل لقاءنا، بحيث إنهم وضعونا أمام موقف محرج ومُذلّ يتطلب أن نركض وراء العرب ونتوسل إليهم لطرح مشاريع هي في الحقيقة تخدم مصلحة الأمة العربية قبل اليهودية»[٧].

لم يذكر وايزمان هذا الاجتماع في مذكّراته «التجربة والخطأ»، لكنه تحدث عنه في إحدى وثائقه الرسمية، واصفاً الزعيم السوري بأنه «رجل ذكي وعادل، وفي قلبه الكثير من الحب لأُمته العربية»[٨]. عُقد اجتماع ثانٍ بينه وبين الشهبندر في نهاية عام ١٩٣٧، ولكن هذه المرة في لندن، بعد تدهور علاقة «الحكيم» بزعماء الكتلة الوطنية، وبعد أن اتضح للجميع أنّ المعاهدة الشهيرة قد دُفنت في أروقة البرلمان الفرنسي. حضر في هذا اللقاء صديق الشهبندر القديم نوري السعيد باشا، الذي عمِل لسنوات مع الملك فيصل، وكان يومها وزيراً لخارجية مملكة العراق، يسعى إلى ترتيب لقاء بين وايزمان والملك الشاب فيصل الثاني خلال زيارة الأخير لإنكلترا[٩]. عرض الشهبندر ونوري باشا على وايزمان طرحاً سورياً – عراقياً مشتركاً،

مفاده أن يستوعب العالم العربي ثلاثة ملايين مهاجر يهودي جديد، لكن شرط توزيعهم في كل من سورية والعراق والأردن ولبنان، وليس في فلسطين وحدها، وألا يتجاوز عدد اليهود الإجمالي داخل فلسطين نسبة ٣٦٪ من السكان. رحَّب وايزمان بالفكرة، وطلب مُهلة لدراستها مع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، لكن التطورات السياسية كانت أسرع منه، بسبب تعذُّر سفر الشهبندر مجدداً عند وضعه تحت الإقامة الجبرية في دمشق، وانشغال الوسط السياسي الدمشقي بقضية لواء إسكندرون وسلخه التدريجي عن الدولة السورية في الفترة ١٩٣٧-١٩٣٩.

حاول حاييم وايزمان إحياء الفكرة مجدداً في نهاية العام ١٩٣٩، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية منعه من ذلك، وتلاها مقتل الشهبندر على أيدي عملاء المخابرات الفرنسية في صيف عام ١٩٤٠، لتسقط المبادرة بعدها إلى الأبد. وأبدى الشهبندر نفسه حماسة لقرب التوصل إلى حلٍّ شاملٍ مع وايزمان، وكَتب من لندن إلى صديقه الرئيس حسن الحكيم بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٣٧: «لقد وضعتُ تمهيداً مع أمين سر الدكتور وايزمان على أن يكون أساس الحل زوال فكرة بناء دولة يهودية في فلسطين، مع إعطاء ضمانات لإقليم يهودي»[١٠].

وُصِف لقاء وايزمان الأخير بالشهبندر، في أحد تقارير الوكالة اليهودية، بأنه الأكثر جديةً بين كل اللقاءات الصهيونية مع الزعماء العرب، والسبب في ذلك النجاح كان موقف الشهبندر من رئيس الحكومة السورية. ولم ينتهِ استثمار خلاف الشهبندر ومردم بك عند هذا الحد، إذ حاول الفرنسيون

استغلاله تماماً، كما فعل الصهاينة من قبلهم، فأمروا بتصفية الأول جسدياً، وألصقوا التهمة بالأخير للتخلص منه سياسياً، ووجَّهوا أصابع الاتهام إلى جميل مردم بك ووزير خارجيته الأسبق سعد الله الجابري ووزير المال في حكومته لطفي الحفار، فهرب هؤلاء الثلاثة إلى العراق، ولم يعودوا إلى دمشق إلا بعد إثبات براءتهم أمام المحكمة المكلَّفة قضية مقتل الشهبندر.

هوامش

١ بابيل، نصوح: صحافة وسياسة في سورية، ص ١١٧.

٢ المصدر نفسه، ص ١٣٤.

٣ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٣٣٣، الملف رقم ٩١ لعام ١٩٣٦، تقرير من القاهرة بتاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦.

٤ شاريت، موشي: المذكرات السياسية، الجزء الثالث، ص ١٠.

٥ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٣٣٣، الملف رقم ٩١ لعام ١٩٣٦، تقرير من القاهرة بتاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦.

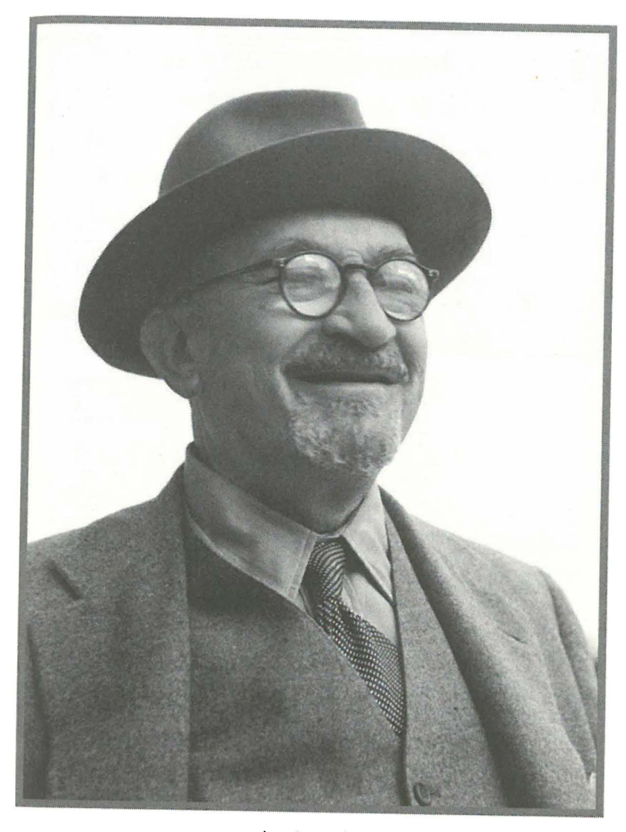
٦ المصدر نفسه.

٧ المصدر نفسه.

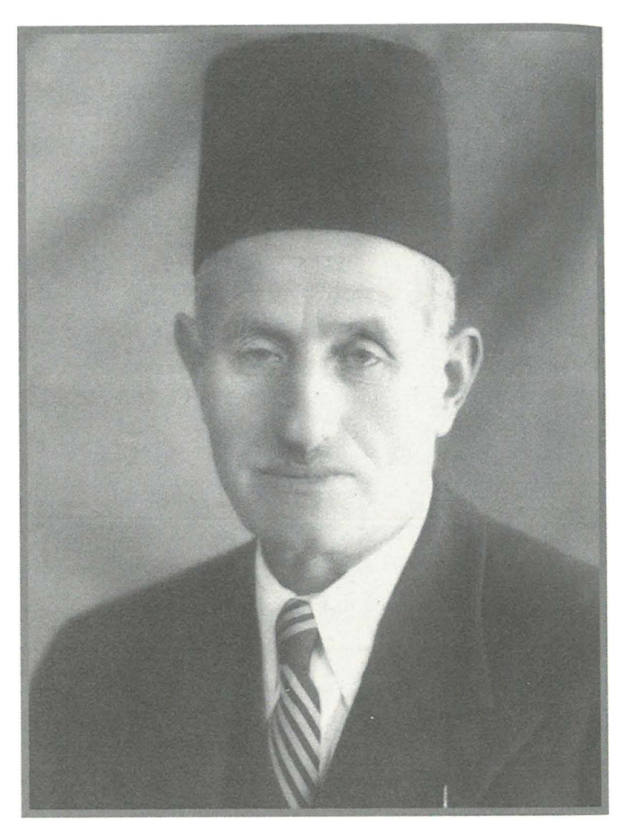
٨ الأرشيف الوطني البريطاني، 93BK-371، المجلد ٢٩٢٣٣، «شتاء عام ١٩٣٧».

٩ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-١٦٩٣١، الملف 4-3289-E3452.

١٠ مبيض، سامي: الرسائل المفقودة، ص ١١٨.



حاييم وايزمان



عبد الرحمن الشهبندر

النازية في دمشق، رداً على الصهيونية

أدرك الرئيس مردم بك متأخراً، إنّ معاهدة عام ١٩٣٦ وُلدت ميتة بالرَّغم من كل محاولات إنعاشها، ووحدها الحركة اليهودية تتحمل المسؤولية عن فشلها. قاطعت الحركة الوطنية في سورية كل المفاوضات مع الوكالة اليهودية، رداً على تنفيذ وعد ساسون وشاريت بإسقاط المعاهدة، ومَنعت أي مواطن سوري من التواصل معها، بأي شكلٍ من الأشكال. وازدادت المراقبة على الحي اليهودي وعلى كل أجنبي قادم من فلسطين، لكن الوكالة لم تفقُد الأمل في اختراق النخبة السورية مجدداً، وحاولت التواصل مع المسؤولين السوريين عبر وفدٍ صحافي أوروبي يهودي جاء إلى دمشق في آخر عهد الرئيس هاشم الأتاسي، إلّا أن الحكومة المردمية مَنعت أي مسؤول

سوري من مقابلة أعضاء الوفد الأوروبي، ورَفضت تقديم أي مساعدة إليهم[١]. وقام إلياهو ساسون، في العام نفسه، بزيارة سرية لدمشق، واتفق مع صحافيين محليين على نشر مقالات متفرقة في الصحافة اليومية، جميعها تحت أسماء مستعارة، تسلط الضوء على معاناة يهود دمشق وتدعوهم إلى الهجرة إلى فلسطين[٢]. وحاول، بمساعدة موشي شاريت، أن تنشر مقالات موجَّهة من هذا النوع، بمعدل مرتين في الأسبوع الواحد، في صحف بيروت ودمشق، ورصد مبلغ ٦٠ جنيهاً إسترلينياً أسبوعياً لهذا الغرض[٣]. ونُشرت إحدى هذه المقالات في جريدة «الأيام» الدمشقية، تزامناً مع زيارة فؤاد حمزة، المبعوث الخاص للملك عبد العزيز آل سعود، لدمشق[٤]. والتقى بعدها، سفير سورية في تركيا الأمير عادل أرسلان حاييم وايزمان عند مدخل فندق بيرا بالاس الشهير في إسطنبول، لكنه تجاهله كُلياً، ورفض إلقاء التحية عليه تماشياً مع تعليمات وزير الخارجية سعد الله الجابري، علماً بأنّ الأمير عادل كان قد اجتمع مع وايزمان من قَبل في مصر مطلع العشرينيات[٥]. رفض مردم بك مقابلة ديفيد بن غوريون مرةً أخرى، عند سفره إلى لندن في أيلول ١٩٣٨ قبل التوجه إلى باريس للتوقيع على ملاحق المعاهدة، بالرغم من إلحاح الأخير على ذلك[٦]. وفي عام ١٩٣٧، حاولت الوكالة اليهودية ترتيب اجتماع مع قائد الثورة السورية الكبرى سلطان باشا الأطرش، العائد من منفاه الطويل في الأردن، وحاولت أيضاً أن ترسل إليه هدية ثمينة، لكنه رفض تسلمها رفضاً باتاً، أو مقابلة أي شخصية صهيونية[٧].

استقالت حكومة الرئيس مردم بك، في شباط ١٩٣٩، واستقال الرئيس الأتاسي من منصبه، بعدها بأشهرٍ قليلةٍ، احتجاجاً على رفض فرنسا النهائي

التصديق على المعاهدة، واحتجاجاً أيضاً على سلخ لواء إسكندرون وضمّه إلى أراضي الجمهورية التركية. اجتاح الجيش الألماني في أيلول ١٩٣٩ جارته الشرقية بولندا، مُشعلاً نيران الحرب العالمية الثانية. تغيّر وجه سورية والعالم طبعاً، كما تغيرت الحركة اليهودية كلياً من بعد هذا التاريخ بسبب مُعاداة أدولف هتلر لليهود، وملاحقتهم واعتقالهم وتصفية الآلاف منهم في محرقته الشهيرة التي دفع ثمنها الفلسطينيون العرب في النصف الثاني من القرن العشرين، وما زالوا يدفعون الثمن حتى يومنا هذا.

أُعجبت النُخب السورية بهتلر إعجاباً شديداً، نتيجة كرهها للصهيونية، وتماشياً مع المقولة الشعبية إن «عدو عدوي هو صديقي». أظهر الدمشقيون تعاطفاً بالغاً مع الزعيم النازي عندما أمر بإعادة بناء جيشه المهزوم في الحرب العالمية الأولى، مُتحدياً جميع دول أوروبا والعالم، وضارباً عرض الحائط بكل مقررات اتفاقية فيرساي التي قوّضت الجيش الألماني وقزّمته. كَتب نائب دمشق الدكتور منير العجلاني، في عام ١٩٣٦، مقالاً في جريدة «القبس»، جاء فيه أنّ الشعب العربي عموماً، والسوري بصورة خاصة، «يقف صفاً واحداً خلف هتلر في حربه على الخونة (في إشارةٍ إلى الحركة الصهيونية)»[٨]. بعدها بأيام، نشرت جريدة «النداء» البيروتية مذكرات «الفوهرر» على حلقات، وترجمها من الألمانية إلى العربية الصحافي الشهير كامل مروة، ونَفدت جميع الأعداد في كل مدن سورية ولبنان، إعجاباً بتهجم المؤلف على يهود العالم. اعترض كبار الطائفة في دمشق على نشر هذه الحلقات وتوزيعها في المكتبات السورية، ورفعوا شكوى إلى حكومتهم، لكن جميل مردم بك أهملها ورفض مقابلتهم والاستماع إلى شكواهم[٩].

ثمّ شجّع زميله في الكتلة فخري البارودي على جمع تلك المذكرات وإعادة نشرها في دمشق ضمن كتاب بعنوان «كفاحي»، لكن الرقابة الفرنسية صادرته ومَنعت تداوله[١٠]. واللافت أنّ الحكومة الألمانية لم تعترض على هذا الكتاب، بالرغم من أن البارودي لم يحصل على موافقة من دار النشر ولا من هتلر[١١]. تخوفت فرنسا من هذا التغلغل الألماني العلني في المجتمع الدمشقي، واعتقلت عدداً من المواطنين الألمان المقيمين بسورية، من رجال أعمال وعلماء آثار ومستشرقين، ثم ألغت إقاماتهم جميعاً، وأمرت بترحيلهم إلى بلادهم[١٢].

وصل، قبل الحرب بأربع سنوات، أول مندوب عن الرايخ الثالث إلى دمشق، وهو السفير جول روبيل، مندوب ألمانيا الدائم في عصبة الأمم، واجتمع مع عدة شخصيات سورية، معروفة بعدائها للصهيونية وإعجابها الصريح بهتلر، منهم قائد ثورة الشمال ضد الفرنسيين إبراهيم هنانو، وهو أحد الآباء المؤسِّسين للكتلة الوطنية، وجميل مردم بك، ورئيس الحكومة الأسبق الشيخ تاج الدين الحسني[١٣]. رُتبت جميع اللقاءات في أماكن عامة تحت رقابة مشددة من المخابرات الفرنسية. وكان السفير الألماني يَسمع في كل مرة، الكلام نفسه من السوريين، لكنّ دوماً بالهمس خوفاً من الملاحقة، وهو دعم مطلق للنظام النازي في برلين، وتوسُّل النخب السورية إليه للتخلص من الفرنسيين والصهيونية[١٤].

زار الأمير شكيب أرسلان برلين للغرض نفسه، في تشرين الثاني ١٩٣٤، ووصف نفسه بالصديق «الأقدم والأوفى لألمانيا بين العرب.» كذلك

تبادل الرسائل الخطية مع حليف هتلر الإيطالي بينيتو موسوليني، وطلب مساعدة مالية منه لمحاربة الصهيونية وحكم الانتداب الفرنسي[١٥]. وأُعيد الكلام نفسه، في بغداد، على مسمع السفير الألماني فرانز غروبا من قِبل المجاهد فوزي القاوقجي، أحد أبطال الثورة السورية الكبرى، وتكرر على لسان رياض الصلح عند زيارته العاصمة التركية أنقرة، عندما وَعد الحكومة الألمانية بأنْ يقف جميع العرب خلف النازية لو حررتهم من الفرنسيين والإنكليز والصهاينة. ومع ذلك، لم يجتمع أيٌّ من السوريين والعرب بهتلر طوال فترة حكمه، بالرغم من محاولة الأمير شكيب. وحده مفتي القدس محمد أمين الحسيني حظي بلقاء شهير مع «الفوهرر» في برلين يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤١.

لقاء مفتي القدس بهتلر

كان لهذا اللقاء تداعيات بالغة الأهمية بالنسبة إلى العالم العربي، فقد اختار هتلر استقبال المفتي بعد ستة أشهر من إعلانه الحرب على الاتحاد السوفياتي عندما كان جيشه يُحاصِر مدينة لينينغراد ويقف على مشارف موسكو. وكان العالم كله يتوقع سقوطاً سريعاً لنظام جوزيف ستالين، ولم تكن الولايات المتحدة قد دَخلت الحرب بعد. وقال المفتي لهتلر في بداية حديثه: «عدوُّنا مشترَك: الإنكليز، اليهود، والشيوعية!» فهزّ هتلر برأسه مؤكداً كلام الزعيم الفلسطيني، فأكمل المفتي كلامه واقترح تمويل «ثورة عربية جديدة، تحمل توقيعاً ألمانياً هذه المرة، وليس بريطانياً، للتخلص من جميع هؤلاء»، طالباً من برلين إعلان موقف رسمي من قضية الوطن القومي لليهود، مُضيفاً:

ثمّ شجّع زميله في الكتلة فخري البارودي على جمع تلك المذكرات وإعادة نشرها في دمشق ضمن كتاب بعنوان «كفاحي»، لكن الرقابة الفرنسية صادرته ومَنعت تداوله[١٠]. واللافت أنّ الحكومة الألمانية لم تعترض على هذا الكتاب، بالرغم من أن البارودي لم يحصل على موافقة من دار النشر ولا من هتلر[١١]. تخوفت فرنسا من هذا التغلغل الألماني العلني في المجتمع الدمشقي، واعتقلت عدداً من المواطنين الألمان المقيمين بسورية، من رجال أعمال وعلماء آثار ومستشرقين، ثم ألغت إقاماتهم جميعاً، وأمرت بترحيلهم إلى بلادهم[١٢].

وصل، قبل الحرب بأربع سنوات، أول مندوب عن الرايخ الثالث إلى دمشق، وهو السفير جول روبيل، مندوب ألمانيا الدائم في عصبة الأمم، واجتمع مع عدة شخصيات سورية، معروفة بعدائها للصهيونية وإعجابها الصريح بهتلر، منهم قائد ثورة الشمال ضد الفرنسيين إبراهيم هنانو، وهو أحد الآباء المؤسّسين للكتلة الوطنية، وجميل مردم بك، ورئيس الحكومة الأسبق الشيخ تاج الدين الحسني[١٣]. رُتبت جميع اللقاءات في أماكن عامة تحت رقابة مشددة من المخابرات الفرنسية. وكان السفير الألماني يَسمع في كل مرة، الكلام نفسه من السوريين، لكن دوماً بالهمس خوفاً من الملاحقة، وهو دعم مطلق للنظام النازي في برلين، وتوسُّل النخب السورية إليه للتخلص من الفرنسيين والصهيونية[١٤].

زار الأمير شكيب أرسلان برلين للغرض نفسه، في تشرين الثاني ١٩٣٤، ووصف نفسه بالصديق «الأقدم والأوفى لألمانيا بين العرب.» كذلك

تبادل الرسائل الخطية مع حليف هتلر الإيطالي بينيتو موسوليني، وطلب مساعدة مالية منه لمحاربة الصهيونية وحكم الانتداب الفرنسي[١٥]. وأُعيد الكلام نفسه، في بغداد، على مسمع السفير الألماني فرانز غروبا من قِبل المجاهد فوزي القاوقجي، أحد أبطال الثورة السورية الكبرى، وتكرر على لسان رياض الصلح عند زيارته العاصمة التركية أنقرة، عندما وَعد الحكومة الألمانية بأنْ يقف جميع العرب خلف النازية لو حررتهم من الفرنسيين والإنكليز والصهاينة. ومع ذلك، لم يجتمع أيٌّ من السوريين والعرب بهتلر طوال فترة حكمه، بالرغم من محاولة الأمير شكيب. ووحده مفتي القدس محمد أمين الحسيني حظي بلقاء شهير مع «الفوهرر» في برلين يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤١.

لقاء مفتي القدس بهتلر

كان لهذا اللقاء تداعيات بالغة الأهمية بالنسبة إلى العالم العربي، فقد اختار هتلر استقبال المفتي بعد ستة أشهر من إعلانه الحرب على الاتحاد السوفياتي عندما كان جيشه يُحاصِر مدينة لينينغراد ويقف على مشارف موسكو. وكان العالم كله يتوقع سقوطاً سريعاً لنظام جوزيف ستالين، ولم تكن الولايات المتحدة قد دَخلت الحرب بعد. وقال المفتي لهتلر في بداية حديثه: «عدوُّنا مشتَرَك: الإنكليز، اليهود، والشيوعية!» فهزّ هتلر برأسه مؤكداً كلام الزعيم الفلسطيني، فأكمل المفتي كلامه واقترح تمويل «ثورة عربية جديدة، تحمل توقيعاً ألمانياً هذه المرة، وليس بريطانياً، للتخلص من جميع هؤلاء»، طالباً من برلين إعلان موقف رسمي من قضية الوطن القومي لليهود، مُضيفاً:

«الشعب العربي يريد أنْ يسمع في العلن ما يُتداول بالهمس في كلّ العواصم العربية، ما هو موقفكم الصريح والعلني من قضية فلسطين؟». كانت المحرقة اليهودية في أشهرها الأولى، ومعسكرات التعذيب والإبادة كانت لا تزال في مرحلة التشييد في بولندا، ويبدو أنّ مفتي القدس كان على علمٍ مُسبق بقرار تصفية اليهود في المجتمعات الأوروبية. وجاء جواب هتلرَ حازماً: «إنّ موقف ألمانيا غير قابل للتنازل فيما يتعلق بحربها على اليهود ومشروع وطنهم داخل فلسطين. نحن حالياً في معركة حياة أو موت مع قلعتين من القوة اليهودية، هما بريطانيا العُظمى وروسيا السوفياتية. هي حرب وجود بالنسبة إلينا أو دمار شامل للجميع». ردّ المفتي مادحاً وشاكراً، ثم طلب من هتلر المساعدة على تشكيل كتيبة عسكرية من مُسلمي البوسنة للمحاربة إلى جانب الجيش الألماني، مُعرباً عن استعداده لقيادتها بنفسه، وطالبَ بتمويل ألماني للمجاهدين الفلسطينيين والعرب في حربهم على الصهيونية. أجابه هتلر: «سيحصُل ذلك، لكنْ بعد أن نصل إلى جنوب القوقاز. وقتها ستنالون استقلالكم، وفي إمكانك أن تثق بكلامي». وبعد أربع وسبعين سنة من هذا اللقاء، استَشهد به رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في تشرين الأول ٢٠١٥، وقال إنّ محَاضر هذا الاجتماع تُثبت أن مفتي القدس هو الذي أقنع هتلر بمحرقة اليهود، علماً بأن نتنياهو لو قرأ، بدقة، تلك المحاضر، الموجودة في أرشيف بلاده، لَعرِف أنّ المحرقة كانت قد بَدأت ولم يكن هتلر في حاجةٍ إلى إقناعٍ من أحد، بل كان يبحث عن شركاء دوليين لحملته، ووجدَ أحدهم في الحاج أمين الحسيني.

استقرّ المفتي، بعد هذا اللقاء، في العاصمة الألمانية، وصار يخطُب في

الجماهير النازية ويترجَم كلامه إلى الألمانية عبر إذاعة برلين: «أنتم أيها الشعب الألماني العظيم، تعرفون كيف يجب التخلص من اليهود، وأنتم أيها العرب، قفوا وقفة رجلٍ واحد، ودافعوا عن حقوقكم»[١٦]. أدركت الحكومة الفرنسية أنّ معارضة السوريين للحركة الصهيونية ستدفع ملايين الناس إلى الوقوف مع دول المحور، لا محبةً بهتلر بل كرهاً بالصهيونية وبنظام الانتداب. استقبلت دمشق خبر لقاء المفتي - هتلر كأنه إنجاز عظيم لحركة العرب الوطنية، ورُفعت صور «الحاج أمين» في المنازل والأسواق والأماكن العامة، ووصلت آلاف البرقيات من دمشق إلى برلين تُبارك هذا اللقاء «العظيم»، حملت تواقيع أسماء مرموقة في المجتمع السوري، أبرزها الزعيم فخري البارودي. فَرضت حكومة الانتداب القوانين العرفية على جميع أنحاء البلاد السورية، ومعها رقابة مشددة على الصحف، وصارت دوريات الجيش الفرنسي تجول على مقاهي دمشق للتأكد من عدم تجمهر الناس للاستماع إلى إذاعة برلين التي بدأت تَبُثُّ نشرات إخبارية كاملة باللغة العربية، تصل مدتها إلى خمسٍ وتسعين دقيقةً يومياً[١٧]. أصبح الإشهار عن أي دعم أو إعجاب بهتلر جريمة يُعاقِب عليها القانون العسكري الفرنسي. وابتكر الدمشقيون اسماً حركياً لهتلر، تجنُّباً للملاحقة والاعتقال، وصاروا يسمّونه «أبو رشيد»، وفي بيروت أُطلق عليه اسم «أبو سعيد»[١٨]. ولضرب سُمعة الزعيم النازي لدى الدمشقيين، روّجت المخابرات الفرنسية شائعة قوية مفادُها أنّ هتلر وضع سُلّماً هرمياً للبشرية، وخصَّ العرب بأدنى المراتب «بعد اليهود وقبل القرود»، وإلى اليوم، وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على زوال الحكم النازي في ألمانيا، ما زال بعض أهالي دمشق يرددون

هذا الكلام نقلاً عن هتلر، علماً بأنه غير مُثبت تاريخياً، ولا وجود له في أيٍّ من خطاباته المسجلة[١٩].

اختلف الزعماء، في صفوف الحركة الوطنية السورية، في تقويمهم هتلر، فسياسيون مثل فارس الخوري وعبد الرحمن الشهبندر، أعلنوا معارضتهم العلنية له من اليوم الأول، قائلين إنّ حُكم العسكر في أوروبا ستكون له نتائج وخيمة على العالم أجمع وسيزيد في عسكرة المجتمعات ويُلهم أجيالاً من الديكتاتوريين العرب والأجانب. أما شكري القوتلي وفخري البارودي، فكان موقفهما معروفاً ومؤيداً، ليس للنازية كفكر سياسي، ولا لهتلر كزعيم، بل لضرب الفرنسيين وتدمير مشروع الحركة اليهودية في فلسطين. لم تُعجبهم عبادة هتلر المفروضة على الشعب الألماني في وسائل إعلام الرايخ الثالث، ولا عُنصرية «الفوهرر» أو شراسته في الحكم، بل وقفوا معه في أمرٍ واحدٍ فقط، من أجل استقلال سورية وتحرير فلسطين. ولم يُنكر هؤلاء، في مجالسهم الخاصة، أنّ هتلر كان ديكتاتوراً فظيعاً ومهووساً بالسلطة والحكم، ويجب التخلص منه، لكن ليس قبل أن يقضيَ كلياً على الحركة الصهيونية. ومع ذلك، لم يستطع أي منهما إلا مباركتة عندما أعلن حربه على فرنسا في أيار ١٩٤٠ واحتلاله باريس بعد شهرٍ واحدٍ فقط. لكن خلافاً لتوقعاتهم، لم يتغير الكثير على الشعب السوري، لأن ألمانيا النازية سَمحت لفرنسا بأن تحافظ على مستعمراتها حول العالم، فانتقل السوريون من احتلال إلى احتلال، لا يختلف إلا في الاسم والشكل الخارجي فقط. فتسلّم الماريشال فيليب بيتان زمام الحكم في فرنسا، وأصبح رئيساً للوزراء يوم ١٦ حزيران ١٩٤٠، بعد أن حل دستور الجمهورية الثالثة. وأعلن

الجنرال الفرنسي ولادة نظام حُكمٍ جديد موالٍ لهتلر، انطلق في مدينة بوردو جنوب غرب البلاد، ثم استقر في فيشي وسط فرنسا. ولجأ مساعد وزير الدفاع الوطني الفرنسي، الجنرال شارل ديغول، إلى لندن وأعلن عبر إذاعتها الشهيرة BBC بدء مقاومةٍ مُنظمة ضد الاحتلال الألماني سُميت قوات «فرنسا الحرة»، مدعومة عسكرياً ومالياً وسياسياً من الحكومة الإنكليزية. وصل خطاب ديغول إلى مسامع السوريين طبعاً، لكنّ الناس لم يُعطوه أي أهمية، وبقيت نسبة متابعته ضعيفة في شوارع دمشق ومقاهيها، بالمقارنة مع خطابات هتلر، علماً بأن الشعب السوري لم يكن يعرف اللغة الألمانية، بل كان متمكّناً من الفرنسية التي تعلمها في مدارس الانتداب[٢٠]. لم يُصفّق أحد من الدمشقيين لقائد قوات «فرنسا الحرة» يومها، وتمنّى الكثيرون في سرِّهم أنْ يفشل مشروعه وتُسحق مقاومته بنحوٍ كامل.

القمصان الحديدية

وصل الضابط النازي الرفيع البارون بالدور فون شيراخ إلى دمشق، في كانون الأول ١٩٣٧، واجتمع مطولاً في النادي العربي مع فخري البارودي وسعيد فتاح الإمام، رئيس جمعية متخرجي المعاهد والجامعات الألمانية في سورية[٢١]، فطلبا منه دعماً عسكرياً لتشكيل ميليشيات عربية لمحاربة الصهاينة في شوارع فلسطين، بعد أن أبدى فون شيراخ اهتماماً شديداً بتنظيم شبه عسكري كان قد ظهر لفترةٍ قصيرةٍ في شوارع المدن السورية الكبرى، وأُطلق عليه اسم «القمصان الحديدية». أسس فخري البارودي هذا التنظيم في آذار ١٩٣٦، ووصل عدد المنتسبين إليه إلى قُرابة

خمسة عشر ألفاً، معظمهم في دمشق وحلب. وُلدت الفكرة لدى الدكتور منير العجلاني فور عودته من دراسة الحقوق في جامعة السوربون الفرنسية مطلع الثلاثينيات، بعد مشاهدته صعود شبيبة «القمصان البنية» التابعة لهتلر و«القمصان السود» الموالية لموسوليني في شوارع برلين وروما. وفي النسخة السورية من تلك التنظيمات، ارتدى الفتيان ربطة عنق سوداء وقميصاً حديدي اللون مع جزمات عسكرية وقبّعة فيصلية، تُشبه تلك التي كان يرتديها الملك فيصل وضباطه خلال الثورة العربية الكبرى. ووضع شباب «القمصان» على أذرعهم اليمنى ربطةً حمراء شبيهةً بربطة رجال هتلر، لكن بدلاً من الصليب المعكوف، وضع عليها السوريون صورة يد تحمل شُعلةً من نور. بمشيتهم العسكرية المنتظمة وتحيّتهم النازية عبر مدّ اليد اليمنى إلى الأمام، بشكلٍ مشدود ومُنتصب، كانوا يجولون في شوارع دمشق لحماية الأهالي من أي مكروه ويحافظون على أمن المدينة وتُراثها وهويتها الحضارية، مُعتبرين أنفسهم رديفاً للجيش السوري المنحل منذ عام ١٩٢٠. ووعد مؤسّسو «القمصان الحديدية» بتأسيس «جيل ثلاثي الأبعاد»، يُتقن الشعر والسياسة والأدب والرياضيات والعلوم الحديثة، ومعها الفروسية وقتال الشوارع. ظهر البارودي بلباس التنظيم الرسمي في أحد معسكرات «القمصان الحديدية» الصيفية في قرية الزبداني القريبة من دمشق، وخطب في الجماهير قائلاً: «هذا التنظيم يجمعنا، ونحن نعقد عليه آمالاً كبيرة لأنكم أنتم الشباب، القوة الحقيقية لأي شعب، وجميعُكم يعلم أنه لولا الشباب الإيطالي في روما لما كان لموسوليني أنْ يكون، ولما كان لهتلر كذلك»[٢٢]. ونظراً إلى كثرة التشابهات بين «القمصان» والحزب النازي، قيل

إنّ هذا التنظيم هو أحد أذرع هتلر في سورية، وقامت السلطات الفرنسية بحلِّه ومُصادرة جميع ممتلكاته وإقفال مكاتبه. لم تكن يتيمة تجربة «القمصان» في المشرق العربي، لكنها كانت الوحيدة في دمشق. في لبنان، ظهر الحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة أنطون سعادة في مطلع الثلاثينيات، وكان شديد التأثر بهتلر، وتلته الكتائب اللبنانية التي أسسها الشيخ بيار الجميّل في تشرين الثاني ١٩٣٦، ووصل عدد أفرادها بعد ثلاث سنوات من تأسيسها إلى ٢٢ ألف من المسيحيين الموارِنة في بيروت وجبل لبنان. وفي صيف العام ذاته سافر الجميّل إلى ألمانيا لحضور دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ وأُعجب بالقدرة الهائلة على التنظيم لدى الحزب النازي، وحاول تطبيقها في صفوف حزبه.

تتالت الزيارات النازية لدمشق، فوصل الهير والتر بيك، وفي حقيبته سبعون منحة لطلاب سوريين يرغبون في الدراسة في جامعة برلين أو أي جامعة ألمانية[٢٣]. وأرسل هتلر، في كانون الثاني ١٩٤١، أحد مستشاريه، الهير والتر فون هينتغ ومعه رودولف روسير من المخابرات الألمانية، في جولة شاملة على بلدان الشرق الأوسط. وقابلا في فندق الميتروبول في بيروت رياض الصلح والأمير عادل أرسلان، واستُقبلا، في دمشق، بأعلام الحزب النازي وهي تُزيّن الشُّرفات وشارع النصر ومحطة الحجاز. نبّه فون هينتغ مضيفيه السوريين إلى أنّ الأيام المقبلة ستَشهد «فجر النازية» في العالم العربي، ووَعد بمنح سورية استقلالها وتحريرها من نظام الانتداب، لكن ليس قبل انتصار ألمانيا على الفرنسيين والإنكليز. ووعَد كذلك بتحرير فلسطين من الصهاينة وتدمير المشروع اليهودي كلياً، وقال لهم: «إذا انتصرت فرنسا في الحرب

العالمية فستعطي فلسطين لليهود، وما بقي من شمال سورية للأتراك، كما أعطتهم لواء إسكندرون قبل سنوات»[٢٤]. وخلال الحرب جاء إلى دمشق، في زيارات استطلاعية وودية، كل من الميجور أليكس فون بلومبيرغ ومعه الأميرة ستيفاني فون هوهينهول، أحد أفراد الأسرة النمساوية المالكة المقربة من هتلر، ووزير الاقتصاد في الرايخ الثالث الدكتور يالمار شاخت، وجميعهم حظوا باستقبال كبير من النُّخب السورية بسبب موقفهم من الصهيونية[٢٥].

السوريون وهتلر بعد الحرب

انتحر «الفوهرر» بالسُّم، في نيسان ١٩٤٥، قبل إلقاء القبض عليه من قِبل الجيش السوفياتي الغازي للعاصمة الألمانية، مُنهياً حياته وحياة عشيقته إيفا براون، ومُسدلاً السِّتار على مسيرة إحدى أكثر الشخصيات العالمية إشكاليةً في القرن العشرين. انهار الرايخ الثالث بسرعة، وأُحيل أربعة وعشرون من كبار ضباطه على المحاكمة في مدينة نوريمبرغ شمال ميونيخ، ليُعدموا جميعاً، وتحوّلت النازية من يومها إلى تُهمة رهيبة في معظم دول العالم. وحدها دمشق بقيت ملجأً لبعض الشخصيات النازية التي وجدت فيها مسكناً آمناً بعد خروج الفرنسيين عام ١٩٤٦. على سبيل المثال، قام حسني الزعيم، رئيس أركان الجيش السوري خلال حرب فلسطين، باستقطاب مجموعة من فلول البوليس السري الألماني، المعروف بالغيستابو، إلى دمشق، وعيّنهم حُراساً على باب مكتبه في الأركان العامة، لكونهم لا يعرفون المجتمع السوري، ولا يتكلمون اللغة العربية، ولا يُفرِّقون بين كبير وصغير أو نافذ وضعيف، وكلَّفهم حمايته الشخصية نكايةً بالحركة الصهيونية خلال أشد معارك

الميدان الفلسطيني[٢٦]. واشترى الرئيس أديب الشيشكلي، في عام ١٩٥١، سيارة هتلر «المرسيدس» المكشوفة لاستخدامها في العروض العسكرية في شارع بيروت في أعياد الجلاء، والذي كان يعرف بشارع الرئيس شكري القوتلي. كان «الفوهرر» يستخدم تلك السيارة الشهيرة خلال استعراضاته الجماهيرية في برلين، رافعاً يده اليمنى أمام ملايين الشباب وهم يهتفون: «هايل هتلر!» اشترت الحكومة السورية سيارة هتلر من مدينة «كان» في جنوبي فرنسا وتحمّلت تكاليف نقلها إلى دمشق، وهي ٧٠ ألف ليرة سورية مع ثمنها، لاستخدامها خلال استقبال ملك الأردن الشاب طلال بن عبد الله، لكنّ ارتفعت حرارة مُحركها فتوقّفت عن السير في طلعة الجسر الأبيض، بالقرب من السفارة الفرنسية، ما أجبر الشيشكلي وضيفه على ركوب سيارة المرافقة[٢٧]. وجرى التخلص من السيارة وأُعيدت إلى أوروبا، ثم بيعت إلى هاوي سيارات ألمانية قديمة في روسيا عام ٢٠٠٩.

وصل اثنان من رجالات الرايخ الثالث أيضاً إلى دمشق في عهد الاستقلال، ووجدا استقبالاً دافئاً من الحكومة والشعب، ليس إعجاباً بماضيهما السياسي، ولا بهتلر، أو بإنجازهما العسكري، لأن النازية كانت مُدانة بتدمير ألمانيا ومعظم دول أوروبا، بل لمجرد أنّ النازيين كانوا مُعارضين للمشروع اليهودي ولديهم خبرة بوليسية نادرة في ملاحقة اليهود أينما وجُدوا.

النازي الأول كان والتر راوف (١٩٠٦-١٩٨٤)، مساعد هاينريش هيملر، أحد أشهر ضباط هتلر وأشرسهم، والذي ترأس جهاز الغيستابو وعُين في المكتب الأمني القومي للرايخ الثالث، ليصبح من مشاهير

رجالات المخابرات الألمانية. شارك والتر راوف في المحارق اليهودية، ونُسب إليه مقتل ١٠٠ ألف شخص خلال الحرب، معظمهم من يهود ألمانيا، وكثير من المعارضين في لاتفيا وأوكرانيا وبولندا. عمل فترة في شمال أفريقيا، وكان يُعدّ لحملة تصفيات ليهود مصر في حال انتصار ألمانيا على الإنكليز، ثم أُرسل إلى إيطاليا وأصبح مسؤولاً عن جميع مكاتب الغيستابو في شمال غرب البلاد. سلّم نفسه لجيوش الحلفاء في نهاية الحرب. من هنا، تبدأ الغرابة الحقيقية في سيرة والتر راوف، فقد هرَب من سجن أميركي لمجرمي الحرب في مدينة ريمني الساحلية الإيطالية، وعاش في دير مسيحي لسنوات، قبل أن ينتهي به المطاف في دمشق نهاية عام ١٩٤٦.

لا نعرف كيف وصل راوف إلى سورية وكيف تعرّف إلى الضباط السوريين في الأيام الأولى من عهد الاستقلال. والمؤكد الوحيد هو أنّه عاش في سورية في الفترة ١٩٤٦-١٩٤٩، وعُين مستشاراً لمكتب أخبار الجيش من قِبل رئيسه المقدم أكرم عكر، وأنه أسلَم خلال إقامته بدمشق، وأصبح يُعرف باسم «عبد الله رؤوف»[٢٨]. ولا نعرف أيضاً إنْ كان قد دخل الأراضي السورية على نحو نظامي، ولا مدى معرفة السلطات في حينها بوجود ضابط نازي هارب من العدالة الدولية في دمشق، وأنه يعمل علناً مع مؤسستها العسكرية. طُلب منه إعادة هيكلة جهاز الأمن السوري على طريقة الغيستابو، وعاش بعيداً عن عيون المجتمع الدمشقي في منزلٍ متواضعٍ في حيّ نوري باشا بمنطقة المهاجرين. كان مكتب أخبار الجيش تابعاً لشعبة المخابرات العسكرية، المعروفة حينها بالمكتب الثاني، وكان مسؤولاً عن مراقبة جميع الأخبار المتعلقة بالجيش السوري وضباطه

وتحليلها وبثها، وتُرفع تقاريرُه مباشرةً إلى القصر الجمهوري من دون المرور بشعبة المخابرات أو رئيس الأركان العامة. وصل إلى مسمع والتر راوف، أو عبد الله رؤوف، خلال حرب فلسطين، أنّ السكرتير الأول في السفارة الأميركية مايلز كوبلاند، ضابط المخابرات الشهير المسؤول عن انقلاب حسني الزعيم، سيُسافر إلى بيروت لمدة ٤٨ ساعة، تاركاً في بيته مجموعة من الوثائق السرية المتعلقة بالأوضاع السياسية في سورية ونشاط مشبوه لبعض الضباط، بمن فيهم رئيس الأركان العامة. فأمر رؤوف بمراقبة المنزل الكائن عند حديقة المدفع في شارع أبو رمانة، وعند التأكد من خُلوّه، أمر رجاله بدخوله، لكنهم فوجئوا بسيلٍ من الرصاص ينهمر عليهم من داخل المنزل، استمر نحو ثلاثين دقيقة، وعرفوا طبعاً أنهم تعرّضوا لكمين من قِبل الأميركيين، وأنّ الخبر سينشر بعد ساعات في كُبرى الصحف الأميركية، ومفادُه أنّ سورية بلدٌ غير آمن وغير مستقر بسبب اقتحام أجهزة الأمن السورية منزل دبلوماسي أميركي. وهذا طبعاً ما حدث، فاستدعى حسني الزعيم المسؤول عن «عملية ساحة المدفع»، وقال: «هذا المكتب سأُغلقه اليوم. هل نحن بحجم أميركا؟ وهذا الألماني مجرم حرب وكان مسؤولاً عن معسكرات تعذيب وإبادة سأُسلّمه للمحاكم الدولية!»[29]. كان ردُّ الزعيم مُضحكاً، لأنه هو نفسه كان مُحاطاً بشخصيات ألمانية مشبوهة، لكن غير مُسجلة في الدوائر الحكومية السورية، ولا تتقاضى راتباً منها، بل منه شخصياً. بعد هذه الحادثة، أُغلق المكتب، وأُنهي عقد والتر راوف مع الحكومة السورية بأمرٍ من حسني الزعيم. وجرى التعتيم كُلياً على فترة إقامته بدمشق، وسافر بعدها إلى جمهورية تشيلي اللاتينية وعمِل مديراً

لمعمل تعليب السلطعون. رفض الرئيس أوغوستو بينوشيه، تسليمه إلى ألمانيا الغربية، بالرغم من الضغوط الهائلة التي مُورست عليه، وتوفي هناك عام ١٩٨٤ عن عمر ناهز سبعة وسبعين عاماً.

أما الضابط الآخر والأشهر، فهو أليوس برونر (١٩١٢-٢٠١٠)، مساعد أدولف أيخمان، الضابط الرفيع في القوات الخاصة الألمانية طوال الحرب العالمية الثانية. كان برونر مسؤولاً عن أحد أشهر معسكرات الاعتقال المكلّفة تصفية اليهود خارج باريس في الفترة ١٩٤٣-١٩٤٤. ومثله مثل والتر راوف، كان متهماً بجرائم حرب في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل. نجا من قبضة الحلفاء في نهاية الحرب، مستخدماً أوراقاً ثبوتية مزوّرة صادرة عن منظمة الصليب الأحمر، وذهب أولاً إلى القاهرة بعد وصول جمال عبد الناصر إلى الحكم، ثم إلى سورية أيام الوحدة، لتدريب الكلاب البوليسية التابعة لشعبة المخابرات العسكرية وتأهيلها، بدعوة من المقدم عبد الحميد السراج وزير الداخلية في جمهورية الوحدة المسؤول عن جميع فروع المخابرات. وُجّهت إليه عالمياً عدة تُهم غيابية تصل عقوبة كل واحدةٍ منها إلى الإعدام شنقاً، منها ترحيل أكثر من أربعين ألفاً من يهود النمسا إلى المعتقلات النازية، وقرابة سبعين ألفاً من سالونيكا اليونانية، مع إرسال عددٍ من الأطفال اليهود إلى معسكر أوشفيتز الشهير في بولندا.

وقع انقلاب الانفصال، وهو في دمشق، وقُطعت العلاقات مع مصر، فلم يستطع أليوس برونر العودة إلى القاهرة أو أي بلد آخر في العالم. منحته الحكومة

السورية لجوءاً سياسياً، وكُلّف مجدداً تدريب كوادر المكتب الثاني وإدخال وسائل استجواب وتعذيب إليه، قبل إحالته على التقاعد في نهاية الستينيات. عَمل أُستاذاً للغة الألمانية في بيوت الطلبة الدمشقيين، لكن باسم مستعار هو «الدكتور جورج فيشر». عاش سنوات طويلة في منزلٍ جميل في حيّ الروضة قرب رابطة المحاربين القدماء، وتعرّض لمحاولة اغتيال مرتين على يد جهاز الموساد الإسرائيلي، بواسطة طرود بريدية ملغّمة أرسلت إليه. كانت المحاولة الأولى عام ١٩٦١ والثانية عام ١٩٨٠، وأدت إلى فُقدانه إحدى عينيه وكل أصابع يده اليُسرى[٣٠]. توفي عام ٢٠١٠، ورفضت السلطات السورية طوال هذه السنين الاعتراف بوجوده على أراضيها، علماً أنه كان نشيطاً في المجتمع الدمشقي، وتحديداً في فندق الشيراتون وسط ساحة الأمويين، يُجري بين حين وآخر مقابلات صحافية مع وسائل إعلام أجنبية، وتحدث، في عام ١٩٨٧، مع مراسل جريدة أميركية من شيكاغو، قائلاً: «كل اليهود كانوا يستحقون الموت لأنهم كانوا عملاء الشيطان على الأرض. ليس لدي أي ندم، ولو أُعيد الزمن إلى الوراء لفعلتُ الشيء نفسه معهم».

سأل الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرئيس حافظ الأسد خلال زيارته الأخيرة لباريس عام ١٩٩٩، عن مصير أليوس برونر ، فأنكر معرفته بهذه الشخصية إطلاقاً، وقال: «برونر؟ من هو برونر؟ لا أعرف هذا الاسم، وإن كان في دمشق فأُسلِّمه إليكم فوراً».

هوامش

١ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٣ تموز ٢٠٠٠).
٢ بلاك، أيان: **الصهيونية والعرب ١٩٣٦-١٩٣٩**، ص ٢٥٥.
٣ المصدر نفسه، ص ٢٥٦.
٤ المصدر نفسه، ص ١٧٩.
٥ أرسلان: **مذكرات**، الجزء الأول ص ١٩٥.
٦ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٣ تموز ٢٠٠٠).
٧ بلاك: **الصهيونية والعرب**، ص ٣٤٥.
٨ القبس (١٦ تموز ١٩٣٤).
٩ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٣ تموز ٢٠٠٠).
١٠ لقاء المؤلف مع رجا شربجي، أحد رجال فخري البارودي (دمشق، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠).
١١ نوردبروخ، غوتز: **النازية في سورية ولبنان**، ص ٣٤ .
١٢ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٢٣٢٧٦، التقرير السياسي من دمشق، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٠.
١٣ الشعب (٤ أيار ١٩٣٣).
١٤ نوردبروخ: **النازية في سورية ولبنان**، ص ٣٩.
١٥ المصدر نفسه، ص ٤٠.
١٦ فيسك، روبرت: **الحرب العظمى على الحضارة العالمية**، ص ٤٤٤.
١٧ لقاء المؤلف مع الصحافي نذير فنصة، مدير مكتب الزعيم حسني الزعيم (باريس، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣).

١٨ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٢٣٢٧٦، التقرير السياسي من دمشق، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٣.

١٩ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت، ٣ تموز ٢٠٠٠).

٢٠ لقاء المؤلف مع الصحافي عبد الغني العطري، صاحب مجلة الدنيا (دمشق، ١١ شباط ٢٠٠٠).

٢١ الريس، منير: **الكتاب الذهبي**، ص ١٠٤-١٠٦

٢٢ نوردبروخ: **النازية في سورية ولبنان**، ص ٤٠.

٢٣ خوري: **سورية والانتداب الفرنسي**، ص ٥٩١.

٢٤ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٢٧٣٢٧، تقرير من القنصل العام إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٤ آذار ١٩٤١.

٢٥ نوردبروخ، **النازية في سورية ولبنان**، ص ٥٧.

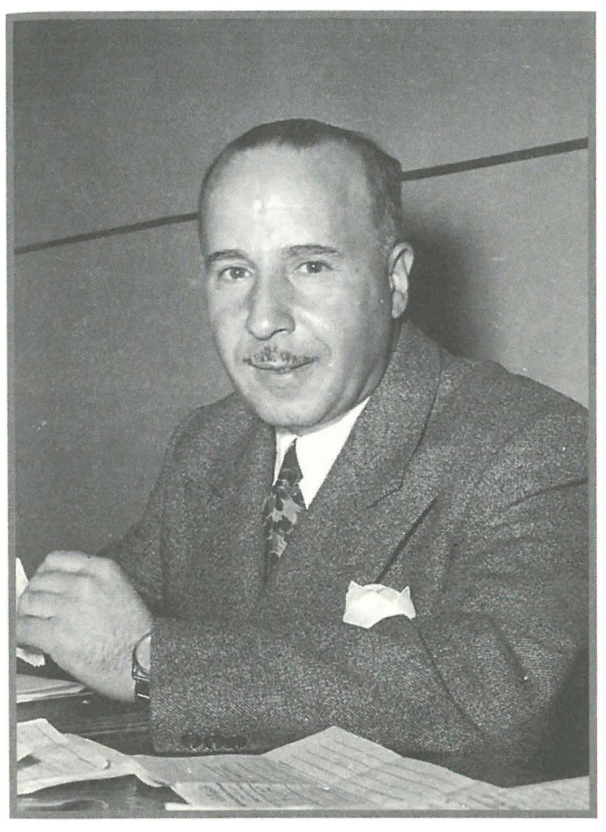
٢٦ فنصة، بشير: **النكبات والمغامرات**، ص ١٦٢.

٢٧ الخاني، عبد الله: **سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي**، ص ١٠٥ وكتاب نديم أبو إسماعيل: «**من أسرار الشيشكلي**»، ص ٥٩.

٢٨ جمعة، سامي: **اوراق من دفتر الوطن**، ص ٥٧.

٢٩ المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

٣٠ مجلة تايم (١١ تشرين الثاني ١٩٨٥).



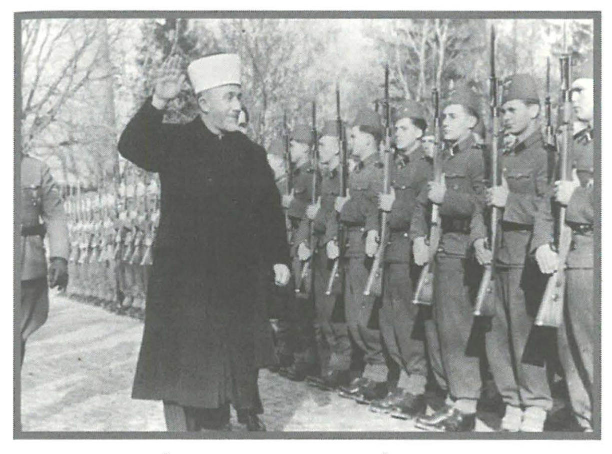
نائب دمشق الدكتور منير العجلاني



منظمة القمصان الحديدية
المتأثرة بهتلر في شوارع دمشق



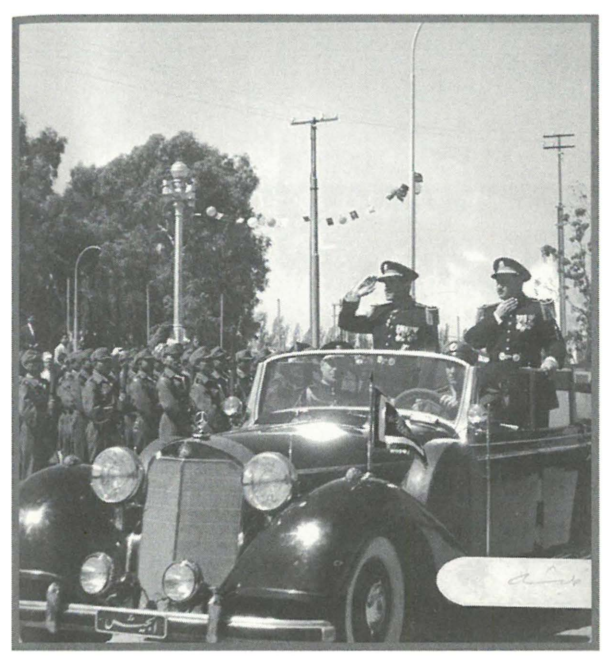
فخري البارودي بلباس منظمة القمصان الحديدية



مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني في استعراض أمام الجيش النازي في برلين



لقاء مفتي القدس بالزعيم النازي أدولف هتلر



سيارة هتلر في العرض العسكري بدمشق عام ١٩٥٣، وفي داخلها رئيس أركان الجيش السوري الزعيم شوكت شقير



الضابط النازي أليوس برونر خلال خدمته في الرايخ الثالث وبعد ظهوره في دمشق في الخمسينيات

كارثة فلسطين

جرت انتخابات في سورية في صيف عام ١٩٤٣، قبل أن تضع الحرب العالمية أوزارها، أوصلت شكري القوتلي إلى رئاسة الجمهورية وفارس الخوري إلى رئاسة المجلس النيابي، وشَكّل سعد الله الجابري، زعيم الكتلة الوطنية في حلب، وزارة جديدة. لم يُعجِب هذا الفوز حكومة الانتداب، وأزعج الوكالة اليهودية، نظراً إلى تمسك هؤلاء الزعماء بموقفهم من قضية فلسطين، ورفضهم توقيع أي معاهدة مع فرنسا، خوفاً من إعادة تجربة عام ١٩٣٦. وفي شباط ١٩٤٥ توقّف رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في مصر في طريق عودته من مؤتمر يالطا على شاطئ جزيرة القرم، الذي جمعه والرئيس الأميركي فرانكلن روزفيلت والزعيم السوفياتي

جوزيف ستالين. تباحث «الثلاثة الكبار» كما أُطلق عليهم يومها في مصير الدول الكبرى والصغرى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية. سافر الرئيس القوتلي إلى مصر بدعوة من الملك فاروق، ورُتب لقاء بينه وبين تشرشل ووزير خارجية بريطانيا أنطوني أيدن. لم تَخفَ على الرئيس السوري علاقة تشرشل التاريخية بالحركة الصهيونية، ولا الدعم المطلق المقدم إليها من قبله منذ أن كان وزيراً للمستعمرات الإنكليزية، لكن تشرشل اليوم كان مختلفاً عن تشرشل الأمس، كونه يُمثل آخر قلاع أوروبا الصامدة في وجه النازية والديكتاتورية، وكان مستعداً للتعامل مع الشيطان للتخلص من هتلر، بحسب تعبيره. أدرك تشرشل أنه بحاجة إلى العرب في معارك الحلفاء على حوض المتوسط وفي شمال أفريقيا، وأن استعمار فرنسا لبلدان الشرق الأوسط قد أصبح مُكلِفاً وغير قابل للاستمرار، لا سياسياً ولا عسكرياً، وتحديداً بعد هزيمة فرنسا في الحرب واحتلال الجيش الألماني باريس. فقرر دخول الميدان بنفسه، تجنباً لأي فراغ قد يحدث عند انسحاب الفرنسيين، وتحويل سورية إلى منطقة نفوذ بريطاني لتكون بديلاً عن الهند، التي حصلت على استقلالها عام ١٩٤٧. وعدَ تشرشل، في لقائه الرئيس القوتلي، بدعم استقلال سورية وبعدم الضغط على السوريين لتوقيع معاهدة مع فرنسا، شرط أن يسود الهدوء الشرق الأوسط، وأن تبتعد سورية عن النازية وتدعم جهود الحلفاء. فور عودة الرئيس السوري إلى دمشق، ذهب إلى مبنى البرلمان، وأعلن الحرب على ألمانيا وإيطاليا واليابان، نافياً كل ما قيل عنه في السابق بأنه معجب بهتلر وأنه حليف للنازية. كان إعلان الحرب خطوة تكتيكية وسياسية بامتياز، فسورية المستعمَرة، حتى ذلك التاريخ، لم يكن

لديها جيش لتُحارب به بعد حلِّه من قِبل الفرنسيين إثر معركة ميسلون، لكن مجرد إعلان نية الحرب كان كافياً لإعادة تموضع سورية ورئيسها في عيون المجتمع الدولي، ولفت انتباه الجميع إلى أنّ هذا البلد «الحليف» ما زال يعاني مرارة الاستعمار، وأنه يستحق الحياة كونه يقف مع الحلفاء في وجه النازية والفاشية. وتقديراً لموقف سورية، دعتها بريطانيا والولايات المتحدة إلى أن تكون عضواً مؤسِّساً في منظمة الأمم المتحدة، التي وُلدت في مدينة سان فرانسيسكو الأميركية في أيار ١٩٤٥. عارضت فرنسا التقارب السوري- البريطاني بشدة، وكذلك عارضته الحركة الصهيونية، لكن ونستون تشرشل أصرّ على موقفه، وسانده الرئيس روزفيلت قبل وفاته بشهر نيسان من العام نفسه. سافر فارس الخوري، بغطاء دولي، إلى الولايات المتحدة على رأس وفدٍ رفيع من الدبلوماسيين السوريين، ضمّ البروفيسور قسطنطين زريق رئيس الجامعة السورية، وسفير سورية في واشنطن الدكتور ناظم القدسي، لتوقيع ميثاق تأسيس هيئة الأمم. دخلت سورية الأسرة الدولية بدعمٍ ملحوظٍ من الدول المنتصرة في الحرب، وجَدد الرئيس الخوري من خلالها مطالبة حكومة بلاده بالاستقلال التام وغير المشروط عن حكم الفرنسيين.

بدأت بريطانيا والولايات المتحدة تمارسان ضغطاً متوازياً على الجنرال شارل ديغول لانسحاب هادئ من سورية يحفظ ماء وجه الفرنسيين، واستخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض، أو الفيتو، داخل مجلس الأمن لرد مسودّة قرار فرنسي يُطالب بتمديد عمر الانتداب في سورية. أدرك ديغول أنّ أيامه في سورية باتت معدودة فعلاً. وفي محاولة أخيرة منه لقلب الموازين

وإطالة عمر الاحتلال، أمر بقصف العاصمة السورية يوم ٢٩ أيار ١٩٤٥ وباعتقال السياسيين السوريين المتآمرين عليه، وهم القادة أنفسهم الذين حاولت فرنسا إطاحتهم سياسياً في قضية مقتل الشهبندر، أي شكري القوتلي، وجميل مردم بك الذي أصبح وزيراً للخارجية، وسعد الله الجابري الذي خَلَفَ الخوري في رئاسة البرلمان السوري. وحده فارس الخوري نجا من تلك المؤامرة بسبب وجوده في الأمم المتحدة خلال القصف الفرنسي لدمشق. هرب معظم الوزراء، ومعهم جميل مردم بك، من دار الحكومة في ساحة المرجة إلى منزل الرئيس خالد العظم في حيّ سوق ساروجة، وترأس فخري البارودي المقاومة الشعبية للعدوان، وذهب سعد الله الجابري من فندق الأورينت بالاس عند محطة الحجاز إلى بيروت لفضح الممارسات الفرنسية بعد قطع جميع الاتصالات بين دمشق والعالم الخارجي. تدخلت الحكومة البريطانية لوقف العدوان الشرس الذي دمّر أجزاءً من مدينة دمشق، منها القلعة وحيّ سوق ساروجة ومبنى البرلمان، وأمرت حليفها الفرنسي ببدء الانسحاب الفوري من سورية في إنذار علني ومُحرج شمل توقيع الرئيس ونستون تشرشل، وجاء من لندن في اليوم الأول من شهر حزيران. استجاب ديغول مغلوباً على أمره. وفي ١٧ نيسان ١٩٤٦، حصلت سورية على استقلالها بعد نضال مُشرّف دام خمساً وعشرين سنة ونيّفاً، لم تعرف خلاله فرنسا يوماً واحداً من دون قلاقل وإضرابات وتظاهرات وثورات مسلحة. وكان عيد الجلاء يوماً مشهوداً في تاريخ البلاد، حضره مندوبون عن مصر ولبنان والعراق وفلسطين والسعودية، وأُقيم عرض عسكري في شارع بيروت على ضفاف نهر بردى، شاركت

فيه فِرق الخيّالة والكشاف السوري ورجال الشرطة والأمن العام وطلاب المدارس ومجاهدو ثورة ١٩٢٥. قُرعت أجراس الكنائس، ومَلأت سماءَ دمشق تكبيراتُ الجوامع، وضُربت إحدى وعشرون طلقة من القلعة احتفالاً بالنصر العظيم. وشارك ما لا يقل عن ثمانين ألف شخص في فرحة سورية الكبرى التي استمرت أُسبوعاً كاملاً تحت رعاية رئيس البلاد. خطب مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية أكرم زعيتر، خلال الحفل الرسمي، ووجّه كلامه إلى حكام سورية قائلاً: «لا يحق لسورية الشقيقة، سورية النضال والتضحية، سورية العروبة والإسلام، لا يحق لها أن تعتبر هذا الاستقلال كاملاً طالما أنّ جزأها الجنوبي ما زال محتلاً ويعاني من حُكم الإنكليز وقرصنة المهاجرين اليهود. يا فخامة الرئيس، لا تنسوا فلسطين»![1].

عُقدت بعد شهر واحد من عيد الجلاء، أول قمة في مدينة أنشاص المصرية تحت رعاية جامعة الدول العربية، حضرها الرئيس السوري وملك مصر فاروق الأول والعاهل الأردني عبد الله بن الحسين والرئيس اللبناني بشارة الخوري والأمير سعود بن عبد العزيز، ممثلاً والده الملك عبد العزيز آل سعود. قرر الزعماء العرب، بعد تهنئة سورية على استقلالها، أنّ قضية فلسطين هي أولوية تجمُّعهم، وأنّ الصهيونية خطر مُطلق، ليس فقط على الشعب الفلسطيني، بل على جميع دول المنطقة، ولا يجب التفاوض معها أو الاعتراف بها بأي شكلٍ من الأشكال. واتفق الملوك والرؤساء العرب يومها على إنشاء صندوقٍ عربي لشراء الأراضي الزراعية في فلسطين وتطويرها قبل أن تستولي عليها الحركة الصهيونية، ووعَدت الدول

وإطالة عمر الاحتلال، أمر بقصف العاصمة السورية يوم ٢٩ أيار ١٩٤٥ وباعتقال السياسيين السوريين المتآمرين عليه، وهم القادة أنفسهم الذين حاولت فرنسا إطاحتهم سياسياً في قضية مقتل الشهبندر، أي شكري القوتلي، وجميل مردم بك الذي أصبح وزيراً للخارجية، وسعد الله الجابري الذي خَلَفَ الخوري في رئاسة البرلمان السوري. وحده فارس الخوري نجا من تلك المؤامرة بسبب وجوده في الأمم المتحدة خلال القصف الفرنسي لدمشق. هرب معظم الوزراء، ومعهم جميل مردم بك، من دار الحكومة في ساحة المرجة إلى منزل الرئيس خالد العظم في حيّ سوق ساروجة، وترأس فخري البارودي المقاومة الشعبية للعدوان، وذهب سعد الله الجابري من فندق الأورينت بالاس عند محطة الحجاز إلى بيروت لفضح الممارسات الفرنسية بعد قطع جميع الاتصالات بين دمشق والعالم الخارجي. تدخلت الحكومة البريطانية لوقف العدوان الشرس الذي دمّر أجزاءً من مدينة دمشق، منها القلعة وحيّ سوق ساروجة ومبنى البرلمان، وأمرت حليفها الفرنسي ببدء الانسحاب الفوري من سورية في إنذار علني ومُحرج شمل توقيع الرئيس ونستون تشرشل، وجاء من لندن في اليوم الأول من شهر حزيران. استجاب ديغول مغلوباً على أمره. وفي ١٧ نيسان ١٩٤٦، حصلت سورية على استقلالها بعد نضال مُشرّف دام خمساً وعشرين سنة ونيّفاً، لم تعرف خلاله فرنسا يوماً واحداً من دون قلاقل وإضرابات وتظاهرات وثورات مسلحة. وكان عيد الجلاء يوماً مشهوداً في تاريخ البلاد، حضره مندوبون عن مصر ولبنان والعراق وفلسطين والسعودية، وأُقيم عرض عسكري في شارع بيروت على ضفاف نهر بردى، شاركت

فيه فِرق الخيّالة والكشاف السوري ورجال الشرطة والأمن العام وطلاب المدارس ومجاهدو ثورة ١٩٢٥. قُرعت أجراس الكنائس، ومَلأت سماءَ دمشق تكبيراتُ الجوامع، وضُربت إحدى وعشرون طلقة من القلعة احتفالاً بالنصر العظيم. وشارك ما لا يقل عن ثمانين ألف شخص في فرحة سورية الكبرى التي استمرت أُسبوعاً كاملاً تحت رعاية رئيس البلاد. خطب مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية أكرم زعيتر، خلال الحفل الرسمي، ووجّه كلامه إلى حكام سورية قائلاً: «لا يحق لسورية الشقيقة، سورية النضال والتضحية، سورية العروبة والإسلام، لا يحق لها أن تعتبر هذا الاستقلال كاملاً طالما أنّ جزأها الجنوبي ما زال محتلاً ويعاني من حُكم الإنكليز وقرصنة المهاجرين اليهود. يا فخامة الرئيس، لا تنسوا فلسطين»![1].

عُقدت بعد شهر واحد من عيد الجلاء، أول قمة في مدينة أنشاص المصرية تحت رعاية جامعة الدول العربية، حضرها الرئيس السوري وملك مصر فاروق الأول والعاهل الأردني عبد الله بن الحسين والرئيس اللبناني بشارة الخوري والأمير سعود بن عبد العزيز، ممثلاً والده الملك عبد العزيز آل سعود. قرر الزعماء العرب، بعد تهنئة سورية على استقلالها، أنّ قضية فلسطين هي أولوية تجمُّعهم، وأنّ الصهيونية خطر مُطلق، ليس فقط على الشعب الفلسطيني، بل على جميع دول المنطقة، ولا يجب التفاوض معها أو الاعتراف بها بأي شكلٍ من الأشكال. واتفق الملوك والرؤساء العرب يومها على إنشاء صندوقٍ عربي لشراء الأراضي الزراعية في فلسطين وتطويرها قبل أن تستولي عليها الحركة الصهيونية، ووعَدت الدول

المشاركة بتوفير رأس مال قدرُه مليون جنيه مصري، لكنّ المبلغ الموعود لم يرَ النور بسبب الخلافات بين زعماء الدول العربية. عَقدت الجامعة في حزيران ١٩٤٦، اجتماعاً آخر في فندق بلودان القريب من دمشق، واتخذت قراراً «صارماً» بوقف الهجرة، و«... الدفاع عن عروبة فلسطين»، ومُقاطعة البضائع اليهودية، لكنه، أيضاً، بقي حبراً على ورق.

صَمٌّ بُكمٌ لتحذيرات فارس الخوري

شُكّلت لجنة تحقيق خاصة بفلسطين، تابعة للأمم المتحدة اسمها «الأونسكوب»، في أيار ١٩٤٧، مؤلفة من أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران والبيرو والسويد وتشيكيا والأوروغواي ويوغوسلافيا. ونظراً إلى مصالح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، استُبعد عنها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا. طُلب من اللجنة النظر في جميع القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومنها موضوع الهجرة وقيام الدولة العبرية، وتقديم حلول مناسبة إلى الهيئة العامة. كانت الخيارات المطروحة في حينها، إما مدُّ أَجَل الانتداب البريطاني، وإمّا وضع فلسطين تحت وصاية دولية، وإما إقامة دولة موحدة ذات قوميتين، وإمّا تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية والثانية يهودية. أبرق فارس الخوري، من مقر الأمم المتحدة، إلى دمشق، مؤكداً ضرورة التعامل الإيجابي مع هذه اللجنة وتجنيد كل القدرات السورية والعربية لاستقبالها، محذّراً بقوله: «إنّ العالم كله قد أصبح مع اليهود. حتى مَن نعتبرهم أصدقاء في الأمم المتحدة، كمندوب الاتحاد السوفياتي أندريه غروميكو، قد خطب

مؤخراً عن مأساة الشعب اليهودي. العالم يتغير بسرعة شديدة، ويجب أن نكون مستعدين لهذا التغيير، وإلا فسوف يتم سحقنا جميعاً»[٢]. واقترح الخوري على حكومته التعاون مع مندوب إيران نصر الله انتظام، وتوخي الحذر من رئيس اللجنة السويدي إميل ساندستورم، واصفاً الأول بأنه «صديق»، والثاني بأنه «صهيوني مُمل»[٣]. وختم برقيته بالقول: «إنهم يقومون بشراء أصوات العالم الحر ورشوة أعضاء اللجنة الدولية. نحن لا نملك مالاً للقيام بذلك، والحجة والبرهان لا يكفيان اليوم! الرجاء عدم التهاون مع هذا الأمر المستعجل»[٤].

كلَّفت الوكالة اليهودية ثلاثة من خبرائها الكبار التواصل مع لجنة الأونسكوب ومتابعة جميع شؤونها، وهم ديفيد هورووتز، الذي أصبح أول حاكم لمصرف إسرائيل المركزي، وأبا إيبان، الذي صار وزير الخارجية للدولة العبرية خلال حرب عام ١٩٦٧، وموشي توف، رئيس قسم دول أميركا اللاتينية في الوكالة اليهودية. وكُلِّف في المقابل، وزير الداخلية اللبناني الأسبق كميل شمعون، الذي أصبح رئيساً للجمهورية في الخمسينيات، ممثلاً عن حكومتي لبنان وسورية. بناءً على أدائه اللافت في ذلك الصيف، وإخلاصه للقضية الفلسطينية، إذ قلّده الرئيس القوتلي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، وذلك قبل توتر العلاقة بينهما بشأن الرئيس جمال عبد الناصر وموقف لبنان من حرب السويس عام ١٩٥٦[٥]. لكن القادة الفلسطينيين رفضوا التعامل مع لجنة الأونسكوب، وأخذوا هذا الموقف نتيجة سوء تقدير من المفتي الحاج أمين الحسيني المقيم حينها بالقاهرة بعد خروجه من برلين نهاية الحرب العالمية الثانية.

استُقبل أعضاء اللجنة الدولية بتظاهرات حاشدة خلال تجوالهم في القرى والمدن الفلسطينية، تخلّلها حرق أعلام بريطانية والهجوم على مُنشآت يهودية والتنديد بوعد بلفور وبالأمم المتحدة. وعند زيارتهم إحدى مدارس بيرزيت في الضفة الغربية، رَفض مديرها تعطيل الدروس، وهاجم أعضاء اللجنة بالقول: «فلسطين عربية وستبقى كذلك، اخرجوا فوراً من هنا، لا مكان لكم في بلادنا»![٦]. استغرب أعضاء اللجنة هذا الموقف المسبق منهم ومن عملهم، في الوقت الذي حظوا فيه بأحسن استقبال من قِبل المهاجرين اليهود، الذين اختارتهم الحركة الصهيونية بدقّة، لتضمن أن كل من يُقابل اللجنة المذكورة يكون أنيق الهندام وطليق اللسان، ويتكلم إحدى لغات أعضاء الأونسكوب، الإنكليزية والفرنسية والفارسية والإسبانية والسويدية، وأن يحضروا الاجتماعات وهم مستعدون للإجابة عن جميع الأسئلة على نحو مُنظّم وحضاري، وهم مزوّدون بالوثائق اللازمة. أصرّت الوكالة اليهودية على أخذهم إلى المستعمرات الأنظف والأكثر تنظيماً، مقارنةً بالأزقة المتعرّجة والفوضوية التي جال فيها أعضاء اللجنة عند زيارتهم مَن قَبِل لقاءهم من الفلسطينيين العرب.

وصلت اللجنة الدولية بعد تجوالها في فلسطين، إلى بيروت في يوم ٢١ تموز ١٩٤٧ للاجتماع مع رياض الصلح، رئيس حكومة لبنان ووزير خارجيته حميد فرنجية. وسَمعت منهما أن قرار التقسيم لا يمكن أن يمرّ بموافقة عربية، ثم طلبت الانتقال إلى سورية، لكن رئيس الحكومة جميل مردم بك رفض إعطاء أعضائها سِمة الدخول، خوفاً من الشارع الغاضب في

دمشق، وقرر إرسال وزير الخارجية نعيم أنطاكي إلى بلدة صوفر اللبنانية في قضاء عاليه لمقابلة أعضاء الأونسكوب، ومعه نظيره العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي. وفي صوفر تكرر الجواب نفسه، ومفاده أنّ فكرة الدولتين مرفوضة في كلٍّ من دمشق وبغداد، وأنّ الصهاينة «سيُطرَدون، عاجلاً أو أجلاً، ولا مستقبل لهم في فلسطين». وقارن الجمالي بين الصهيونية والنازية، وقال إنّ كلتيهما تعتمد على الرعب والإرهاب، وأضاف نعيم أنطاكي: «لا ينبغي لنا أن ندفع ثمن محرقة هتلر، فنحن أبرياء منها». أمّا في الأردن، فاستقبل الملك عبد الله اللجنة في قصره في عمّان، وعبّر لها عن استعداده للقبول بمبدأ الدولتين، لكن ليس بين الفلسطينيين واليهود، بل بين اليهود والمملكة الأردنية الهاشمية، وأنْ يكون هو حاكماً عليها وعلى فلسطين، في خروجٍ واضحٍ على الإجماع العربي في مسألة التقسيم.

كانت آلاف الرسائل تصل إلى مقر الأمم المتحدة من يهود العالم، في هذه الأثناء، وخلال وجود اللجنة الدولية في الشرق الأوسط، تُناشد الأونسكوب دعم قيام الدولة العبرية، وتُذكّر بمعاناة الشعب اليهودي خلال سنوات الحرب العالمية. قُدِّر حجم الرسائل الواردة بطنّين من الورق، وُضِعت أمام اللجنة الدولية حين عادت إلى نيويورك، وفي المقابل لم يأتِ إلاّ القليل القليل من الرسائل من العالم العربي. وتحوّل بار فندق والدورف أستوريا في نيويورك إلى ورشة عملٍ مفتوحة، يأتيه في كل مساء أباطرة المال اليهودي للاجتماع مع أعضاء الكونغرس الأميركي ومندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي كان عددها لا يتجاوز ٥٧ يومها، لإقناعهم بعدالة القضية الصهيونية، وهم يسهرون ويشربون الخمر

ويتباحثون في شؤون المنطقة العربية، وغاب عن تلك الاجتماعات كل السفراء العرب والممثلين عن جالياتها في أميركا.

قرار التقسيم

رفع أعضاء لجنة الأونسكوب، في ٣١ آب ١٩٤٧، نتائج تحقيقهم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريغيف لي، ناصحين بحلّ الدولتين، على أن يكون بينهما وحدة اقتصادية. واقترحت اللجنة بوضع القدس وبيت لحم تحت وصاية دولية، وبأن تكون مساحة الدولة العربية نحو١١ ألف كيلومتر مربع، تقع على الجليل الغربي ومدينة عكا والضفة الغربية والساحل الجنوبي لفلسطين الممتد من شمال مدينة أسدود حتى رفح، ومعها جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر. وأوصت أيضاً بأن تكون الدولة اليهودية على مساحة ١٥ ألف كيلومتر مربع من أرض فلسطين ممتدة من السهل الساحلي من حيفا حتى جنوب تلّ أبيب، و تضم الجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريّا وإصبع الجليل وصحراء النقب، وأم الرشراش على ساحل خليج العقبة في البحر الأحمر التي تُعرف اليوم بإيلات. وقالت اللجنة في تقريرها، إنه يحق لكل المواطنين، في العام الأول من التقسيم ، عرباً كانوا أو يهوداً، أن يختاروا المكان الذي يريدون العيش فيه في إحدى الدولتين، وأن يدخل المشروع حيّز التنفيذ فور انتهاء الانتداب البريطاني في فترة لا تتجاوز تاريخ ١ آب ١٩٤٨.

أعطى قرار التقسيم ٥٥٪ من أرض فلسطين للدولة اليهودية، ورُفض رفضاً باتاً في سورية حتى قبل التصويت عليه في الأمم المتحدة. وحده

نائب حماه حسني البرازي، وهو رئيس وزراء أسبق في عهد الانتداب، وافق على قرار التقسيم، في خطابٍ نادرٍ ألقاه تحت قبّة البرلمان السوري. بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، تحدّث البرازي عن قراره وهو يزور الجامعة الأميركية في بيروت، قائلاً: «نصحت بالقبول... إذا لجأنا إلى العنف فلن نصل إلى نتيجة، لأن العرب بوضعهم الحاضر متأخّرون علمياً وسياسياً وعسكرياً، فإذا سلكوا طريق الحرب فسينهزمون وستتغلّب عليهم إسرائيل. لذلك أرى أن يكونوا إيجابيين، فالاتّفاق مع اليهود وإعطاؤهم هذا الشكل المحدود من الحقوق أفضل من وصول اليهود إلى الكيان الدولي». غَضب القوتلي من هذا الطرح وعاتبه قائلاً: «كيف تتكلم مثل هذا الكلام؟»، فأجابه البرازي: «ستُثبت لكم الأيام صحّة كلامي، وستُثبت أيضاً سوء سلوككم في هذه النظرية التي اتّخذتموها لأجل إرضاء عامة الشعب، إرضاء الغوغاء»[٧].

بدأت الحركة الصهيونية ترتيب الأصوات لمصلحة قرار التقسيم داخل الأمم المتحدة. علم حاييم وايزمان أنّ الهند كانت تنوي التصويت ضده، فطلب من صديقه العالم ألبيرت آينشتاين التدخل لدى رئيس الوزراء جواهر لآل نهرو، فكتب إليه رسالةً مُذكّراً بأنّ اليهود كانوا «ضحية التاريخ»، وطلب منه التفكير ملياً قبل أن يقف في وجه ملايين اليهود الناجين من محرقة النازية. ردّ نهرو على صاحب نظرية النسبية، بأنه بلا شك يحترم اليهود وسعيهم الدؤوب نحو إنشاء دولةٍ لهم في فلسطين، لكنه غير قادر على إعطاء صوت بلاده لمصلحة قرار التقسيم، أولاً لأنه غير عادل، وثانياً، كي لا يُغضب مسلمي بلاده. وكرر وايزمان الطلب، فأعرب نهرو عن انزعاجه

ويتباحثون في شؤون المنطقة العربية، وغاب عن تلك الاجتماعات كل السفراء العرب والممثلين عن جالياتها في أميركا.

قرار التقسيم

رفع أعضاء لجنة الأونسكوب، في ٣١ آب ١٩٤٧، نتائج تحقيقهم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريغيف لي، ناصحين بحلّ الدولتين، على أن يكون بينهما وحدة اقتصادية. واقترحت اللجنة بوضع القدس وبيت لحم تحت وصاية دولية، وبأن تكون مساحة الدولة العربية نحو١١ ألف كيلومتر مربع، تقع على الجليل الغربي ومدينة عكا والضفة الغربية والساحل الجنوبي لفلسطين الممتد من شمال مدينة أسدود حتى رفح، ومعها جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر. وأوصت أيضاً بأن تكون الدولة اليهودية على مساحة ١٥ ألف كيلومتر مربع من أرض فلسطين ممتدة من السهل الساحلي من حيفا حتى جنوب تلّ أبيب، و تضم الجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريّا وإصبع الجليل وصحراء النقب، وأم الرشراش على ساحل خليج العقبة في البحر الأحمر التي تُعرف اليوم بإيلات. وقالت اللجنة في تقريرها، إنه يحق لكل المواطنين، في العام الأول من التقسيم ، عرباً كانوا أو يهوداً، أن يختاروا المكان الذي يريدون العيش فيه في إحدى الدولتين، وأن يدخل المشروع حيّز التنفيذ فور انتهاء الانتداب البريطاني في فترة لا تتجاوز تاريخ ١ آب ١٩٤٨.

أعطى قرار التقسيم ٥٥٪ من أرض فلسطين للدولة اليهودية، ورُفض رفضاً باتاً في سورية حتى قبل التصويت عليه في الأمم المتحدة. وحده

نائب حماه حسني البرازي، وهو رئيس وزراء أسبق في عهد الانتداب، وافق على قرار التقسيم، في خطابٍ نادرٍ ألقاه تحت قبّة البرلمان السوري. بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، تحدّث البرازي عن قراره وهو يزور الجامعة الأميركية في بيروت، قائلاً: «نصحت بالقبول... إذا لجأنا إلى العنف فلن نصل إلى نتيجة، لأن العرب بوضعهم الحاضر متأخّرون علمياً وسياسياً وعسكرياً، فإذا سلكوا طريق الحرب فسينهزمون وستتغلّب عليهم إسرائيل. لذلك أرى أن يكونوا إيجابيين، فالاتّفاق مع اليهود وإعطاؤهم هذا الشكل المحدود من الحقوق أفضل من وصول اليهود إلى الكيان الدولي». غَضب القوتلي من هذا الطرح وعاتبه قائلاً: «كيف تتكلم مثل هذا الكلام؟»، فأجابه البرازي: «ستُثبت لكم الأيام صحّة كلامي، وستُثبت أيضاً سوء سلوككم في هذه النظرية التي اتّخذتموها لأجل إرضاء عامة الشعب، إرضاء الغوغاء»[٧].

بدأت الحركة الصهيونية ترتيب الأصوات لمصلحة قرار التقسيم داخل الأمم المتحدة. علم حاييم وايزمان أنّ الهند كانت تنوي التصويت ضده، فطلب من صديقه العالم ألبيرت آينشتاين التدخل لدى رئيس الوزراء جواهر لآل نهرو، فكتب إليه رسالةً مُذكّراً بأنّ اليهود كانوا «ضحية التاريخ»، وطلب منه التفكير ملياً قبل أن يقف في وجه ملايين اليهود الناجين من محرقة النازية. ردّ نهرو على صاحب نظرية النسبية، بأنه بلا شك يحترم اليهود وسعيهم الدؤوب نحو إنشاء دولةٍ لهم في فلسطين، لكنه غير قادر على إعطاء صوت بلاده لمصلحة قرار التقسيم، أولاً لأنه غير عادل، وثانياً، كي لا يُغضب مسلمي بلاده. وكرر وايزمان الطلب، فأعرب نهرو عن انزعاجه

من كل هذا الضغط الممارس عليه، شاكياً من أنّ الحركة الصهيونية تحاول رشوة الهند، وأن تهديدات بالقتل قد وصلت أخيراً إلى شقيقته، التي كانت ترأس وفد بلادها إلى الأمم المتحدة، في حال رفضها التصويت لمصلحة التقسيم[٨]. وقال أحد أعضاء الوفد الهندي صراحة لمندوب وايزمان: «لا فائدة من محاولاتكم لإقناعنا بأنّ لليهود قضية، فنحن نعرف ذلك جيداً. ولكن أن نقف معكم في هذا الأمر يعني الوقوف في وجه المسلمين حول العالم، ولدينا في الهند ١٣ مليون مسلم»[٩]. سمع وايزمان موقفاً مشابهاً من الصين، وأشارت حكومتها إلى وجود قرابة عشرين مليون مسلم داخل حدودها، يفرضون عليها إما رفض القرار وإمّا الامتناع عن التصويت. وعلّق الرئيس الأميركي هاري ترومان، في مذكراته، بأنه لم يرَ طوال حياته المهنية ضغطاً مورس حول العالم من أجل أيّ قضية، مثل الضغط الذي مارسته الحركة الصهيونية من أجل قرار التقسيم، وقال لأحد مساعديه: «عليك تهيئة كل الدول مسبقاً، وفي حال وقوع أي خطأ خلال التصويت فستكون عواقبه كبيرةً جداً»[١٠]. ووصفَ كميل شمعون، في إحدى برقياته اليومية إلى الرئيس القوتلي، الموقف داخل أروقة الأمم المتحدة، وقال: «إنّ الحركة الصهيونية تمارس غطرسة سوداء على الدول الأعضاء للحصول على ثلثي أصوات الهيئة العامة»[١١]. وكان من المقرر أن يجري التصويت يوم ٢٦ تشرين الثاني، لكن الحركة الصهيونية قررت تأجيل الجلسة ثلاثة أيام ليتسنى لها ضمان صوت كلٍّ من جزر الفيليبين وجزيرة هايتي وجمهورية ليبيريا.

التقطت دمشق أنفاسها وهي تنتظر نتائج التصويت يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، آملة أن تحصُل معجزة في الأمم المتحدة، لكنها طبعاً لم تحدث. فقد

صوتت الدول، بحسب الأحرف الأبجدية، وعندما حان وقت إدلاء الرئيس فارس الخوري بصوته، كانت أغلبية الأصوات قد ذهبت لمصلحة مشروع التقسيم الذي حَظي بثلاثة وثلاثين صوتاً في مقابل ثلاثة عشرَ صوتاً ضده، بما فيها المجموعة العربية والإسلامية، وامتَنعت عشر دول عن التصويت. وصف ديفيد بن غوريون القرار قائلاً إنه «بداية خلاص الأمة اليهودية»، ورفَضه شكري القوتلي بالقول: «إنّ فلسطين لن تؤخذ منا ما دُمنا أحياء». وانسحب جميع مندوبي الدول العربية، بإشارة من الرئيس الخوري، عند إعلان القرار، الذي حمَل الرقم ١٨١ وصدر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة وليس عن مجلس الأمن، وأصدروا بياناً مطوّلاً رفضوا فيه نتائج التصويت. وتكلَّم وزير خارجية السعودية الأمير فيصل بن عبد العزيز أمام وسائل الإعلام العالمية، فقال: «لقد كنا نأمل أن تحافظ الهيئة على العدل وتتمسك بالسلام والأمان، وكنا نأمل أن تكون هناك أُسس للتفاهم، غير أنّ قرار اليوم قد أزال هذا الأمل من الأذهان ومزّق ميثاق الأمم المتحدة»[١٢].

القاوقجي وجيش الإنقاذ

لم يجفّ حبر قرار التقسيم حتى اندلعت معارك عنيفة في جميع الأراضي الفلسطينية، ومعها تظاهرات في كل عاصمة عربية، احتجاجاً على نتائج قرار هيئة الأمم. أَحرقت الجماهير المصرية، في القاهرة، المركز الثقافي البريطاني في الزقازيق، ووقعت اعتداءات في اليمن على سبعين مواطناً يهودياً في عدن[١٣]. ودعت جمعية الدفاع عن فلسطين، في دمشق، إلى اجتماع جماهيري في جامع بني أُمية الكبير، حضره عشرة آلاف شخص، كانوا موزّعين داخل المسجد

في ساحة المسكية الفاصلة بينه وبين سوق الحميدية، يهتفون بصوتٍ واحدٍ ويُهللون ويُكبِّرون: «إلى الجهاد، إلى الجهاد!». وخطب الرئيس جميل مردم بك أمام الجماهير المحتشدة على مدخل السرايا الحكومية من طلاب ثانوية التجهيز ومكتب عنبر والكلية العلمية الوطنية، فقال: «أيها الشباب، أيها الطلاب، يا جنود الوطن، إنّ هذا الشعب قد عاهد الله على الجهاد في سبيل فلسطين، وإنه ماضٍ على البرِّ بعهده. لا أُريد منكم تصفيقاً، وإنما أُريد منكم عملاً. لن يُنقذ فلسطين سوى السلاح والجهاد وبذل الدماء والأرواح»[١٤]. أدى هذا الخطاب العفوي إلى انفجار بركان من المشاعر لدى الطلبة، فقام البعض بالاعتداء على كنيس في حلب، وعلى الأندية الليلية اليهودية وحوانيت اليهود في أحياء بحسيتا والجميلية، الأمر الذي أجبر وزير الداخلية محسن البرازي على السفر إلى عاصمة الشمال السوري للاطمئنان على يهود المدينة وزيادة الحراسة حول مُنشآتهم وأحيائهم السكنية. وتهجّم البعض، في دمشق، على السفارتين الأميركية والروسية، وأضرموا النار في ثلاث من سياراتهما، ورموا نوافذهما بالحجارة[١٥]. وهاجم المتظاهرون بنك زلخا في دمشق القديمة، ومزّقوا أثاثه وحاولوا إشعال النار فيه. غضب رئيس الجمهورية من هذا التصرف، وألقى خطاباً في مساء اليوم ذاته، جاء فيه: «الصهيونية هي الهدف وهي التي نحارب ونكافح، والصهيونية ليس لها في بلادنا مفوّضيات ولا قُنصليات لنهاجمها ونرميها بالحجارة وننتقم منها»[١٦].

أصدر رئيس الوزراء جميل مردم بك بعد ذلك قرار يمنع أي مواطن يهودي من بيع أملاكه داخل سورية، وفرض على كافة اليهود السوريين الحصول على إذن سفر لمغادرة البلاد لأي سببٍ كان وحدّد لهم فترة زمنية يمنع

تجاوزها في الخارج إلا لأسباب صحية فقط. كان عدد يهود سورية حتى ذلك التاريخ لا يزال جيداً نسبياً، يقدّر بنحو ١١ ألفاً في دمشق، و١٧ ألفاً في حلب، و١٥٠٠ في القامشلي. ومع ذلك، كانت تحدث مناوشات دائمة بين الطرفين سببها السياسة في معظم الأحيان أدت إلى مقتل أحد مدراء مدرسة الأليانس طعناً في إحدى أزقة دمشق[١٧]. عَقدت الحكومة السورية اجتماعاً مفتوحاً للوقوف على الأحداث الأخيرة، وقررت تشكيل جيش من المتطوعين العرب لمحاربة العصابات اليهودية المسلَّحة، آملة أن يكون كافياً لتعطيل المشروع الصهيوني أو إنهائه كلياً. ولو تطور الموقف وأُجبر الجيش السوري النظامي على دخول الميدان، أملت دمشق أن يؤدي هذا الجيش الرديف دور العازل بين جيشها والقوات الصهيونية. وفي حال قضائه عليهم سيُجير النصر إلى الدولة السورية لكونها صاحبة المبادرة، وفي حال هزيمته، تتقاسم سورية الفشل مع شركائها من الدول العربية. اقترح الملك عبد العزيز تسمية الجيش الجديد «جيش نصرة الإسلام»، لكن الملك فاروق عارضه قائلاً: «المتطوعون سيكونون مسيحيين ودروزاً، لا مسلمين فقط»، مُقترحاً اسماً أكثر حياداً، هو «جيش تحرير فلسطين». وفصل الرئيس السوري الخلاف وسمّاه «جيش الإنقاذ»، وصار يُعرف منذ ذلك التاريخ بهذا الاسم[١٨]. وافقت جامعة الدول العربية على الفكرة، وعَرضت دمشق تقديم كل التسهيلات التقنية والعسكرية إليه، مع ترشيح ضابط متقاعد يدعى فوزي القاوقجي ليكون قائداً له.

ولِد القاوقجي في طرابلس والتحق بالجيش العثماني أيام الحرب العالمية الأولى، ثم شــكَّل كتيبة صغيرة لحماية قصر الملك فيصل خلال الاستعداد

لمعركة ميسلون. انتسب إلى جيش الشرق الفرنسي، بعد احتلال دمشق عام ١٩٢٠، ولكنه سُرعان ما انشقَّ عنه وحمل السلاح مع الثوار في مدينة حماه خلال أحداث عام ١٩٢٥، فحَكمت عليه فرنسا بالإعدام وبقي طريداً وخارجاً على القانون طوال فترة حُكمها حتى عام ١٩٤٦. انتقل إلى فلسطين عام ١٩٣٦ لمشاركة الحاج أمين الحسيني في ثورته المسلحة ضد الإنكليز، ثم هرب إلى ألمانيا مع بداية الحرب العالمية الثانية، وتزوّج سيدة ألمانية وصار من أشد المتحمسين لهتلر. اعتقله الجيشُ السوفياتي عند سقوط برلين في أيدي الحلفاء، وظنَّه الروس ألمانياً بسبب شعره الأحمر وعينيه الزرقاوين، ووضعوه في السجن حتى شباط ١٩٤٧.

لم يُفاجأ أحد باختيار القاوقجي لقيادة المتطوعين في فلسطين. وفي أول لقاء مع رجاله في معسكر قطنا القريب من دمشق، خاطبهم قائلاً: «ها أنا عُدت!»[١٩] وأضاف: إنني أعرف الكثير منكم، وإن كانت ملامحكم قد غيّرتها السنون والويلات، ولكنني على أتم اليقين بأنّ شيئاً واحداً لم يتغير ولن يتغير، هو العزم الأكيد على الاحتفاظ بعروبة فلسطين وتحريرها من الصهيونية»[٢٠]. تحدَّث قائد «جيش الإنقاذ» عن خطته العسكرية، عند لقائه صحافياً أميركياً من مجلة «تايم» ناشراً الرعب في أرجاء أوروبا وأميركا: «سوف نقتلهم جميعاً، وسوف نُحطّم كل من يقف في وجهنا، سواء كان أميركياً أو بريطانياً أو يهودياً»[٢١].

اختلفت الأرقام بشأن عدد مقاتلي جيش القاوقجي، ما بين سبعة الآف إلى عشرة آلاف مجاهد، لكن الرقم الرسمي المسجل في وثائق جامعة الدول

العربية لم يكن يتعدى ٣٨٣٠ مجاهداً، من جميع الأعراق والأجناس، من سوريين وفلسطينيين وعراقيين ومصريين ولبنانيين وشركس وكرد، ومعهم بعض اليوغوسلاف والألمان النازيين والأتراك[٢٢]. تقدَّم أكثر من ثلاثين نائباً من البرلمان السوري للقتال مع «جيش الإنقاذ»، عند فتح باب التطوع، لكن في يوم الالتحاق بمعسكراتهم لم يأتِ إلا ثلاثة فقط، هم نائب الرقة الطبيب والروائي عبد السلام العُجيلي، ونائب حماه أكرم الحوراني، ونائب إدلب غالب العياشي. دخلوا في فوج اليرموك الأول بقيادة القاوقجي نفسه، وكان يضمّ شخصيات سورية اشتهرت بعد سنوات في المجال السياسي والعسكري، مثل رئيس المكتب الثاني في الخمسينيات عبد الحميد السراج، وخليل الكلّاس، أحد مؤسسي حزب البعث، والنقيب أديب الشيشكلي، صانع الانقلابين الثالث والرابع، والذي أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٣. استُدعي العجيلي والحوراني إلى القصر الجمهوري، قبل الذهاب إلى أرض المعركة، وقدَّم إليهما الرئيس القوتلي مبلغاً من المال مقداره ثلاثة آلاف دينار للشخص الواحد، في مساعدة شخصية منه، وخاطبهما قائلاً: «فلسطين أمانة في عنقيكما يا ولداي. اذهبوا، فإن الله معكما»[٢٣]. ثم جمع لجنة التبرعات، المؤلفة من مصطفى برمدا من حلب، ونوري الفتيح من دير الزور، وشفيق دياب ومنير المالكي من دمشق، والصناعي الكبير عبد الهادي الرباط، والشيخ مصطفى السباعي، مؤسس حركة الإخوان المسلمين في سورية، وأعطاهم الرئيس حوالة مالية بقيمة سبعين ألف ليرة سورية، وصلت باسمه من الجالية العربية في بومباي، طالباً توزيعها على اللاجئين الفلسطينيين القادمين إلى سورية، والذين تجاوز عددهم الثلاثين ألفاً في نهاية

عام ١٩٤٨ [٢٤]. وكان القوتلي منذ وصوله إلى سُدة الحكم قبل خمس سنوات، لا يتقاضى راتباً من الدولة السورية، بل يدفع دوماً من جيبه، وتصل تبرّعاته تارةً إلى فقراء مكّة والمدينة، وتارةً إلى مدرسة في الإسكندرية، أو دار للأيتام في بيروت أو حلب أو الحسكة. وتبرع، خلال حرب فلسطين، بكثيرٍ من المال للمقاومة الفلسطينية، وطَلب من رجال الدولة أن يفعلوا الشيء نفسه، فقدَّم فارس الخوري راتب تسعة أشهر إلى لجنة الدفاع عن فلسطين، وتلاه كل من جميل مردم بك ولطفي الحفار وفخري البارودي والرئيس هاشم الأتاسي.

قدَّمت الحكومة السورية مكتباً إدارياً إلى «جيش الإنقاذ» مواجهاً لمكتب وزير الدفاع أحمد الشرباتي في الطابق الثاني من السرايا الكبيرة، ومعه معسكر تدريب في قطنا فيه أربع دبابات وأربعة مدافع من عتاد الجيش السوري. سدّدت سورية ولبنان ٢٠٪ من تكاليف جيش القاوقجي، وتقاسمت بقية الدول ما بقي من نفقات، العراق (١٥٪)، السعودية (٢٠٪) ومصر (٤٥٪). بدأت المعارك في الشهر الأخير من عام ١٩٤٧ وكانت معظمها سريعة وصغيرة، أقرب إلى حرب استنزاف من دون خطوط قتال واضحة أو جيوش نظامية تتقدم ذهاباً وإياباً. ولم تُحرّر أي بلدة أو قرية أو مدينة، في الأسابيع الأولى حتى آذار ١٩٤٨، ثم بدأت المساعدات العالمية تصل إلى الميليشيات الصهيونية، وتَسارع بعدها انهيار جيش القاوقجي. تعددت الأسباب، ولعل أبرزها أنّ عدداً كبيراً من رجال القاوقجي كانوا من غير الفلسطينيين، لا يعرفون الجغرافيا جيداً ويقاتلون بأسلحة قديمة من مخلّفات الحربين العالميتين، فتغلّبت عليهم

بسهولة عصابات الهاغاناه والأرغون والشتيرن. وكان لمجزرة دير ياسين غرب القدس في ربيع ١٩٤٨ دورٌ مفصلي في القضاء على معنويات المقاتلين وترويع الأهالي، إذ قُتل في هذه المجزرة الرهيبة ٢٤٥ مدنياً أعزل، ونُقل بعض الأسرى إلى القدس القديمة لعرضهم أمام الناس قبل إعدامهم بالرصاص. وعند وصول العصابات الصهيونية إلى مدن رئيسية، مثل يافا وحيفا والقدس، كانت معظم العائلات العربية قد غادرت بسبب نجاح الحملة الإعلامية المرافقة لمجزرة دير ياسين: «اخرجوا وإلا فسندخل ونذبحكم جميعاً». وأخيراً، كان للجسر الجوي الذي مدَّت به الدول الأوروبية عصابات الصهاينة دور رئيس في حسم المعارك، بعد تزويدها بمئات البنادق والرشاشات الحديثة.

بدء الحرب النظامية

أعلن ديفيد بن غوريون ولادة دولة إسرائيل، عند الساعة الرابعة من عصر يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، واعترف بها على الفور كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في اليوم نفسه دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين، عبر كل حدودها، ووعد معظم الضباط العرب بأنها ستكون حرباً مضمونة النتائج تنتهي مع حلول عيد الميلاد[٢٥]. وحتى كثيرون من الخبراء العسكريين في الغرب، مثل الماريشال بيرنارد مونتغومري، الضابط البريطاني الذي انتصر على الألمان في معركة العلمين في مصر أيام الحرب، توقعوا ألّا تعيش دولة إسرائيل «أكثر من ثلاثة أسابيع فقط»[٢٦]. فَرض البرلمان السوري القوانين العرفية على البلاد، وأمرَ بتخصيص عشرة ملايين ليرة سورية للمجهود

الحربي، وخمسة ملايين لدعم عائلات الشهداء والجرحى. طبعاً، صدر قرار كان متوقعاً، ألغى مقعد يهود سورية في البرلمان السوري، ومنعهم منذ ذلك التاريخ من الالتحاق بالجيش والأمن والقوات المسلحة، وأُنشئ قسم خاص لمتابعة أمورهم في المكتب الثاني، يدعى «القسم الموسوي». كانت تصريحات القادة العرب رنّانة، وفيها الكثير من الأمل المزيّف، ولعل أشهرها تعليق عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية: «لا يهمُّنا عددهم، سوف نُلقيهم جميعاً في البحر!»[٢٧].

اتُّخذ قرار الحرب بعد نقاش دام عشر ساعات متواصلة في القاهرة، بحضور الضباط والملوك والرؤساء العرب. حاول بعض الزعماء تأجيل التدخل العسكري، مُدركين أنّ حرب فلسطين ستكون خطراً جدياً عليهم، وأنها قد تُطيح، عروشهم وجيوشهم إذا ما خسروا المعركة. وأدرك معظم القادة، في سرائرهم، أنّ احتمال النصر كان صعباً للغاية بسبب تفوُّق الصهاينة العسكري والدعم المطلق المقدم إليهم من قِبل الإنكليز والأميركيين. وحده الرئيس القوتلي كان مُصمِّماً على القتال من مُنطلق أخلاقي وتاريخي وديني، وكان على يقين كامل بأنه لو نجح المشروع الصهيوني في فلسطين، فلن تسْلَم منه أيّ دولة عربية في المستقبل، وسيمتد ليطال ويدمر سورية ولبنان والأردن ومصر، مُذكِّراً الجميع بأنّ العقيدة الصهيونية لا تنتهي عند حدود فلسطين، وتتضمن قيام دولة عبرية «من الفرات إلى النيل». أصرّ القوتلي على دخول الحرب إلى جانب الجيش المصري، بالرَّغم من تخوف الملك فاروق. كما أصرَّ كبار ضباط الجيش المصري على أنهم قادرون على تحرير فلسطين كاملةً خلال مدّة لا

تتجاوز خمسة عشر يوماً، وقال رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا: «لا داعي للخوف، لن يكون هناك الكثير من القتال، فسوف تتدخل الولايات المتحدة لوقف الحرب»[٢٨].

كانت جميع الدول العربية خارجةٌ حديثاً من الحكم الأجنبي، باستثناء جيش الأردن وضبّاطه الذين حاربوا في الثورة العربية مع الملك عبد الله، ولم تَدخل حرباً نظامية مع أحد، ولا خبرة لدى الصف الأول من عسكرييها في الحروب والمعارك النظامية[٢٩]. وكان بعض من الزعماء يتوقع هزيمة عسكرية، مثل ولي عهد الأردن الأمير طلال بن عبد الله والملك السعودي، الذي حاول إقناع البريطانيين بتأجيل خروجهم من فلسطين لتجنُّب مواجهة مباشرة بين العرب والصهاينة[٣٠]. علّق الجنرال البريطاني غلوب باشا، قائد الجيش الأردني ورفيق الملك عبد الله منذ أيام ثورة والده، قائلاً: «كل الأمور هي في أيدي الساسة ولا علاقة للعسكر بها، يقودهم الشارع والغوغاء. جميع الإنذارات أُهملت، وكل المشككين في النصر وصفوا بالخونة»[٣١].

في دمشق، لم يكن رئيس الجمهورية، ولا رئيس وزرائه، ولا حتى وزير الدفاع، المهندس المتخرج في جامعة MIT الأميركية العريقة، يملكون أي خبرة عسكرية، ولم يكن أي منهم قد حمل سلاحاً في حياته، ما جعلهم جميعاً مرهونين وأسرى لمشورة الضباط والعسكر. ولم يكن أحمد الشرباتي يثق بعدد منهم، وعلى رأسهم قائد الجيش حسني الزعيم، وقائد الجبهة السورية الفلسطينية عبد الوهاب الحكيم، فنصح رئيس الجمهورية بإعفاء هؤلاء

من مناصبهم، لكن القوتلي رفض، قائلاً إنّ من غير المستحسن «تغيير الخيول في منتصف المعركة». صارت التظاهرات جزءاً من الحياة اليومية في سورية، تضغط ليلاً ونهاراً على الرئيس لفتح الحدود وإعلانِ الجهاد والنفير العام. دمَّرت تلك التظاهرات عدة بعثات أجنبية، وأَحرقت صالة شركة جنرال موتورز الأميركية القريبة من مبنى البرلمان في شارع العابد. وقال القوتلي، في احد خطاباته أمام طلاب المدارس والجامعات، إنّ هزيمة الصليبيين أخذت وقتاً طويلاً، لكن النتيجة كانت النصر، «وليس عندي أي شك في أن التاريخ سيُعيد نفسه وأنّ النصر سوف يكون حليفنا في فلسطين». أمرت الحكومة السورية بتخزين المؤن وتقنين الكهرباء والوقود وحماية المباني الرسمية والمنشآت العامة من أي اعتداء صهيوني بعد حدوث هجوم مروّع في مدينة يافا دَمّر مقر اللجنة القومية العربية ومصرف باركليز المجاور ومبنى قيادة الشرطة، وأدى إلى مقتل ٢٤ مواطناً فلسطينياً. تلاه تفجير في القدس حَطَّم فندق سميراميس بقنبلة محشوة شظايا أُلقيت عند باب الجليل، وأودت بحياة العشرات من المواطنين العزّل.

تزوير العملة الورقية وتلويث المياه والتجسس

نشطت الحركة الصهيونية، في الأشهر الفاصلة بين معارك «جيش الإنقاذ» وبدء الحرب النظامية، وقامت بعدة عمليات جاسوسية وتخريبية داخل جميع الدول المشاركة في القتال. أول تلك العمليات كان تلويث مياه الشرب في سورية ومصر، ما أدى إلى انتشار كبير لوباء الكوليرا. ونظراً إلى قُرب سهل حوران من الحدود الفلسطينية، أصبحت قُراه وبلداته مرتعاً لعملاء

الوكالة اليهودية، وشهدت اكتشاف أولى إصابات الكوليرا في سورية. اعتَقلت السلطات السورية رجلاً مجهول الهوية يرمي قارورة سامّة في مياه القنيطرة، وتبيّن، خلال التحقيق معه في دمشق، أنه يعمل لمصلحة حاييم وايزمان، وعُثر على عميل آخر دخل الأراضي السورية من فلسطين متنكراً بزي المجاهدين العرب، والتحق بمعسكرات التدريب في قطنا، مُدَّعياً أنه من المجاهدين العرب. واعترف لاحقاً بأنه دخل لتنفيذ عمليات تخريبية، ومعه أربعة عملاء آخرين، اعتُقل واحد منهم وهو يحوم حول خزان ماء في درعا البلد، بهدف رمي الجرذان والفئران في داخله، وقُبض على الثاني في قرية أنخل في ريف درعا. وفي لبنان ألقت السلطات القبض على شبكة تجسس تابعة للوكالة اليهودية في قرية ضهور الشوير في جبل لبنان، وطالب أهالي صيدا بطرد يهود مدينتهم، كما فعلت إدارة الجامعة الأميركية في بيروت، التي رحّلت ١١ طالباً يهودياً خلال الأحداث. وعُثر، أخيراً على شبكة تزوير عملة ورقية من فئة ١٠٠ ليرة سورية، كان أعضاؤها يطبعونها في فلسطين ويُدخلونها الأراضي السورية لضرب الاقتصاد الوطني.

أشهر الاختراقات في تلك المرحلة كانت قضية الضابط فؤاد مردم بك، الذي كلفته الحكومة السورية، نقل شحنة أسلحة من تشيكوسلوفاكيا إلى دمشق عبر ميناء بيروت، مؤلفة من ثمانية آلاف بندقية و٢٠٠ رشاش وستة ملايين طلقة. حاول موشي شاريت تعطيل الصفقة بين وزارة الدفاع السورية والحكومة التشيكية، ولكن من دون جدوى. انطلقت سفينة إيطالية محمّلة بالسلاح في آذار ١٩٤٨، لكن محركها تعرّض لخللٍ فنيٍ يُعتقد أنه مقصود، فغرِقت في ميناء بيرى الإيطالي يوم ١٠ نيسان. حاول فؤاد مردم بك إنقاذ

ما يمكن إنقاذُه من قعر البحر، مُستخدماً الضفادع البشرية الإيطالية المأجورة، ويوم ١٩ نيسان حمَل ما بقي من السلاح على متن سفينة إيطالية أُخرى، بالرغم من تعليمات صارمة من دمشق طلبت منه نقل السلاح على متن سفينة «الخديوي إسماعيل» المصرية والموثوق بطاقمها من قبل السلطات السورية. ويبدو أن الضابط السوري كان متأثراً بفتاة يهودية تعمل لمصلحة المخابرات الصهيونية، بأمر من عايدة سيريني، زوجة القائد الصهيوني إنزو سيريني الذي اعتُقل وقُتل في سجون موسوليني أيام الحرب، فلم يستجب لطلب دمشق. وخلال إبحارها، تقدم زورق بحري على متنه شخصان زعما أنهما مرسلان من قبل الحكومة المصرية لمرافقة السلاح، تبين لاحقاً أنهما بن غوريون نفسه وزميله أوفيد سادي[٣٢]. صعدا على متن السفينة، ثم شهرا سلاحاً في وجوه السوريين وطاقم البحارة الإيطاليين، وبدلاً من تفريغ شحنة الأسلحة في بيروت، ذهبت مباشرة إلى حيفا ثم إلى القدس، ووُزِّعَت على الميليشيات الصهيونية هناك[٣٣]. اعتُقل فؤاد مردم بك، الذي لم يرافق السفينة المحملة بالسلاح، فور وصوله إلى دمشق، ومثل أمام المحكمة العسكرية التي كانت برئاسة العميد فوزي سلو، الضابط المسؤول عن شراء السلاح من تشيكوسلوفاكيا. حُكم عليه بالإعدام وأحيل ملفه على الغرفة الجزائية في محكمة التمييز، وكان رئيسها القاضي فائق المدرس الذي نَقَضَ القرار وحَكَمَ ببراءة فؤاد مردم بك. وقد تدخل حسني الزعيم شخصياً من أجل الضغط على المحكمة، التي أصدرت قرارها بمعزل عن الضغوط، ثمّ أُعيدت الأوراق بعد النقض إلى محكمة شُكلت من أجل هذه القضية برئاسة القاضي زهدي الإمام

الذي أكد قرار محكمة التمييز وحكم ببراءة فؤاد مردم بك، فأُطلق سراحه وعاش سنوات طويلة وهو حرٌ طليقٌ، وغير مُدان[٣٤].

النكبة

وضع الضابط الأردني الشاب وصفي التل الخطة العسكرية الأولى لحرب عام ١٩٤٨ في القاهرة، والذي شاءت الأقدار أن يُقتل فيها بعد ثلاث وعشرين سنة على يد «منظمة أيلول الأسود»، بعد معارك الملك حسين بن طلال، حفيد الملك عبد الله، ضد منظمة التحرير الفلسطينية في أحداث أيلول عام ١٩٧٠. كان التل من أشد المتحمسين للقضية الفلسطينية في شبابه، ووضع خُطة لا تهدف إلى تحرير كامل أرض فلسطين، بل إلى استعادة ٢٥٠ نقطة جغرافية من الصهاينة خلال ١١ يوماً. قضت خطة وصفي التل بأنْ يدخل الجيش اللبناني من رأس الناقورة في جنوب لبنان في اتجاه عكا شمالي فلسطين، بينما يُهاجم الجيش السوري من بنت جبيل جنوباً وغرباً في اتجاه وادي اليرموك عبر سمخ على أقصى الشاطئ الجنوبي لبحيرة طبريّا، ثم يتجه إلى مدينة عفولة في منتصف الطريق بين جنين والناصرة. في هذه الأثناء، يتقدم الجيش العراقي لقطع نهر الأردن من بيسان شمالاً في اتجاه عفولة لملاقاة الجيش السوري، ويزحف الجيش الأردني إلى جنين، ثم حيفا واللد والرملة. أما أكبر الجيوش العربية، وهو الجيش المصري، فكان عليه التوجه من رفح إلى يافا. وافقت هيئة الأركان العربية المشتركة على خطة التل يوم ١٢ أيار، قبل ثلاثة أيام من إعلان الدولة العبرية، وجندت عشرين ألف مقاتل للقيام بالمهمات المطلوبة على كل الجبهات. قدمت مصر ٥٥٠٠ عسكري، بمن فيهم

فرقة مؤلفة من نحو ألف متطوع، معظمهم من الإخوان المسلمين، بينهم شاب فلسطيني من قطاع غزة يدعى ياسر عرفات. جاء الجيش الأردني في المرتبة الثانية من حيث الحجم، بعدد قوات ٤٥٠٠ عسكري، مع أنه كان الأقوى بين الجيوش العربية وأفضله عتاداً وتدريباً. وضمّت القوات العربية ثلاثة آلاف جندي من كل من الجيشين السوري والعراقي، وألفي شخص من الجيش اللبناني، معهم متطوعون آخرون من اليمن والسودان والسعودية والمغرب. ووصل مجموع عتاد الجيوش العربية المشتركة إلى ٧٥ طائرة حربية، وأربعين دبابة، و٣٠٠ مدرعة، و١٤٠ مدفعاً، و٢٢٠ مضاداً. في المقابل، كانت القوات الصهيونية تضُم ٦٥ ألف مقاتل في تموز ١٩٤٨، ووصل عددهم إلى ١٠٨ آلاف مع بداية عام ١٩٤٩.

لم يعرف القادة العرب يومها أنّ الملك عبد الله كان ينوي تعديل الخطة العسكرية في اللحظة الأخيرة، كي يُغير نقطة دخول الجيش السوري بعدما أجرى عدة لقاءات سرّية مع الصهاينة في الأسابيع القليلة التي سبقت الحرب. ولم تتوقف مفوضات العاهل الأردني مع الحركة الصهيونية منذ مطلع العشرينيات، تحضيراً لهذا اليوم. منذ البدء، كان مطلب الملك عبد الله نفسه، وطناً عربياً حراً وموحّداً تحت عرشه الهاشمي، يجمع بين سورية والأردن وفلسطين، تكون عاصمته إما دمشق وإما القدس. في المراسلات الصهيونية الداخلية، كانوا ينادونه باسم حركي حفاظاً على سمعة الملك، وهو «ماير». التقى عبد الله، في صيف عام ١٩٤٦، الصحافي اليهودي الدمشقي إلياهو ساسون. واجتمع سراً، قبل أسبوعين من صدور قرار التقسيم، مع غولدا مائير، رئيسة القسم السياسي في الوكالة الصهيونية،

والتي أصبحت رئيسة للحكومة الإسرائيلية خلال حرب عام ١٩٧٣ [٣٥].
حاول الملك ضمان عدم اشتباك قواته مع الميليشيات الصهيونية، واعداً بعدم دخول جيشه أي منطقة مخصصة لليهود في مخطط التقسيم، وكان يرغب في ضم نابلس والخليل وجزء كبير من صحراء النقب إلى دولته. واجتمع مجدداً في ١٠و١١ أيار مع غولدا مائير التي جاءت إلى الأردن متنكرةً في زي امرأة عربية، وقال لها إنه يُفضّل أن يرى فلسطين، إمّا تحت حكمه المباشر وإمّا تحت حكم اليهود، بدلاً من وقوعها تحت سُلطة عدوه اللدود المفتي الحاج محمد أمين الحسيني[٣٦]. وقال عبد الله في حديثه مع غلوب باشا إن «اليهود أقوياء ولا يجب دخول حرب معهم»[٣٧].

لن ندخل في تفاصيل حرب ١٩٤٨، فهي معروفة من الجميع، وقد أُشبعت دراسةً وتحليلاً خلال العقود الماضية. وبالرغم من احتفاظ الجيش المصري بقطاع غزة، فإنه هُزم وحوصر في الفالوجة، الأمر الذي أدى إلى وقوع انقلاب عسكري على الملك فاروق، سُمي ثورة «الضباط الأحرار» عام ١٩٥٢، أطاحت حكمه وحكم أسرته، وأدت إلى سنوات طويلة من حكم العسكر، لم تنتهِ إلا فترة قصيرة في أعقاب ثورة يناير عام ٢٠١١.
وعلى الجبهة اللبنانية، توغّل الجيش الصهيوني، الذي أَطلق على نفسه اسم «قوات الدفاع الإسرائيلية»، واحتلّ أربع عشرة قرية، وصرّح بأن في إمكانه الوصول إلى العاصمة بيروت خلال ١٢ ساعة، لكنه توقف بأمر من رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون. انتهت الحرب، والجيش السوري يسيطر على مضيق جغرافي على طول الحدود وعلى ثلاثة جيوب في المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى، تحولت بعد توقيع الهدنة عام ١٩٤٩ إلى مناطق

منزوعة السلاح. خسِر الجيش السوري ما لا يقلّ عن ألف شهيد، ودمَّرت إسرائيل أكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية، وهجّرت آلاف الفلسطينيين إلى سورية ولبنان والأردن. وأَطلق الدكتور قسطنطين زريق، رئيس جامعة دمشق يومها، على تلك الحرب اسم «النكبة»، وصارت تُعرف بذلك الاسم في عالمنا العربي من حينها.

هوامش

١ الإنشاء (١٩ نيسان ١٩٤٦).

٢ الأرشيف الوطني الأميركي، مراسلات الوفد السوري، «سري وخاص» رقم الملف 3339-Tr29.9، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٤٧.

٣ المصدر نفسه.

٤ المصدر نفسه.

٥ لقاء المؤلف مع الصحافي نذير فنصة، مدير مكتب الزعيم حسني الزعيم (باريس، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣).

٦ الأيام (٣٠ تموز ١٩٤٧)

٧ مذكرات الرئيس حسني البرازي، مركز التاريخ الشفهي في الجامعة الأميركية في بيروت - ١٩٦٩.

٨ هبة الله، نجم: العلاقات الهندية مع غرب آسيا: عصر نهرو، ص ١٥٨.

٩ موريس، ١٩٤٨، ص ٥٦.

١٠ ترومان، هنري: مذكرات، ص ١٥٨

١١ الأرشيف الوطني الأميركي، مراسلات الوفد السوري، «سري وخاص» رقم الملف 3339-Tr29 , ٩٠٢٢، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧.

١٢ بابيل: صحافة وسياسة في سورية، ص ٣٣١.

١٣ الأيام (٣ كانون الأول ١٩٤٧).

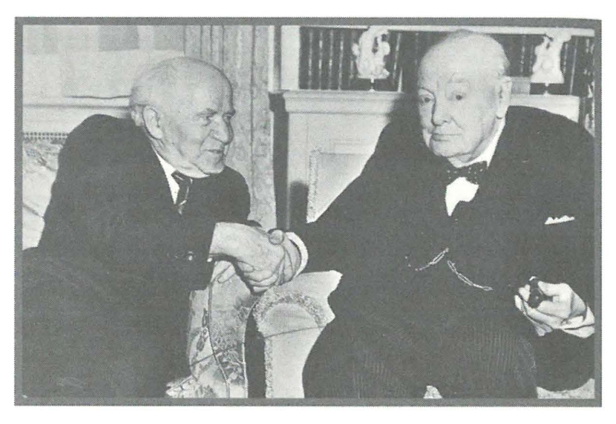
١٤ بابيل: صحافة وسياسة في سورية، ص ٣٣٣.

١٥ الإنشاء (٢ كانون الأول ١٩٤٧).

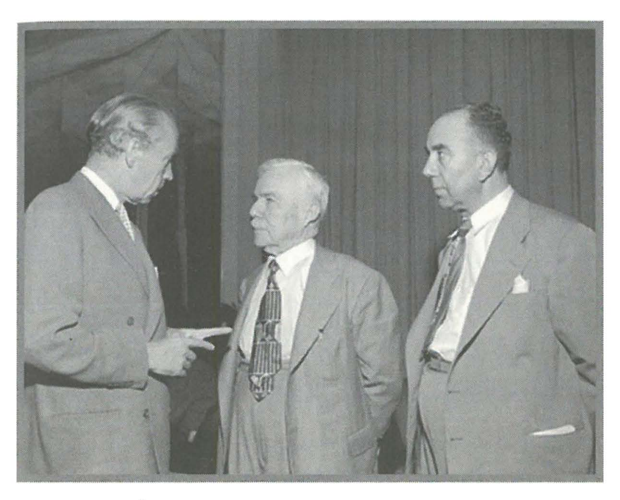
١٦ بابيل: صحافة وسياسة في سورية، ص ٣٣٤.

١٧ فريدمان، سول: بلا مستقبل، ص ٢٨.

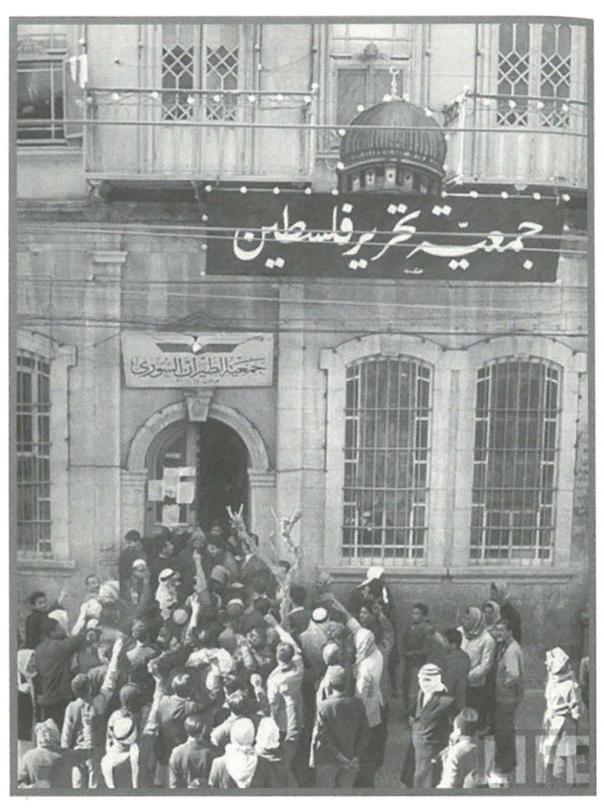
١٨ لقاء المؤلف مع النائب والوزير الدكتور عبد السلام العجيلي، أحد مقاتلي «جيش الإنقاذ» (بيروت ١١ أيار ١٩٩٨).
١٩ مجلة تايم (١٩ نيسان ١٩٤٨)
٢٠ بابيل: صحافة وسياسة في سورية، ص ٣٥٧
٢١ المصدر نفسه.
٢٢ موريس: ١٩٤٨، ص ٨٥
٢٣ لقاء المؤلف مع النائب والوزير الدكتور عبد السلام العجيلي، أحد مقاتلي «جيش الإنقاذ» (بيروت ١١ أيار ١٩٩٨).
٢٤ بابيل،:صحافة وسياسة في سورية، ص ٣٤٨.
٢٥ لقاء المؤلف مع النائب والوزير الدكتور عبد السلام العجيلي، أحد مقاتلي «جيش الإنقاذ» (بيروت ١١ أيار ١٩٩٨).
٢٦ بلاك، أيان و موريس، بيني: حروب إسرائيل السرية، ص ٣٩.
٢٧ شلايم: صدام عبر الأردن، ص ٢٢٧-٢٢٨
٢٨ موريس: ١٩٤٨، ص ١٨٥.
٢٩ بارسون، ليلى: القائد، ص ١٩٨.
٣٠ بابي، أيان: صناعة الصراع العربي الإسرائيلي، ص ١١٢.
٣١ غلوب، جون باغوت: جندي مع العرب، ص ٩٣.
٣٢ بلاك وموريس: حروب إسرائيل السرية، ص ٦٧.
٣٣ الخير، هاني: أديب الشيشكلي: البداية والنهاية، ص ٣١-٣٤.
٣٤ لقاء المؤلف مع الأستاذ المحامي أحمد وليد منصور (دمشق، ٣ حزيران ٢٠١٧)
٣٥ الأرشيف الوطني البريطاني، كيركبرايد إلى توناس ويكلي في لندن (٢٩ آب ١٩٤٦).
٣٦ موريس: ١٩٤٨، ص ١٩٣.
٣٧ غلوب: جندي مع العرب، ص ١٥٢.



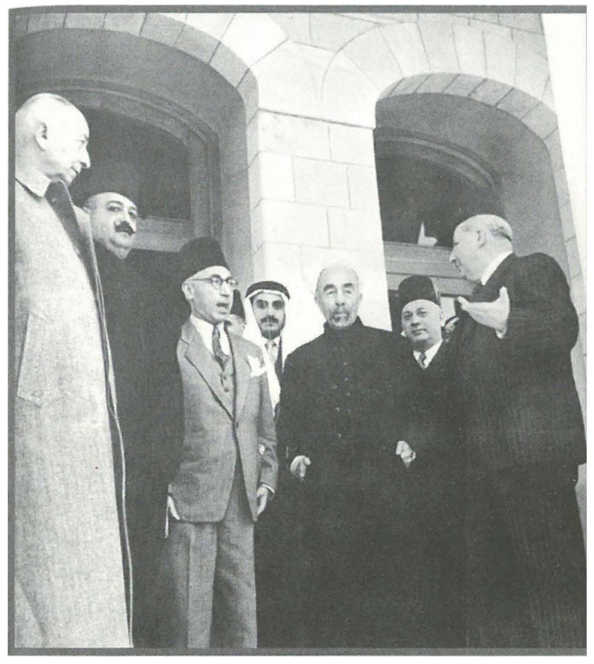
ديفيد بن غوريون وونستون تشرشل



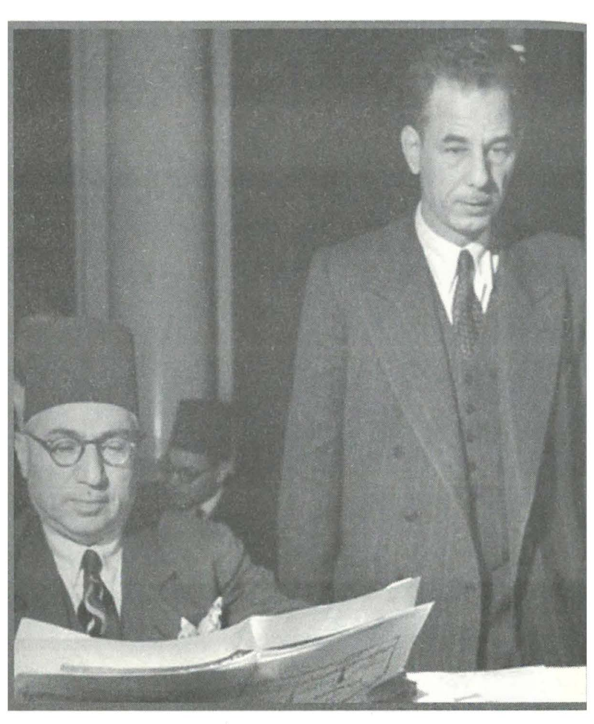
الرئيس فارس الخوري وشقيقه السفير فائز الخوري في الأمم المتحدة مع الوسيط الدولي فولك بيرنادوت، الذي اغتالته العصابات الصهيونية في فلسطين بعد أربعة أشهر من اندلاع الحرب عام ١٩٤٨



حشود الأهالي في دمشق أمام مكتب الالتحاق بجيش الإنقاذ في فلسطين عام ١٩٤٧



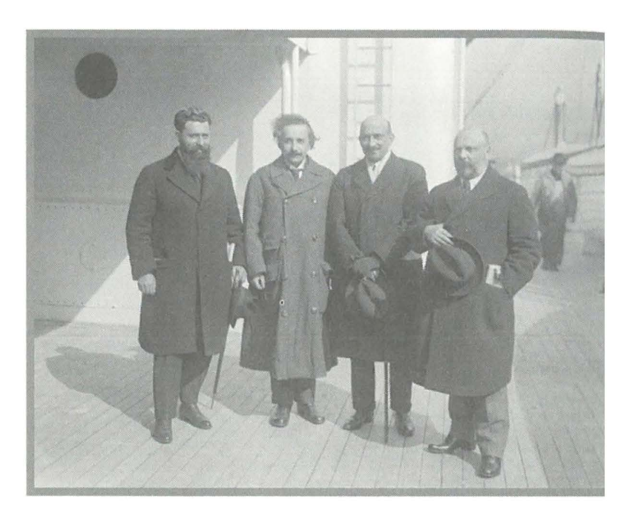
جميل مردم بك وملك الأردن عبد الله بن الحسين عام ١٩٤٨ . من اليمين:
رئيس وزراء لبنان رياض الصلح، الملك عبد الله، الرئيس مردم بك
ووزير الدفاع اللبناني الأمير مجيد أرسلان



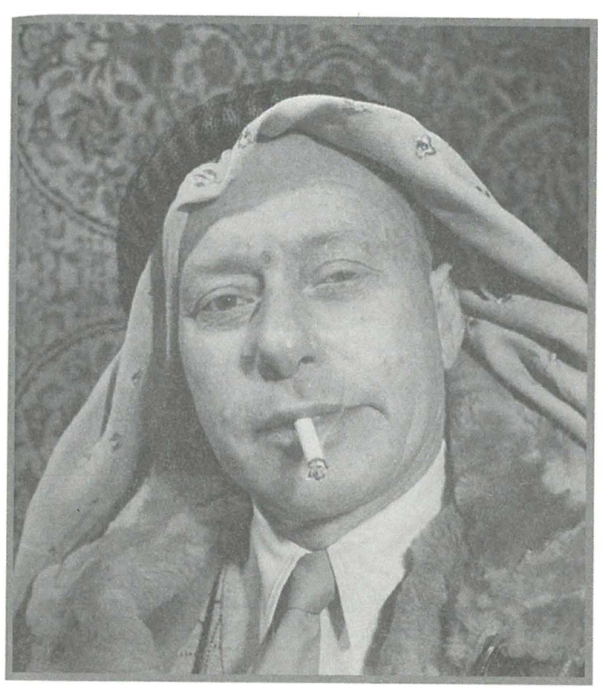
الرئيس مردم بك وعبد الرحمن عزام باشا الأمين العام المؤسس لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٨



رؤساء حكومات مصر وسورية ولبنان محمود فهمي النقراشي باشا وجميل مردم بك ورياض الصلح عام ١٩٤٨



زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان والعالم ألبيرت آينشتاين
عام ١٩٤٨



قائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي



ديفيد بن غوريون يوم إعلان قيام دولة إسرائيل في أيار ١٩٤٨



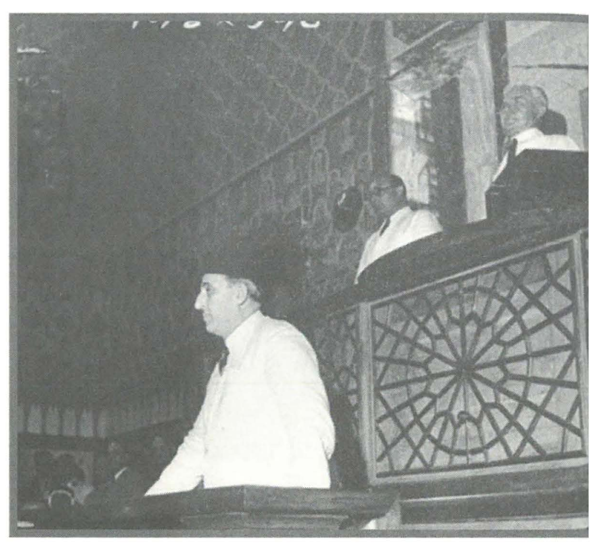
رجال الدولة السورية خلال حرب فلسطين. من اليمين: الأمير عادل أرسلان، الرئيس شكري القوتلي، الرئيس جميل مردم لك، وزير العدل سعيد الغزي، وزير الدفاع أحمد الشرباتي



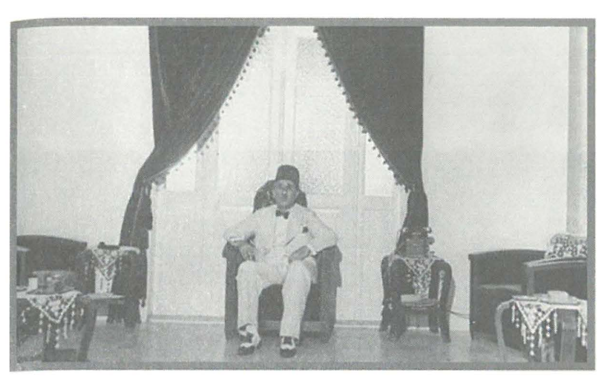
الرئيس شكري القوتلي والوصيّ على عرش العراق الأمير عبد الإله، خال الملك فيصل الثاني



نوري السعيد باشا رئيس وزراء العراق في دمشق مع الرئيس شكري القوتلي ونظيره السوري سعد الله الجابري



الرئيس المنتخب شكري القوتلي يلقي خطاب القسم في المجلس النيابي صيف عام ١٩٤٣، وخلفه رئيس البرلمان فارس الخوري ونائب دمشق صبري العسلي





الرئيس شكري القوتلي عند انتخابه رئيساً للبلاد عام ١٩٤٣



القمة السورية البريطانية في مصر عام ١٩٤٥ . من اليمين: رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل، الرئيس شكري القوتلي، وزير خارجية إنكلترا أنطوني إيدن



الرئيس القوتلي يوم عيد الجلاء الأول في ١٧ نيسان ١٩٤٦. يقف إلى جانبه رئيس الحكومة سعد الله الجابري والمرافق العسكري سهيل العشي



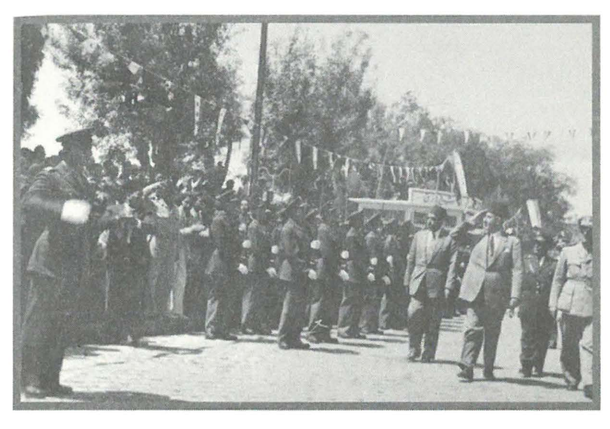
زعماء سورية يعلنون جلاء القوات الفرنسية في ١٧ نيسان ١٩٤٦. من اليمين: عاصم النائلي مدير مكتب الرئيس جميل مردم بك، الرئيس فارس الخوري، الرئيس شكري القوتلي، الرئيس سعد الله الجابري، والرئيس هاشم الأتاسي. يقف الأمين العام للقصر الجمهوري الدكتور محسن البرازي خلف فارس الخوري



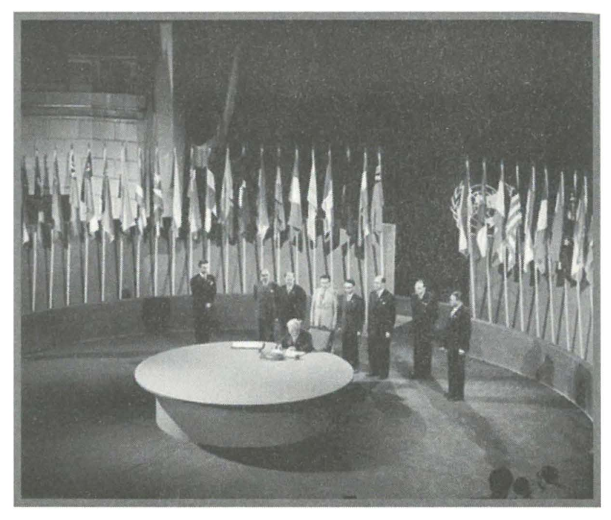
خطاب الاستقلال عام ١٩٤٦



وزير الدفاع أحمد الشرباتي خلال المراحل الأولى من حرب فلسطين



الرئيس القوتلي ووزير الدفاع أحمد الشرباتي يستعرضان حرس الشرف عام ١٩٤٨



مندوب سورية الرئيس فارس الخوري يوقِّع ميثاق تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥



الرئيس فارس الخوري في الأمم المتحدة



قائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي في كانون الأول ١٩٤٧



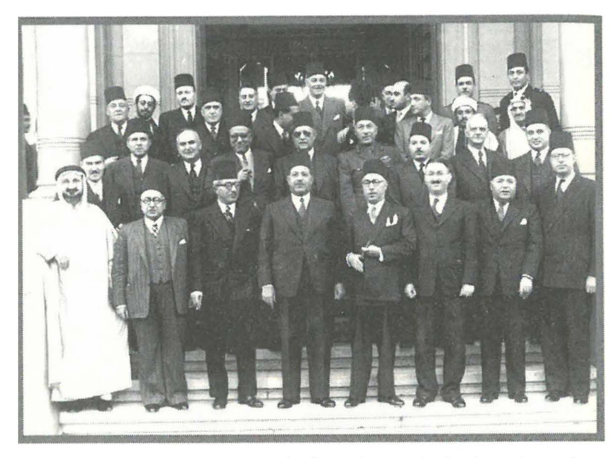
نائب حماه أكرم الحوراني
متطوعاً في جيش الإنقاذ



أديب الشيشكلي خلال
خدمته في جيش القاوقجي



نائب الرقة الدكتور عبد السلام
العجيلي وأديب الشيشكلي في ميدان
المعارك الفلسطيني عام ١٩٤٧



مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة خلال مفاوضات تشكيل جيش الإنقاذ عام ١٩٤٧ . الصف الأول من اليمين: وزير خارجية سورية نعيم أنطاكي، سفير لبنان في مصر سامي خوري، رئيس وزراء العراق الدكتور محمد فاضل الجمالي، رئيس وزراء سورية جميل مردم بك، رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي باشا، حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ المصري، رئيس وزراء سورية الأسبق لطفي الحفار، الشيخ يوسف ياسين وزير خارجية السعودية

أميركا والصهيونية تُطيحان بحكم الرئيس القوتلي

تدهورت العلاقات السورية - الأميركية تدهوراً حاداً في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس القوتلي، بسبب رفضه الاعتراف بدولة إسرائيل والمشاركة في مؤتمر رودس المنعقد في اليونان تحت رعاية الأمم المتحدة مطلع عام ١٩٤٩. غابت سورية عن تلك المفاوضات في الوقت الذي وقَّعت فيه كل الدول العربية المشاركة في حرب فلسطين، هدنةً مع الدولة العبرية. رفض القوتلي التنازل عن أراضٍ فلسطينية كان الجيش السوري قد حررها وتمركز فيها خلال الحرب، وهي، بحسب مخطط التقسيم، من المفترض أن تكون ضمن الدولة الإسرائيلية الوليدة. وأعربت واشنطن

عن استيائها من تنامي نفوذ الحزب الشيوعي السوري في دمشق، وطلبت من القوتلي حظره في الأيام الأولى من حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي، لكن رئيس الجمهورية ردّ بأن سورية بلدٌ ديموقراطي، وفيه تعددية سياسية يضمنُها الدستور، فلا يمكنه التدخل في أمرٍ خطيرٍ من هذا النوع، حتى لو كان رئيساً للبلاد. وبلغ الأمر حداً خطيراً عندما رفض الرئيس توقيع اتفاقية «التابلاين» الشهيرة، التي تُعطي أنابيب نفط شركة «أرامكو» الأميركية حق عبور الأراضي السورية، من الخُبر في المنطقة الشرقية من السعودية إلى مدينة صيدا اللبنانية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط. عارض البرلمان السوري الاتفاقية لأنها لم تمنح الخزينة السورية إلا مبلغاً مقطوعاً، قيمته عشرون ألف جنيه إسترليني سنوياً مهما بلغت قيمة عائدات النفط المارّة عبر الأراضي السورية، وطالبت «أرامكو» حكومة دمشق بإعفائها من ضريبة العبور (الترانزيت) وإعطائها حق استيراد ما تشاء من بضائع ومواد أولية من دون دفع أي رسوم جمركية[١]. كانت وكالة الاستخبارات الأميركية حديثة العهد يومها، ولم تقُم بأيّ نشاط خارج حدود الولايات المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٧. وبدعم من شركات النفط الأميركية، وتخطيط من الحركة الصهيونية العالمية، اتُّخذ قرار تاريخي في ذلك الربيع، قوامه أن تكون باكورة أعمال وكالة الاستخبارات إطاحة حكم الرئيس القوتلي، ضماناً لمصالح النفط ومستقبل الدولة العبرية ومخططها التوسعي في الشرق الأوسط. ورأى صنّاع القرار، في كلٍّ من واشنطن وتل أبيب، أنّ شكري القوتلي يُشكّل خطراً حقيقياً على دولة إسرائيل، نتيجة ما يمثله من حكم ديموقراطي ومدني، وأنه دوناً عن

جميع الرؤساء والملوك العرب، لن يقبل بأي تسوية سياسية مع الصهاينة، وبذلك كان عليه أنْ يرحل.

فتحت وزارة الخارجية الأميركية، في صيف عام ١٩٩٩، ملفاتها السريّة عن عام ١٩٤٩، أي بعد مرور خمسين سنة على الانقلاب السوري الأول، وتبيَّن مدى تورطها في إسقاط حكم سورية الديموقراطي. ووضع ضابط المخابرات الأميركية مايلز كوبلاند، في نهاية الستينيات، كتاباً شهيراً بعنوان «لعبة الأمم»، تحدَّث فيه، بكل صراحة، عن دوره في هذا الانقلاب وعلاقته بحسني الزعيم، عندما كان يعمل في السفارة الأميركية في دمشق. يقول كوبلاند في كتابه إنّ التعليمات جاءت من واشنطن لإطاحة حكم الرئيس القوتلي: «إن لم يكن في استطاعتك تغيير الرقعة (في سورية)، فعليك تغيير اللاعبين. أَوجِدوا بديلاً مناسباً لشكري القوتلي». يضيف كوبلاند بالقول: كان «المطلوب البحث عن شخص، ويُفضَّل أن يكون عسكرياً، يستطيع تحمل المسؤولية للقيام بعمل غير شعبي وجريء، كالتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. يجب على هذا الشخص أنْ يكون مُحباً للسلطة، ويبدو أنّ حسني الزعيم كان مهووساً بها»[٢]. ويقول كوبلاند، في تقويمه للزعيم، إنه كان يستوفي كل الشروط المطلوبة بالرغم من كونه «عديم الضمير، مُنمقاً، وأنانياً»[٣]. وفي أحد التقارير الاستخباراتية الأميركية، يقول المُرسل إنّ الزعيم كان يتجول في منزله الصغير في حيّ نوري باشا وينظر إلى نفسه في المرآة ثم يلتفت إلى زوجته قائلاً: «أنا القائد، وأنا الملك في هذا البلد!»[٤]. وفي دراسةٍ مُعاصرةٍ عنه، صدرت في لندن ذلك الصيف، قيل في الزعيم إنه كان يعتبر نفسه «نابليون الشرق الأوسط»[٥].

عن استيائها من تنامي نفوذ الحزب الشيوعي السوري في دمشق، وطلبت من القوتلي حظره في الأيام الأولى من حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي، لكن رئيس الجمهورية ردّ بأن سورية بلدٌ ديموقراطي، وفيه تعددية سياسية يضمنُها الدستور، فلا يمكنه التدخل في أمرٍ خطيرٍ من هذا النوع، حتى لو كان رئيساً للبلاد. وبلغ الأمر حداً خطيراً عندما رفض الرئيس توقيع اتفاقية «التابلاين» الشهيرة، التي تُعطي أنابيب نفط شركة «أرامكو» الأميركية حق عبور الأراضي السورية، من الخُبر في المنطقة الشرقية من السعودية إلى مدينة صيدا اللبنانية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط. عارض البرلمان السوري الاتفاقية لأنها لم تمنح الخزينة السورية إلا مبلغاً مقطوعاً، قيمته عشرون ألف جنيه إسترليني سنوياً مهما بلغت قيمة عائدات النفط المارّة عبر الأراضي السورية، وطالبت «أرامكو» حكومة دمشق بإعفائها من ضريبة العبور (الترانزيت) وإعطائها حق استيراد ما تشاء من بضائع ومواد أولية من دون دفع أي رسوم جمركية[1]. كانت وكالة الاستخبارات الأميركية حديثة العهد يومها، ولم تقُم بأيّ نشاط خارج حدود الولايات المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٧. وبدعم من شركات النفط الأميركية، وتخطيط من الحركة الصهيونية العالمية، اتُّخذ قرار تاريخي في ذلك الربيع، قوامه أن تكون باكورة أعمال وكالة الاستخبارات إطاحة حكم الرئيس القوتلي، ضماناً لمصالح النفط ومستقبل الدولة العبرية ومخططها التوسعي في الشرق الأوسط. ورأى صنّاع القرار، في كلٍّ من واشنطن وتل أبيب، أنّ شكري القوتلي يُشكّل خطراً حقيقياً على دولة إسرائيل، نتيجة ما يمثله من حكم ديموقراطي ومدني، وأنه دوناً عن

جميع الرؤساء والملوك العرب، لن يقبل بأي تسوية سياسية مع الصهاينة، وبذلك كان عليه أنْ يرحل.

فتحت وزارة الخارجية الأميركية، في صيف عام ١٩٩٩، ملفاتها السريّة عن عام ١٩٤٩، أي بعد مرور خمسين سنة على الانقلاب السوري الأول، وتبيَّن مدى تورطها في إسقاط حكم سورية الديموقراطي. ووضع ضابط المخابرات الأميركية مايلز كوبلاند، في نهاية الستينيات، كتاباً شهيراً بعنوان «لعبة الأمم»، تحدَّث فيه، بكل صراحة، عن دوره في هذا الانقلاب وعلاقته بحسني الزعيم، عندما كان يعمل في السفارة الأميركية في دمشق. يقول كوبلاند في كتابه إنّ التعليمات جاءت من واشنطن لإطاحة حكم الرئيس القوتلي: «إن لم يكن في استطاعتك تغيير الرقعة (في سورية)، فعليك تغيير اللاعبين. أوجِدوا بديلاً مناسباً لشكري القوتلي». يضيف كوبلاند بالقول: كان «المطلوب البحث عن شخص، ويُفضَّل أن يكون عسكرياً، يستطيع تحمل المسؤولية للقيام بعمل غير شعبي وجريء، كالتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. يجب على هذا الشخص أنْ يكون مُحباً للسلطة، ويبدو أنّ حسني الزعيم كان مهووساً بها»[٢]. ويقول كوبلاند، في تقويمه للزعيم، إنه كان يستوفي كل الشروط المطلوبة بالرغم من كونه «عديم الضمير، مُنمقاً، وأنانياً»[٣]. وفي أحد التقارير الاستخباراتية الأميركية، يقول المُرسل إنّ الزعيم كان يتجول في منزله الصغير في حيّ نوري باشا وينظر إلى نفسه في المرآة ثم يلتفت إلى زوجته قائلاً: «أنا القائد، وأنا الملك في هذا البلد!»[٤]. وفي دراسةٍ مُعاصرةٍ عنه، صدرت في لندن ذلك الصيف، قيل في الزعيم إنه كان يعتبر نفسه «نابليون الشرق الأوسط»[٥].

حسني الزعيم

وُلد حسني الزعيم لأم كردية وأب حلبي في عام ١٨٨٩، والتحق في مطلع شبابه بالجيش العثماني، وخدم في المدينة المنورة وهو في رتبة ملازم. أُرسل إلى مصر ووقَع أسيراً في قبضة الإنكليز خلال الحرب العالمية الأولى. والتحق بعد احتلال الفرنسيين سورية، بجيش الشرق، المكلّف قمع التظاهرات وضرب الحركة الوطنية، وشارك في سحق الثورة السورية الكبرى. كلَّفته حكومة فيشي الموالية لهتلر، خلال الحرب العالمية الثانية، تشكيل قوات مقاتلة لمحاربة البريطانيين وقوات فرنسا الحرة عند دخولها الأراضي السورية لمنعها من الاقتراب من العاصمة دمشق. قبِل المهمة، وتقاضى مبلغاً من المال لتوزيعه على الجنود، لكنه سُرعان ما توارى عن الأنظار بعد تقهقر قوات فيشي، ومعه المال المذكور، فأمر الجنرال شارل ديغول بالبحث عنه واعتقاله، بتُهمة الفساد واختلاس أموال فرنسية والتعامل مع دول المحور. عُثر على حسني الزعيم في شقة صغيرة في منطقة المهاجرين، واعُتقل على الفور بعد طرده من الجيش وتجريده من رتبته العسكرية[٦]. حُكم عليه بالسجن عشرين سنة ، قضى بعضها في سجن الرمل في بيروت، ثم في سجن القلعة في دمشق، وأُطلق سراحه مع نهاية الحرب عند جلاء القوات الأجنبية عن سورية. عاش متسوِّلاً وفقيراً في حيّ الأشرفية البيروتي، ثم عاد إلى دمشق، وكان يُمضي أيامه في مقهى الطاحونة الحمراء على ضفة نهر بردى يتوسل لدى عِليّة القوم لإعادته إلى الخدمة العسكرية[٧]. أصرّ الزعيم على أنه مظلوم، وأن تُهمة

الفساد قد لفّقها له أعداؤه بسبب مواقفه الوطنية، ويبدو أنّ هذا الكلام أقنع الدكتور محسن البرازي الأمين العام للقصر الجمهوري في عهد الرئيس القوتلي، فتدخّل من أجله، وأُعيد الزعيم إلى الخدمة مع الاحتفاظ بقدم رتبته العسكرية. دخل الجيش السوري برتبة «عقيد»، وعُين آمراً للّواء الثالث في منطقة دير الزور، ثم نُقِل إلى دمشق ليصبح قائداً للشرطة العسكرية خلال معارك «جيش الإنقاذ». في الأسبوع الأول من الحرب، استقال وزير الدفاع أحمد الشرباتي من منصبه، ومعه رئيس الأركان اللواء عبد الله عطفة، فتولى رئيس الحكومة جميل مردم بك حقيبة الدفاع، وعُين الزعيم رئيساً للأركان العامة في ٢٥ أيار ١٩٤٨. أظهر الزعيم ولاءً مُطلقاً للرئيس القوتلي، الذي أحبّ تفانيه في العمل وشعبيته بين العساكر والضباط. ودخل ذات مساء على المرحوم سهيل العشّي، المرافق العسكري للرئيس القوتلي وقال له: «يوجد شخص واحد في هذا البلد يجب تقبيل قدميه قبل يديه ورأسه، وهو هذا الرجل العظيم (مشيراً إلى مكتب رئيس الجمهورية). يتابع العشّي: «كان الزعيم ماكراً خبيثاً ومخادعاً، لكن الرئيس وثق به، بكلّ أسف، بالرَّغم من تحذيرات خالد العظم وأحمد الشرباتي، واعتمد عليه في ضبط الشارع السوري والمؤسسة العسكرية خلال الحرب، خوفاً من عدم قدرة جميل مردم بك على القيام بهذه المهمة في وزارة الدفاع كونه لا يملك أي خبرة عسكرية»[٨].

أدرك الزعيم أن علاقة القوتلي تتجه إلى صدام حتمي مع الولايات المتحدة بسبب مواقفه المعروفة من قضية إسرائيل، فقرر الاستثمار في هذا الخلاف، وعرض نفسه على طاقم السفارة الأميركية، طارحاً جاهزيته المطلقة للقيام

بما يلزم به لإطاحة القوتلي وإنهاء الصراع بين دمشق وكل من واشنطن وتل أبيب. كانت الاستخبارات الأميركية قد بدأت البحث عن بدائل رئاسية في سورية، وفكّرت إما في فوزي القاوقجي كونه يرأس قوة بشرية لا يُستهان بها في «جيش الإنقاذ»، قادرةً على تنفيذ انقلاب عسكري، وإمّا في وزير الدفاع المستقيل أحمد الشرباتي، لكنّ كلًّا منهما رفض التآمر على الرئيس المنتخب والتعامل مع الأميركان. وعَقد الميجور ستيفان ميد، مساعد الملحق العسكري الأميركي في دمشق، ستة لقاءات سرية مع حسني الزعيم في الفترة ما بين تشرين الثاني ١٩٤٧ وآذار ١٩٤٨، لم يُخفِ خلالها الكولونيل السوري رغبته في القيام بانقلاب عسكري وتسلُّم حكم البلاد لتأسيس نظام ديكتاتوري يلبي كل مطالب الولايات المتحدة وإسرائيل[٩]. وعد، مثلاً بضرب الحزب الشيوعي السوري وتوقيع اتفاقية التابلاين، ومعها هدنة مع إسرائيل، ثم الدخول في مفاوضات سلام مباشرة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون[١٠]. أبرق ستيفان ميد إلى واشنطن قائلاً إنه وجد البديل: «حسني الزعيم يُريد أن يرى تحالفاً عسكرياً بين بلاده والولايات المتحدة، وهو يقول إنّ وجود حُكم قوي ومستقر في دمشق، أو ديكتاتورية، سيكون أفضل للجميع وسيُعطي الولايات المتحدة حليفاً موثوقاً ودائماً في سورية، مقترحاً أنْ يكون هو هذا الحليف المؤتمن»[١١]. كان الطّرح الأول أن يقوم الزعيم بانقلاب من دون تسلُّم الحكم مباشرة، وأن يضع شخصية مدنية ضعيفة في سدَّة الرئاسة، يحكُم من خلالها لفترة انتقالية ريثما يتمكن من تمتين نظامه الجديد. يقوم الزعيم، خلال هذه الفترة، بضرب الشيوعيين والسياسيين القُدامى، مثل شكري القوتلي ولطفي الحفار

وخالد العظم وغيرهم. ويطلب بعدها العون المالي والعسكري من الولايات المتحدة، فتوافق على الفور، ويأتي فريق من خبرائها إلى سورية لتدريب الجيش وتطوير قدراته في حرب المدرعات والطيران الحربي. حينها، يتسلم الزعيم الحكم بنفسه للإشراف على تطور المجتمع السوري على الطريقة الأتاتوركية الثورية. وعد الزعيم بسحق «العائلات الإقطاعية الكبرى»، بحسب تعبيره، التي وقفت في وجه المشروع الصهيوني، وبوضع قوانين إصلاح زراعي تُعيد توزيع أراضي البلاد وثرواتها. وقال لستيفان ميد: «هناك طريق واحد فقط أمام الشعب السوري لتغيير سلوكه نحو الأفضل، هو الكُرباج!»[١٢]. وأضاف الزعيم أنه في حاجة إلى فترة لا تقل عن خمس سنوات لتحقيق كلّ أحلامه، بما فيها تأسيس جيش قوي مؤلف من أربعين ألف عسكري، ليس لمحاربة إسرائيل، بل لمسك المجتمع السوري بقبضةٍ من حديد[١٣]. وطلب من الميجور ميد «خلق اضطرابات» داخل مدينة دمشق، للنيل من سمعة الرئيس القوتلي، معتبراً أنها «ضرورة تسبق أي انقلاب»[١٤]. وجاءت قضية اقتحام عناصر المكتب الثاني منزل الدبلوماسي الأميركي في ساحة المدفع تلبيةً لمطلب الزعيم، وهدفُها إحراج الحكومة السورية أمام الرأي العام والولايات المتحدة. وعد الزعيم أخيراً، بالتخلص نهائياً من رجال الغيستابو العاملين تحت إمرته وطردهم من سورية، أو تسليمهم إلى السلطات الأميركية لمحاكمتهم بصفتهم مجرمي حرب[١٥].

هوامش

١ صقال، فتح الله: من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم، ص ٥٣-٥٥.

٢ كوبلاند، مايلز: لعبة الأمم، ص ٤٩-٥٠ .

٣ الأرشيف الوطني الأميركي، ملف رقم 350: SYRIA3144.0501.

٤ الأرشيف الوطني الأميركي، برقية من دمشق بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤٩ رقم ٣٤٠٩، الملف ٥.

٥ الأرشيف الوطني البريطاني، ٣٧١-٥٥٣٤، السير فرانكس (لندن) إلى المفوضية في دمشق، بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٤٩.

٦ جمعة: أوراق من دفتر الوطن، ص ٣٤

٧ لقاء المؤلف مع نذير فنصة، مدير المكتب الصحافي لحسني الزعيم (باريس، ٦ آذار ٢٠٠٣)

٨ لقاء المؤلف مع السفير سهيل العشي (دمشق، ٢ تموز ٢٠٠٢).

٩ كوبلاند: لعبة الأمم، ص ٦٠-٦٦

١٠ رابينوفيتش: المشهد من دمشق، ص ٤٢

١١ المصدر نفسه، ص ٨٥.

١٢ المصدر نفسه، ص ٨٦.

١٣ المصدر نفسه.

١٤ الأرشيف الوطني الأميركي، ملف رقم ٦٠: التقرير الأسبوعي من دمشق بتاريخ ١٨ آذار ١٩٤٩: سري للغاية:RG 130X.22 .

١٥ رابينوفيتش: المشهد من دمشق، ص ٨٧.



حسني الزعيم



حسني الزعيم قائداً للجيش، ومعه رئيس الوزراء جميل مردم بك
على الجبهة الفلسطينية

البلاغ الرقم واحد

تحركت قطعات عسكرية من ريف دمشق باتجاه العاصمة السورية، في ساعةٍ متأخرةٍ بعد منتصف ليلة ٢٩ آذار ١٩٤٩. كانت التعليمات واضحة: اعتقال رئيس الجمهورية وكل من يقف معه في تلك الليلة المصيرية، وبسط حُكم الجيش في جميع أنحاء البلاد. وُزّعت الدبابات على مداخل المدينة ومخارجها، وقُطعت كل الاتصالات السلكية واللاسلكية بين العاصمة والعالم الخارجي، وكذلك أُغلقت جميع المعابر الحدودية مع لبنان والعراق والأردن. ولو أنهم كانوا قد اعتادوا عليها في السنوات القادمة وباتوا يكرهونها ويرتجفون عند سماع بلاغاتها ومارشاتها العسكرية، كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخهم، التي يسمع بها أهالي دمشق كلمة «انقلاب».

اتجهت مجموعة عسكرية عبر شوارع دمشق إلى منزل رئيس الجمهورية في بستان الرئيس؛ ذلك الحيّ الدمشقي العريق الذي حمل اسمه، وذهبت قطعةٌ أُخرى إلى قصر رئيس الوزراء خالد العظم في سوق ساروجة، المعيّن قبل ثلاثة أشهر فقط خلَفاً لجميل مردم بك. وأرسل حسني الزعيم مجموعة ثالثة للسيطرة على إذاعة دمشق في شارع النصر، ورابعة لاعتقال شخصيات بارزة محسوبة على رئيس الجمهورية، مثل العقيد محمود الهندي، مدير الشرطة والأمن العام، ونائب الزبداني فيصل العسلي، أحد أعداء الزعيم القدامى، والأمين العام لوزارة الدفاع أحمد اللحام، والصحافي وجيه الحفار صاحب جريدة «الإنشاء»، ووزير المالية حسن جبارة، الذي أُطلق سراحه بعد ساعات بأمر من الزعيم، وعُيّن مستشاراً للشؤون المالية والاقتصادية في العهد الجديد[1]. كذلك أمَر الزعيم باعتقال فؤاد شباط، مدير إذاعة دمشق لمدة ٢٤ ساعة، لرفضه إذاعة البلاغ العسكري الرقم واحد، وبإغلاق القصر الجمهوري حتى إشعار آخر، وباعتقال أمينه العام عصام الإنكليزي وسهيل العشي، المرافق العسكري للرئيس القوتلي. أشرف حسني الزعيم بنفسه من داخل مقر قيادة الشرطة في ساحة المرجة، على أدق تفاصيل الانقلاب، بمُساعدة رئيس الحزب العربي الاشتراكي أكرم الحوراني، الذي قام بكتابة جميع البلاغات العسكرية وبثّها عبر الإذاعة، واصفاً الحكم الديموقراطي بأبشع الأوصاف، ومُتهِماً كل رموزه بالفساد والسرقة والتقصير في واجبهم الوطني تجاه فلسطين. هذا مع العلم بأنّ الحوراني كان يوماً من المحسوبين على الرئيس القوتلي، ينال من

عطفه ورعايته، وقد دخل البرلمان السوري على قوائم الكتلة الوطنية. نَصح الحوراني الزعيم بإعدام القوتلي «بطلقة واحدة في الرأس»، لكن الأخير رفض، خوفاً من ردّ فعل الشارع السوري وقادة الدول العربية المقربين من الرئيس، وتحديداً العاهل السعودي عبد العزيز آل سعود، الصديق الشخصي لشكري القوتلي[٢].

استطاع جنود الزعيم التغلُّب على الحارس الوحيد الموجود على باب منزل رئيس الجمهورية، ودخلوا عليه شاهرين أسلحتهم أمامه وأمام أسرته، مُلقين القبض عليه باسم «قائد الانقلاب». كان المقدم إبراهيم الحسيني، قائد الشرطة العسكرية، يترأس المجموعة، وفي الوهلة الأولى ظنّ القوتلي أنّ الانقلاب كان بتدبير من إسرائيل أو من الولايات المتحدة أو من ملك الأردن، ولم يخطر في باله أن فرداً من أفراد الجيش السوري قد تعامل مع كل هؤلاء للتخلص منه. هذا الرجل الوقور، الذي نودي به «أباً للاستقلال» قبل سنواتٍ قليلة، نُقل في سيارة جيب عسكرية من منزله إلى سجن المزة، ثم إلى مشفى الشهيد يوسف العظمة، حيث أُودِع في غرفة تحت المراقبة المشددة إلى جانب الرئيس خالد العظم. لم تُضرب يدا القوتلي بالحديد كما حدث مع العظم، الذي أهانه رجال الزعيم، ودُفع من أعلى سُلّم بيته ليقع على الأرض، ويؤخذ إلى المعتقل وهو في ملابس النوم، حافي القدمين ومُدمّى، من دون أدويته أو نظّارته الطبية[٣]. كانت هذه الإهانات مقصودة طبعاً، رداً على تجاهل العظم لحسني الزعيم خلال توليه وزارة الدفاع واعتقاله عدداً من الضباط المحسوبين على مهندس الانقلاب بتُهمة التلاعب في قُوْت الجيش وسلاحه.

جاء في البلاغ الرقم واحد: «مدفوعين بغيرتنا الوطنية، مُتألمين مما آل إليه وضع البلد من جراء افتراءات من يدَّعون أنهم حُكامنا المخلصون وتعسفهم، لجأنا مضطرين إلى تسلُّم زمام الحكم موقتاً في البلد الذي نحرص على المحافظة على استقلاله كلَّ الحرص». مُهر البيان بتوقيع «القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة». وقع خبر الانقلاب السوري كالصاعقة في جميع العواصم العربية، ففي مصر، أيقظ المستشار كريم ثابت الملك فاروق، قائلاً إن انقلاباً خطيراً قد وقع في دمشق وإن الأنباء الأولية تُشير إلى احتمال مقتل الرئيس القوتلي. فأمر الملك بألّا تتناقل الصحف المصرية الخبر وألا يُعطي أحد أي موقف داعم لحسني الزعيم حتى تتبين أهداف الانقلاب ومن يقف وراءه من الدول العظمى. أدرك الملك فاروق أن للحرب الفلسطينية دوراً رئيساً في انقلاب دمشق، وكذلك للحركة الصهيونية، لكنه لم يتخيل يومها أنه سيواجه المصير نفسه بعد ثلاث سنوات عند قيام مجموعة من الضباط المصريين بانقلاب مُماثل في القاهرة، كان مصدر إلهامه حسني الزعيم، يُطيح الأسرة المالكة وكل رموزها. أمر الرئيس بشارة الخوري، في قصر القنطاري في بيروت، بعدم الاعتراف بحسني الزعيم بأي شكلٍ من الأشكال، قائلاً: إنّ لبنان، حكومةً وشعباً، لا يعترف بأي رئيس سوري إلا شكري القوتلي، المنتخب شرعياً ودستورياً، لكن ملك السعودية أعلن أنه مُستعد لدعم الزعيم شرط الحفاظ على حياة الرئيس القوتلي وكرامته[٤]. ولأنه الانقلاب الأول في الشرق الأوسط، كانت هذه اللحظات حاسمة بالنسبة إلى الملوك والرؤساء العرب، إذ أدرك جميعهم أن للمواقف الوطنية ثمناً يُدفع بقسوة، ولو بعد حين، وأنّ مصير القوتلي كان سيكون مختلفاً لو أنه أقل صلابةً في قضية فلسطين وفي معارضته للصهيونية.

بدأ حسني الزعيم حكمه بإلغاء رتبة «الزعيم» في سورية، وهي توازي رتبة «عميد» اليوم، وتدريج مقولة «لا زعيم إلا الزعيم!» وإعجاباً بحكام أوروبا الأرستقراطيين، صار يضع عدسة «مونوكل» على عينه، ويلبس قفازات بيضاء ويحمل عصا ماريشالية برّاقة كان قد اقتناها من إحدى أسواق باريس. ونصحهُ الميجور ميد، الذي لم يُفارقه ليلة الانقلاب، بالتواصل مع الرئيس الأميركي هاري ترومان، فأسرع الزعيم إلى تكبير صورة شخصية لنفسه وأرسلها إلى البيت الأبيض. وعندما تسلّم ترومان «الهدية»، صُعق من منظر حاكم سورية الجديد وهندامه، وكان قد سمع به قبل أن يراه، قائلاً: «هذا الرجل يُشبه موسوليني»[٥]. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة أُولى الدول المعترفة بحُكم حسني الزعيم في يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٩، بعد أقل من شهر على نجاح انقلابه. أمر الزعيم بتعطيل الدستور، وإغلاق مكاتب جميع الأحزاب، وحلّ المجلس النيابي، وإغلاق معظم الصحف، بعد تأسيس جريدة يومية لتبجيله ومدحه، اسمها «الانقلاب»، ذهبت رئاسة تحريرها إلى الصحافي منير الريس، صاحب جريدة «بردى». وفي بادرة حسن نية تجاه الغرب، رفع حظر الحركة المفروض على يهود سورية أيام الرئيس جميل مردم بك، وأعاد إليهم رُخص السوق وجوازات السفر، وأعفاهم من ضرورة الحصول على إذن سفر قبل مغادرة البلاد، مع الإبقاء على قانون منع بيع عقاراتهم[٦].

فرض الزعيم القوانين العُرفية على سورية، بعد تسلُّمه مهمات الحاكم كاملةً، وأجاز للسلطات الأمنية مراقبة الاتصالات واعتقال أي مشتبه فيه أو مشاغب من دون مذكرة توقيف أو محاكمة، ومنع التجوال في الشوارع بعد الساعة السابعة مساءً. تسارع النواب إلى منزل رئيس المجلس فارس الخوري،

المتمارض يومها والقابع في الفراش لتجنُّب ملاقاة حسني الزعيم، مُعترضين على حكم المباحث. وحاول رئيس الوزراء الأسبق لطفي الحفار دخول مبنى البرلمان المطوّق لعقد جلسة طارئة فمنعه أحد الجنود. فصاح الحفار: «أنا نائب دمشق المنتخب ممثلاً عن الشعب في السلطة التشريعية، ولا يمكنك أن تمنعني من ممارسة حقي الدستوري»[٧]. ضحك العسكري الشاب، الذي لم يكن قد سمع بلطفي الحفار ولا بماضيه الوطني، ووجّه بندقيته إلى صدره، في دلالة على مدى تراجع الأخلاق في سورية في زمن العسكر، وقال: «نحن اعتقلنا شكري القوتلي! من أنت كي لا نعتقلك معه؟ اذهب وإلا قتلتك فوراً»[٨]. تفرّد العسكر في حُكم سورية، بفضل حسني الزعيم ومَن وقف وراء حركته الانقلابية، وباتوا جميعاً، بخلفياتهم المتواضعة العلمية والاجتماعية، يشعرون بأنهم لا يُقهرون، وبأنهم فوق الدستور، وأكبر من الشعب، وأعظم من الوطن. وفي ٦ نيسان ١٩٤٩ قدّم الرئيس القوتلي استقالته بعد وساطة من فارس الخوري، موجهاً خطابه، لا إلى الزعيم بل إلى الشعب السوري، وجاء فيه: «أُقدم إلى الشعب السوري الكريم استقالتي من رئاسة الجمهورية السورية، راجياً له العز والمجد». وعلى الفور، أمر الزعيم بنسخها عبر جهاز «الزينغوغراف» وتوزيعها على الشعب عبر كتاب صدر عن مطبعة الجيش بعنوان «الانقلاب السوري». كتبت مجلة «تايم» الأميركية مقالاً عن الوضع في سورية، جاء فيه: «مُعظم السوريين يجلسون في المقاهي والأسواق، يشربون الشاي ويدخنون النرجيلة، ولا يعنيهم كثيراً التغيير الذي طرأ على حكومتهم اليوم. في تاريخهم الطويل ذاقوا طعم حكم الفرس والرومان واليونان والمغول والأتراك والفرنسيين، ويبدو أنهم على استعداد لتقبُّل حسني الزعيم أيضاً»[٩].

هوامش

١ لقاء المؤلف مع عبد الله الخاني، الأمين العام للقصر الجمهوري في عهد الرئيس القوتلي (دمشق، ١٤ نيسان ٢٠١٠).

٢ الفداء (٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣).

٣ لقاء المؤلف مع نذير فنصة، مدير المكتب الصحافي لحسني الزعيم (باريس، ٦ آذار ٢٠٠٣).

٤ المصدر نفسه.

٥ المصدر نفسه.

٦ ليفن، إتامار: **الأبواب المقفلة**، ص ١٧٤.

٧ لقاء المؤلف مع الأديبة سلمى الحفار الكزبري، بنت الرئيس لطفي الحفار (بيروت، ٣ أيار ١٩٩٨).

٨ المصدر نفسه.

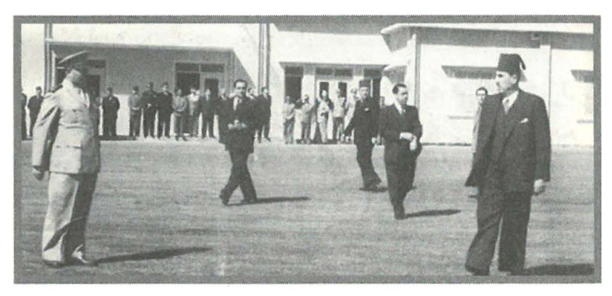
٩ مجلة تايم (١١ نيسان ١٩٤٩).



الرئيس حسني الزعيم



الرئيس شكري القوتلي والملك فاروق الأول عام ١٩٤٨.



صورة نادرة تجمع بين الرئيس شكري القوتلي ورئيس أركان الجيش
حسني الزعيم الذي قاد الانقلاب الأول عليه

حسني الزعيم وإسرائيل

سارع حسني الزعيم تنفيذاً لوعوده أمام الأميركيين، إلى إطلاق مفاوضات الهدنة مع إسرائيل، تحت رعاية الأمم المتحدة يوم ٥ نيسان ١٩٤٩. جرت المفاوضات في خيمة نُصبت لهذا الغرض في منطقة منزوعة السلاح على الحدود السورية ـ الفلسطينية بعد أسبوع واحد فقط من تسلُّمه مقاليد الحكم في سورية. وأصر، خوفاً من أنْ يتهمه أحد بالخيانة، وكي يُثبت للناس أنه ليس أقل وطنية وإخلاصاً من شكري القوتلي، على أن هذه المفاوضات هي مجرد استراحة محارب ولا تعني توقف الحرب مع إسرائيل[١]. ضمّ الوفد السوري المكلَّف مفاوضة الصهاينة، الأمين العام لوزارة الخارجية السورية الدكتور صلاح الدين الطرزي والضباط محمد ناصر وفوزي سلو

وعفيف البزرة. اشتهر سلو والبزرة، في سنواتٍ لاحقة، وأصبحا من أبرز الشخصيات العسكرية، فعُين الأول مديراً لكلية حمص الحربية ثم وزيراً للدفاع، ثم رئيساً للدولة السورية أيام الشيشكلي، وتقلّد الثاني رئاسة الأركان العامة، وكان من صنّاع الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨. وحده العقيد محمد ناصر، مات مبكراً عام ١٩٥٠ قبل تجاوزه عمر السابعة والثلاثين عند اغتياله على مفرق كيوان في دمشق، بعد توليه مهمات قائد سلاح الجو. أما صلاح الدين الطرزي، المدني الوحيد بين وفد المفاوضين، فقد كان من خيرة القانونيين العرب، دَرس في جامعة بيروت اليسوعية وجامعة ليون الفرنسية، وعَمل مُدرساً في كلية الحقوق في جامعة دمشق. وتسلّم عدة مهمات دبلوماسية، منها سفير سورية في موسكو مرتين: الأولى في عهد القوتلي، والثانية في عهد الرئيس الدكتور نور الدين الأتاسي في الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠. وعُيّن سفيراً لجمهورية الوحدة في تشيكوسلوفاكيا والصين، ثم مندوباً دائماً في الأمم المتحدة في عهد الانفصال وأول أيام البعث، وأخيراً سفيراً في تركيا قبل انتخابه عضواً في محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهو المركز الذي بقي فيه حتى وفاته في إثر حادثٍ أليم عام ١٩٨٠، عندما صدمه الترام وهو عائد إلى منزله. أصرّ حسني الزعيم على وجود الطرزي مع الوفد المفاوض، بالرغم من قلة الودّ بينهما، للاستفادة من خبرته القانونية الواسعة، ولإضفاء شرعية مدنية وعلمية على حكمه العسكري، وعلى العمل الذي كان ينوي الإقدام عليه مع إسرائيل[٢].

كانت عُقدة المفاوضات متمثلة في موقف الرئيس القوتلي، المثبّت في وثائق الخارجية السورية ومذكراتها المرسلة إلى الأمم المتحدة، الرافض التنازل

عن منطقة الجليل وكامل بحيرة طبريّا، والمُصرّ على عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني[٣]. صرّح حسني الزعيم، سراً، أمام الوزير الأميركي المفوض في دمشق جيمس كيلي، بأنّ هذا الكلام لا يعنيه، وأنه على استعداد لنسف موقف القوتلي بالكامل، والتنازل عن الجليل، ومشاركة الإسرائيليين في بحيرة طبريّا بإعطاء نصفها الغربي للدولة العبرية، لكن بعد تعديل الحدود الدولية[٤]. وقال أحد المفاوضين السوريين: «في الماضي، تعذّر علينا تقديم عرض متكامل من هذا النوع بسبب وجود الرئيس القوتلي في الحُكم»، فردّ عليه الكولونيل الإسرائيلي موردخاي ماكليف: «صحيح كان عندكم شكري القوتلي، ولكن يبدو أنكم نسيتم أنه ما زال عندنا شخص عنيد لا يقبل التنازل أيضاً اسمه ديفيد بن غوريون»[٥].

رفضت إسرائيل العرض، مع أنها كانت في أمسّ الحاجة إلى مياه طبريّا، لكونها مورد الماء الوحيد لديها، وكانت تعوّل عليها كثيراً في تطوير صحراء النّقب وتأهيلها. واتفق الطرفان على خطوط وقف إطلاق النار الحالية وأن تصبح هي نفسها خط الهدنة، على أن تمرّ على المسافة نفسها التي تفصل بين خطي القتال، وأن تصبح المنطقة بين حدود سورية وإسرائيل منطقة منزوعة السلاح. وأتفقا أيضاً على أن تعود الحياة المدنية إلى المنطقة العزلاء، وأن يعود السكان العرب إلى قُراهم تحت إشراف رئيس لجنه الهدنة، الأميركي الدكتور رالف بانش. وجرى ١٩ لقاءً بين الوفدين السوري والإسرائيلي، خلال فترة المفاوضات الممتدة من نيسان حتى تموز عام ١٩٤٩، تخللتها ٥٠٠ مذكرة احتجاج من الجانب السوري على مناوشات جيش العدو وخروقاته، رفعها الطرزي جميعها إلى الأمم

المتحـدة، مـن دون العودة حتى لأخـذ موافقة صانع الانقـلاب[٦]. وُقِّعت اتفاقيـة الهدنـة يـوم ٢٠ تمـوز ١٩٤٩، واعتبرهـا السـفير الإسرائيـلي إتامـار رابينوفتـش في كتابـه «الطريـق غـير المسـلوك»، «اعترافـاً مبكراً» بالدولـة العبريـة من قِبل حكومة دمشـق، قبل أن تعـترف بها مصر بثلاثة عقـود. ونظـر إليهـا البعـض الآخر عـلى نحو مختلـف، على أنهـا اعتراف إسرائيـلي بنظام الانقلاب، الـذي لم تكن معظم دول العالم قد اعترفت به، وعند بدء المفاوضات بينه وبين الدولة العبرية في الأسبوع الأول من شهر نيسـان وصلت إلى بافيل بيرشوف مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية برقية احتجاج ولوم من موسكو، جاء فيها: «كيف لإسرائيل أن تقبل التفاوض مع الحكومة السورية الجديدة في الوقت الذي لم تعترف بها أي دولة عربية حتى الآن؟ هل فكرتم قليلاً في أنه بمجرد جلوسـكم مع هذا الحكم أنتم تُعطونـه شرعية، بـل تكونون أول من يَعترف بـه؟»[٧]. بذلك، تكون دولة إسرائيل أول من اعترف بانقلاب حسـني الزعيم، قبل الاتحاد السوفياتي، أو حتى الولايات المتحدة.

اجتماع بن غوريون وحسني الزعيم

توقفت مفاوضات الهدنة شهراً كاملاً بين أيار وحزيران ١٩٤٩، بسبب اعتراض صلاح الدين الطرزي على ممارسات إسرائيل. وخلال هذه الفترة، عرض حسني الزعيم على إسرائيل مشروعاً متكاملاً مؤلفاً من ثلاث نقاط: عقد لقاء قمة بينه وبين ديفيد بن غوريون في دمشق أو تل أبيب؛ التوصل إلى اتفاقية سلام تُنهي الصراع الدائر في الشرق الأوسط؛

توطين ٣٠٠ ألف فلسطيني على نهر الفرات شمال شرق سورية في مقابل دعم مالي وعسكري من الولايات المتحدة[٨]. كان هذا العرض مذهلاً بالنسبة إلى إسرائيل، وقد فاق كل التوقعات الأميركية. وتبيَّن أن هذا العرض هو الهدف الحقيقي من وراء مفاوضات الهدنة التي سارع الزعيم إلى إطلاقها. كان السلام الشامل هو الهدف، وبسببه أُطيح حكم الرئيس القوتلي، وكانت الهدنة مجرد مُقدِّمة لاكتشاف معدن حسني الزعيم، تُعطي إسرائيل الفرصة لتقويم أدائه ومدى جديته في طرح أفكار خلاّقة وقدرته على تنفيذها. ويبدو أنه لم يُخيِّب أمل أحد في هذا المجال، فبعد ضرب الحزب الشيوعي، تم توقيع اتفاقية «التابلاين» خلال أقل من أسبوع، ثم باشر الزعيم فوراً مفاوضات الهدنة. وها هو الزعيم بعد أقل من شهر على تسلُّمه الحكم يعرض استقبال ثلاثة أضعاف عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان آنذاك، بهدف رفع أسهمه أمام الولايات المتحدة. وكتب الزعيم فخري البارودي في أوراقه مُعلّقاً على عرض الزعيم، أنّ واشنطن عَرضت عليه مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتنفيذ المشروع، لكن الزعيم، طلب ٤٠٠ مليون[٩]. وقالت الخارجية الأميركية في ردِّها الأوّلي على العرض السوري، إنّ حسني الزعيم كان «إنسانياً في طرحه ورجل دولة في موقفه». وبعث الزعيم برسالة إضافية إلى الأميركيين، طالباً منهم تقديم طلب رسمي لإنشاء قواعد عسكرية وجوية في الأراضي السورية للوقوف في وجه المدّ الشيوعي في البلاد العربية، وقال إنه سيوافق عليه على الفور[١٠]. عند سماعه عن كل هذه التنازلات، كَتب وزير خارجية الزعيم الأمير عادل أرسلان في مذكراته: «صرت أخشى على سورية أن تُباع!»[١١].

في ١٦ نيسان ١٩٤٩ استدعى قائد الانقلاب وزير خارجيته وقال له: «لننهِ هذه القصة مع اليهود!» استغرب الأمير عادل هذا الطرح، ولم يُخفِ اندهاشه، فاقترب منه الزعيم وأضاف، همساً، أنه يتعرض لضغوط كبيرة للاجتماع مع وزير خارجية إسرائيل موشي شاريت، مستفسراً عن مدى استعداد الأمير للقيام بتلك المهمة. «علينا ضغط شديد لمقابلة شاريت، ولا مناص لنا من عقد هذا الاجتماع». وبعد مشوار طويل مع الحركة الصهيونية، ولقاءات عدة مع شخصيات عربية، منها رياض الصلح وزعماء الكتلة الوطنية، كان شاريت يُبدي استعداده لملاقاة أي شخصية عربية، على عكس ديفيد بن غوريون الذي قال: «يجب على إسرائيل أن تسأل نفسها دوماً، قبل مقابلة أي زعيم عربي: هل هو يُمثّل شعبه بحق؟ فاروق الأول هو مصر، لكن من هو حسني الزعيم؟»[١٢]. انتفض عادل أرسلان بغضب عند سماعه كلام الزعيم، مستغرباً وقاحة الطّرح، وهو الذي أمضى عُمراً بأكمله في المنفى والسجون، مُدافعاً عن فلسطين وعروبتها، رافضاً إعطاء أي تنازل للعثمانيين أو الفرنسيين أو الصهاينة، وقال: «إني أرفض رفضاً باتاً مقابلة شاريت أو أي مندوب يهودي، ولن أسمح لأي موظف في وزارتي بمثل هذا الاتصال»[١٣]. لم يُصرّ الزعيم على عرضه، لكنه طلب من ممثل الوسيط الدولي زيارة الوزير السوري بعد أيام لتكرار الطرح، فرفض الأمير عادل الموضوع مجدداً، وسأل ضيفه عن مصدر هذه الفكرة، هل أتت من واشنطن أم من تل أبيب؟ فكان الجواب أنها جاءت من دمشق، ومن حسني الزعيم شخصياً[١٤]. فكّر الأمير في الاستقالة وفضح الزعيم في الصحافة وأمام الشارع السوري، لكنه تريّث خوفاً من أي تصرّف

أرعن قد يقوم به الزعيم في «هذا المشروع الإجرامي»[١٥]. صحيحٌ أنّ الأمير عادل قد قابل حاييم وايزمان في الماضي، لكن هذا اللقاء كان قبل أكثر من عشرين سنة، قبل قيام الدولة العبرية وهزيمة الجيوش العربية واحتلال فلسطين، وإن كان التفاوض يقع تحت باب العمل الدبلوماسي والوطني في العشرينيات، فهو اليوم لا يُفسَّر إلا خيانة عُظمى.

تبيَّن أنّ الزعيم عَرض على إسرائيل عقد اجتماع بينه وبين بن غوريون أو موشي شاريت، إمّا في دمشق وإمّا في دولة أوروبية، وإمّا على الحدود السورية، تمهيداً لإبرام اتفاقية سلام شاملة مع دولة العدو. رَفض بن غوريون الأمر، مُشيراً إلى أنه غير مُستعد للاجتماع مع الزعيم قبل انسحاب سورية من مواقعها العسكرية، معلِّقاً: «لن يكون هناك مفاوضات في السلام أو في التعاون إلا بعد تعديل تلك الحدود، وبعدها نكون على جاهزية عالية لمناقشة كل شيء»[١٦]. ثم أضاف: «أنا لستُ في عجلة، وإني مستعد لأن أنتظر ١٠ سنوات إضافية»[١٧]. وردّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بعد إلحاح الدكتور أبا إيبان، ممثل إسرائيل في الأمم المتحدة عليه لقبول عرض الزعيم، معتبراً أنه فُرصة تاريخية قد لا تتكرر، فقال: «لا أرى فائدة من هذا الاجتماع في الوقت الحاضر ما دام ممثلو سورية في مباحثات الهدنة لا يُعلنون بصراحة أنّ قواتهم ستعود إلى نقاط ما قبل اندلاع الحرب». ومع ذلك، لم يُمانع رئيس وزراء إسرائيل لقاء وزير خارجيته بحسني الزعيم أو بأي شخصية سورية يختارها حاكم دمشق الجديد.

علّق أحد مفاوضي الهدنة الإسرائيليين على عرض الزعيم قائلاً: «السوريون يريدون توقيع اتفاقية سلام مباشر بدلاً من هدنة، ويريدون تبادل سفراء

بيننا وبينهم. الزعيم يرغب في السيطرة، وهو يعتقد أنّ هذا الأمر لا يتم إلا في توحيد جهود الجيشين الإسرائيلي والسوري»[١٨].

أرسل الزعيم أحد أعضاء الوفد السوري، وهو العقيد محمد ناصر للاجتماع بجوشوا بالمون، خبير الشؤون العربية في الوكالة الصهيونية، لترتيب اللقاء بينه وبين موشي شاريت، بصفة «خاصة» بعيدة عن الإعلام وسجلات مفاوضات الهدنة[١٩]. لا يوجد محضر لهذا اللقاء بين محمد ناصر وجوشوا بالمون، لا في إسرائيل ولا في الولايات المتحدة أو بريطانيا، لكنه ذكر في الوثائق الرسمية أنه كان بطلب شخصي من الزعيم، وأكد ذلك سهيل العشي، المرافق الخاص للرئيس القوتلي، والذي عمل مديراً لشرطة حلب في عهد الانقلاب، وكان شخصية وطنية وذا صدقية عالية بشهادة كل من عرفه وعمل معه. جاء رد بن غوريون، في هذا اللقاء السري، برفض القمة السورية - الإسرائيلية، فانزعج الزعيم من هذا الموقف السلبي، وقال: «لا فائدة من أي مبادرة إذاً، فأساس التفاوض هو الأخذ والعطاء. عندما يجتمع الموظفون (في إشارة إلى المفاوضين السوريين والإسرائيليين) لا يستطيعون تقديم أي شيء من دون الرجوع إلى حكوماتهم، وهم عادةً يُطالبون بأكثر مما هو مطلوب منهم أساساً. لكن عندما يجتمع صُنّاع القرار، يصبح الاتفاق ممكناً في حال وَضعِ مطالب لا يمكن رفضُها»[٢٠]. وتابع الزعيم: «أُذكّر بن غوريون بأنّ الجيش السوري لم يُهزم في فلسطين، ويُخطئ الإسرائيليون كثيراً إن تعاملوا معنا على هذا الأساس»[٢١]. بدورها، علّقت الخارجية الأميركية على مُبادرة الزعيم بالقول: «حسني الزعيم يريد حل المشكلة - الإسرائيلية على نحو مُشرّف وسلمي ليوجه كل طاقاته لنهضة سورية وتطورها. هو

يخاف قيام أحد بانقلاب عسكري يؤدي إلى وصول السياسيين الرجعيين إلى الحكم فينسفون أي اتفاق أو مفاوضات مع إسرائيل»[٢٢].

شاريت في دمشق

لم يتم اللقاء بين حسني الزعيم وموشي شاريت، في الروايتين الرسميتين السورية والإسرائيلية، ولا ذِكر له في الأرشيف البريطاني أو الفرنسي أو الأميركي، أو في مذكرات شاريت. لكن الكثيرين، ممن عاصروا الزعيم وعملوا معه خلال فترة حكمه القصير، أكدوا أن شاريت جاء فعلاً إلى سورية لمقابلة الزعيم، لكن بسرية تامة، حفاظاً على سلامته. سمعنا هذا الكلام من سهيل العشي، مدير شرطة حلب، وهيثم الكيلاني، مرافق حسني الزعيم، وسامي جمعة، أحد عناصر المكتب الثاني، الذي قال إنه رأى شاريت بنفسه عندما كان يقوم بحراسة الزعيم خلال وجوده في فندق بلودان الكبير في حزيران ١٩٤٩. وبحسب رواية سامي جمعة، وصل شاريت إلى فندق بلودان برفقة المقدم إبراهيم الحسيني، قائد الشرطة العسكرية، وكان متنكّراً في زي ضابط سوري، يرتدي بزة عسكرية برتبة «مُقدم»، لكنها كانت مترهلة عليه، ما أثار شكوك عناصر المكتب الثاني. كذلك، كان احترام إبراهيم الحسيني لهذا الضابط المجهول يُثير الاستغراب، إذ كان يتأخر عنه خطوتين أو ثلاثاً احتراماً، في وقتٍ كان فيه الحسيني لا يهابُ أحداً في سورية، مدنياً كان أو عسكرياً. عاد سامي جمعة إلى مقر المكتب الثاني في دمشق ذلك المساء ودخل على رئيسه سعيد حبي راوياً ما حدث في بلودان. أخرج حبي أضابير الضباط كلها،

وكان عدد المقدمين في الجيش لا يتجاوز عشرين مقدماً، وأربعة أو خمسة عُقداء، وثلاثة عمداء. طلب منه مراجعة الصور الشمسية لكل الضباط والتعرُّف إلى هذا الرجل المجهول، فقال له سامي جمعة إنه قطعاً ليس من هؤلاء، فأَخرج مدير الشعبة عدداً من مجلة «نيوزويك» الأميركية، وأشار إلى صورة موشي شاريت، فتعرّف سامي جمعة إليه على الفور. قرر سعيد حبي، وهو من الآباء المؤسِّسين للجيش السوري وينتمي إلى عائلة دمشقية متوسطة الحال من حيّ الميدان، التأكد بنفسه من هذه المعلومة الخطيرة، فالتقارير السرية كانت تُفيد بأنّ اتصالات مشبوهة تجري فعلاً بين دمشق وتل أبيب، عبر وسطاء دوليين ومحليين. تنكّر سعيد حبي بلباس عامل بسيط، يرتدي شروال الفلاحين وحطّة عربية بيضاء، ووقف في حديقة الفندق، يجمعُ أوراق الشجر المتساقطة خارج الصالون الذي كان الزعيم يستقبل فيه كبار زواره. في اليوم التالي، جاء شاريت مرة أُخرى لمقابلة الزعيم، الذي كان برفقة حارسه الشخصي النقيب رياض كيلاني. نظر سعيد حبي إلى الضابط الغريب وعرفه على الفور، قائلاً: «هو موشي شاريت!». طبعاً، لم يُقدِم على أي عمل متهور، وعاد إلى دمشق للاجتماع مع ثلاثة من رفاقه: المقدم عزيز عبد الكريم، والمقدم محمود بنيان، والمقدم أديب الشيشكلي، وشكلوا وفداً رسمياً لمقابلة الزعيم ومواجهته بالأمر. لم يُنكر الزعيم القصة، بل أعرب عن انزعاجه من الضباط لتدخلهم في شؤونه، صارخاً في وجوههم: «هذه سياسة عُليا للدولة، وأنتم كعسكريين محظورٌ عليكم التدخل في مثل هذه الأمور!»[٢٣].

أَرسل حسني الزعيم اثنين من ضباطه إلى مقر المفاوضات، هما أكرم الديري

وغسان جديد، بعد تقديم عرضه إلى إسرائيل، سواء مباشرة عبر شاريت أو غيره، وطلب منهما شرح الموقف لموفدين عن بن غوريون، هما الضابطان شافتاي روزين وهارشتون جيلاد. كان غسان جديد عضواً في الحزب السوري القومي الاجتماعي، وخدم في جيش الشرق ثم حمل السلاح ضد الفرنسيين، وكان من مؤسسي الجيش الوطني، ومن أبرز ضباط «جيش الإنقاذ». لم يترك شهادة مكتوبة للتاريخ عن هذا الاجتماع، ومات مبكراً بعد اغتياله على أيدي عناصر من المكتب الثاني في بيروت عام ١٩٥٧ بتهمة اغتيال نائب رئيس الأركان العقيد عدنان المالكي. أما أكرم الديري، فكان أيضاً من أشهر ضباط الجيش السوري في حرب فلسطين، وأصبح بعد سنواتٍ قليلةٍ قائداً للشرطة العسكرية في دمشق، ثم أحد صنّاع الوحدة السورية – المصرية، وقد عُيّن خلالها وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل. عقد هؤلاء الأربعة اجتماعاً سرياً في يوم توقيع الهدنة نفسه، أي ٢٠ تموز ١٩٤٩، وتباحثا مجدداً في قضية السلام ومطالب حسني الزعيم. وعُقد اجتماع سري آخر في مطلع شهر آب جدد خلاله الزعيم الطرح، لكن بعد انتخابه رئيساً للجمهورية هذه المرة، وكان هذا الاجتماع بين غسان جديد وفوزي سلو وموشي دايان، رئيس جميع الوفود المفاوضة على الجبهات العربية الثلاث في قضية الهدنة. كان دايان يومها غير معروف من قِبل السوريين، قبل توليه رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي خلال حرب السويس ثم وزارة الدفاع في حرب عام ١٩٦٧. ولا يوجد محضر لهذا الاجتماع أيضاً، لأنه كان «غير رسمي» وغير مُعلن من قبل الطرفين، لكن يرد ذكره في عدة نصوص بريطانية وسورية وإسرائيلية، وهدفُه كان الإعداد للقاء الزعيم مسؤولاً إسرائيلياً رفيعاً[٢٤].

إن صحّت هذه الرواية فهي تتناقض مع ما قاله شاريت نفسه أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٦ أيار ١٩٤٩: «عَرض علينا الزعيم أن نلتقي، ولكن هذا الاجتماع لم يحدث، لأنه طلب أن نكون إما أنا أو رئيس الحكومة. أرسلنا له أشخاصاً مرموقين، ولكنه اعتبرهم أدنى منه رُتبة ومكانة. مع ذلك فإن عرضه يدل على أنه يمتلك رؤية جدّية أكثر من غيره، وأنه أكثر جُرأةً من الجميع، وهو يعلم حجم الامتيازات التي سوف يحصل عليها من قِبَلنا لو توصلنا إلى اتفاق»[٢٥]. ترأس حسني الزعيم في اليوم نفسه اجتماع حكومته في دمشق، بحضور شخصيات مرموقة، كشاعر الشام خليل مردم بك وزير المعارف، والأمير عادل أرسلان وزير الخارجية، وفاتح الحضور بموضوع المباحثات المقترحة قائلاً: «لقد وردتني معلومات تقول إنّ اليهود راغبون في التفاهم مع العرب بشروط مُرضية تحت ضغط الرئيس ترومان والسيد شومان وزير خارجية فرنسا. وقد عَلمتُ بأن وزير خارجيتهم موافق على القدوم إلى الأراضي السورية، أي إلى القنيطرة، للاجتماع مع وزير خارجية سورية. فما قولكم في هذا الأمر؟». رفض الجميع بشدةٍ طبعاً، وسُجل الرفض في المحضر الرسمي، ولم يفاتح الزعيم وزراءه بهذا الأمر مجدداً. والمؤكد أنّ شاريت عرض التفاوض مرة ثانية بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٩، لكن الأمير عادل رفضه مرة أُخرى قائلاً للزعيم: «لماذا يريدون أن نقابل شاريت؟ ألم يكفِ ما أصابنا من خداع اليهود؟»[٢٦]. هنا، أدرك الزعيم أن لا جدوى من عادل أرسلان، فاستدعى وكيل وزارة الخارجية إبراهيم الأسطواني، وطلب منه مقابلة الوزير الإسرائيلي، لكنه رفض أيضاً، فحاول بعدها مع الدكتور الطرزي

الذي تنصّل بهدوء، لكنه بكى بعد هذا اللقاء، وقال لأحد أصدقائه: «لقد أتوا به من أجل توقيع الهدنة، ثم من أجل السلام. كان حسني الزعيم متواطئاً من اليوم الأول، فكل شي كان قد رُتب مسبقاً»[٢٧]. جُنّ جنون الأمير عادل، وبعث برسالة إلى الملك عبد العزيز آل سعود شاكياً الوضع في دمشق، حملها السفير عبد العزيز بن زيد إلى الرياض، وصَف الزعيم خلالها بأنه «قليل البصيرة وقصير مدى التفكير».

جرت انتخابات رئاسية في سورية، في حزيران ١٩٤٩ ، كان الزعيم هو المرشح الوحيد فيها، أوصلته دستورياً إلى قصر المهاجرين بنسبة فاقت ٩٨٪. وتماشياً مع الأعراف، استقالت الحكومة التي كان يرأسُها بنفسه، وكان فيها الأمير عادل وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء، وكُلف الدكتور محسن البرازي، صديق الزعيم وكاتم أسراره، تشكيل حكومة جديدة. جاء البرازي إلى رئاسة الوزارة بعد سنوات عمل خلالها في كلية الحقوق في الجامعة السورية، انتقل بعدها إلى الوظائف الحكومية، فتولى وزارة المعارف في حكومة خالد العظم، ثم حقيبة الداخلية في عهد الرئيس جميل مردم بك، وعمِلَ لسنوات مديراً لمكتب الرئيس القوتلي وأميناً عاماً لقصره. كان الدكتور البرازي ذكيّاً لماحاً ومُتمرساً في السياسة الدولية أكثر من حسني الزعيم. وصادق خلال عمله مع القوتلي، عدداً من الشخصيات العربية البارزة، مثل الملك عبد العزيز ونوري السعيد ورياض الصلح، وكانت له اليد العليا في تسليم أنطون سعادة، رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى السلطات اللبنانية في مُقابل حصول الزعيم على اعتراف رسمي من حكومة الرئيس الصلح.

وصلت رسالة سريّة إلى البرازي من إلياهو ساسون، بعد توليه رئاسة الحكومة، وكان يومها الأخير قد تنازل عن جنسيته السورية وتسلّم مديرية الشؤون العربية في وزارة الخارجية الإسرائيلية. كان ساسون من أشد المتحمسين لانفتاح إسرائيل على حسني الزعيم، ويحاول ردم الهوّة بينه وبين بن غوريون، ويشدُّ على يد شاريت للقائه. عرض ساسون على محسن البرازي مفاوضات مباشرة وغير رسمية، تُشبه تلك التي قادها مع فخري البارودي قبل ثلاث عشرة سنة، واقترح أن تكون إما في أوروبا وإمّا على الحدود، مؤكداً أنه على أتم الاستعداد للمجيء إلى دمشق بنفسه، لو وجِّهت إليه دعوة من الحكومة السورية[٢٨]. كان رد البرازي إيجابياً، ولا نعرف إن كان قد فاتح الزعيم بتلك المراسلة أو احتفظ بها لنفسه، لكنه قال: قد أكون أُقدِم على انتحار سياسي أو أُعرّض نفسي للاغتيال، أملاً في أن أحصل على دعم مالي من الولايات المتحدة لأنهض ببلدي. أجلس الآن على حافة البركان ولا أعرف متى سينفجر!»[٢٩]. مع ذلك، لم تنجح مساعيه بسبب وقوع انقلاب عسكري في منتصف شهر آب ١٩٤٩، ذهب ضحيته كلٌّ من رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، بعد أيام قليلة من تلقيه رسالة إلياهو ساسون.

نشرت جريدة «نيويورك تايمز» الأميركية مقالاً عن الانقلاب السوري الجديد، وهو الثاني خلال أقل من خمسة أشهر، جاء فيه: «إنّ مقتل حسني الزعيم ومحسن البرازي وإعادة الحكم الجمهوري إلى سورية دمّرا مخطط السلام في الشرق الأوسط وأيّ حلّ كان ممكناً للقضية الفلسطينية»[٣٠].

اختلفت الأقوال في حسني الزعيم، وكذلك تقويمات مُعاصريه. البعض عدّه أرعن متهوراً، والآخرون رأوا فيه رجل دولة، رائداً ومجدّداً. وأول من أفصح عن رأيه الصريح في الزعيم وقضية السلام، كان الأمير عادل أرسلان في سلسلة مقالات نُشرت في جريدة «الحياة» البيروتية بعد مقتل الزعيم في صيف عام ١٩٤٩، ثم جُمعت في كتابٍ خاصٍ عن هذا الموضوع. رأى الأمير أن الزعيم كان يريد عقد الهدنة في أسرع وقت كي يَسحب الجيش السوري من الجبهة إلى الداخل لقمع الأحزاب والمعارضة الداخلية، ولبسط حكمه العسكري في دمشق. ووصف المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم من جامعة أوكسفورد، مهندس الانقلاب قائلاً: «بالرّغم من عيوبه الشخصية، فإنه كان رجلاً جدّياً في طرح الإصلاح الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وكان يَعتبر السلام مع إسرائيل وحل قضية اللاجئين ضروريين لتحقيق تلك الأهداف»[٣١]. أما مايلز كوبلاند، صانع الانقلاب وربيب الزعيم الأميركي، فقد اعترف، في كتاب «لعبة الأمم»، بأنه أخطأ التقدير في اختيار البديل لشكري القوتلي، وصارح زميله الميجور ستيفان ميد بالقول: «إنَّ هذا الفعل ينمُّ عن غباءٍ شديد وإحساس عالٍ باللامسؤولية من طرفنا. كان من المفترض عدم تورُّط بعثتنا الدبلوماسية مع هذا الرجل!»[٣٢]. وللأسف، جاء هذا الكلام الجريء بعد فوات الأوان في عام ١٩٧٠، أي بعد زوال حكم الزعيم بأكثر من عشرين سنة.

هوامش

١ لقاء المؤلف مع اللواء هيثم كيلاني، المرافق الشخصي لحسني الزعيم (دمشق، ٤ تموز ٢٠٠٢).

٢ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العجلاني (بيروت ١٣ أيلول ١٩٩٩)

٣ لقاء المؤلف مع نذير فنصة، مدير المكتب الصحافي لحسني الزعيم (باريس، ٦ آذار ٢٠٠٣).

٤ رابينوفيتش: الطريق غير المسلوك، ص ٨٧.

٥ اسماعيل، ثريا: «الاسطورة والحقائق» ٤. جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (٢٠٠٢).

٦ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة ، ملف رقم ٤٤ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٩.

٧ زاك، موشي: إسرائيل والاتحاد السوفياتي، ص ٢١٦

٨ رابينوفيتش: الطريق غير المسلوك، ص ٢١٥

٩ البارودي، فخري: مذكرات، الجزء الثاني، ص ٣٢٣

١٠ الأرشيف الوطني الأميركي، رسالة من ميد إلى القائم بالأعمال، بتاريخ ١١ آب ١٩٤٩.

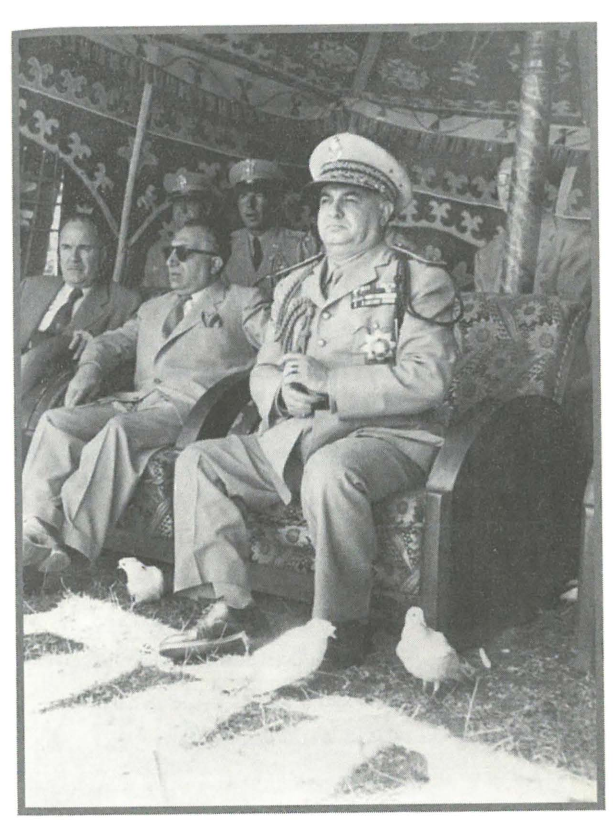
١١ أرسلان، الأمير عادل: مذكرات الأمير عادل أرسلان، الجزء الثاني، ص ٨٤٦

١٢ رابينوفتش: الطريق غير المسلوك، ص ٢١٤.

١٣ أرسلان: ذكريات الأمير عادل أرسلان، ص ٢٠ .

١٤ المصدر نفسه، ص ٢٣.

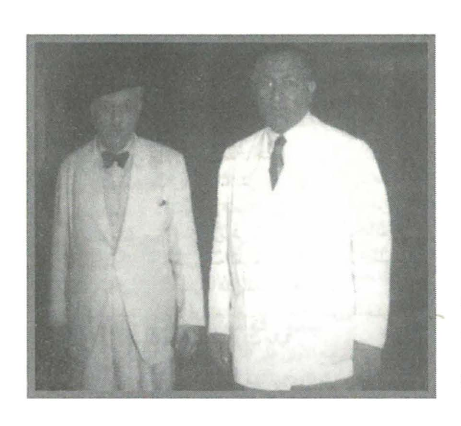
١٥ المصدر نفسه، ص ٢٥.
١٦ بن غوريون: مذكرات الحرب، الجزء الأول، ص ٣٤-٣٥.
١٧ ماعوز، موشي: سورية وإسرائيل، ص ٢٢.
١٨ رابينوفتش: الطريق غير المسلوك، ص ٢١٥ .
١٩ بن غوريون: مذكرات الحرب، الجزء الأول، ص ٤٣٦.
٢٠ رابينوفتش: الطريق غير المسلوك، ص ١٩٣.
٢١ الأرشيف الوطني الأميركي، ٧٦٧، الرقم ٩٠، D١٥/ ٥ ، من كيلي إلى الخارجية الأميركية، ١١ أيار ١٩٤٩.
٢٢ شاليف، أرياه: نظام الهدنة الإسرائيلي السوري، ص ٣١.
٢٣ جمعة: أوراق من دفتر الوطن، ص ٦٦-٦٧.
٢٤ إسماعيل، ثريا: «الأسطورة والحقائق» ٨، جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (٢٠٠٢).
٢٥ رابينوفتش: النظرة من دمشق، ص ١٩٣.
٢٦ أرسلان، عادل: ذكريات الأمير عادل أرسلان، ص ٢٣.
٢٧ لقاء المؤلف مع الدكتور منير العدلاني (بيروت ١٣ أيلول ١٩٩٨).
٢٨ رابينوفتش: الطريق غير المسلوك، ص ١٩٨ .
٢٩ لقاء المؤلف مع الصحافي نذير فنصة، مدير مكتب حسني الزعيم (باريس، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣).
٣٠ نيويورك تايمز (١٨ أب ١٩٤٩).
٣١ شلايم: حسني الزعيم، ص ٧٩.
٣٢ كوبلاند: لعبة الأمم، ص ٤٣.



حسني الزعيم والرئيس محسن البرازي



محسن البرازي وحسني الزعيم وعقيلته نوران باقي في آخر ليلة من حياته
خلال حفلة خيرية في فندق بلودان الكبير أقامتها منظمة الهلال الأحمر
يوم ١٣ آب ١٩٤٩



الرئيس محسن
البرازي ونظيره
اللبناني رياض الصلح

العودة إلى المواجهة
في عهد الرئيس هاشم الأتاسي

فشلت الحركة الصهيونية مجدداً في اختراق دمشق عن طريق وجهائها، لكن فترة حسني الزعيم كانت استثنائية في هذا المجال، ولا مثيل لها في محاولة استيعاب الصهيونية إلا في أيام الملك فيصل الأول. ذهب الزعيم أبعد مما كان متوقعاً، حتى من الأميركيين، وأبعد من أي شخصية سورية، في تنازلاته ومناوراته مع الدولة العبرية. وبعد سقوط الزعيم ومقتله في صيف عام ١٩٤٩، أعلن مهندس الانقلاب الجديد، اللواء سامي الحناوي، أنه لا ينوي حكم البلاد، وأنه سيُعيد الجيش إلى ثكناته ويرضى بمنصب رئيس الأركان العامة لحماية الجمهورية من أي

تدخلات خارجية قد تحدث في المستقبل، من الأردن أو من إسرائيل. عُقد اجتماع موسّع في دمشق بطلب من الحناوي، حضره ممثلون عن كل الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الوطني الذي شُكل على أنقاض الكتلة الوطنية، وحزب الشعب وحزب البعث والحزب الشيوعي وحركة الإخوان المسلمين، وقرر الجميع عودة الرئيس هاشم الأتاسي، المتقاعد منذ خروجه من الحكم قبل عشر سنوات، إلى تولي رئاسة الوزارة والإشراف على وضع دستور جديد، يُحوّل بعدها مؤتمره التأسيسي إلى برلمان منتخب بصلاحيات تشريعية كاملة. بعد إتمام المهمات، انتُخب الأتاسي رئيساً للجمهورية في كانون الأول ١٩٤٩، وذهبت رئاسة الوزارة إلى الدكتور ناظم القدسي، ورئاسة المجلس النيابي إلى زميله في قيادة حزب الشعب، رشدي الكيخيا. وكان هؤلاء الثلاثة، الأتاسي والقدسي والكيخيا، من أعنف الشخصيات الوطنية فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، ولعلهم من القلائل الذين رفضوا مقابلة أي صهيوني طوال مسيرتهم الوطنية، لا قبل قيام الدولة العبرية ولا بعدها. أُغلقت أبواب دمشق مجدداً أمام الحركة الصهيونية في عهد الرئيس الأتاسي بعد أن كانت مفتوحة على مصراعيها أيام حسني الزعيم، ورفض حُكام سورية الجدد استئناف الات مع موشي شاريت، أو حتى التفكير في موضوع السلام مع إسرائيل، لكنهم احترموا اتفاقية الهدنة ولم يعملوا على خرقها أو تعديل بنودها، بل وافقوا على عقد اجتماعات دورية لأعضائها، تحت إشراف الأمم المتحدة. أصدر الرئيس الأتاسي مرسوماً جمهورياً ألغى بموجبه المقعد المخصص لليهود في البرلمان

السوري، تجنباً لأي محاولات اختراق جديدة من قبل الصهاينة، شاكراً آخر برلماني يهودي، وهو وحيد المزراحي، المعيّن من قبل شكري القوتلي وليس المنتخب في آب ١٩٤٧ [١]. منعت حكومة الرئيس القدسي أبناء الطائفة اليهودية من الانتساب إلى الجيش والقوات المسلحة وكل الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد، خوفاً من أي تواصل بينهم وبين الحركة الصهيونية. وكانت تلك الإجراءات الاحترازية مُبالغاً فيها، في الكثير من الأحيان، وجاءت من دون شك في مصلحة الحركة الصهيونية التي جالت العالم في حملة تضليلٍ واسعة وممنهجة، قارعةً ناقوس الخطر، ومُطالبةً المجتمع الدولي بالمساعدة على إخراج يهود سورية فوراً إلى إسرائيل، لأنهم مضطهدون ومحرومون حرية الحركة والتعبير والعمل السياسي.

استمر الوضع على هذه الحال لسنوات طويلة، وفي مطلع العام ١٩٧٢ جاء وفد من وجهاء الطائفة اليهودية إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء في دمشق، طالبين لقاء رئيس الحكومة اللواء عبد الرحمن الخليفاوي، فاستقبلهم بحفاوة. وعند سؤالهم عن حاجاتهم، كان الجواب: «نريد أن ننتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.» ذُهل الخليفاوي من هذا الطلب الغريب وغير المتوقع، فسألهم عن الأسباب، فأجاب أحدهم: «ولِمَ لا؟ ألسنا مواطنين سوريين؟ هل هناك أي مانع قانوني أو دستوري من انتسابنا إلى الحزب الحاكم؟» ردَّ الخليفاوي بالنفي، لأن المنع كان عبارة عن عُرف وليس قانوناً مُتّبعاً منذ عام ١٩٤٩. طلب مهلة للتشاور مع الرئيس حافظ الأسد، وجاء الجواب طبعاً بالرفض القاطع[٢].

تجفيف مياه سهل الحولة

استؤنفت المفاوضات الرسمية والمباشرة بين سورية وإسرائيل في ربيع عام ١٩٥١، ليس للتوصل إلى أي اتفاق سري، كما جرت العادة في السنوات السابقة، بل لتجنب مواجهة مسلحة بين الطرفين كادت تتطور إلى حرب شاملة. والهدف من وراء تلك المناوشات، كان ذا شقين: أولاً خلق أسباب موجبة لجرّ السوريين إلى طاولة المفاوضات مجدداً، لإضفاء شرعية عربية على الكيان الصهيوني، وثانياً للتعرف إلى حكام دمشق الجدد، لعلّ إسرائيل تجد بينهم من يصلح لأن يكون «حسني الزعيم آخر». كان جهاز المخابرات الإسرائيلي يعلم جيداً بأن الطبقة المدنية التي وصلت إلى سدة الحكم في سورية منذ عام ١٩٤٩، هي من المعدن نفسه لشكري القوتلي ورفاقه الوطنيين، وأن التوصل إلى أي اتفاق مقبول معها هو أشبه بالمستحيل. ولو أرادت الحركة الصهيونية التوصل إلى حلول، لكان عليها البحث عن عملاء جدد بين صفوف العسكر الذين ذاقوا طعم الحكم أيام الزعيم، وباتوا في حالة بحث دائم عن أي دولة أو جهة تكون قادرة على إيصالهم مجدداً إلى القصر الجمهوري في الشام.

شهدت الحدود السورية – الإسرائيلية، خلال السنة ونصف السنة التي تلت انقلاب الحناوي على حسني الزعيم، هدوءاً لافتاً نتيجة غرق أفراد المؤسسة العسكرية السورية في ترتيب البيت الداخلي، وانشغالهم بضبط إيقاع الحياة السياسية بعد وقوع ثلاثة انقلابات متتالية خلال ثمانية أشهر فقط. وعاد التوتر إلى الجبهة النائمة عندما أعلنت إسرائيل عزمها على تجفيف مياه سهل

الحولة في الزاوية الشمالية الشرقية من فلسطين المحتلة، المحصور من جهة الشرق بهضبة الجولان السورية ومن الغرب بسفوح جبل عامل. وكانت تقع، في وسط هذا السهل، بحيرة الحولة المحاطة بمستنقعات في قسمها الشرقي، وعمقها لا يتجاوز ستة أمتار، وطولها ٢٦ كيلومتراً، وعرضها في أوسع نقطة ثمانية كيلومترات فقط. قرر ديفيد بن غوريون تجفيف مياه البحيرة وسحبها عبر ثلاث قنوات اصطناعية إلى صحراء النقب لتطويرها وزيادة مخزون إسرائيل من الثروة المائية، وللاستفادة أيضاً من أرض الحولة الخصبة في تطوير القطاع الزراعي[٣]. قررت حكومة تل أبيب أن تبدأ أعمال التجفيف في المنطقة المنزوعة السلاح والمتفق عليها مع سورية خلال مفباحثات الهدنة، وعند سؤاله عن موقف دمشق من هذا الموضوع، أجاب بن غوريون: «لا تخافوا من السوريين، فجميعهم منهمكون في أمورهم الداخلية وقواتهم المسلحة لا تنام الليل خوفاً من الانقلابات والمؤامرات. جميعهم موجودون في دمشق لحماية نظام الحكم الجديد، ولن تجدوا من يعترض قواتنا على الجبهة السورية. أنا متأكد من ذلك!»[٤].

تسلحت إسرائيل، قانونياً، في قرارها بمناقصة قديمة لتجفيف البحيرة أُعطيت لرئيس بلدية بيروت عمر بيهم والوجيه ميشال سرسق، بأمر من السلطان محمد رشاد الخامس، عام ١٩١٤، لكنها لم تنفَّذ بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى ذلك العام. وبيع الامتياز للحكومة العثمانية قبل انتهاء الحرب بأشهر قليلة، وورثته حكومة الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠، ليُباع مجدداً لإحدى أذرع الوكالة الصهيونية المسؤولة عن شراء الأراضي الفلسطينية عام ١٩٣٤ في مقابل مبلغ ١٩٢ ألف جنيه إسترليني[٥]. بدأت

الجرافات الإسرائيلية في صباح يوم ١٢ شباط ١٩٥١ بالعمل على بعد أربعة كيلومترات من بحيرة الحولة من دون الرجوع طبعاً إلى الأمم المتحدة ولا إلى الحكومة السورية[٦]. قدمت دمشق اعتراضاً رسمياً إلى هيئة الأمم، شرحت من خلاله عدم شرعية هذه الأعمال، وقالت إن إسرائيل لا تملك أراضي سهل الحولة، ولذلك لا يحق لها تجفيف مياه بحيرتها. ونُقل الاعتراض السوري بعد يومين إلى لجنة الهدنة الدائمة لمناقشته، بحضور وسطاء دوليين وجميع أعضاء الوفدين السوري والإسرائيلي. لكن الأمم المتحدة لم تولِ هذا الموضوع أولوية، في انحياز واضح تجاه إسرائيل، وأدرجته بنداً سابعاً على جدول الأعمال.

تحدث المقدم غسان جديد في عرضه للموقف السوري، قائلاً: «إن حكومة بلادكم تقول إنها حصلت على مشروع تجفيف المياه من حكومة الانتداب الفرنسي، المنتهية صلاحيتها في سورية منذ خمس سنوات، والتي لم نعترف بها يوماً نحن السوريين. ومع ذلك، فأنتم لم تبدأوا العمل خلال تواجد نظام الانتداب في بلادنا، ونحن اليوم حكومة شرعية ومستقلة لها سيادة كاملة على كافة أراضيها، وهي عضو مؤسِّس في منظمة الأمم المتحدة، فلا تستطيعون التطاول على أراضيها وحقوق مواطنيها بهذا الشكل. نحن في سورية، حكومةً وشعباً لا نعترف بحق هذا الامتياز، الساقط قانونياً بحكم التقادم، والذي مضى عليه قرابة أربعين سنة. حتى لو ثبتت شرعيته، فهو لا يتضمن التجريف والتجفيف في المنطقة المنزوعة السلاح، ولا يحق لإسرائيل دخول تلك المنطقة المتفق عليها دولياً كما نصت المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة المبرمة بيننا وبينكم»[٧]. وردّ رئيس الوفد الإسرائيلي بالقول

إن الامتياز المذكور أُعطي قانونياً للوكالة اليهودية عام ١٩٣٤، أي قبل الاتفاق على المنطقة المنزوعة السلاح بخمس عشرة سنة، وبذلك فلا علاقة له باتفاقية الهدنة أو بأي صراع بين سورية وإسرائيل، مضيفاً أن الأرض التي تقوم الوكالة باستصلاحها هي «ضمن حدود دولة إسرائيل» وليست داخل الأراضي السورية. وبحسب الوثائق الإسرائيلية، كان الاجتماع هادئاً وسريعاً، لم يتخلله أي مشادات كلامية، واكتفى غسان جديد بتسجيل اعتراض رسمي، باسم سورية، وطالب بوقف عمليات التجفيف في بحيرة الحولة وعدم تكرارها «قبل التشاور مع دمشق».

توقفت الجرافات بعدها لمدة شهر كامل، ثم عادت إلى العمل من دون سابق إنذار يوم ١٣ آذار ١٩٥١، عابرة جسر بنات يعقوب إلى الضفة الشرقية من البحيرة. طلب غسان جديد اجتماعاً مستعجلاً لأعضاء لجنة الهدنة، وخاطب نظيره الإسرائيلي أريه فرايدلاندر بغضب، قائلاً: «عادت الجرافات إلى العمل مجدداً هذا الصباح، وهذا خرق واضح للأعراف الدولية، وإن لم تتوقف فوراً فسوف تردّ سورية بما تراه مناسباً بناءً على حجم التهديد الموجه إليها»[٨]. تدخلت الأمم المتحدة في الساعة الرابعة عصراً من اليوم نفسه، ومنعت الجرافات الإسرائيلية من العودة إلى البحيرة، نزولاً عند رغبة الحكومة السورية. وافقت إسرائيل مرغمة على إيقاف الأعمال على ضفتي البحيرة لمدة أسبوع كامل، ابتداءً من ١٤ آذار، وقالت إنها لن تعاود العمل قبل أن تحصل على موافقة خطية وقانونية من مالكي الأراضي الفلسطينيين والسوريين، ووعدت بدفع مبلغ من المال لتعويض المتضررين منهم من تلك الأعمال. ويبدو أن هذا القرار اتخذه وزير الخارجية موشي شاريت من دون

التشاور مع ديفيد بن غوريون، الذي تجاهله تماماً، وأمر الجرافات بالعودة إلى الحولة مجدداً في صباح اليوم التالي، ١٤ آذار ١٩٥١. حينها، نفد صبر السوريين، وفي التاسعة والنصف صباحاً تعرضت ورش العمل الإسرائيلية لإطلاق نار من أسلحة خفيفة من قبل مدنيين كانوا موجودين قرب البحيرة، ما أصاب إحدى الجرافات وعطلها عن العمل، في أول حادث من نوعه، منذ انتهاء حرب فلسطين الأولى[٩].

لم يكن أحد من زعماء الحركة الصهيونية يتوقع أن تردّ سورية بهذا الشكل السريع، وتحديداً ديفيد بن غوريون، الذي سطّر اعتراضاً رسمياً على هذا «العدوان»، مشيراً إلى أن مصدر النيران كان مجموعة من الجنود السوريين المتنكرين في لباس مدني، ومضيفاً أنه لا يمكن أحداً دخول المنطقة العازلة إلا بموافقة السلطات السورية. وُجهت أصابع الاتهام فوراً إلى المقدم غسان جديد نفسه، رئيس وفد الهدنة وقائد كتيبة المشاة الثامنة الموجودة مقابل المنطقة المنزوعة السلاح. ردّ جديد على هذا الاتهام: «لا يمكن تحميل الحكومة السورية مسؤولية أي أعمال فردية يقوم بها أصحاب الأراضي العربية في سهل الحولة، رداً على عمليات استفزازية تقوم بها إسرائيل على أراضيهم»[١٠].

بعدها بأيام، استقالت حكومة الرئيس ناظم القدسي في دمشق ودخلت سورية في أزمة وزارية دامت ثمانية عشر يوماً، عاودت خلالها إسرائيل الأعمال على بحيرة الحولة، إلى أن عُيِّن خالد العظم خلفاً للدكتور القدسي يوم ٢٧ آذار ١٩٥١. وكان العظم من أشهر السياسيين السوريين، وتسلم

وزارة الخارجية عام ١٩٣٩، ثم رئاسة الدولة السورية عام ١٩٤٠. وتسلم وزارتي العدل والاقتصاد عام ١٩٤٦، وحقيبة المال في حكومة هاشم الأتاسي الأخيرة عام ١٩٤٩. وعاد، بعدها بأشهر، إلى رئاسة الحكومة، ثم استقال في صيف عام ١٩٥٠ ليقع الخيار عليه مجدداً عام ١٩٥١. عرفه الدمشقيون زعيماً ونائباً وصناعياً مرموقاً، حكم البلاد مع الرئيس القوتلي خلال المراحل الأخيرة من حرب فلسطين، وزُجّ به في سجن المزة العسكري، بسبب معاداته لحسني الزعيم. كان رافضاً لأي مساومة مع الوكالة اليهودية، كذلك فإنه رفض لقاء أي شخصية صهيونية طوال حياته، بالرغم من أسفاره المتعددة عندما كان رئيساً لغرفة صناعة دمشق، وبعدها في جميع مناصبه الحكومية. تولى وزارة الخارجية بنفسه، إضافة إلى رئاسة الحكومة، وفي أول تصريح له، أمام وسائل الإعلام المحلية، قال خالد العظم، من على مدخل السرايا، أنه ينوي الوقوف بحزم في وجه «القرصنة السوداء» التي تقوم بها دولة إسرائيل في سهل الحولة[11]. وطالب بعقد اجتماع عاجل لجامعة الدول العربية لمناقشة أوضاع الجبهة السورية-الإسرائيلية. وقدم شرحاً مفصلاً عن عدم قانونية مشروع تجفيف بحيرة الحولة، عند استقباله لأمين العام للأمم المتحدة تريغيف لي في دمشق يوم ٢١ نيسان ١٩٥١، مناشداً دول العالم «الوقوف مع الحق، ومصدره دمشق». كذلك، بعث برسائل مماثلة إلى نظيره العراقي نوري السعيد وإلى الملك فاروق، مطالباً برصّ الصفوف لإنقاذ البحيرة[12].

عرض الأمين العام تريغيف لي، عقد اجتماع «تقني وعسكري» بين ممثلين عن الجيشين السوري والإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق يزيل عوامل هذا التوتر، لكن الرئيس الأتاسي رفضه رفضاً باتاً، وقال لضيفه النرويجي: «هذا نوع

غير مباشر من التطبيع، ولا يمكنني أن أوافق عليه، ما دامت إسرائيل تحتل شبراً واحداً من أرض عربية». لكن العظم وافق بالقول: «بالرغم من عدم ارتياحي لهذا الطلب، إلا أنني لا أرى مانعاً من الموافقة عليه، شرط أن يذهب شخص موثوق من قبلنا ذو خلق رفيع وثقافة عسكرية وسياسية عالية. أقترح أن يكون من ضباط الصف الأول في حرب فلسطين، فلا خوف على المفاوضين السوريين في مواجهة إسرائيل، وتحديداً هؤلاء الذين قاتلوها بالسلاح. حسني الزعيم كان الاستثناء في هذا البلد، ولم يكن القاعدة ابداً»[١٣]. ووقع الاختيار على رجل سورية الأقوى والأشهر في حينها، صاحب الانقلاب الثالث، العقيد أديب الشيشكلي، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة، وبذلك قررت إسرائيل أن ترسل نظيره الشاب، الكولونيل موردخاي ماكليف.

هوامش

١ العجلاني: يهود دمشق الشام، ص ٨٠.

٢ لقاء المؤلف مع دولة الرئيس عبد الرحمن الخليفاوي (دمشق، ٩١ نيسان ٢٠٠٥).

٣ بن غوريون: الحولة ومنطقة نهر الأردن الأعلى، ص ١٣٦.

٤ الأرشيف الوطني البريطاني، «تطورات منطقة الحولة» - سري للغاية، مرسل من جونسون في القاهرة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٥١، ملف رقم 26B-SU331.

٥ شاليف: نظام الهدنة الإسرائيلي السوري، ص ٥٢.

٦ الأيام (١٣ شباط ١٩٥١).

٧ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، تقرير من المقدم غسان جديد إلى وزارة الدفاع في دمشق (١٤ شباط ١٩٥١).

٨ شاليف: نظام الهدنة الإسرائيلي السوري، ص ٥٨.

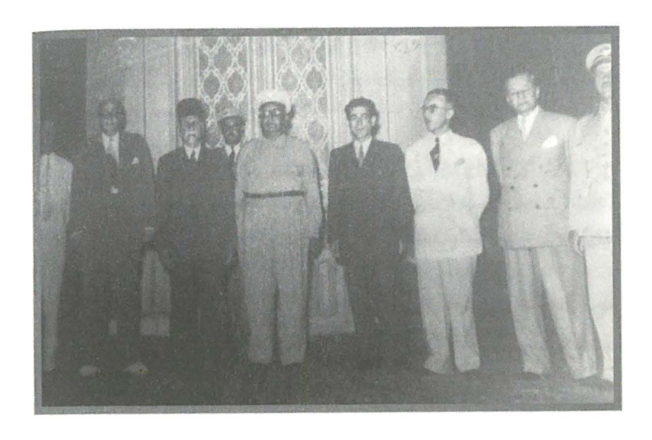
٩ المصدر نفسه، ص ٦٠.

١٠ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، تقرير من المقدم غسان جديد إلى وزارة الدفاع في دمشق (١٤ شباط ١٩٥١).

١١ الفيحاء (٢٩ آذار ١٩٥١).

١٢ بردى (٢٧ أذار ١٩٥١).

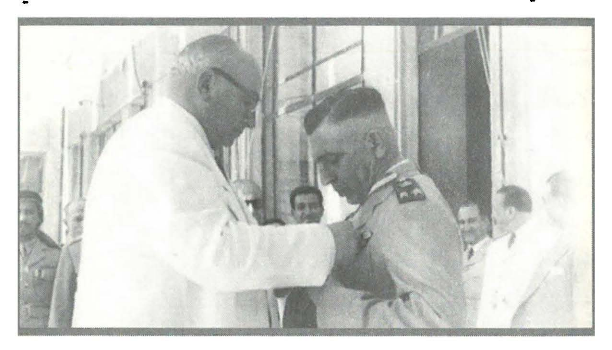
١٣ المصدر نفسه.



مهندس الانقلاب الثاني اللواء سامي الحناوي وأعضاء حكومة الرئيس هاشم الأتاسي في آب ١٩٤٩ . من اليمين: وزير الدولة عادل العظمة، وزير الخارجية الدكتور ناظم القدسي، وزير الزراعة أكرم الحوراني، اللواء سامي الحناوي، الرئيس هاشم الأتاسي، وزير المالية خالد العظم ووزير الاقتصاد فيضي الأتاسي



الرئيس هاشم الأتاسي خلال تدشين تمثال الشهيد يوسف العظمة عام ١٩٥٠ في الذكرى الثلاثين لاستشهاده، ويقف خلفه العقيد أديب الشيشكلي



رئيس الوزراء خالد العظم ومهندس الانقلاب الثالث في سورية العقيد أديب الشيشكلي

أديب الشيشكلي ومورد خاي ماكليف

عُقد الاجتماع، وهو الأرفع حتى ذلك التاريخ بين البلدين، تحت رعاية الأمم المتحدة في مبنى الجمارك السورية على الحدود الفلسطينية يوم ٢٩ آذار ١٩٥١. وبالرغم من أنّ الشيشكلي كان يجيد الإنكليزية بطلاقة، فأنه رفض التحدث مع نظيره الإسرائيلي إلا عبر مترجم، وباللغة العربية حصراً، ودخل قاعة الاجتماعات بلباسه العسكري الكامل ونياشينه الحربية، ومنها وسام فلسطين (المعروف باسم «وسام جيش الإنقاذ»). حاول موظف الأمن إقناع الشيشكلي بتسليم مسدسه الحربي قبل دخول الاجتماع، فرفض قائلاً: «أنا لم أتِ إلى هنا للتفاوض على سلام، فأنا جندي في الجيش السوري، ونحن الآن في حالة حرب مع إسرائيل. لا يمكنك مقابلة

عدوك، كائناً من كان، وأنت أعزل!»، تدخل ماكليف مستفسراً: «هل نحن محكومون بأن نبقى أعداءً إلى الأبد؟ هل يمكننا أن نتوصل إلى حالة سلم في يوم من الأيام؟» هذا السؤال كان لمعرفة نيات الشيشكلي الحقيقية، وإن كان على استعداد لأن يكون متعاوناً مع الحركة الصهيونية، مثل حسني الزعيم. أجابه الشيشكلي: «طبعاً، ولكن السلام بالنسبة إليّ لا يعني تطبيع العلاقات بيننا وبينكم، ولا يعني كذلك أي تبادل تجاري أو ثقافي، أو حتى رفع عَلَم إسرائيل في دمشق. هو مجرد وقف للأعمال القتالية، ولا مانع لديّ من ذلك لأنني أخشى أن يستمر هذا الصراع طويلاً لو لم نضع حداً له اليوم، وأن يأتي أشخاص من بعدنا يستخدمون هذا الصراع لتحقيق أغراض شخصية، مالية كانت أو سياسية، يتاجرون به على حساب استقلال سورية»[1].

تعامل أديب الشيشكلي بفوقية مطلقة وتكُّبر واضح مع نظيره الإسرائيلي، كأنه ضابط منتصر ومكلَّل بالغار، يُملي شروطاً على خصم ضعيف ومهزوم في ميدان القتال. بدأ حربه النفسية قبل اجتماعه بموردخاي ماكليف، عندما صرح لصحيفة «الفيحاء» الدمشقية بأن «الطريق إلى الخليل سالك أمام الجيش السوري، وهو يمرّ عبر دمشق»، فردَّ عليه بن غوريون بعد يومين: «وكذلك الطريق من الخليل إلى دمشق، هو سالك أيضاً». كان أديب الشيشكلي، البالغ من العمر ٤١ سنة يومها، من أبرز مؤسِّسي الجيش السوري. وُلد في مدينة حماه، والتحق بجيش الشرق الفرنسي وخدم فيه لسنوات طويلة قبل الانشقاق عنه والتحاقه بالمقاومة السورية خلال العدوان الفرنسي على مدينة دمشق عام ١٩٤٥. شارك في «جيش الإنقاذ» مع فوزي القاوقجي، وحقق سمعة طيبة بين صفوف الضباط السوريين والعرب، ثم تعاون مع

حسني الزعيم على إسقاط حكم الرئيس القوتلي، وكان من مهندسي انقلاب سامي الحناوي أيضاً. في كانون الأول ١٩٤٩، قام بانقلابه الأول منفرداً داخل المؤسسة العسكرية، وأمر باعتقال الحناوي بتهمة التآمر مع مملكة العراق على نظام سورية الجمهوري، مشيراً إلى أن حكام العراق الداعمين للحناوي، كانوا مرتبطين بالإنكليز، ويرغبون في عودة العرش الهاشمي إلى سورية. وُضع الحناوي في سجن المزة العسكري بعد طرده من الجيش، لكنه لم يتعرض لرئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، بل فضّل أن يحكم من خلف الستار عبر صديقه الوفي اللواء فوزي سلو، الذي فرضه الشيشكلي وزيراً للدفاع على جميع الحكومات التي شُكلت في سورية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥١. اختار لنفسه منصب نائب رئيس أركان الجيش، وحكم سورية من خلاله حتى نهاية عام ١٩٥١، عند قيامه بانقلابه الثاني على رئيس الوزراء الدكتور معروف الدواليبي، الذي رفض إعطاء حقيبة الدفاع للواء سلو. اعتقل الشيشكلي رئيس الحكومة وجميع الوزراء المحسوبين على العراق والمنتسبين إلى حزب الشعب، فغضب الرئيس الأتاسي من هذا التجاوز، وقدم استقالته من منصبه إلى مجلس النواب، الذي سرعان ما أمر الشيشكلي بحلّه أيضاً. عيّن فوزي سلو، خلال أيام، رئيساً للدولة وللحكومة معاً، وأصبح الشيشكلي قائداً للجيش حتى صيف عام ١٩٥٣، عندما أمر صديقه بالتنحي وتسلم رئاسة الجمهورية بنفسه، إلى أن أُطيح حكمه بانقلاب عسكري جديد في شباط ١٩٥٤.

كان الشيشكلي رجلاً حادَّ الذكاء، يتمتع بشعبية منقطعة النظير داخل المؤسسة العسكرية، وكان متابعاً عن قرب لقضية الحولة، ومسؤولاً مباشراً

عن توزيع السلاح على ٢٥٠ عنصراً من قواته، متنكرين في زي فلاحين سوريين، لمواجهة الجرافات الإسرائيلية وإطلاق النار عليها من دون تحمُّل الحكومة السورية تبعات ذلك الهجوم. وقام بذلك بتنسيق مع صديقه القديم غسان جديد، الذي خدم معه في حرب فلسطين وفي صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي. وحدثت مواجهات جديدة بين السوريين والإسرائيليين، خلال اجتماع الشيشكلي بموردخاي ماكليف، بإيعاز من الشيشكلي، وذلك بإطلاق مزيد من الرصاص المجهول على الجرافات الإسرائيلية لتكون المفاوضات، بحسب تعبيره، «مفاوضات تحت النار»[٢]. وعند سماع ماكليف للخبر، انزعج انزعاجاً شديداً، وبدأ حديثه بالقول إن المنطقة المنزوعة السلاح، والتي كانت تعمل فيها الجرافات، تقع تحت السيادة الإسرائيلية، ولا يحق للسوريين التدخل فيما يجري عليها من أعمال أو إطلاق النار على من يعمل فيها. وردّ الشيشكلي: «أنت الآن تحاول تحريف الموضوع الذي نحن مجتمعون من أجله اليوم، فنحن أتينا إلى هنا لمناقشة قضية تقنية واحدة فقط، وليس لنا علاقة بأمور سياسية تتعلق بمن يملك السيادة على المنطقة المنزوعة السلاح، فهو من اختصاص لجنة الهدنة التي كنت أنت عضواً فيها. إن قضيتنا اليوم أبسط من ذلك بكثير. إذا توقفت الأعمال الإنشائية العدوانية في بحيرة الحولة فسيتوقف إطلاق النار على آلياتكم». أجابه ماكليف: «إن تجفيف مياه الحولة أمر مصيري بالنسبة إلينا، مثله مثل هجرة يهود أوروبا إلى دولة إسرائيل، وهو لن يتوقف أبداً»[٣].

اقترب الشيشكلي من نظيره الإسرائيلي متسائلاً: «كم عمرك يا كولونيل». استغرب ماكليف وأجاب: «٣١ سنة».

أكمل العقيد السوري حديثه: «هل أتيت من أوروبا إلى هذه البلاد؟».

أجاب ماكليف: «لا، أنا وُلدت هنا في قرية صغيرة قريبة من القدس عام ١٩٢٠».

«وأهلك هل وُلدوا في القرية نفسها كذلك؟».

«لا، لقد جاؤوا من أوروبا. أنا لم أتِ إلى هنا لمناقشة أصول عائلتي...».

«أنا أرغب في معرفة المزيد عنك، هل تسمح لي بذلك؟».

بدأ الغضب يظهر على وجه ماكليف: «سأجيبك إذاً، ولو أننا خرجنا عن الموضوع. جميع أفراد أسرتي قُتلوا بدم بارد أمام عينيَّ، ذبحاً أو رمياً بالرصاص، عندما هاجمت مجموعة من الإرهابيين العرب منزلنا الصغير. أعرفهم فرداً فرداً، أحدهم كان راعي غنم يعمل لدى والدي، والثاني كان شرطياً فلسطينياً من قرية قالونيا المجاورة. نجوت من الموت بأعجوبة يومها عندما قفزت من نافذة البيت، وكنت طفلاً عمري تسع سنوات فقط. عشت عند أقرباء لأمي في القدس وحيفا، ومشهد الجريمة لا يفارقني ليلاً ونهاراً...».

طبعاً، كان الشيشكلي يعرف كل تفاصيل هذه القصة بعد قيامه بدراسة كاملة عن نظيره الإسرائيلي، وأراد التطرق إليها للوصول إلى فكرته الرئيسية. «على ما أذكر، لقد ثأرتم من جميع أفراد القرية، دمرتموها بالكامل وهجَّرتم أهلها. ولكن هل أنت متأكد من أن المجرم كان فلسطينياً من قالونيا؟ لو كنت في مكانك لبحثت عن القاتل الحقيقي داخل صفوف

الحركة الصهيونية، فلها تاريخ طويل في الإجرام، وأنت تعرفه جيداً، وقد ثبت تورطها في الماضي في ترهيب يهود دمشق وزرع القنابل في أحيائهم السكنية أو تصفية بعض أعيانهم كي تُلقي باللوم علينا نحن العرب ولتقول للعالم إن سورية بلد غير آمن لليهود!».

لم يُعجب هذا الكلام موردخاي ماكليف، وردّ بغضب: «أنا أعرفك جيداً يا أديب، تماماً كما تعرفني أنت. أتذكر حرب الاستقلال؟ (كما كان الإسرائيليون يسمون حرب عام ١٩٤٨) يومها كنت أنا قائداً لفرقة عسكرية في الجليل، وكنت أنت تحاربنا مع عصابات العميل النازي فوزي القاوقجي. لدينا معلومات كاملة عنك، وأنت تعرف كل شيء عني، لذلك دعنا من هذه المهاترات ولندخل في صميم الأزمة الحالية. أريد أن أعرف شيئاً واحداً فقط، وهو مصدر النار الذي أصاب آلياتنا في الحولة اليوم؟».

«مصدره سكان المنطقة المنزوعة السلاح. ألم تقل إنها منطقة إسرائيلية وليست سورية؟ ما شأننا نحن إذاً بما يحدث فيها من خروقات؟»

«لدينا معلومات استخبارية دقيقة تؤكد أن مصدر النيران كان قوات الجيش السوري، أو من يعمل لمصلحته، فلا يمكن أحداً أن يدخل تلك المنطقة إلا بموافقة رسمية من هيئة الأركان في دمشق، التي تعمل أنت فيها اليوم».

«إن كان هذا الكلام صحيحاً، وإن ثبت أنه جندي سوري، أعدك بأنني سأُعاقبه، فهو تصرف فردي لا علاقة لقيادتنا العسكرية به، ولكنك تعرف أن نظام حكمنا في سورية نظام ديموقراطي برلماني وحرّ، لا نستطيع

التحكم بتصرفات الناس وآرائهم، وجميع أفراد الشعب السوري غاضبون من إسرائيل وتجاوزاتها المتكررة. أغلب الظن أن الفاعل هو أحد مالكي تلك الأراضي في سهل الحولة، الذين لم تستشيروهم قبل البدء بتجريف الأرض وحفرها تمهيداً لتجفيف المياه. أقترح أن تفعلوا ذلك، وإذا وافق أهالي الحولة على هذا المشروع، فلا مانع لدينا من استكمال الحفريات، شرط أن تكون فقط على الضفة الغربية من البحيرة»[٤].

خرج الطرفان، في نهاية الاجتماع الذي استمرّ خمس ساعات متواصلة، من دون التوصل إلى أي اتفاق. ووصل الخبر إلى ديفيد بن غوريون الذي ردّ على مواقف الشيشكلي باستكمال الأعمال في بحيرة الحولة في الصباح الباكر، بشكل أوسع من قبل، وأعلنت حكومته أن المنطقة المنزوعة السلاح هي منطقة إسرائيلية بالكامل، لا سلطة لدمشق عليها، لا من قريب أو بعيد، وأضافت أنها ترفض من الآن فصاعداً حضور أي اجتماع يهدف إلى مناقشة قضية سهل الحولة. ولم يكتفِ بن غوريون بهذا الأمر، بل أمر بإخلاء قريتين عربيتين في الحولة، هما كراد البقارة وكراد الغنامة وتدميرهما بالكامل بعد نقل أهاليهما، وعددهم ٧٨٥ شخصاً، إلى إحدى قرى الجليل، ما أثار غضب الشيشكلي ورئيس الوزراء خالد العظم معاً، فجاء الردّ هذه المرة بشكل أعنف من دمشق، من خلال إطلاق نار مجهول على دورية شرطة إسرائيلية بالقرب من قرية الحمة يوم ٤ نيسان ١٩٥١. وكان من المقرر، بحسب اتفاقية الهدنة، أن تكون سلسلة من القرى، من بينها الحمة، مشمولة في المنطقة المنزوعة السلاح، أي إنها بالنسبة إلى السوريين ليست تحت سيطرة إسرائيل، ودخول أي دورية إسرائيلية إليها كان يُعَدّ خرقاً

للأعراف الدولية. وفي اليوم التالي، قصفت أربع طائرات إسرائيلية مركز شرطة الحمة ومواقع سورية قرب سكة الحديد. وأفيد عن مقتل امرأتين وإصابة ستة أشخاص. وبعدها، قررت إسرائيل هدم المنازل الباقية في قرى كراد البقارة وكراد الغنامة والسمرا والنقيب، لجعل المنطقة المنزوعة السلاح «خالية تماماً من العرب». وفي ٢ أيار ١٩٥١، فتحت القوات السورية النار على جنود إسرائيليين لمنعهم من دخول مزيد من القرى العربية، وتوقف التصعيد عند هذا الحد، بلا غالب ولا مغلوب. واستمرت أعمال التجفيف حتى عام ١٩٥٧، لكن على الضفة الغربية من بحيرة الحولة، وتوقفت إسرائيل عن استفزاز الشيشكلي من بعدها. وأصدر مدير مكتبه في الأركان العامة بدمشق الصحافي قدري القلعجي، كتاباً عن دور الشيشكلي في عرقلة المشروع الصهيوني في سهل الحولة، حمل عنوان «عدو إسرائيل رقم واحد»، وصارت الصحف السورية تطلق عليه هذه التسمية عند تغطية أخبار الرجل على صفحاتها الأولى[٥].

الشيشكلي والولايات المتحدة الأميركية

حاول أديب الشيشكلي في مطلع عهده، الحصول على دعم مالي من الولايات المتحدة الأميركية لتعزيز القدرات الدفاعية للجيش السوري ورفع المستوى المعيشي والعلمي لجنوده وضباطه، أملاً منه في أن يتحول هذا الجيش إلى مؤسسة عسكرية محترفة، هدفها الأول والأخير حماية الوطن من أي تهديد داخلي أو خارجي، بدلاً من إغراقه أكثر وأكثر في دوامة الانقلابات المتكررة. ولكونه رافق مسيرة تأسيس الجيش السوري، واستغل ثُغَره الكبيرة للقيام

بانقلابيه الأول والثاني، حاول الشيشكلي ردم تلك الثُّغر من بعده كي لا تتحول إلى نقطة ضعف مزمنة تستغلها أجيال قادمة من السياسيين السوريين أو مَن يقف خلفهم، من دول إقليمية وعالمية، سواء كانت الولايات المتحدة نفسها أو الاتحاد السوفياتي أو إسرائيل. وتقدم بطلب رسمي إلى الحكومة الأميركية، عبر مفوضيتها في دمشق، تضمن إرسال خبراء عسكريين إلى العاصمة السورية لإعادة تأهيل الضباط وتدريبهم وتحسين كلية حمص الحربية بمناهج أكاديمية حديثة، ومدرعات ودبابات ومسدسات حربية وراجمات صواريخ[٦]. إجمالي تكاليف الطلب السوري كان ١٠ ملايين دولار أميركي، وهو رقم زهيد مقارنةً بالمبالغ الطائلة التي كانت تدفعها أميركا إلى إسرائيل منذ تأسيسها قبل خمس سنوات، والتي وصل مجموعها إلى ٢٥٠ مليون دولار، علماً بأن المعونات الأميركية التي كانت تقدم إلى الدول العربية كافة لم تكن تتجاوز ١٠٨ ملايين دولار[٧]. تسلمت المفوضية طلب الشيشكلي ورفعته إلى واشنطن مع حاشية تقول: «إن النظام الحاكم في سورية متشوق إلى الالتحاق بالعالم الغربي والدخول في حلف معنا ضد الاتحاد السوفياتي»[٨]. وعلّقت وزارة الخارجية الأميركية على الطلب من دون البت فيه: «هو يطمح إلى إقامة نظام حكم تقدمي ومستقر وقريب من الغرب»[٩].

شهد الشرق الأوسط تقارباً سورياً - أميركياً لافتاً خلال سنوات حكم الشيشكلي، مختلفاً عن العلاقة المتوترة السائدة زمن القوتلي، أو غير الندية التي ظهرت أيام حسني الزعيم، عندما كانت واشنطن تتعامل مع حكام دمشق كأتباع وعملاء بدلاً من حلفاء وأصدقاء. وأعرب الشيشكلي عن

استعداده للوقوف في وجه المدّ الشيوعي الجارف في البلدان العربية وتجميد الصراع مع إسرائيل، قائلاً: «أتمنى أن أُنهي هذا الصراع كرامة للأجيال القادمة، كي تنعم ببلد آمن وسالم، تعود خيراته لبناء مدارس وجامعات بدلاً من شراء السلاح»[١٠]. استقبل أديب الشيشكلي، خلال سنوات حكمه، عدداً من الشخصيات الأميركية البارزة، مثل أرملة الرئيس الأسبق فرانكلن روزفيلت، أول سيدة أولى أميركية تزور سورية، والمرشح الديموقراطي للانتخابات الأميركية أدلاي ستيفنسون، حاكم ولاية إلينوي. وزارت دمشق، في عام ١٩٥٢، الكاتبة الأميركية الضريرة هيلن كيلر، أو «المرأة الأعجوبة» كما وصفتها الصحافة السورية في حينه، والتي حصلت على شهادة جامعية بالرغم من مرضها المزمن، ودخلت التاريخ العالمي من أوسع أبوابه الإنسانية، ناطقة بلسان النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال وأبناء الطبقة الكادحة. وقبل وصول كيلر إلى دمشق، حذر الشيشكلي وزارة الخارجية الأميركية المنظِّمة لرحلتها الشرق أوسطية، من أنها لا يمكن أن تدخل سورية إن وُجد على جواز سفرها أختام إسرائيلية، طالباً أن تكون إسرائيل آخر محطات جولتها، بعد دمشق وليس قبلها. ورُتِّبَ لها برنامج حافل في دمشق، تضمن زيارة القصر الجمهوري وجامعة دمشق والمتحف الوطني والجامع الأموي والاتحاد النسائي، وعدداً من الجمعيات الأهلية والمنشآت الاقتصادية والمعامل. وعرضت المساعدة في تأسيس مدرسة خاصة بالمكفوفين، قائلة إن نساء سورية يمضينَ قدماً نحو «البلوغ الاجتماعي والاستقلال الحقيقي في مجتمعاتهنّ»، بعد أن حصلنَ على حقهنّ الانتخابي عام ١٩٤٩ ليكنّ سبّاقات في هذا المجال قبل نساء

مصر ولبنان والأردن. ورافقت الصحف الأميركية جولة هيلن كيلر في دمشق، وكتبت عنها الصحافة السورية أنها «خير سفير لحكومة بلادها». وصفت الكاتبة السورية سلمى الحفار الكزبري، في حديثها مع مؤلف هذا الكتاب، زيارة كيلر، التي عاشتها شخصياً، بأنها ذكّرت السوريين بأنّ هناك «وجهاً أخر للولايات المتحدة الأميركية؛ وجهاً مختلفاً عن ذاك الذي دعم قيام الدولة العبرية في فلسطين؛ وجهاً لم نكن نحن السوريين نعرفه بعد»[١١]. وساهمت هذه الزيارة في تحطيم الصورة النمطية عن الولايات المتحدة الأميركية في الشارع السوري في العام نفسه الذي وصل فيه رئيس جديد إلى البيت الأبيض يدعى دوايت أيزنهاور، حاملاً معه وعوداً لحلّ أزمات الشرق الأوسط، وعلى رأسها الصراع العربي-الإسرائيلي.

رحب الشيشكلي بالرئيس الجديد، وأبرق مهنئاً إلى المكتب البيضاوي، في عُرف قديم لدى رؤساء سورية بدأ أيام الرئيس محمد علي العابد في الثلاثينيات. وتمنى الشيشكلي أن يغير الرئيس الجديد سياسة بلاده تجاه قضية فلسطين، بعد سنوات صعبة أيام سلفه هاري ترومان المنحاز كلياً إلى الحركة الصهيونية. كثيرة كانت الصفات المشتركة بين الشيشكلي وأيزنهاور، فكلاهما كان ضابطاً رفيعاً في جيش بلاده، وخدما في حروب عدة، وحملا أرفع الأوسمة قبل تفرغهما الكلي للعمل السياسي في كل من دمشق وواشنطن. وردّ أيزنهاور على رسالة الشيشكلي، وأرسل سفيراً جديداً إلى سورية، مؤكداً فتح صفحة جديدة بين البلدين. أمّا وزير الخارجية جون فوستر دالاس، فكان سليل أسرة سياسية عريقة، أنجبت اثنين من وزراء الخارجية من قبله. بدأ عمله مستشاراً قانونياً للرئيس ويلسون في

استعداده للوقوف في وجه المدّ الشيوعي الجارف في البلدان العربية وتجميد الصراع مع إسرائيل، قائلاً: «أتمنى أن أُنهي هذا الصراع كرامة للأجيال القادمة، كي تنعم ببلد آمن وسالم، تعود خيراته لبناء مدارس وجامعات بدلاً من شراء السلاح»[١٠]. استقبل أديب الشيشكلي، خلال سنوات حكمه، عدداً من الشخصيات الأميركية البارزة، مثل أرملة الرئيس الأسبق فرانكلن روزفيلت، أول سيدة أولى أميركية تزور سورية، والمرشح الديموقراطي للانتخابات الأميركية أدلاي ستيفنسون، حاكم ولاية إلينوي. وزارت دمشق، في عام ١٩٥٢، الكاتبة الأميركية الضريرة هيلن كيلر، أو «المرأة الأعجوبة» كما وصفتها الصحافة السورية في حينه، والتي حصلت على شهادة جامعية بالرغم من مرضها المزمن، ودخلت التاريخ العالمي من أوسع أبوابه الإنسانية، ناطقة بلسان النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال وأبناء الطبقة الكادحة. وقبل وصول كيلر إلى دمشق، حذر الشيشكلي وزارة الخارجية الأميركية المنظّمة لرحلتها الشرق أوسطية، من أنها لا يمكن أن تدخل سورية إن وُجد على جواز سفرها أختام إسرائيلية، طالباً أن تكون إسرائيل آخر محطات جولتها، بعد دمشق وليس قبلها. ورُتِّبَ لها برنامج حافل في دمشق، تضمن زيارة القصر الجمهوري وجامعة دمشق والمتحف الوطني والجامع الأموي والاتحاد النسائي، وعدداً من الجمعيات الأهلية والمنشآت الاقتصادية والمعامل. وعرضت المساعدة في تأسيس مدرسة خاصة بالمكفوفين، قائلة إن نساء سورية يمضينَ قدماً نحو «البلوغ الاجتماعي والاستقلال الحقيقي في مجتمعاتهنّ»، بعد أن حصلنَ على حقهنّ الانتخابي عام ١٩٤٩ ليكنّ سبّاقات في هذا المجال قبل نساء

مصر ولبنان والأردن. ورافقت الصحف الأميركية جولة هيلن كيلر في دمشق، وكتبت عنها الصحافة السورية أنها «خير سفير لحكومة بلادها». وصفت الكاتبة السورية سلمى الحفار الكزبري، في حديثها مع مؤلف هذا الكتاب، زيارة كيلر، التي عاشتها شخصياً، بأنها ذكّرت السوريين بأنّ هناك «وجهاً أخر للولايات المتحدة الأميركية؛ وجهاً مختلفاً عن ذاك الذي دعم قيام الدولة العبرية في فلسطين؛ وجهاً لم نكن نحن السوريين نعرفه بعد»[11]. وساهمت هذه الزيارة في تحطيم الصورة النمطية عن الولايات المتحدة الأميركية في الشارع السوري في العام نفسه الذي وصل فيه رئيس جديد إلى البيت الأبيض يدعى دوايت أيزنهاور، حاملاً معه وعوداً لحلّ أزمات الشرق الأوسط، وعلى رأسها الصراع العربي-الإسرائيلي.

رحب الشيشكلي بالرئيس الجديد، وأبرق مهنئاً إلى المكتب البيضاوي، في عُرف قديم لدى رؤساء سورية بدأ أيام الرئيس محمد علي العابد في الثلاثينيات. وتمنى الشيشكلي أن يغير الرئيس الجديد سياسة بلاده تجاه قضية فلسطين، بعد سنوات صعبة أيام سلفه هاري ترومان المنحاز كلياً إلى الحركة الصهيونية. كثيرة كانت الصفات المشتركة بين الشيشكلي وأيزنهاور، فكلاهما كان ضابطاً رفيعاً في جيش بلاده، وخدما في حروب عدة، وحملا أرفع الأوسمة قبل تفرغهما الكلي للعمل السياسي في كل من دمشق وواشنطن. وردّ أيزنهاور على رسالة الشيشكلي، وأرسل سفيراً جديداً إلى سورية، مؤكداً فتح صفحة جديدة بين البلدين. أمّا وزير الخارجية جون فوستر دالاس، فكان سليل أسرة سياسية عريقة، أنجبت اثنين من وزراء الخارجية من قبله. بدأ عمله مستشاراً قانونياً للرئيس ويلسون في

مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، حيث تعرف إلى جميل مردم بك وعبد الرحمن الشهبندر. والتقى بعدها الرئيس فارس الخوري في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة، وأهداه نسخة من كتابه «الحرب أو السلام»، الذي تحدث فيه دالاس عن ضرورة الوقوف في وجه المدّ الشيوعي في العالم. وحذّر دالاس من محاولات الاتحاد السوفياتي لكسب ود العرب وثقتهم، مستفيداً من كرههم العميق للصهيونية، ناصحاً الرئيس أيزنهاور بتبني سياسة مختلفة عن ترومان، أكثر اعتدالاً وحكمة.

وصل جون فوستر دالاس، في ١٥ أيار ١٩٥٣، إلى دمشق، في أول زيارة لوزير خارجية أميركي لسورية، للاستماع إلى مطالب السوريين فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، وحثهم على الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها الباردة ضد الشيوعية. بدأ الشيشكلي حديثه بالقول: «نأمل أن تكون سياسة أميركا الجديدة متحررة من السموم الصهيونية. أنا أعرف أننا لن نستطيع هزيمة إسرائيل عسكرياً، لكن في إمكاننا التفوق عليها اقتصادياً، وهو أنفع من أيِّ نصر عسكري. كلُّ من يعتقد أنه سيرمي اليهود في البحر واهمٌ. يؤلمني جداً أنّ خمسين في المئة من ميزانية سورية تذهب إلى وزارة الدفاع، في الوقت الذي يجب أن تُصرف فيه تلك الأموال على البحث العلمي وإنشاء المدارس والجامعات، لكن لا يمكننا أن نفعل ذلك قبل إنهاء الصراع»[١٢]. واقترح دالاس فتح مدرسة أميركية في دمشق، مثل المدرسة التابعة لجامعة بيروت الأميركية، هدفها نشر القيم الأميركية في سورية، فوافق الشيشكلي على الفور، وقدم قطعة أرض كبيرة في حيّ أبو رمانة خلف حديقة الجاحظ، ثم فاتح ضيفه الأميركي

بقضية السلاح المطلوب من الحكومة السورية، فوافق دالاس من حيث المبدأ، ووعد بإرسال وفد خبراء لمعاينة حاجات الجيش السوري، بشرط أن يتعهد الشيشكلي بعدم استخدام تلك الأسلحة في مواجهة إسرائيل. رفض الشيشكلي التعهد بذلك علناً، قائلاً: «الشارع السوري لا يمكن أن يقبل بهذا الشرط بتاتاً، إلا إذا تعهدت إسرائيل بالمثل»[١٣]. وعارضه دالاس بالقول: «أنت الرجل الأقوى في سورية اليوم، ولا يمكن أحداً أن يقف في وجه مشيئتك. أنت قادر على هذا التعهد إن أردت أن تفعل ذلك». ضحك الشيشكلي وردّ: «هذا الصباح انطلقت تظاهرة كبيرة في شوارع دمشق منددة بزيارتكم، اشترك فيها عدد كبير من طلاب المدارس، وعلى رأسهم ابني، وهو شاب عروبي ومتحمس. تقول إنني قادر على فرض رأيي على الشارع، وهو كلام غير صحيح. أنا لا أستطيع فرض رأيي على أحد، ولا حتى على أفراد أسرتي»[١٤]. هنا قالها دالاس بوضوح: «لا سلاح ولا دعم سياسياً أو مالياً من الولايات المتحدة إلا عند سماع التعهد المطلوب صهيونياً من أديب الشيشكلي شخصياً». طبعاً، رفض الشيشكلي البوح بذلك، وبعدها بأشهر قليلة، سقط عن الحكم كما سقط شكري القوتلي، في انقلاب عسكري قيل، في حينه، إنه حمل بصمات المخابرات الأميركية. وكتب جون فوستر دالاس إلى الرئيس أيزنهاور في تقويمه لزيارته لدمشق، أن سورية «هي البلد الأكثر وعداً في المشرق العربي، وحاكمها الشاب يثير الإعجاب. ومع ذلك، فقد وصلنا إلى طريق مسدود ولا نستطيع الاعتماد عليه أو التعامل معه لأنه يخاف الصهيونية أكثر من الشيوعية. لا يمكن النهوض بأي حلف مع سورية قبل تخلصها من هذا الخوف»[١٥].

مفاوضات تقنية بين غسان جديد وإسرائيل

في الوقت الذي كان فيه أديب الشيشكلي مالئ الدنيا وشاغل الناس في دمشق، يهيئ نفسه لتولي رئاسة الجمهورية ويعمل على خلق علاقة جديدة بالولايات المتحدة، كانت مفاوضات موازية وغير رسمية تدور على الحدود السورية - الفلسطينية بين عسكريين سوريين وإسرائيليين، بأمر شخصي منه. لم يكن هدفها سياسياً أو عسكرياً، بل كانت تقنية فقط، لمعالجة مواضيع عالقة بين البلدين لا يمكن حلها إلا مباشرة، وليس عن طريق وسطاء دوليين. أبدت إسرائيل حماسة شديدة لهذا المسار، ووافقت عليه على الفور، آملة أن يؤدي إلى خلق جو من التعاون الإيجابي بين دمشق وتل أبيب، من الممكن أن يتطور في يوم من الأيام إلى مسار تفاوضي ضمن عملية سلام شاملة. وقرر الطرفان عدم دعوة الأمم المتحدة إلى أي اجتماع إلا إن كان نظامياً ومستعجلاً، والإبقاء على جلسات ثنائية من دون تكليف، تجري في بيئة هادئة وتدور نقاشاتها باللغة العربية[١٦]. ومحاضر تلك الجلسات السرية، البالغ عددها أربعة وعشرين، موجودة في الأرشيف الوطني الإسرائيلي وفي مكتب مراقبة الهدنة في دمشق، خلف السفارة البابوية، وبقيت مكتومة عقوداً طويلة قبل السماح للمؤلف بالاطلاع عليها عام ٢٠٠١ بموافقة من وزير الدفاع السوري في حينه، العماد أول مصطفى طلاس. جرى اللقاء الأول بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٥٢، بحضور المقدم غسان جديد والكولونيل أريه فرايدلاندر، وكان اللقاء الأخير في ٣ آذار ١٩٥٤. اختلفت أماكن تلك اللقاءات، بين

جسر بنات يعقوب ومبنى الجمارك السورية ومستعمرة روش بينا داخل إسرائيل ومدينة صفد المحتلة التي زارها الوفد المفاوض السوري في آذار ١٩٥٤. وما بين اللقاء الأول واللقاءالأخير اجتمع الوفدان ثماني عشرة مرة عام ١٩٥٢، ثلاث مرات عام ١٩٥٣، ومرتين عام ١٩٥٤.

حذّر الجانب السوري، في اللقاء الأول، من ضرورة إبقاء المفاوضات سرية وعدم تسريب محتواها إلى وسائل الإعلام، تجنباً لأي ضجيج شعبي واستنكار قد يحدث. وتباحث غسان جديد و فرايدلاندر في تبادل الأسرى وقضية صيادي السمك السوريين في بحيرة طبريا[١٧]. واقترح الجانب الإسرائيلي، في اللقاء الثاني يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٢، إحضار الأسرى إلى مقرّ الاجتماع في جسر بنات يعقوب وإطلاق سراحهم في بادرة حسن نية، لكن غسان جديد رفض الاقتراح[١٨]. في ١٠ نيسان ١٩٥٢، عُقد الاجتماع الثالث لمناقشة موضوع حواجز عسكرية كانت إسرائيل قد نصبتها مقابل قرية الدرباشية على حدود بحيرة الحولة، تبعد ٢٠ كيلومتراً شمال شرق مدينة صفد. اعترض غسان جديد على قربها من المواقع السورية، معرباً عن خشيته من وقوع مواجهة مسلحة بين عناصر سورية وإسرائيلية، طالباً من إسرائيل إعادتها إلى الوراء لتكون أقرب إلى الحدود. ثم طرح موضوع الفلاحين السوريين الذين حُرموا أرضهم عند ترسيم الحدود، حيث أصبحت بين ليلة وضحاها ضمن دولة إسرائيل، واتفق الطرفان على السماح لهم بدخولها للعمل فقط، وليس للإقامة، شرط أن تكون ضمن مساحة كيلومتر واحد من الحدود لا أكثر[١٩].

تطرق بعدها غسان جديد إلى معاناة أهالي قريتي كراد البقارة وكراد الغنامة اللتين قامت إسرائيل بتدميرهما، مشيراً إلى أنهم عالقون على الجانب الإسرائيلي من الحدود، ولا يمكنهم دخول الأراضي السورية لزيارة أقربائهم. وكان الاتفاق على السماح بتلك الزيارات، شرط أن يكون رب الأسرة موجوداً في سورية، وأن يتعهد بعودة أفراد أسرته إلى مسكنهم الجديد في الخليل بعد إتمام الزيارة[٢٠]. وفي المقابل، طلب المفاوض الإسرائيلي من غسان جديد السماح ليهود سورية بزيارة أقربائهم في إسرائيل، وعدم الوقوف في وجههم لو أرادوا العيش فيها، وهو طلب قديم طبعاً رافق جميع المباحثات الصهيونية - السورية أيام العهد الفيصلي، لكن الشيشكلي رفض هذا الطلب، واضعاً شرطين لقبوله: الأول هو عودة أي يهودي إلى بلاده، والثاني السماح ليهود سورية المقيمين بإسرائيل بالعودة إلى بلدهم الأم لو أرادوا ذلك، فجاء الرفض هذه المرة من تل أبيب، ومن ديفيد بن غوريون شخصياً[٢١].

اجتمع الطرفان، في ٢٤ نيسان ١٩٥٢، داخل الأراضي السورية، ودار الحديث عن مكافحة الجراد المنتشر في الحقول المتشابكة بين سورية وإسرائيل، وإمكان مدّ خط هاتف عسكري للطوارئ بين مستعمرة ميشمار هاياردن وموقع سوري قريب من جسر بنات يعقوب، وعودة رحلات النقل الجوية بين البلدين، التجارية فقط لا العسكرية، مع حق عبور السفن والشاحنات، لكن كلا الموضوعين قوبل بالرفض من الجانب السوري[٢٢]. وسأل فرايدلاندر عن إمكان التعاون في حال الهبوط الاضطراري لأي طائرة إسرائيلية في مطار دمشق، أو سورية في تل أبيب، فقال غسان جديد

إنه قابل للدراسة، ولكن على مستوى الزوارق فقط لا الطائرات. وفعلاً سُمِحَ لعدد من الزوارق، دخل المياه الإسرائيلية خلال الضباب الشديد أو العواصف، بالعودة سالمة إلى سورية. وتوصل الطرفان أيضاً إلى اتفاق شفهي حول المواشي التابعة لكلا الطرفين، والعالقة خلف الحدود منذ عام ١٩٤٨ . وكان الاتفاق على تبادلها بشكل سلمي، أو التعويض عن تلك الحيوانات مادياً في حال نفوقها. وكان هذا الاتفاق يتعلق أساساً بعدد من الأبقار الهولندية التي صادرتها القوات السورية مع مضخات مياه وبعض المعدات الزراعية من مستعمرة عكوش خلال الحرب، وقيل في حينه إنها نُقِلت إلى مزرعة جميل مردم بك في غوطة دمشق. وقد رفضت دمشق إعادتها إلى إسرائيل، ودفعَت المبلغ المطلوب إلى حكومتها[٢٣] .

كان هذا آخر لقاء بين غسان جديد ونظيره الإسرائيلي، وقد عُقد بعد ثلاثة أيام فقط من سقوط عهد الشيشكلي وسفره إلى خارج البلاد. وتوقفت جميع الاتصالات من بعدها بأمر من الرئيس هاشم الأتاسي الذي عاد إلى دمشق لإكمال ما بقي من ولايته الدستورية في ١ آذار ١٩٥٤ . ورأى الأتاسي أن أي تفاوض من هذا النوع هو عبارة عن «تطبيع مقنَّع» مع إسرائيل، وأنه لا يخدم إلا مصلحة الحركة الصهيونية، مؤكداً أنه لن يقبل حصول هذا الأمر ما دام موجوداً على رأس السلطة في سورية.

هوامش

١ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، محضر جلسة العقيد أديب الشيشكلي والكولونيل موردخاي ماكليف (٣٠ آذار ١٩٥١)

٢ المصدر نفسه.

٣ المصدر نفسه.

٤ المصدر نفسه.

٥ الخير: أديب الشيشكلي، ص ١٠١.

٦ الأرشيف الوطني الأميركي، برقية سرية رقم ٧١٥، مرسلة من المندوب كلارك إلى وزارة الدفاع بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٣.

٧ المصدر نفسه.

٨ الأرشيف الوطني الأميركي، برقية سرية رقم ٧١٧ مرسلة من المندوب كلارك إلى وزارة الدفاع بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٥٣.

٩ الأرشيف الوطني الأميركي، برقية سرية رقم ٢٣٨ من وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع، بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٥١.

١٠ المصدر نفسه.

١١ لقاء المؤلف مع الأديبة سلمى الحفار الكزبري (بيروت، ٣ أيار ١٩٩٨).

١٢ الأرشيف الوطني الأميركي، برقية سرية حول زيارة الشرق الأوسط رقمها ٩٢ من وزير الخارجية للرئيس أيزنهاور (٢٩ أيار ١٩٥٣).

١٣ المصدر نفسه.

١٤ المصدر نفسه.

١٥ الأرشيف الوطني الأميركي، برقية سرية رقم ٤١٤، مرسلة من المفوضية في دمشق إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٣.

١٦ شاليف: نظام الهدنة الإسرائيلي السوري، ص ١٠٠.

١٧ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، محضر مفاوضات المقدم غسان جديد مع الوفد الإسرائيلي (٩ كانون الثاني ١٩٥٢).

١٨ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، محضر مفاوضات المقدم غسان جديد مع الوفد الإسرائيلي (٢٢ كانون الثاني ١٩٥٢).

١٩ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، محضر مفاوضات المقدم غسان جديد مع الوفد الإسرائيلي (١٣ تشرين الثاني ١٩٥١).

٢٠ المصدر نفسه.

٢١ المصدر نفسه.

٢٢ الهيئة العامة للجيش والقوات المسلحة، مكتب وثائق الهدنة، محضر مفاوضات المقدم غسان جديد مع الوفد الإسرائيلي (٢٤ نيسان ١٩٥٢).

٢٣ بشور، توفيق حنا، من ذاكرة أبي: مذكرات العقيد توفيق بشور، ص ١١٦.



المقدم غسان جديد، الملحق العسكري للوفد السوري الدائم في الأمم المتحدة



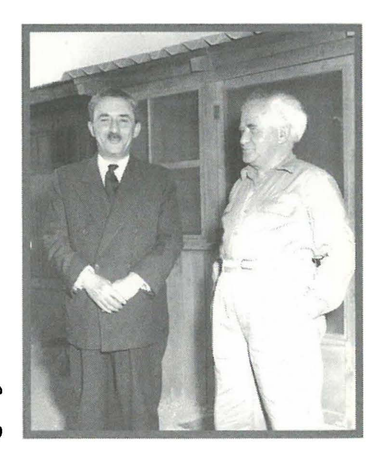
اللواء فوزي سلو أحد أعضاء لجنة الهدنة السورية الإسرائيلية عام ١٩٤٩
الذي أصبح رئيساً للدولة عام ١٩٥١



الزعيم وضباطه في نيسان ١٩٤٩. من اليمين:
اللواء سامي الحناوي، العقيد علم الدين القواص، ضابط مصري، حسني الزعيم وقائد الجيش اللواء عبد الله عطفة



عفيف البزرة أحد أعضاء لجنة الهدنة السورية-الإسرائيلية عام ١٩٤٩، الذي أصبح لاحقاً رئيساً لأركان الجيش السوري في الخمسينيات



ديفيد بن غوريون وموشي شاريت



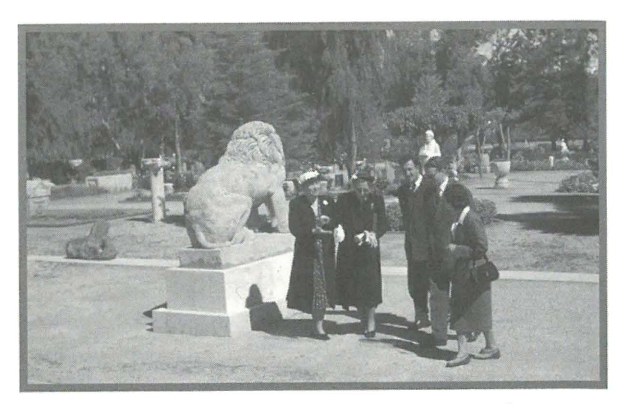
العقيد أديب الشيشكلي عام ١٩٥٢



الكولونيل موردخاي ماكليف، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي
خلال مفاوضاته مع الشيشكلي عام ١٩٥٢



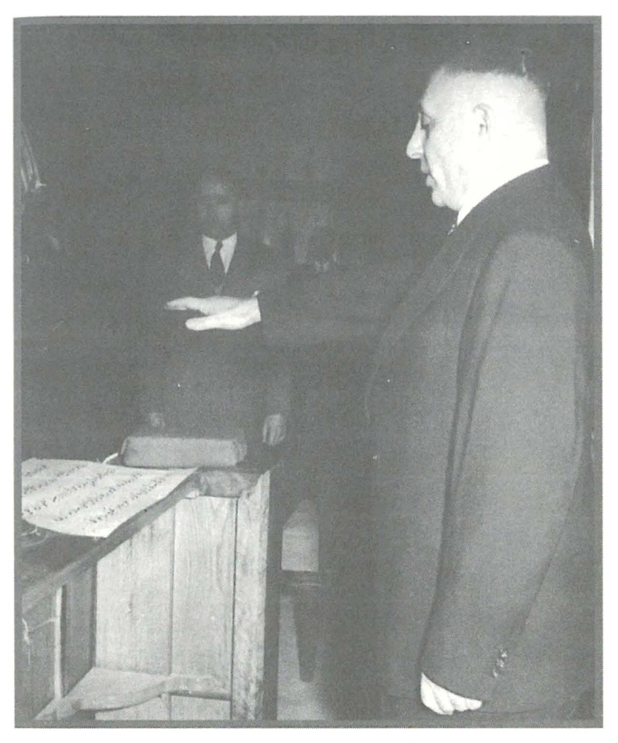
السيدة الأولى الأميركية إليانور روزفيلت توقّع كتاب كبار الزوار في القصر الجمهوري بدمشق عام ١٩٥٣، ويقف إلى جانبها مدير البروتوكول في حينها عبد الله الخاني الذي أصبح بعد سنوات قليلة أميناً عاماً للرئاسة السورية



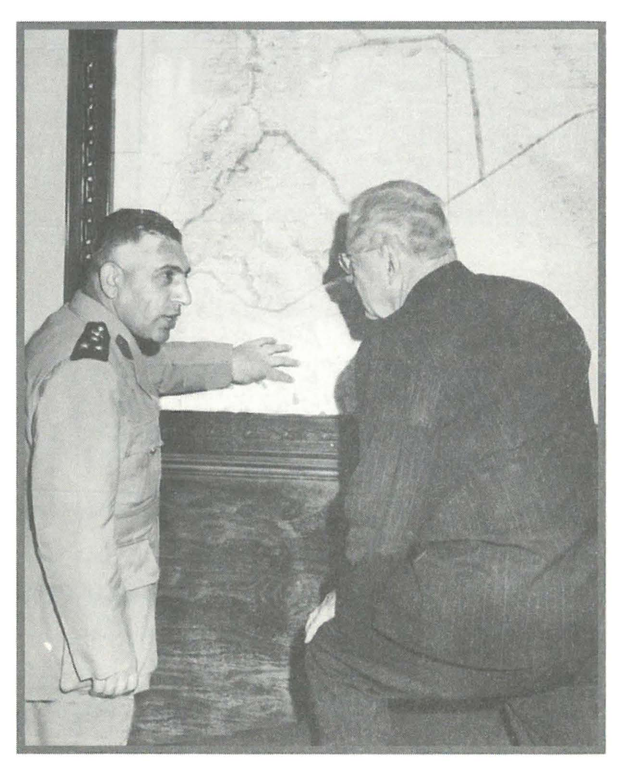
الكاتبة الأميركية هيلن كيلر تزور المتحف الوطني بدمشق عام ١٩٥٣



هيلن كيلر في قصر العظم



الرئيس الشيشكلي يقسم اليمين الدستورية في البرلمان عام ١٩٥٣



اجتماع أديب الشيشكلي بوزير خارجية أميركا جون فوستر دالاس في دمشق عام ١٩٥٣

الخاتمة

كان عدد يهود سورية، خلال سنوات الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١)، قد تراجع كثيراً ليصل إلى ٢٠٠٠ شخص في دمشق، و٣٠٠٠ في حلب، و١٣٠٠ في القامشلي. وعاودت الحركة الصهيونية نشاطها في سورية في آذار ١٩٥٨، بعد أيام فقط من انتخاب عبد الناصر رئيساً لجمهورية الوحدة. وشجَّع حاييم شادمي ويعقوب شاموش، اللذان وصلا إلى دمشق بجوازي سفر أجنبيين، اليهود مجدداً على الهجرة، تماماً كما فعل يعقوب موصيري وداوود يلين قبل أربعة عقود، مستخدمين الأساليب والحجج والبراهين القديمة نفسها، ومشيرَين إلى خطورة العيش والعمل في ظل دولة بوليسية يقودها رجل «فاشي» يُدعى

جمال عبد الناصر، بحسب تعبير الإسرائيليين. استطاعت الحركة الصهيونية، مع حلول شهر تشرين الثاني ١٩٥٨، إخراج ٤٤ عائلة يهودية من دمشق، بمساعدة المشير عبد الحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة، والذي أصبح بعدها بعام حاكماً للإقليم الشمالي. وهو الذي سهَّل سفرهم ولم يُمانع إعطاءهم تأشيرات خروج، معتبراً أنّ سورية ستكون أفضل بكثير بعد إفراغها من مكونها اليهودي. غادرت ٢٣ أسرة يهودية أُخرى مدينتي دمشق وحلب، قبل انهيار الوحدة في أيلول ١٩٦١، واتجه جميع أفرادها إلى الولايات المتحدة. وتوقفت الهجرة مجدداً في عهد الانفصال بأمر من الرئيس ناظم القدسي، وتجدد المنع في عهد البعث، إلى أن سمح الرئيس حافظ الأسد، لمن يرغبون منهم في المغادرة، أن يفعلوا ذلك، شرط ألا يذهبوا إلى إسرائيل، وكان ذلك خلال مفاوضات السلام المنبثقة عن مؤتمر مدريد، تحت ضغط من نظيره الأميركي بيل كلينتون وسلفه الديموقراطي جيمي كارتر الذي كان يزور سورية باستمرار منذ مغادرته الحكم عام ١٩٨١. وغادر في عام ١٩٩٤، أكثر من ٢٥٠٠ يهودي سوري بيوتهم وحاراتهم القديمة، تاركين وراءهم تاريخاً طويلاً، بعد أن أقنعهم البعض بأن أمريكا ستكون أفضل لهم وأحنّ عليهم من بلادهم وبلاد أجدادهم. أُفرغ الحيّ اليهودي الدمشقي، بين ليلة وضحاها، من مكونه السكاني، وصارت الرياح تلعب في قاعات قصوره الفخمة، والتي رفض أصحابها بيعها قبل الهجرة، أملاً منهم، على ما يبدو، في العودة إلى دمشق في يوم من الأيام. قُدّر عدد يهود سورية في السنوات ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ بنحو ١٥٠ ـ ٢٠٠ في دمشق، و٣٠ في حلب، و٢٠ في القامشلي. وأُقيمت بعض

المشاريع السياحية في منازلهم المهجورة، كقصر شطح في حيّ اليهود، الذي صار اسمه «فندق تاليسمان»، وقصر فارحي الذي حُوِّل إلى فندق فخم قبل اندلاع الحرب عام ٢٠١١. أما مدرسة «الأليانس» الشهيرة عند مفرق الشاغور في حارة اليهود، فقد تقاسم بناءها كل من وكالة الأونروا وروضة للأطفال الفلسطينيين. وفي السنة الرابعة من الحرب السورية، كانت القامشلي وحلب قد أُفرغتا كلياً من سكانهما اليهود، هرباً من جبهة النصرة وتنظيم داعش، وبقي في العاصمة دمشق منتصف عام ٢٠١٧ سبعون مواطناً يهودياً فقط، معظمهم من العجائز والنساء، يديرون أمور طائفتهم الصغيرة ويرعون شؤون كنيسها الأثري، رافضين مغادرة الحيّ العتيق الذي وُلدوا وعاشوا فيه طوال حياتهم، بالرغم من قسوة ظروف الحرب وانقطاع الكهرباء والماء وفقدان مادة الفيول وغلاء المعيشة وتساقط قذائف الهاون عليهم وعلى مدينتهم الهَرِمَة. كان في وسعهم أن يهربوا منذ سنوات طويلة، عندما كانت أبواب العالم (وما زالت) مفتوحة أمامهم، لكن بمجرد بقاء هؤلاء السبعين، أثبتت مدينة دمشق أنها، بالرغم من كل ما مرّ بها من مصائب وكوارث ومحن خلال القرن الماضي، وتشويه ودمار في السنوات القليلة الماضية، ما زالت موطناً حقيقياً لهم، لم يتركوها لأجل «أرض الميعاد»، وفضّلوا الحياة أو الموت في أزقتها القديمة، ولم يستجيبوا لكل محاولات اختراقها ونسفها من الداخل، عن طريق الحركة الصهيونية وأفرعها الدولية والمحلية.

المراجع

الوثائق:

متحف الوثائق التاريخية في دمشق.
مكتب وثائق الهدنة السورية الإسرائيلية في دمشق.
مركز وثائق وزارة الخارجية الفرنسية في نانت.
الأرشيف الوطني البريطاني في لندن.
الأرشيف الوطني الأميركي في واشنطن.

الصحف والمجلات:

الأيام (دمشق)، المقتبس (دمشق)، العاصمة (دمشق)، القبس (دمشق)، بردى (دمشق)، الفيحاء (دمشق)، الإنشاء (دمشق)، الشعب (حلب)، الفداء (حماه)، الأهرام (القاهرة)، جريدة ليز إيكو (دمشق)، النهار (بيروت)، جريدة فلسطين، جريدة الكرمل، مجلة تايم، جريدة نيويورك تايمز.

اللقاءات:

دولة الرئيس عبد الرحمن الخليفاوي (دمشق، ١٩ نيسان ٢٠٠٥).
الدكتور منير العجلاني (بيروت، ١٢ حزيران ١٩٩٨ - و٦-١٦ أيلول ١٩٩٩).

الدكتور عبد السلام العجيلي (دمشق، ١١ آذار ١٩٩٨).
الأستاذ عبد الله الخاني (دمشق، ٢٦ آذار ٢٠١٧).
السفير الدكتور هيثم كيلاني (دمشق، ٤ تموز ٢٠٠٢).
السفير سهيل العشي (دمشق، ٢ تموز ٢٠٠٢).
الأديبة سلمى الحفار الكزبري (بيروت، ٣ آيار ١٩٩٨).
الأديب عبد الغني العطري (دمشق، ١١ شباط ٢٠٠٠).
الأستاذ نذير فنصة (١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣).
الأستاذ رجا الشربجي (١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠).

مراجع عربية:

- الأتاسي، رضوان. **هاشم الأتاسي: حياته وعصره** (دمشق، ٢٠١٠).
- أبو إسماعيل، نديم. من أسرار الشيشكلي (دار الكتب والوثائق العراقية، ١٩٥٤).
- أرسلان، الأمير عادل. **مذكرات الأمير عادل أرسلان** (ثلاثة أجزاء، الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٣).
- أرسلان، الأمير عادل. **ذكريات الأمير عادل أرسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سورية** (دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢).
- الأرمنازي، نجيب. **محاضرات عن سورية: من الاحتلال حتى الجلاء** (معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٤).
- بابيل، نصوح. **صحافة وسياسة** (رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧).

• البارودي، فخري. **أوراق ومذكرات** (جزآن، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٩).
• البرازي، حسني. **مذكرات الرئيس حسني البرازي** (الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٩).
• بشور، حنا توفيق. **من ذاكرة أبي: مذكرات العقيد توفيق بشور** (دمشق، ٢٠٠٤).
• البواب، سليمان. **موسوعة أعلام سورية في القرن العشرين** (خمسة أجزاء، دار المذرة، بيروت، ٢٠٠٠).
• تلاوي، سعيد. **كيف استقلت سورية** (دمشق، ١٩٥١).
• جروس، سعاد. **من الانتداب الى الانقلاب: سورية زمان نجيب الريس** (منشورات رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٥).
• **جمال باشا. مذكرات جمال باشا** (بيروت، ٢٠١٣).
• جمعة، سامي. **أوراق من دفتر الوطن** (دار طلاس، دمشق، ٢٠٠٠).
• حاطوم، نور الدين. **محاضرات في حركة القومية العربية** (معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧).
• الحسيني، محمد أمين. **حقائق في قضية فلسطين** (مكتبة الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، ١٩٥٤).
• الحصري، ساطع. **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤).
• الحصري، ساطع. **الأعمال القومية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠).

• الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية** (معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٧).
• الحصري، ساطع. **العروبة أولاً** (دار العلم، ١٩٥٥).
• الحصري، ساطع. **محاضرات في نشوء الفكر القومي** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥).
• الحفار الكزبري، سلمى. **لطفي الحفار: حياته وعصره** (رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٧).
• الحفار، لطفي. **ذكرياتي** (جزآن، دار ابن زيدون، دمشق، ١٩٥٤).
• الحكيم، حسن. **عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده** (دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥).
• الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث** (جزآن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥).
• الحكيم، حسن. **مراسلات من الدكتور الشهبندر** (أوراق غير منشورة، القاهرة، ١٩٢٦-١٩٣٨).
• الحكيم، يوسف. **سورية والانتداب الفرنسي** (دار النهار، بيروت، ١٩٨٣).
• الحكيم، يوسف. **سورية والعهد العثماني** (المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦).
• الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي** (دار النهار، بيروت، ١٩٦٦).
• حمودي، سناء محمد. **مفهوم القيادة السياسية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني** (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨).

• حنا، عبد الله. عبد الرحمن الشهبندر (دار الأهالي، دمشق، ١٩٨٩).
• الخاني، عبد الله. جهاد شكري القوتلي في سبيل الاستقلال والوحدة (دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٣).
• الخاني، عبد الله. سورية بين الديمقراطية والحكم الفردي: عشر سنوات في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ١٩٤٨-١٩٥٨ (دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٤).
• خباز، حنا وحداد، فؤاد. فارس الخوري (دار صادر، بيروت، ١٩٥٢).
• الخلوصي، إحسان. فخري البارودي (دار البشائر، دمشق، ١٩٩٩).
• خوري، فيليب. أعيان المدن والقومية العربية (بيروت، ١٩٩٧).
• خوري، كوليت. العيد الذهبي للجلاء (دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧).
• الخير، هاني. صور وطرائف من تاريخ الشام (مؤسسة الدوري، دمشق، ١٩٨٩).
• الخير، هاني. مقتطفات من تاريخ دمشق: حكايات وطرائف وصور (مطبعة الصباغ، دمشق، ١٩٩٠).
• الخير، هاني. أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية: البداية والنهاية (دمشق، ١٩٩٥).
• دروزة، محمد عزة. مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة الوطنية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن ١٨٨٧-١٩٨٤ (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣).
• الدهان، سامي. محمد كرد علي: حياته وأثره (مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٥٥).

• رضا، علي. **قصة الكفاح الوطني في سورية** (المطبعة الحديثة، حلب، ١٩٧٩).
• الرفاعي، شمس الدين. **تاريخ الصحافة السورية** (جزآن، دار ملف العالم العربي، القاهرة، ١٩٦٩).
• ريان، محمد رجائي. **قضية استقلال سورية في الحرب العالمية الثانية** (دار نور الدين، إربد، ٢٠٠٣).
• الريحاني، أمين. **فيصل الأول** (بيروت، ١٩٣٤).
• الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي** (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧-١٩٧٧).
• الريس، نجيب. **نضال** (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨).
• الريماوي، سهيلة. **الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصلي** (دار مجدلاني، عمان، ١٩٩٨).
• الزركلي، خير الدين. **الأعلام** (دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢).
• زريق، قسطنطين. **الأعمال الفكرية الكاملة**، ٣ أجزاء (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤).
• زريق، قسطنطين. **العروبة وفلسطين: حوار شامل** (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦) .
• زريق، قسطنطين. **القضية العربية** (الندوة اللبنانية، بيروت، ١٩٥٣).
• زريق، قسطنطين. **معنى النكبة** (دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٨).
• زعيتر، أكرم. **من مذكرات أكرم زعيتر** (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤).

- زعيتر، أكرم. وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩ (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٤).
- زعيتر، أكرم. يوميات أكرم زعيتر (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠).
- سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى (ثلاثة اجزاء، مكتبة مدبولي، القاهرة).
- السفرجلاني، محيي الدين. فاجعة ميسلون (دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٨).
- سقال، فتح الله. من ذكريات الزعيم حسني الزعيم: خواطر وآراء (دار المعارف، مصر، ١٩٥٢).
- سلطان، علي. تاريخ سورية: حكم فيصل بن الحسين (دمشق، ١٩٩٦).
- سلطان، علي. تاريخ سورية: نهاية الحكم التركي (دمشق، ١٩٩٦).
- سيل، باتريك. الصراع على سورية (دار طلاس، دمشق، ٢٠١١).
- شلاح، بدر الدين. للتاريخ والذكرى (دمشق، ١٩٩٠).
- الشلبي، سهيلا سليمان. شكري العسلي (١٨٦٨-١٩١٦): من أجل الاستقلال العربي ومقاومة الصهيونية (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).
- الشلق، زهير. من أوراق الانتداب: تاريخ ما أهمله التاريخ (دار النفائس، بيروت، ١٩٨٩)
- الشهابي، قتيبة. دمشق تاريخ وصور (دار النوري، دمشق، ١٩٩٤).
- الشهبندر، عبد الرحمن. ثورة سورية كبرى (دار الجزيرة، عمان، ١٩٣٥).
- الشهبندر، عبد الرحمن. رسائل عبد الرحمن الشهبندر (وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٢).

- الشهبندر، عبد الرحمن. **مذكرات وخطب** (وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٣).
- الشهبندر، عبد الرحمن. **مقالات** (وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٣).
- شيلشر، ليندا. **دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (دمشق، ١٩٩٨).
- الطنطاوي، علي. **صور وخواطر** (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٢).
- الطنطاوي، علي. **قصص من الحياة** (دار الدعوة، دمشق، ١٩٥٨).
- الطنطاوي، علي. **مع الناس** (المكتبة الأموية، دمشق، ١٩٦٠).
- عبد الله بن الحسين، الملك. **مذكرات الملك عبد الله** (المطبعة الهاشمية، عمان، ١٩٧٠).
- عبد الهادي، عوني. **مذكرات عوني عبد الهادي** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢).
- عثمان، هاشم. **الصحافة السورية: ماضيها وحاضرها** (وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧)
- عثمان، هاشم. **تاريخ سورية الحديث** (منشورات رياض نجيب الريس، بيروت، ٢٠١٢).
- العجلاني، شمس الدين. **يهود دمشق الشام** (دمشق، ٢٠٠٨).
- العجيلي، عبد السلام. **ذكريات أيام السياسة** (جزآن، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠-٢٠٠٢).
- العش، محمد بسام. **دمشق بين الماضي والحاضر** (مكتبة دمشق، دمشق، ٢٠٠٥).

• عصمت، عبد القادر. **النواب العرب في العهد العثماني ١٩٠٨-١٩١٤** (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٦).
• العطري، عبد الغني. **أعلام ومبدعون** (دار البشائر، دمشق، ١٩٩٩).
• العطري، عبد الغني. **حديث العبقريات** (دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٠).
• العطري، عبد الغني. **عبقريات** (دار البشائر، دمشق، ١٩٩٧).
• العطري، عبد الغني. **عبقريات شامية** (المطبعة الهندية، دمشق، ١٩٨٦).
• العطري، عبد الغني. **عبقريات من بلادي** (دار البشائر، دمشق، ١٩٩٥).
• العطري، عبد الغني. **عبقريات وأعلام** (دار البشائر، دمشق، ١٩٩٦).
• العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم** (ثلاثة أجزاء، دار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢).
• العظمة، عبد العزيز. **مرأة الشام: تاريخ دمشق وأهلها** (رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧).
• علاف، أحمد فهمي. **دمشق في مطلع القرن العشرين** (وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٦).
• العمر، عبد الكريم. **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني** (دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩).
• عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤** (دار المعارف، ١٩٦٩).
• عوض، عبد العزيز محمد. **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث ١٨٣١-١٩١٤** (المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

• العياشي، محمد غالب. الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي (أشقر إخوان، بيروت، ١٩٥٥).

• فارس، جورج. من هم في العالم العربي (مكتب الدراسات السورية، دمشق، ١٩٥٨).

• الفرحاني، محمد. فارس الخوري وأيام لا تنسى (دار الغد، بيروت، ١٩٦٥).

• فنصة، بشير. النكبات والمغامرات: تاريخ ما أهمله التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية ١٩٥٨-١٩٦٩ (دار يعرب، دمشق، ١٩٩٦).

• فنصة، نذير. أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوم هزت سورية (دار الآفاق الجديدة، دمشق، ١٩٨٢).

• قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠ (القاهرة، ١٩٧١).

• قاسمية، خيرية. النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣).

• قاسمية، خيرية. عوني عبد الهادي: أوراق خاصة (منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤).

• قاسمية، خيرية. مذكرات فوزي القاوقجي (دار القدس، بيروت، ١٩٧٥).

• قاسمية، خيرية. مذكرات محسن البرازي (دار الرواد، بيروت، ١٩٩٤).

• قاسمية، خيرية. يهود البلاد العربية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥).

• قاسمية، خيرية. **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة** (رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠).
• قصاب حسن، نجاة. **جيل الشجاعة حتى عام ١٩٤٥** (مطبوعات ألف باء، دمشق، ١٩٩٤).
• قصاب حسن، نجاة. **صانعو الجلاء في سورية** (شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٩).
• القلعجي، قدري. **الثورة العربية الكبرى** (بيروت ١٩٩٨).
• القوتلي، شكري. **شكري القوتلي يخاطب أمته** (مركز الوثائق المعاصرة، بيروت، ١٩٧٠).
• كرد علي، محمد. **المذكرات** (أربعة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٨-١٩٥١).
• كرد علي، محمد. **خطط الشام** (ستة أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩-١٩٧١).
• كيالي، نزار. **دراسة في تاريخ سورية المعاصر** (دار طلاس، دمشق، ١٩٩٧).
• الكيلاني، عبد الرحمن. **ردّ الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي الفرنسي** (الدار العلمية، حلب، ١٩٣٣).
• محفوظ، خضر علي. **تحت راية القاوقجي** (بيروت، ١٩٧٣).
• المدني، محمد نمر. **وثائق جمال باشا** (دار الكوثر، دمشق، ١٩٩٦).
• مردم بك، سلمى. **أوراق جميل مردم بك** (شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤).

• المعلم، وليد. سورية ١٩١٦-١٩٤٦: الطريق الى الحرية (دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨).
• الملوحي، عدنان. الطريق الى دمشق: مذكرات (دار الشمال، دمشق، ١٩٩٢).
• الملوحي، عدنان. أيام الشام (دمشق، ١٩٩٤).
• الميداني، محيي الدين. الثورة العربية على الدولة العثمانية (دار راصد، بيروت، ١٩٣٣).
• نعيسة، يوسف. مجتمع مدينة دمشق (جزآن، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٤).
• نعيسة، يوسف. يهود دمشق (دار المعرفة، دمشق ١٩٩٤).
• هاشم، نعمت كاظم. الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال (دار العربية، بيروت، ١٩٨٨).
• هيكل، محمد حسنين. ما الذي جرى في سورية (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢).
• هيكل، محمد حسنين. عبد الناصر والعالم (دار النهار، بيروت، ١٩٧٢).
• هيكل، محمد حسنين. العسكرية والصهيونية (الأهرام، القاهرة، ١٩٧٢).
• هيكل، محمد حسنين. العروش والجيوش، الأجزاء ١ و٢ (دار الشروق، بيروت، ١٩٩٩-٢٠٠٠).
• هيكل، محمد حسنين. المباحثات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، ٣ أجزاء (دار الشروق، ٢٠٠٨).

• الياس، جوزيف. تطور الصحافة السورية في العهد العثماني (معهد الاداب الشرقية، بيروت، ١٩٧٢).
• يونس، عبد اللطيف. شكري القوتلي: تاريخ أمة في حياة رجل (دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩).

مراجع أجنبية:

Antonius, George. **The Arab Awakening: The story of the Arab Nationalist Movement**, Khayat's College Book Cooperative 1938.

Ben Gurion, David. **Rebirth and Destiny of Israel**, Philosophical Library 1954.

Ben Gurion, David. **The Jews in their Land**, Doubleday & Co, 1966.

Ben Gurion, David. **Israel: A Personal History**, New English Library 1972.

Ben Gurion, David. **My Talks with Arab Leaders**, Third Press 1973.

Ben Gurion, David. **War Diary: The war of independence 1948-1949** (1982)

Black, Ian & Morris, Benny. **Israel's secret wars: a history of Israel's intelligence services**, Grove Weidenfeld, 1991.

Black, Ian. **Zionism and the Arabs 1936-1939**, Routledge, 2015.

Caplan, Neil. **Futile Diplomacy**, 3-volumes Frank Cass 1983-1997

Cicek, Talha. **War and State formation in Syria: Cemal Pasha's governorate during World War I 1914-1917**, Routledge 2014.

Copeland, Miles. **The Game of Nations: Amorality of Power Politics**, Weidenfeld & Nicolson, 1969.

Dalin, David. **Icon of evil: Hitler's mufti and the rise of radical Islam**, Random House 2008.

Fisk, Robert. **The Great War for Civilization: the conquest of the Middle East**, Alfred A. Knopf, 2006.

Friedman, Saul. **Without Future: The plight of Syrian Jewry**, Praeger 1989.

Fromkin, David. **A Peace to End all Peace: The fall of the Ottoman Empire and the creation of the modern Middle East**, Henry Holt 1989.

Gaddis, John Lewais. **We Now Know: Rethinking Cold War History**, Clarendon Press 1997.

Gaunson, A.B. **The Anglo-French Clash in Lebanon and Syria 1940-45**, Palgrave Macmillan, 1987.

Grainger, John. **The Battle for Syria 1918-1920**, New York: Boydell press, 2013.

Glubb, John Bagot. **A Soldier with the Arabs**, Harper & Brothers, 1957.

Gouraud, Henri. **La France en Syrie**, Paris, 1922.

Hahn, Peter. **Caught In the Middle East: US Policy towards the Arab-Israeli Conflict 1945-1961**, The University of North Carolina Press, 2004.

Hall, Clement. **The history of Syria 1900-2012**, Charles River Edition 2012.

Harel, Yaron. **Zionism in Damascus: Ideology and activity in the Jewish community at the beginning of the Twentieth Century**, IB Tauris 2015.

Heikal, Mohammad Hasanein. **Nasser: the Cairo Documents**, New English Library 1972.

Haikal, Mohamed H. **Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes,** Deutsch, 1986.

Heikal, Mohammad Hasanein. **Secret Channels: the inside story of Arab-Israeli peace negotiations**, Harvard College 1996.

Herzog, Chaim. **The Arab-Israeli Wars,** Random House, 1984.

Hitti, Philip. **History of Syria: Includes Lebanon and Palestine,** Macmillan Company 1951.

Hopwood, Derek. **Tales of Empire: The British and the Middle East 1880-1952**, IB Tauris 1989.

Horowitz, David. **State in the Making**, Knopf Press, 1953.

Hourani, Albert. **Great Britain and the Arab World**, J. Murray 1945.

Hourani, Albert. **Minorities in the Arab World**, Oxford University Press 1947.

Hourani, Albert. **Europe and the Middle East**, Macmillan 1980.

Hourani, Albert. **Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939,** Cambridge University Press 1983.

Hourani, Albert. **A History of the Arab People**, Belknap Press 2010.

Hudson, Leila. **Transforming Damascus: Space and Modernity in an Islamic City,**Tauris Academic Studies, 2008

Howard, Harry. **The King-Crane Commission: an American Inquiry in the Middle East,** Khayat Books 1963.

Immerman, Richard. **John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War,** Princeton University Press, 1990.

Ismail, Thuraya. **Myths and Realities: The Syrian-Israeli Negotiations of 1949** (London School of Economics, 2002).

Jamali, Mohammed Fadhel. **Inside the Arab Nationalist Struggle**, IB Tauris, 2013.

Kayali, Hasan. **Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire 1908-1918**, University of California Press, 1997.

Keenan, Brigid. **Damascus: Hidden Treasures of the Old City**, Thames and Hudson, 2000.

Khalek, Nnacy. **Damascus after the Muslim Conquest**, Oxford University Press, 2011.

Khalaf, Issa. **Politics in Palestine: Arab factionalism and social disintegration 1939-1948**, State University of New York Press, 1991.

Khoury, Philip. **Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945**, Princeton University Press, 1989.

Khoury, Philip. **Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860-1920**, Cambridge University Press, 1983.

Levin, Itamar. **Locked Doors: The seizure of Jewish property in Arab countries**, Praeger 2001.

Longrigg, Stephen Hemsley. **Syria and Lebanon under the French Mandate**, Oxford University Press, 1953.

Mandel, Neville. **The Arabs and Zionism before World War I**, University of California Press 1976.

Maoz, Moshe. **Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861**, Oxford University Press 1968.

Maoz, Moshe. **Syria and Israel: From war to peacemaking**, Clarendon Press 1995.

Maoz, Moshe. **Modern Syria: from Ottoman rule to pivotal role in the Middle East**, Sussex 1999.

Mardam Bey, Salma. **Syria's Quest for Independence 1939-1945**, Ithaca Press 1997.

McGlivery, Margaret. **The dawn of a new era in Syria**, Fleming H. Revell 1920.

Morris, Benny. **1948 and after: Israel and the Palestinians**, Clarendon Press, 1990.

Morris, Benny. **Israel's border wars 1948-1956: Arab infiltration, Israeli retlation, and the countdown to the Suez War**, Clarendon Press, 1993.

Morris, Benny. **Righteous victims: a history of the Zionist-Arab conflict 1881-1999**, Knopf, 1999.

Morris, Benny. **The road to Jerusalem: Glubb Pasha, Palestine, and the Jews**, IB Tauris, 2002.

Morris, Benny. **The birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited**, Cambridge University Press 2004.

Morris, Benny. **1948: A history of the first Arab-Israeli War**, Yale University Press 2008.

Neep, Daniel. **Occupying Syria under the French Mandate**, Cambridge University Press, 2012.

Nordbruch, Goetz. **Nazism in Syria and Lebanon: the ambivalence of the German option 1933-1945**, Routledge 2009.

Pappe, Ian. **The making of the Arab-Israeli conflict 1947-1951**, IB Tauris 1992

Pappe, Ian. **The rise and fall of a Palestinian dynasty: the Husseinis 1700-1949**, University of California Press 2010.

Pappe, Ian. **Across the wall: narratives of Israeli-Palestinian history**, IB Tauris 2010.

Parsons, Leila. **The Commander: Fawzi al-Qawuqji and the fight for Arab Independence 1914-1948**, Saqi Books 2017.

Petran, Tabitha. **Syria: A Modern History,** Ernest Benn 1972.

Qattan, Najwa. **Dhimmis in the Muslim Court: Documenting Justice in Ottoman Damascus 1775-1860**, Ann Arbor, 1996.

Rabinovich, Itamar. **Syria under the Ba'th 1963-1966**, Transaction Publishers 1972.

Rabinovich, Itamar. **The Road Not Taken: Early Arab-Israeli Relations,** Oxford University Press 1991.

Rabinovich, Itamar. **Israel in the Middle East: Documents, and Readings on Society, Politics, and Foreign Relations 1948-present,** Oxford University Press 1984.

Rabinovich, Itamar. **Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East**, Cornell University Press 1988.

Rabinovich, Itamar. **The Brink of Peace: The Israeli-Syrian Negotiations,** Princeton University Press 1998.

Rabinovich, Itamar. **The View from Damascus: State, Political Community, and Foreign Relations in Twentieth Century Syria,** Valentine Mitchell, 2008.

Reilly, James. **Origins of Peripheral Capitalism in the Damascus Region 1830-1914**, Ann Arbor, 2008.

Rokach, Livia. **Israel's sacred terrorism: a study based on Moshe Sharett's personal diary and other documents**, Association of Arab-American University Graduates 1980.

Sajda, Dana. **The Barber of Damascus: Nouveau Literacy in the Eighteenth Century Ottoman Levant**, Stanford University Press, 2013.

Salamandra, Christa. **A new old Damascus: Authenticity and Distinction in Urban Syria**, Indiana University Press, 2004.

Salhi, Mohammad. **Palestine in the evolution of Syrian nationalism 1918-1920**, Middle East Documentation Center, 2008.

Seale, Patrick. **The struggle for Syria: A study in post-war Arab politics 1945-1958**, Yale University Press, 1987.

Seale, Patrick. **The Struggle for Arab Independence: Riad el-Solh and the Makers of Modern Lebanon**, Cambridge University Press 2010.

Seikaly, Samir. **Abdul Rahman Shahbandar: the beginning of a nationalist career**, AUB 1986.

Shalev, Aryeh. **The Israeli-Syrian Armistice Regime 1949-1955**, Tel Aviv University 1993.

Shambrook, Peter. **French Imperialism in Syria**, Ithaca Press 1999.

Sheffer, Gabriel. **Moshe Sharett: a political biography**, Clarendon Press 1996.

Shindler, Colin. **A modern history of Israel**, Cambridge University Press 2008.

Shorrock, William. **France in Syria and Lebanon 1901-1914: Pre-war origins of the Mandate**, Ann Arbor 1997.

Shlaim, Avi. **The Politics of Partition: King Abdullah, the British, and the Zionists and Palestine 1921-1951**, Oxford University Press 1999.

Shlaim, Avi. **Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the partition of Palestine**, Clarendon Press, 1988.

Shlaim, Avi. **The Iron Wall: Israel and the Arab World**, Allen Lane, 2000.

Stein, Kenneth. **The land question in Palestine 1917-1939**, University of North Carolina Press 1984.

Talhami, Ghada Hashem. **Syria and the Palestinians: the clash of nationalism**, University Press of Florida 2001.

Tauber, Eli'ezer. **The Formation of Modern Syria and Iraq**, Frank Cass, 1995.

Teveth, Shabtai. **Ben Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War**, Oxford University Press, 1985.

Thomas White, Benjamin. **The emergency of minorities in the Middle East: The politics of community in French Mandate Syria**, Edinburgh University Press 2011.

Thompson, Elizabeth. **Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privileges, and Gender in French Syria and Lebanon**, Columbia University Press 2000.

Tibawi, Abdul Latif. **American Interests in Syria 1800-1901: A study of education, literacy, and religious work**, Counterpoint 1966.

Tomeh, Ramez George. **Landownership and Political Power in Damascus 1858-1958**, AUB, 1977.

Totah, Faedah. **Preserving the Old City of Damascus**, Syracuse University Press, 2014.

Truman, Harry. **Memoirs**, 2-volumes, Doubleday & Co 1955-1956.

Turki, Benyan. Saud. **The King-Crane Commission**, Kuwait University 1999.

Vatikiotis, P.J. **The History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubarak**, The Johns Hopkins University Press 1969.

Weizmann, Chaim. **The Position in Palestine: Speeches by Dr Chaim Weizmann**, Jewish National Agency 1930.

Weizmann, Chaim. **Palestine's role in the solution of the Jewish Problem**, Jewish Agency for Palestine, 1942.

Weizmann, Chaim. **Trial and Error: The autobiography of Chaim Weizmann**, Harper 1949.

Weizmann, Chaim. **The Letters and Papers of Chaim Weizmann**, Oxford University Press 1968.

Weizmann, Chaim. **The Essential Chaim Weizmann: the Man, the Statesman, the Scientist**, Weidenfeld & Nicolson, 1982.

Yahel, Ido. ***Covert diplomacy between Israel and Egypt during Nasser Rule 1952-1970***, Sage Journal 2016.

Yaqub, Salim. **Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East**, University of North Carolina Press, 2004.

المؤلف

كاتب ومؤرخ، مؤسس ورئيس مجلس أمناء «مؤسسة تاريخ دمشق»، المعنية بالحفاظ على إرشيف العاصمة السورية المهدّد بالاندثار إما بسبب الحرب أو الإهمال، وتشجيع البحث العلمي والتوثيق المتعلق بتاريخ المدينة وتدريب جيل جديد من المؤرخين الشباب في اختصاصات مختلفة من تاريخ دمشق.

- ٢٠٠٠-٢٠٠١: باحث في مركز الوثائق العربية في الجامعة الأميركية في بيروت.
- ٢٠٠٥- ٢٠١٦: عضو هيئة تدريسية في كلية العلاقات الدولية وعضو مجلس أمناء جامعة القلمون في مدينة ديرعطية.
- ٢٠٠٦ - ٢٠١٧: زميل باحث في جامعة سانت أنروز الإسكتلندية وأحد مؤسسي مركز الدراسات السورية فيها.

- ٢٠٠٦-٢٠١١: رئيس تحرير مجلة «فورورد» السورية الناطقة بالإنكليزية.

- ٢٠١٢-٢٠١٣: باحث وخبير في الشؤون السورية في مركز كارنيغي لدراسات السلام الدولي.

- ٢٠١٥- ٢٠١٦: كبير مستشاري مؤسسة الأمير عبد القادر الجزائري للثقافة والتراث.

- ٢٠١٢- ٢٠١٦: مستشار دولي في الشؤون السورية.

- يكتب في صحيفة السفير اللبنانية والهافنغتون بوست الأميركية والغولف نيوز الإماراتية، وكان قبل سنوات من كتّاب جريدة واشنطن بوست العالمية (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

- درس في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة إكستر البريطانية، حيث يحمل شهادة الدكتوراه في التاريخ عن أطروحته «سورية مطلع عهد الاستقلال».

صدر له:

- «سورية بين الديمقراطية والديكتاتورية» (الولايات المتحدة، ٢٠٠٠).

- «فولاذ وحرير: نساء ورجال صنعوا تاريخ سورية الحديث» (الولايات المتحدة، ٢٠٠٥).

- «سورية والولايات المتحدة: من ويلسون الى أيزنهاور» (لندن، ٢٠١٢).

- «تحت الرايات السود» (لندن، ٢٠١٥).

- «تاريخ دمشق المنسي: أربع حكايات ١٩١٦-١٩٣٦» (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٦).

- «شرق الجامع الأموي: الماسونية الدمشقية ١٨٦٨-١٩٦٥» (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٦).

فهرس الأعلام

أ

ب

خ

د

ش

ص

ط

ع

غ

ل

م

ي

فهرس الأماكن

ب

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

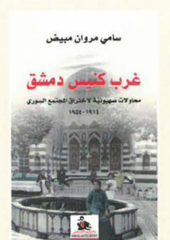
م

ن

هـ

و

ي



سامي مروان مبيض

غرب كنيس دمشق

محاولات صهيونيّة لاختراق المجتمع السوري ١٩١٤-١٩٥٤

حاولت إسرائيل جاهدة - كما حاولت الوكالة اليهودية من قبلها- أن تخترق المجتمع السوري، إما لتدميره من الداخل وبثِّ الفوضى والخراب بين أركانه، أو للتوصّل إلى اتفاق مع زعمائه يحقّق دعماً عربياً لقيام الدولة العبرية على أرض فلسطين. بدأت تلك الاتصالات في مصر مع الوجيه الدمشقي حقي العظم قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بأشهر، وآخرها كانت مع أعضاء لجنة الهدنة التي شُكّلت في عهد حسني الزعيم. في جميع تلك المحاولات لم تحصل الصهيونية على أيِّ تنازل حقيقي من قادة سورية، باستثناء الملك فيصل الأول الذي أبدى استعداداً لتقبّل المشروع الصهيوني، ومن الزعيم الذي دخل في مفاوضات سلام شاملة مع إسرائيل عام ١٩٤٩. مع ذلك، فقد أجرت الوكالة اليهودية عدّة لقاءات مع شخصيات وطنية مثل صاحب جريدة «القبس» محمد كرد علي والنائب فخري البارودي، والدكتور عبد الرحمن الشهبندر، إضافة إلى رئيس الحكومة رضا الركابي وعدد من رجالات الكتلة الوطنية. بعدها حاورت الحركة الصهيونية الجيل المؤسِّس من الضباط السوريين، أمثال حسني الزعيم، فوزي سلو، محمد ناصر، عفيف البزرة، أكرم الديري وغسان جديد، وجميعهم من نجوم عهد الانقلابات وفرسانه. تنوّعت أمكنة اللقاءات بين القاهرة ولندن وجينيف، وصولاً إلى فندق بلودان الكبير، وإلى مدينة دمشق التي زارها كل من موشي شاريت وحاييم وايزمان، وهما أشهر الآباء المؤسسين للدولة العبرية.




ISBN 978-9953-21-670-6